



مكتبة الظاهرية الأهلية بدمشق

مخطوطة

فتاوى ابن شلبي

المؤلف

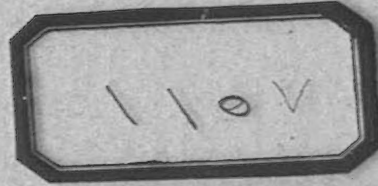
أحمد بن يونس بن محمد (ابن الشلبي)

REPUBLIQUE ARABE SYRIENNE
ACADEMIE ARABE
DAMAS

الجمهورية العربية السورية
وزارة التربية والتعليم
المجمع العلمي العربي
دمشق

رقم :

No :



فيلم رقم



المائة رقم بتصوير المخطوط رقم

من المخطوطات المحفوظة

وفق التسلسل العام

التاريخ ١٩٦٥ / ١١ / ٢٥

القائم بأعمال التصوير في دار الكتب

القاهرة

انتهى

صار في يوم الجمعة المسمى بالزلات
وأعيدت اللغات بالاشتراك مع صاحبها
وشهيد

هذا

شبكة

الألوكة

www.alukah.net

فتاوي الشيخ الإمام العلامة الشهابي
 أحمد بن يونس الشيرازي
 بابن السبكي الحنفي
 بقرعة الله
 تعالى رحمة
 آمين
 ابن
 ابن



صار في يوم الجمعة المصادف لـ ١٠
 ربيع الثاني ١٢٨٥ هـ
 في شهر ربيع الثاني ١٢٨٥ هـ

المشتري

رقم ٥٥٤٨

شبكة

الألوكة

www.alukah.net



باسم الله الرحمن الرحيم وصلوات الله وسلاماته وبركاته
الحمد لله القريب المجيب الذي سابل فضله ما تحبب • والصلاة والسلام
على سيدنا محمد الهادي الى منتهى الصواب اعظم من سيل واكرم من جراد
وعلى آله وصحبه ما لا تحصى من آيات الله في سماواته
اما بعد فيقول فقير لطف به لفتي علي ابن محمد الحنفى قد
استغرت الله تعالى واسعنت به وشمرت ساعة العزم والجد في اثبات
ما اقف عليه من فتاوى سيدى الجدل امام المقتدى به • العلم المسمى
به • معيد الطالبين سرمد السالين الملقب بالجناب الله والنبى العزيز
ابى العباس احمد شهاب الدين • بن شيخ شرف الدين بونى الشهير بابى
السلبي • يراى الله تعالى بالوقوف عليها • ونشر ونزاع طيب عطرها
ومشور هاه على الناظر من اليها والله تعالى يجمعها بالعبادة وقد
جعلها مرتبة على ترتيب الكثر والهداية ويسر بها النشر وتزجها
العين وقد طويت كل باب على قسمين وقد مت ما كتب عليه
استدلاله واردفته بلا سيلة التي عليها خط بعض العلماء اجزل الله لهم
نولهم موافقة له او موافقة لهم او المخالفة منهم لذلك والله تعالى
يبيّن لهم لكل سبيل • ساكت المسالك • ويجعل همهم في ارشاد الامام على
مدى السبيل والامام سريرة ويجعلنا وياهم من المخلصين نجوم هدايتهم
ظاهرين سائرهم ثابتين في سما السريعة كفاً — الطاهر

رليت

لايت تخط جدي رحمه الله تعالى على هامش شرح اكثر الزيلعي عند قول للمص
وفهم مضطج ما صورته سبكت عن شخص به انقلا ربح هل
ينفقن وضوه باليوم واجبت بعدم النقص ما عو ما هو الصحيح ان
اليوم نفسه ليس بنافقن وما يخرج من الربح في هذه الحالة لا ينقص به وانما
النافقن ما يخرج من ذهبن اليوم نفسه نافقن لزمه نقض وضومين به
انقلا ربح باليوم والله اعلم انتهى ما وجدته بخطه الكريم اسكنه الله
تعالى جنات النعيم سوا السبي رجل بالغند الحنفية التي بنوا منها
ثم انه استبرأ من البول وغسل ذكره ونوض في مكانه فانكر عليه بعض
الناظر وقال له انك تقم بعد البول وتبني خطوات ولا ما يصح
واما ذلك فيمى على هذا القول اذا استنجى في مكانه ولم يتم
بمبنى الخطوات المذكورة يصح وضوه والصلاة خلفه لم يصح ذلك
جوابه الحمد لله من هذا الكون استند العون حيث تيقن بحصول
المستبرأ فوضوه صحيح ولا حاجة الى مبنى الخطوات والله اعلم وكنت احمد بن
يونس الحنفى حامداً مسلماً للمياه سوا السبي ما يجري وهو مشهور
الربح والنون والطعم والحاصل ان تغير الماء من نصف النهار الاخيرة الى اخر
الليل ومن بكرة النهار الى الظهر ليس فيه التقير وسبب ذلك ان الحيوانات
يتروك في الماء من الوادي فيقومون فيه فينبولون ويروون ولاجل
ذلك ينزع التقير فقامت الحيوانات غائبة الماطيب واذا تزلت فيه
تغيرت فيجب الوضوء من هذا من نصف النهار الاخيرة الى الليل ام لا
جوابه يجوز الوضوء من المالحاري المذكور في حال عدم التقير لا في
حال التقير والله اعلم سوا السبي في واقعة حال انسان نوضاً من فسقية
عميقة في ما بحيث لا ينسط انبساطاً لا ينكشف ما تحت الماء اذا احلما
بيديه زاد على ثمانية واربعين بذراع الكرياس في النذير وعلى عشر
في عشرة في الربيع وصلى اماماً في صلاة الحنفى خلفه صحبة ام لا وهل
لا اعتبار في الكثرة بالتخري والتوضوء الى راي المبني من غير حكم بالتقدير

فصل

أو هل إذا اقتدي الحنفى بالمخالف وكان لا يعلم بوضوء هل
 يكلف السؤال أم لا وهل يجوز الاقتدي مع عدم علمه بذلك أم لا وإذا
 قلتم بل يجوز فهل يفرض صحة صلاته من أن يعلم بوضوئه وبين
 أن لا يعلم فإن علم صحته والأفلا أم لا وهل يجوز الاعتناء بالصلاة
 بنية الإمام أم المقتدي به أم كيف الحال أسطو الجواب أنا لكم الله
 لجنة جوابه الحمد لله من مد الكون استمد العون إذا كانت النسيئة
 أقل من عشر في عشر لا يجوز الوضوء فيها ولو بلغ عتقها مما يبلغ من الأربعة
 ولا غيره بفرض أنه لو سطرها وصار عشر في عشر بل لا بد أن تكون
 ساحتها عشر في عشر بالفعل لا بالفرض وما يبلغ الماعشر فهو حكم
 التكثير على ما عليه الفتوى حتى لا يتوضأ في التكثير بل يتوضأ مستلهاً
 بفرضه ويتوضأ خارجة وقد صرح شيخنا بأن الماء إذا كان أقل من
 عشر في عشر كعدمه فوفقت فيه الخامسة ثم أسطر وصار عشر في عشر
 فهو خير لأن الجبس يظهر للمظهر ولم يوجد خلاف ما لو وقعت فيه
 الخامسة وهو عشر في عشر ثم اجتمع وصار أقل فهو طاهر لأنه أن الوقوع
 لم يوجد المحسن لأن حكمه حينئذ كالجارى وإذا اقتدي الحنفى بالمخالف
 جاز اقتداه ولا يجب عليه أن يسأله عن الماء الذي توضأ ولذا صرح
 الإمام نجم الدين الرازى رحمه الله تعالى بأنه لو احتجتم ثم غاب عنه
 فالأصح صحة الاقتدي به لجواز أنه توضأ احتياطاً وحسن الظن أوفي
 والعبرة عندنا لزعم المقتدي لا لزعم الإمام حتى لو علم المقتدي من الإمام
 ما يفسد الصلاة على راع الإمام لمس المرأة أو الذكر وما أسببه ذلك والإمام
 لا يبدى بذلك نقص صلاته على الأصح وقد علم بما ذكرنا أن اقتدا
 الحنفى من يتوضأ من النساء في الصغار لا يجوز وأحسن ما قيل في الاقتدا
 بالشافعى ما قاله الإمام فخر الدين قاضى خان وهو أن علم من حاله أنه يتوضأ
 مواضع الخلاف جاز الاقتدا به بلا كراهة وإن علم أنه لا يتوضأها لم يجز
 الاقتدا به وإن جهل حاله جاز الاقتدا مع الكراهة والله تعالى أعلم بالصواب

وكتبه

وكتبه أحقر العباد محمد بن يوسف الحنفى سؤال في رجل وقف ميقنة
 فيها فسقته ما وحوض على المسلمين يتوضئون ويغتسلون وبعضهم لا
 يغسلون الجوز ويتوضئون به في يومهم فهل يجوز لهم ذلك أم لا ويجب
 جوابه أن كان ما الميقنة كغيرها كان له مدد من ساعة فلا يمنع
 من الجوز للوضوء والغتسال لما للشرى وفيه معنى فيمنعون وإن كان
 للميقنة ليس لها ساعة وإنما يصل إليها الماء بالدلو فيمنعون من الأخذ
 سؤال في حوض ينقل إليه الماء من بئر وبينه وبين البئر قصبة
 من رصاص فوفقت في البئر فارة واشتقت فتح من البئر بقدر ما بها
 وصب في الحوض من القصبة المذكورة وكما امتلأ الحوض بريق منه
 إلى أن انتهى إخراج قنطرة البئر من الماء هل ظهرت البئر بذلك أم لا
 وإذا قلتم بأنها ظهرت فهل الحوض والقصبة طهر بذلك تبعاً للبئر
 يظهر الدلو والرسا أم لا وإذا قلتم بأنه لا يظهران فهل إذا اجتمع
 الحوض حتى ذهب عين الماء منه يظهر بذلك أم لا وهل إذا امتلأ
 وفاض مرة يظهر له لا يظهر حتى يخرج منه قدر ثلاثة أمثال أو يغسل
 دبره ثلاث مرات ويحفظ كل مرة أم كيف الحال وأصحو الجواب
 جوابه نعم يظهر الحوض والقصبة تبعاً لطهارة البئر كما يظهر الدلو
 والرسا ويد المستنجى وعرفه لا يريق تبعاً لطهارة المجلد باب
 التيميم سؤال في رجل سجد احتتم ولا يتدبر على الماء البارد
 ولا يمكنه الحمام من الضيق ويخاف من جهة الماء لا يشرب منه الجرح فيوضيه
 ولا يمكنه عدم الصلاة فحكم الله في ذلك الجواب إذا كان الماء
 البارد يضر بجرأته ولا يضر الحار وكان يمكنه الخروج للغتسال بالماء الحار
 لكن يمتنع ففرغ فحينئذ يجوز له التيميم والصلاة به ولا يلزمه إعادة
 باب الحيض سؤال في امرأة عادت ما تحيض ثلاثة أيام ثم
 يرتفع عنها الدم إلى السابع نزل الطهر فهل إذا ارتفع دمها فحاضين الثالث
 والسابع توام بالصوم والصلاة فيما بين الثالث والسابع وهل يصح الصوم

نت

بلا غسل أم كيف الحال جوابه إذا انتقع دمها في الرابع والخامس
والسادس ولم تر هذه الأيام الثلاثة صفة ولا كدرة ولا غيرهما لم يأت
في السابع طهر فقط فحينئذ يكون الانقطاع في الثلاثة الأيام طهر المحيطة
فيجري علمها فيها أحكام الطاهرات فتغتسل فيها وتضلي وتقوم ويصح
الصوم للحبيب الخالص بعد أن طهرت بلا غسل **باب**
النقاس سؤال إذا نقت المرأة من دم نفاسها في مدة يسيرة
فهل يجوز لها الصلاة ويجعل لزوج وطهرها أو كيف الحال استعملوا الجواب
جوابه للعلامة المحقق الشيخ ناصر الدين القافي إذا انتقع دم
النفس فقد طهرت منه ولو في أقل من ولها الصلاة ولو وجب بعد
الغسل والله أعلم قال من جمع هذا الفتاوى كتب سيدي المدرحه
الله تعالى على الأيمن ما نصه بعد الحمد لله إذا انتقع دم النفس في كل
من أربعين يوما فإن انتقع بعد استكمال عدتها وقد اغتسلت
أو مضى عليه وقت صلاة مكتوبة فحينئذ يجزئ وطهرها ويحيي عليها
الصلاة وإن انتقع قبل استكمال عدتها لا يجزئ زوجها ولو اغتسلت
حتى مضى عايتها ولكنها تغسل وتضلي احتياطا والله أعلم **سؤال**
في إمام حنفى يأتيه شوافع فهل إذا نقت في الركعة الأخيرة في العجم
هل يبطل بذلك طال أم يبطل والحال أن الإمام المذكور لم يبطل
الفتوت اقتونا ما جوب **جوابه** إذا نقت الإمام الحنفى في البيت يبطل
صلاة أطال الفتوت أم لم يبطل كندرتك مكره وهو قد نص
مشايخنا رحمهم الله على أن الحنفى إذا اقتدي بمن يثبت في العجم
لا يتابع الإمام في الفتوت عند الإمام أبي حنيفة ومحمد رحمهما الله
تعالى بل يثبت لساكنها قايما قالوا لأن الفتوت في العجم منسوخة وسابعة
في المنسوخ والله أعلم **سؤال** في رجل يضلي بالناس إماما ويقل
في صلاته بالترأة الشاذة فهل يجوز له ذلك أم يكره أم يحرم عليه
وهل تنقض صلاته أم لا **جوابه** إذا قرأ الإمام أو المنقر في الصلاة

وطهرها
الحال
نور

بالترأة

بالترأة الشاذة تنقض صلاته عند بعض مشايخنا ولا يصح لها الانتقد ولكن
لا يعتد بها من الترة المروضة في الصلاة فإذا قرأها في الصلاة ولم يقل
شيئا آخر بما في مصحف العامة لا تنقض صلاته ولو قرأ معها شيئا آخر بما في
مصحف العامة جازت صلاته كمن لا يبين للامام أن يقرأ بها فتد قال
في فتاوي المجتهد وفراة القرآن بالقرآن السبع والروايات كلها ولكني
أرى الصواب أن لا يقرأ بالقرآن العجبة بالأصوات والروايات الغريبة
لأن بعض الناس يتكلمون وبعضهم يتكلمون وبعضهم يحطون وبعض
السفها يقولون لا يعلمون ولعلمهم لا يرضون في الإمام والفتاوى
ولا ينبغي للامامة أن يجهلوا العوام على ما فيه نقصان دينهم ودين
وجوهان نوازهم في غناهم ولا يقرأ على الناس العوام والجهال وأهل
القرى والجهال مثل قراءة أبي جعفر المديني وابن عامر وعلي الكاوي
صيانة لدينهم فليعلمهم يستحقون أو يستحقون وإن كان كل القرأت
صححة طيبة أتتني والله أعلم **سؤال** في شايان وحسن
الوجه شافعي المذهب بالغ عاقل يحيط في مسجد وهو من طلبة العلم قرأ
القرآن تحين نال إلى أن في الخبر من الغنى أن يقتدي به وهل
يصح قدوته وصلاته خلفه أم لا **جوابه** اقتد الحنفى بالشاب
المذكور جائز ولا كراهة حيث كان يحيط في نواضع الخلاف بأن يجرد
الوقوف من الجماعة والفضد ويعضل توبه من متى **سؤال** في
تخص لم يصل الزاوي مع جماعة من يصلي الزاوي مع الجماعة من غير
كراهة **جوابه** لا يكره ذلك والحال هذه **سؤال** في رجل
عمر مسجد للصلاة وغيره وأوجله معلقا بعيد له نحو ستة درج ومعدل
سنة فستة ودفن فيها أواتا فهل الصلاة في المسجد على الأموات
مصححة جائزة ولا كراهة أم لا وإن كانت مصححة مع الكراهة فما
عبارة المنقول في ذلك بكرهه تحريم أو تنزيهه ومن نقل ذلك من
الامية **جوابه** الصلاة في المسجد المذكور مصححة ولا كراهة

م

ومن

شبكة

الألوكة

www.alukah.net

والمتنول كراهية الصلاة في المتعة الا ان يكون فيها موضع اعد للصلاة
 لا نجاسة فيه **باب** قصص الفوائد سوال في رجل
 فانه اربع صلوات وصاف الوقت في الخامسة تخاف ان يخرج وقت الخامسة
 فضلا في وقتها ثم رتب الاربع فوابت اعاد الخامسة اليه صلواتها
 فقال له رجل سطر الترتيب يضيئ وقت الحاضرة ولا يجب عليك
 اعادة الخامسة اليه اعدتها وهما حنفيان فلهما مصيب افقوا لما
 جوابه التاليل بتوط الترتيب يضيئ الوقت مصيب والله
 اعلم **باب** الجمعة قال الجامع لهذه الفتاوى راب
 خطب جدي ثم مد الله تعالى المسلمين برحمته في اخر نسخة الكثر
 ما يرضه الحمد لله رفع لي سوال من التفرج السكدي صوته
 ما فوقكم في نفر من نفوس الاسلام فيه جواب ولا خطب ولم يكن
 لاحد منهم اذن صرح من السلطان في كل نص حظه لم لا مع
 السلطان علم بوجود التفرج المذكور ويحوا معه المذكور وبان فيه
 اقامة الجمع والاعباد من ذلك اذا سئل لانه لا وهل يستغني
 بذلك عن الاذن الصريح اما حكم الله في ذلك فان بعض الناس
 منكر محبة ذلك ويدعي ان صلاة جميع اهل التفرج باطلة فاذا
 يجب عليه في ذلك فانه افسد فهايد الناس في هذه المسئلة افقونا
 ما جوب من واسطوا الجواب فليست عليه الحمد لله ما من المسلمين
 محموله على السداد وعما في منها على الصحة لا الفساد وقد جرت
 العادة قديما وحديثا في الديار المصرية وغيرها من البلاد كالمملكة
 الرومية والنفور الاسلاميه بان من اسما جاعلا واراد اقامة الجمعة
 استاذن الامام وهذا امر فاش لا يقبل قول من منعوا واذا وجد
 بلاذن اولي الامر فقد حصل به الفرض والاذن بعد ذلك ولو
 نظرت للدون تعرف البلاد ليس بمغرض اذا تقر هذا فلا ريب
 في صحة صلاة الجمعة فيما ذكر من النفور ولا يلتفت لقول المنكر

اذ

ادعوا باطلة وقوله محجور والله تعالى يوفقنا واياه والمسلمين السداد
 ويدخلنا بفضلها العجم في صلاتي العباد وما لك على الله بغير من والله تعالى
 اعلم بالصواب قال ذلك وكتبه احمد بن يونس الحنفي الشيرازي في التلخيص
 غفر الله له ولديه وشايعه والمسلمين حامدا مصليا على اسرف خلفه سيد
 محمد والد وصيه والتابعين في مسلماته ما انتهى ما رايته **باب**
 الجنائز سوال في شخص مريض على جنازة وخلفه شخص اخر وليس
 والحال انه لم يكن هناك غيرهما هل للامام ان يرفع يديه ليعلم الاطروش
 الفضل من التكبيرات لم لا جوابه المصحيح من مذهبه انه لا يرفع
 يديه في صلاة الجنائز الا في التكبير الاول وكثير من مشايخنا من سأل
 بلغ اختار والرفع في كل تكبيره فينبغي للامام رفع يديه في الصورة
 المذكورة لضروقه المتندي والله اعلم سوال في شخص في مكانا
 بالعصر صورة فسقية للاموات ووصوا بدفن فيها حصل له سرق قدي
 انسان على السقية المذكورة ودفن الانسانا بعد الخذف بسبب ذلك
 اربعة عشر دينارا وقد حضر المسافر هل له مطالبة المتندي بما اخذ
 من المبلغ المذكور ام لا صرح في جوابه بالنسبة المذكورة في مون واحرام يرجع
 الي القيمة لم يخرج الميت المذموم لستغ محله على حكم الوصية المذكورة
 جوابه لا يجب للاسلام كمال الدين القادري الشافعي ثم مد الله تعالى
 برحمته والمسلمين اذا كان المسافر مستحقا للسقية المذكورة ملكه
 او غيره فان له اخراج الميت لان دفنه عصب الارض المذكورة والاثر
 يتعلق من دفنه وبالميت ايضا اذا اوصي بذلك مع علمه بتحقاق العيالا
 والله اعلم وكتبه سيدي محمد رحمه الله تعالى تحت خطه بالموافقة
كتاب الزكاة سوال فيمن ملك في اول العام مائة
 اشترى واشترى بياض وسطه سلعة وباعها في اخره بمائة وخمسين في
 يلزمه زكاة ام لا جوابه نعم يلزمه زكاة ذلك والله اعلم سوال
 في رجل معه مال وعليه دين وهو مريض وجته وكلما يطلب زكاة ماله

كورة

يقول انا علي دين والمحال ان الدين وهو المهر المذكور ينفق عن ثمانية الف
عشاق فهل هو دين بمنع الزكاة ام لا لان ما فيه يد يد ما يوفي الدين المذكور
وبالكم في ذلك جوا بيه من المرأة الذي في ذمة الزوج سو كان من
المقود او غير هاو سو كان حالا او موقلا بمنع وجوب الزكاة اذا كان
يقدر ما في يده من المال او اكثر اما اذا كان في يده اكثر وكان الفاضل عن
الدين يبلغ نصابا فانه حينئذ يجب الزكاة عليه في الفاضل والله اعلم
كتاب الصوم سئل عن رجل نوى صوم رمضان
بعد التيسر به وعين السنة والايام ثم غزبت عنه النية في يوم منه فهل
يجزئه النية للتقدمة او يلزمه قضاء ذلك جوا بيه لا يباري صوم
شهر رمضان بنية واحدة عند اختلاف الامام ماله وحكي عنه من زفر
رحمه بل لا بد لكل يوم من نية على حدة ولا يشرط التيسر عند اختلاف
للساقي رحمه الله بل لا بد ان نوي ليل اجزاء او ما را قبل الصلوة اكثر
اجزاء فلو اسكن من رمضان عن المفطرات والحال ان يدلم تحضر نية
الصوم لا يصح صوم ذلك اليوم فعليه قضاءه ورايب خط سيدي
الحمد وحمد الله تعالى في ورقة ما صوره له الحمد لله ما فوكم في قوله عليه
الصلاة والسلام للصائم فرحان ورحمة عند المفطرة وفرحة عند لفاربه
هل المراد بالفرحة عند المفطرة في كل يوم او عند انتهائهم الصيام فتكون
الفرحة ليلة عيد الفطر او يومه او غير ذلك فان كان المراد واحدا لما
ذكر فيكون تقرير الحديث للصائم في كل يوم فرحان او في كل عيد وفطر
فرحان فتكون الفرحة تتعدد بتعدد اوقات المفطرة في كل يوم فرحة
بالحال ايضا كما تعددت الفرحة بالمفطر والفرحة بلفا الله وحده
بالحال بلفا بالاحرة وحينئذ فكيف يصح تقابل فرحة المفطر المتعددة
كما سبق بفرحة واحدة فما الضاح فكذلك بينوا بانا جليا فان الحاجة
دعت لذلك انا انكم الله الجنة الجواب لفظ الجاهل في الصوم للصائم
فرحان يزج ما اذا افطر فرح زاد ساء بلفطر واذا الفطر به فرح لم يوصل

قال

قال الامام الطيبي رحمه الله في المشكاة فتلا عن المظهر ما مضه
تحتل الفرحة الاولى امرين فرح نفسه بأكمل والفرح وفرحها بوجود
ان التوفيق لانعام الصوم والخروج عن العمد والفرحة الثانية بيل الجزا
عند لفا الله تعالى وهو فرح لا يكتفه كنهه انتهى **قوله** تنهي
الفرحة الاولى امرين الى احرة ظاهري ان المراد بالفرحة عند الفطر الفرحة
بكل ليلة بدحول الفطر لا ليلة عند الفطر فقط ولا غير ذلك **قوله**
والفرحة الثانية بيل الجزا عند لفا الله يعني حصول الجزا للصائم عند
لفا الله تعالى على ما سلفه من الصوم والذي اسلفه من الصوم ايا ما
ستعددة فيكون الجزا من الله تعالى لله الصوم كل يوم اسلفه وحينئذ
فتكون الفرحة بلفا الله متعددة فما تعددت الفرحة بالمفطر وحينئذ
فلا امثال هذا على احوال ان يطلع الله تعالى على جميع نوايه على صومه
متصلا لكل يوم وان اطلع الله تعالى عليه جملة من غير تفصيل فوجه
التقابل ان الفرحة عند الفطر وان كانت متعددة حقيقة تجعل
مماثلة فرح واحدة لا تخادون بها هذا وفي قول السائل تقرير الحديث
لصائم فرحان في كل يوم مناقشة من وجهين **الاول** ان الفرحة
عند المفطر ليست في اليوم بل في بعد الغروب لا نزي في قوله في
الصحيح اذا افطر فرح الثاني ان الفرحة الثانية انما هي عند لفا الله فيجب
موجوده الان فكيف يصح التقدير المذكور هذا ما ظهر من الجواب
والله اعلم بالصواب هذا السؤال كتبه لي الشيخ العلامة ناصر الدين
ابن الطحان الشافعي بيا في الجواب فاجبته بما فقه الله تعالى به كما تقدم
لكفي اسقطت منه المناقشة المذكورة فاي حين اطلعته على مسودة
الجواب تغير خاطر وانتهى ما رأيته والله اعلم **كتاب الحج**
سئل عن رجل ملك حصين وبنار ايريدان حج فاحاجة الفرض ويريد
الزواج فهل لا فضل ان يتزوج ام حج جوا بيه ان كان الرجل المذكور
عنده نوقان فالزواج افضل في حقه ليعتد عن الزنا وان لم يكن عنده نوقان

شبكة

الألوكة

www.alukah.net

وهو شدة الاشتياق الى الوطى مع تمكنه منه فالج اقلد والله اعلم
كتاب النكاح سئل النبي في رجل قال لامرأة مطلقته منه
 بطلاق بياض ايت الى علي نية العقد والتزويج فقالت انتيتك اورحت
 اليك اودعت اليك علي منه العقد فقال الرجل المذكور فقلت عند
 جماعة يشهدون بذلك فهل ينعقد به النكاح ويضرب المرأة المذكورة
 زوجة له بهذه اللفاظ ام لا جوابه لا ينعقد النكاح بما ذكر فقد
 قال في الكز واما يصح بلفظ النكاح والتزويج وما وضع لتمليك العين
 في الحال قال بعض شارحية كالحبة والصدقة والتكليف والبيع ولا ينعقد
 بلفظ المجارة خلافا للكرخي لانها لم توضع للملك العين في الحال ولا بلفظ
 الاحلال والاباحة والاعارة لان هذه اللفاظ لا توجب ملك العين
 ولا بلفظ الوصية لانها توجب الملك مضافا الى ما بعد الموت انتهى
قال الزبلي ولا ينعقد بلفظ الاعارة خلافا للكرخي ولا بلفظ
 الاباحة والاحلال والتمتع والمجارة بالزاي والرضا والابرا ونحوها
 لا ينعقد ملك المقتة وذكر في جواب مع الفتة ان كل لفظ موضوع لتمليك
 العين ينعقد به النكاح ان ذكر المهر والافاقلية وما ليس بموضوع
 له لا ينعقد به انتهى ما قاله الزبلي واللفاظ المذكورة في
 السؤال ليست بموضوعة لتمليك العين في الحال ولا موضوعة للنكاح
 فلا ينعقد بها وان نوي واذا كان النكاح لا ينعقد بلفظ الاباحة
 والاحلال والتمتع والرضا والمجارة بالزوا والاعارة فاحرى ان لا ينعقد
 باللفاظ المذكورة والله سبحانه اعلم **سوال** في رجل قال ان
 الرجل اذا خلا باسرة وكانت غزيا خالية من الموانع الشرعية بحضرة
 رجلين نايين وقال لها زوجيني بنفسك فله كيت وكيت وسمي لها
 مهرا فقالت زوجتك نفسي مع العقد وحله وطهرها ولا اثم عليها
 وصارت زوجته ولو اقامت معه عشر سنين او اكثر فقال له رجل اخر
 هذا باطل لا يصح ولا يجوز فقال ولو كان لرجل امه واعتقها وفعل

ذلك

ذلك صارت زوجته فهل قول الرجل صحيح ام لا وهل يصح العقد بحضرة
 الرجلين النايين ولم يسمها الكلام ام لا جوابه الصحيح من المذهب
 ان النكاح لا ينعقد بحضرة النايين ولا ينعقد النكاح الا بحضور حرين
 مكلفين مسلمين سامعين معانظين الزوجين والله تعالى اعلم بالصواب
ووجدت بخط جدي رحمه الله تعالى في كتبه عند قوله ومن
 امر رجلا ان يزوج صغيرته فزوجها عند رجل والاب حاضر ولا الا
 ما فضة وسبكت عن عقد عقد بولي وشاهدين احد هما صبي
 فهل العقد صحيح واجبت بان العقد صحيح ان كانت الزوجة
 عاقلة بالغة حاضرة للعقد واذنت لا ينعقد ان كانت ثيبا او سكنت
 ان كانت بكر الا ان الاب حسيذ وكيل عنها في العقد فتستدل بعارضة
 اليه لو يكون الاب شاهدا مع الشاهد المذكور وقدم النصاب
 ولا عبرة بحضور الصبي والله اعلم انتهى المحررات **سوال** فمن
 وطئ عتيقة امه بلا عقد نكاح ثم بعد مضي شهر تزوج بها والحال ان
 لم تر الدم في الشهر الثاني عن الزواج بعد كوطي ثم انت يولد لدون
 لستة اشهر فهل العقد صحيح وهل يلحق به الولد او لا جوابه
 العقد صحيح ويلحق الولد به والحالة هذه والله اعلم **سوال** في رجل
 تزوج باسرة ودخل بها فوجدها حاملا ولا زال على ذلك حتى
 وضعت فهل يجرم عليه هذا الوطى ام لا واذا قلتم بالحرمه فماذا يلزم
 وهل العقد السابق كاف او يبعد النكاح ثانيا فلو قاما مجورين
 اناكم الله الحنية جوابه ان كانت حاملا من زني فالعقد صحيح عند
 الامام ابي حنيفة وغيره رحمه الله ويحرم عليه وطئها حتى تضع فان
 وطئها قبله استغفر الله تعالى ويتوب من ذلك ولا تجب نفقتها
 ما دامت حاملا وان كانت حاملا من زوج بان تزوج امرأة فظهرت
 منكوبة العز او معتدته وكانت حاملا منه فالنكاح غير صحيح

مه

ولا يحل له وطئها فان وطئها لا يحد ويوجب عقوبة ويجب عليه بوطئها
 المقل من المسمى ومن مهر المثل ان كان سمي لها مهر وان لم يكن سمي
 مهر المثل بالغنا بالغ وبمهر ما علم ومهر ابنت باخر كره
 ما صورته سوا السرة امرة تملك امه ولها ولد بالغ وفدا ذنت
 لولدها في وطئ الحارية المذكورة فوطئ واحد قبل الاذن في ذلك يصيرها
 ام ولد له ام لا تغير ويجوز بيعها وهبتها وملكها الوطئ المذكور
 وهذا الولد حرا وبقية الفتوى ما جاوز جوابه الوطئ لا يحد
 بالنكاح او ملك الرقبة ولا يحل الا بالامانة في حيث كان وطئ الولد للامانة
 المذكورة لا ينكح ولا يملك فوطئها اياه حرام ولو كان باذن الام ولا يغير
 الحارية به ام ولد له ويجوز للام التصرف فيها بالبيع وغيره ولا يثبت
 به نسب الولد وهو حق لان الوطئ المذكور باحضار وانما سقط
 الحد اذا قل الحد للشبهة والله اعلم وكتبه احمد بن يوسف الخبي
 حامدا مصليا مسلما انتهى ما رايت في كتابي في المحرمات سؤال
 في رجل مات وترك امه موطوءة فورا بنته بطريق شرعي وللبنت
 ولد بالغ فاراد الولد وطئ موطوءة جده فهل يجوز للمذكور وطئ
 موطوءة جده ام لا جوابه لا يجوز للشيخ العلامة المنن الشيخ
 زين الدين عبد الحق بن محمد السنياطي الشافعي المقرئ رحمه الله
 تعالى رحمه الله واسعدوا المسلمين لا يجوز للولد المذكور وطئها لانها
 محرمة لان من وطئ امرأة تملك اليمين فانه يحرم على اصوله وفروع
 مطلقا علوا وسفلا وانما هو موبل وانما علم بالصواب ووافقه
 سيدي السيد محمد الله تعالى رحمه الله والمسلمين فصل في الاوليا
 والافكا سؤال في شخص من الضاري له امه بمرأه فخاله
 شخص من الضاري وخطب البنت المذكورة من والدها ام اجابة
 والدها المذكور لذاته وقع بينهما اتفاق على قدر المصداق وكتب
 ذلك شخص من الضاري في ورقة بخطه محضه جمع من الضاري

ثم سافر الخاطب المذكور لبعض شانه كل ذلك وقع والبنت لم تاذن في شي
 من ذلك فهل اذا تزوجت البنت المذكورة نفسها من شخص غير الخاطب
 المذكور يكون الزوج جائزا ولا عبرة بما وقع ام لا جوابه ان كان
 والد البنت المذكور يعتقد نكاحها على الخاطب بغير اذنها وبلغها ذلك
 فسكت كان ذلك اذنا منها فلا يصح تزويجها نفسها بعد ذلك وان
 كان والدها لم يعتقد نكاحها وانما وقع منه التفات مع الخاطب
 فزوجت البنت نفسها من كفوءه المثل فزوجها صحيح والله اعلم
 سوا السرة في ثيب بالغ عاقل اذنت لوالدها ان يزوجه الشخص
 ثم اذن والدها لغيره ثم اذن اخوها لغيره ثم زوجها لغيره
 الى هنا فهل الزوج صحيح ام لا فتونا ما جاوز وان كان باطلا
 فهل يكره التزويج بينهما من له قدر على ذلك ونعتقد من حين
 فساد العقد ام لا وما حله الله تعالى في ذلك جوابه العقد
 المذكور موقوف على اجازتها فان اجازته نذروا بطل والله اعلم
 سوا السرة في رجل يتران وهو طالب العلم الشريف وله ابنة
 صغيرة فاصرف عن درجة البويع زوجها والد لها لغيره في ولاية
 الجبار ودخل بها واصابها لئلا يكون كفولها وهل العقد
 صحيح وهل يسقط حقه ما وحق ابيها من الكفاة وما اذا يلزمه في
 ذلك جوابه النكاح صحيح نافذ لا يلزمه الجدة والجد لما تزوج الصغير
 كفوءا وبدون مهر المثل والله اعلم سوا السرة في رجل عاقل
 غايب بالمدينة الشريفة وفي هذه البلدة وليس لها اخذ من المقارب
 في هذه البلدة سوى امها هل يجوز لوالدها ان تزوجه في غيبته والد
 ام لا في رجل علق عليه بالطلاق انه لا يتزوج ومضى تزوج تكون زوجته
 فلائمة طالقام ان رجلا قبل له نكاحا من امرأة اخرى بطريق المصداق
 ثم انه اجازته وامناه هل يقع عليه الطلاق بذلك ام لا جوابه لو ان
 ان تزوجهما كفوا بمهر المثل واذا اجاز عند النضوي بالفعل بان ساق

ه

ها

سبكة

إليها بعد المهر وهو ساكت لا يجتث أما إذا جاز به بالقول فإنه يجتث
 والله أعلم سوا الرجل تزوج بأسرة تزوجا شرعيا ودخل بها
 وأصلها أن جماعة من أقاربها ادعوا علي أن الزوجة المذكورة
 شريفة ولم يثبت ذلك فبطلت قول أقاربها بحجج ودعواهم
 أم لا وإذا لم يثبت الشرف فبطلت النكاح أم لا وهذا يرجع
 الزوج بني ما صفة عليها من المهر أم لا وما حكم الله تعالى في ذلك
 وهل إذا رضيت الزوجة واستقطعت حتمها من الكفاة يثبت
 النكاح ولم يفسخ أم لا أفقونا ما جورين جوابه لا يثبت الشرف
 بحجج قول أقاربها لا بد من اثباته وإذا ثبت فإن استقطعت الزوجة
 وأوليا حتمهم من الكفاة فلا فسخ وإن لم يستطعوا حتمهم فسخه الحكم
 بطلهم ولا رجوع للزوج بني من المهر حيث دخل بها والله أعلم سوا
 في رجل له بنت بكر فاصرة عن درجة البوع خطبها شخص من أهلها
 فاجابها إلى خطبتها ثم سافر الأب من بلد الخطبة إلى القاهرة فقام من
 زوجها الخطبها بفيراذن أهلها وبغير مهر فهل النكاح صحيح أم
 فاسد ويفرق بينهما وما إذا يجب علي الدخول بها المهر المثل
 ويكون كوطي الشبهة فلا حد عليه أم لا جوابه حيث صدر
 الزوج من ابن عمه في غيبه أبيها بمهر مثلها فالزوج صحيح ويحل المهر
 بالدخول أو بالخلوة الصحيحة وأسما علم سوا السجين بعد لها
 من المهر ما من سبعة أبا تزوجت بشخص بعد له من المهر اثنين فهل
 هو كقولها والنكاح صحيح وللوالدان بحجج ابنته البالغة فلا بد من أدائها
 الكبر لا بد من أدائها جوابه نعم هو كقولها وإذا كانت بالغة فلا بد
 من أدائها وأسما علم سوا السجين فاعل حفي عند غيبه بغيره بطلانه
 ولم يحكم بعقده فهل قدر بحجج ومحكم منه بالصحة فيمنع نقضه أم لا
 جوابه أعلم أن الصغير والصغيرة إذا لم يكن لها عصمة ولا ذور حرم
 يتولي النكاحهما فالولاية حينئذ للقاتل إذا كان ذلك من كولي في منشوره

إذا انتزعت هذا فاذا عقد القاتل الفسخ عقد صغير أو صغير ليس بالولي
 القاتل من كونه المثل كان عقده حكما فليس لغیره أن يبطله كما صرح به
 الطرسوسي في كتابه النفع الوسايل وأما عقد البائنة العاقلة فليس
 بحكم إذا هو كذا نعم والله تعالى أعلم ويرأيت بخطه رحمه الله تعالى
 في الخبرين أنه أكثر ما نصه المحدث سوا ما في لكم في تافض
 بعيد لا يحكم في غير محل ولا يثبت حكمه بذلك في محلها فهل ذلك
 صحيح سوا كان هو الولي أم لا جوابه عقد القاتل نكاح الصغير
 إليه لا ولي له إلا القاتل في غير محل ولا يثبت حكمه لأن عقده يكون حكما
 أما الصغير المثل لها ولي غير القاتل من العصبات أو من ذوي الأرحام
 إذا اذن وليها للقاتل في التزوج فزوج القاتل فأنكحوا كذا من ذلك
 الولي فلا يكون تزوجه حكما فيجوز في غير محل ولا يثبت والله أعلم وكسبه
 أحمد ابن يوسف الحنفي رحمه الله له ولوالديه والمسلمين حامدا ومصليا سوا
 للمهر لله سوا ما في لكم في تافض حفي بني صحبة تزوج اليتامي
 اذن لشافعي لا يبرأها إذا ما أن يزوجه من قبل له ذلك جوابه
 لكاتبه وقد صرح شيخنا رحمه الله بأن عقد القاتل نكاح الصغير إلى
 لا ولي لها إلا هو حكم حتى انكحها ليعود للخالف ابطله ولا يجوز للقاتل
 أن يزوج الصغير من ابنته ولا من لا يجوز له فضاوه وصرحوا أيضا
 بأن القاتل المتدلل لا يسوغ له الحكم بخلاف مذهبه إذا انتزعت هذا فليس
 للحكم بتويع ذلك لشافعي لأن ذلك حكم والشافعي يعتقد بطلانه والله
 أعلم المحدث قد ورد على سوا من عدة صورته ما في لكم في
 رجل غاب عن بلد فوق مسافة القصر وله بنت فاصرة عن درجة البوع
 فزوجها قاضي البلدة التي هو فيها بغير استطلاع رأي الأب فهل هذا
 العقد صحيح أم باطل أم موقوف على إجازة الأب وهل إذا حكم القاتل
 الحنفي بفساد النكاح ثم أمر القاتل الزوج بعد الحكم أنه يطلق فطلق
 الزوج اعتما داعين ما ذكر فهل هذا الحكم صحيح أم لا وهذا إذا كان غير

صحيح يقع الطلاق ام لا واجب عنه بما نصه بعد المدة ليعلم اولاً
ان وكاية الكاح الصغير والصغيرة للعصبة المسلم الحر البالغ العاقل
ولو فاستقام بعد العصبة للام ثم للاخت لاب وام ثم لاب ثم للاح لأم والاخت
لام ثم لاولادهم ثم للمات ثم للأحوال والحالات ثم لبات الامم ثم
الطالقي اذا شرط له ذلك في منشوره وليعلم نانيا انه اذا غاب الولي
المقرب غيبة متقطعة فقد لا بعد في غيبته فانه يجوز ولا يبطل عقده
بمضوره الاقرب ونفس الغيبة المنقطعة ان يموت الكفو الحاضر الحاطب
لو استعلم رأي الولي الاقرب وليعلم ثالثاً انه لا يجوز لاحد من الاوليا
غير الاب والجد ان يزوجه من غير كفو لا بدون مهر المثل بخلاف الاب
والجد فان لم يدا ذلك اذ تقرر هذا فاذا عقد القاضى الصغير في غيبة
الاب فان عقد من غير كفو او بدون مهر المثل فهو موقوف على اجازة
الاب ان شا لجازه وان شا ابطله وان عقده من غير كفو مهر المثل فان
كان الكفو لا يموت من اربعة الاب فالعقد موقوف على مراجعته
وان كان الكفو يموت فان عقد القاضي وكان في البلدة غيره من الاوليا
من هو مقدم عليه ممن ذكرنا توقف العقد على اجازته فان شا
اجازه وان شا ابطله لان عقد القاضي مع وجوده بمنزلة عقد القضا
وان لم يكن في البلدة القضا احد من اقارب الصغيرة فعقد
القاضي حينئذ صحيح نافذ لكن بشران يكون شرط له ذلك في منشوره
وان يكون الزوج كفو والمهر مهر المثل كما ذكرنا اذا علم هذا فالحكم الحنفى
بنفسا النكاح الصادر من قاض البلدة حال غيبة الاب ليس بصحيح لان
العقد الصادر منه ليس بفاسد بل هو اما موقوف او نافذ كما قد بينا
ثم الطلاق الصادر من الزوج ان صدر منه حال كون النكاح موقفاً
فقبل ان تلحقه المجازة فهو باطل وان صدر منه حال نفوذ العقد
فهو صحيح والله اعلم ووافقتني قاضي القضا نور الدين الطرابلسي
استمع الله بمقاييد المسلمين على هذا الجواب وكتب خطه تحت الجواب

بالموافقة

بالموافقة انتهى ما رايت في اخر نسخة الكثر رحمه الله تعالى ورايت
نسخة رحمه الله تعالى في كراسته جمع فيها اسئلة رفعت اليه ما صيرته
سوال ما فوكم في بيتية صغيرة عمرها سبع سنوات متيمة بدش
وليس لها ولي سوى عم مسافر في بلاد الحجاز وزوجها خفي المذهب
من كنوم المثل بعد ان ثبتت لعمه بالبيتية المتبرة الكفاة ومهر
المثل وغيبه الولي بالحجاز وانه ليس لها ولي غيره فهل هذا الزوج
صحيح والحال ما ذكر وان كان لها وصي ولم ياذن في تزويجها هل يقع
عدم اذنف في صحة النكاح من الكفو المذكور لانه لا جوارب له نعم الزوج
المذكور صحيح ماض وليس على القاضي المذكور فيه اغراض اذ لا يكون
للصغيرة من العصبية التي الم المذكور ولم يكن لها ام ولا احد من
ذوي الارحام ولا ينزح في الزوج المذكور عدم اذن الولي او ولاية
لعمه في النكاح او وصي اليه لابل بذلك لم يكن ما هو ظاهر الرواية اما الم
واقار بما و ذوي الارحام فلام ولاية لان النكاح بعد العصابة عند الاما
بلاضم والله اعلم وكتبه احمد بن يوسف الحنفى حامداً معاليها سلم الله اليهم
ما رايتة سوالاً فيما اذا عضد الولي المقرب في تزويج الصغيرة
هل تستدل بالولاية الي الولي الم بعد والى القاضي جوابه لا تستدل
الم بعد بل يزوجه القاضي والله اعلم سوالاً في رجل له ولد
ذكر بالغ وابنة بكر بالغت والدة لها غيب عن البلدة الذي اولاده
لها فخطب البنت المذكورة شخص من الجاهل فزوجها له بخطبة
شرعية باذنا علي صداق معلوم ونبت النكاح المذكور على قاضي
حنفي المذهب فهل هذا النكاح صحيح نافذ ان كان الزوج كفو
والمهر مهر المثل والله اعلم القسم الثاني من مسائل الاول
والكفا سوالاً في قاصرة لها ام وعم فوجدت لاهم كفو للست فزوجها
من الكفو المذكور خوف فوتها بالنظر الى الم وحكم بذلك حكم شرعي
فهل العقد الصادر صحيح ام لا وهل اذا زوج الم بعد الزوج المذكور

لعله سقط من الم نسخ
لغظه قاضي راجع الى
خبره ها قاضي حنفى
يعلم به الجواب

ليا

كور

يكون الثاني صحيحا لا وجه له للشيخ شمس الدين الغزي نزول به
الدراسة المرفوعة بين التصريح وحمد الله الحمد لله رب العالمين العقد
الصادر صحيح وتزوج الم بعد غير صحيح والحالة هذه والله اعلم
محمد بن أحمد الغزي الحنفى لطف الله به ولست سبدي الجيد
رحمه الله تعالى بجانب خطه ما صورته بعد المدة خواري تمامه
اجاب به واضع خطه اعلاه ان العقد الصادر من الم هو الصحيح
ان كان الزوج لنوا وكان المهر والمثل والعقد الصادر بعد هذا
من الم غير صحيح والله اعلم بالأسرار الوكا لست
بالشكاح سوا في امرأة كاملة وكلت رجلا مسلما بصلى النضر
وهو باق على دينه ان يعقد لها على رجل بصدق معلوم متفق
معه مسلمين ولها الخ شقيق ما كان في البلاد فكل يعتبر حضور الخ
اذا وكلت غيره وزوجها الوكيل وهل العقد صحيح عند المأم
الم اعظم ابي حنيفة رضي الله عنه وما حكم الله في ذلك افعه فاما ما
اذا كنتم الله الحنة منه وكرمه جوابه اذا زوجها الوكيل من كنو
بمثل المثل فالعقد صحيح ما قد وحضور الخ ليس بشرط والله اعلم
ووجدت بخطه رحمه الله تعالى في فقه ما مضى الحمد لله و
سوال من غيرة عليه وبقية ما فقهكم رضي الله عنكم في عقد
الشكاح بطريق الوكالة من الجانبين ما صورته وهل اذا قال وكيل
الزوجة تزوجت موكلتي فلانة بنت فلان الفلاني من موكلتك فلان
بن فلان الفلاني على صدق جملته كنه على حكم الخول وقال
وكيل الزوج قبلت موكلتي فلان المذكور هذا الشكاح بهذا الصدق
على حكمه يتعد للوكيل وهل يتعد الشكاح اذا قال وكيل الزوجة
تزوجت موكلتي فلانة الفلانية نفسها من موكلتك فلان الفلاني
على صدق جملته لدا على حكم الخول فيقول وكيل الزوج قبلت موكلتي
فلان المذكور هذا الشكاح لهذا الصدق على حكمه ام لا وماذا ينبغي

القال

القال انه يتعد عند الحنفية في هذا اللفظ للموكل فتونا ما جوب من اجبت
عنه بما مضى بعد الحمد لاما ما صورته عقد الشكاح بطريق الوكالة من
الجانبين في الوكيل الواحد فبان يقول الموكل من وكيل الرجل والمرق
زوجت موكلتي فلانة من موكلتي فلان فيعتقد بالاجاب فقط ما
ولا يحتاج الى القول لان كل عقد يتو لا الواحد يكفي فيه بالاجاب
واما مسئلة ما اذا قال وكيل الزوجة تزوجت موكلتي فلانة ما
بنت فلان الفلاني من موكلتك فلان الى اخره فالحكم فيها لا انقضاء
للموكل من غير ربه لا للوكيل وكيف يتعد للوكيل وهو يصح قبوله
قبلت موكلتي وايضا وكيل الزوجة لم يوجب العقد لو وكيل الزوج
انما اوجب له كله وقد انقضاء الشكاح في هذه المسئلة بطريق الوكالة
من الجانبين لكن بوكيلين واماسئلة ما اذا قال وكيل الزوجة
تزوجت موكلتي الى اخره فالحكم فيها عدم الانقضاء لان الوكيلين به
ما اعتداه انما الخبر بصدور العقد من موكلتيهما والواقع ان موكلتيهما
انما وكلتا بافقاؤه ولم يعقدها اذ لو اعتداه لم يبق للوكيل به معنى
والقال بانقضاء الشكاح الموكل عند الحنفية في هذه المسئلة وبانقضاء
في التي قبلها للوكيل لا للموكل باهل فيعلم فان امر على ذلك ادب
على مجازفته في الحكم الله تعالى ليرتدع هو واستأله عن مثل ذلك
وكان الواجب على هذا الجاهل ان يسأل اهل العلم فتد قال تعالى
في كتابه المبين فاسئلو اهل الذكر ان هم لا تعلمون وقال تعالى
ولا تقف ما ليس به علم هذا ما ظهر من الجواب والله اعلم بالصواب
انتهى ما وجدته سوا في رجل الا اذا تزوج ولله البائع
الكامل الرشيد بن زوجه ثانية ودفع لوالدها مبلغا في صداقها والولد
المذكور لم يكن في ذلك الرادة لكن هو محبور به والدته والدته
واراد الولد التوجه الى القاهرة فطلب من والده مبلغا ينكس به
فقال الوالد ما اعطيك شيئا حتى تاذن لي ان اعتد عقدك على الزوجة

الألوكة
www.alukah.net

المذكورة ودفن له مبلغا حمله عشر دنانيرا ابراهيمية واذن له بالعقد
فشهد عليه بشا همدل وعند الكراهية في ذلك ففعل والد
العقد وكان غايبا عن بلد العقد مدة تزيد على خمسة عشر يوما
ولم يوافق والده على عقد الزوجة المذكورة قبل بيع العقد ام لا
واذا لم يبيع العقد فبطل العقد ان تزوج عصا اذا حصل التوفيق بينه
وبين والدها وما حكم الله في ذلك جوابه حيث اذن الولد
لابيه ان يعقد له على الزوجة المذكورة فالعقد صحيح نافذ ولو كره
ذلك بقلبه والله اعلم باب — المهر سواك في شخص
تزوج امرأة وسكن بها عند أهلها باختيار نحو خمس سنوات وهي
تستمتع في المدة المذكورة بما زفت به اليه من فاشريدن ومصلح
ومطرز وفرض بيت ثم اراد الزوج المذكور ان يتخذ الزوجة المذكورة
الى سكن شرعي فلهما ان يتراج الاستغنة المذكورة منها بغير دفع لهم
ان الاستغنة المذكورة ملكهم لو ابايد من بيتة على ذلك وان قيل
بأنه لا يملك على أهلها ان يدفعوا الزوجة المذكورة استغنة
تساوي ما قبضته من زوجها من صداق وكسوة في المدة المذكورة
وما حكم الله في ذلك جوابه ليس لأهلها ان تتراج الاستغنة في
بيتة والله اعلم سواك في رجل جهر ابتعد ما تنفع من عند رجل
لها التمتع ببعض مدة حياتها وبعضها مدة حياته فهل تملك ان تستغنه
عليه الاستغنة المذكورة بذلك ام لا وافقكم الخ لا تملكها عليه بذلك
ونوفي الرجل المذكور تزوج وثله علم بما جعلها له التمتع مدة
حياتها لا جوابه اذا توفي الرجل ولو رثته محاصصة بما
جعل لها له التمتع مدة حياتها والله اعلم ووجدت بخطه رحمه الله
تعالى في ورقة ما نصه الحمد لله ما قوكم في رجل تزوج بكر او زفت
عليه مهر بعتة ونحت يدها استغلة لوالدها على سبيل العارية
تستمتع في ذلك والحال ان الاستغنة المذكورة من قمار وغير ذلك على

والد

والد الزوجة المذكورة ثم ان البنت المذكورة اقامت بعد الزفاف يومين
وتوفيت الى رحمة الله وفي بكر لم يصيرها قبل الاستغنة المذكورة الذي
بالد من علي والد الزوجة نذخل الميراث ام ترجع لاحصائها وهذا الخجة
تليزم الزوج ام والد الزوج الجواب اذا جهن الشخص استغنه
فانت فادعي الاب ان ما دفعه لها من الميراث امانة وان لم يلزمها
واما اعارها او ادعي الزوج التملك ليرث منه والقول للزوج ان
كان العرف ظاهر في ذلك وعلى الاب السبق لان الظاهر شاهد
للزوج اذا عاده دفع ذلك اليها بطريق التملك وان كان العرف مشتر
فالقول للاب وامانته الميراث وتجهيزها في الزوج ولو تركت
بلا لاهلها والدها والله اعلم انتهى ما وجدته ورايت بخطه رحمه
الله تعالى على قول الريلي في باب الميراث في الذخيرة جهن يستوزر وجها شر
ثم رجم ان الذي دفعه اليها ماله وكان على وجه العارية عندها قالت
هو ملكي جهن تجزيه اوقال الزوج ذلك بعد نوته بالقول قولها دون
الاب لان الظاهر شاهد البنت اذا عاده دفع ذلك اليها بطريق الملك
وه ما نصه وهذا القول هو الذي كان ينبغي به مشط بخيارهم الله
الله تعالى للعادة الفاسية في ديارنا بالملك وتخذ الزوجة تنصر والحيوان
نصرف الملاك من استمتاع وبيع وهبة على طول السنين ولا يوجد بهي
من ابويها عن ذلك بل لا يسمع منه ما شي من ذكر العارية وقد انقضت
فتاوي وقوي القاضي الفاضلة نور الدين الطرابلسي مع الله سبحانه
المسلمين على هذا والله الموفق هذا اخر خطه رحمه الله تعالى سواك
في امرأة زفت بما تنفع من نحاس واثان وغير ذلك وتمتعت نحو سنتين
ثم بعد ذلك تريد والدها تنتن عما فعل لها ذلك لم اجوابه ليس لها
ذلك الا اذا ثبت بالبينة الشرعية انها عارية تم بالام والله اعلم سواك
في امرأة ماتت ولها زوج وهي غنية فالخجة على الزوج ام لا واذا كانا لهما
مخير هل يصير خلا بالموت ام لا وايضا في رجل له زوجة واولاد

جها

كا

ق

وغاب عنهم مدة خمس سنين او اكثر ولم يكن لهم بينة متفرقة من قاض وكلمته
 فبطلت عليه النفقة فيما مضى ام لا وانما الزوج اذا كان على تنعيم
 هذا يحتاج ان ياذنه القاضي بالنفقة عليه ام لا واذا اتفق بغير اذن القاضي
 هل يكون منبعا ام لا وانما المبيع اذا ظهر انه وقف هل يرجع على
 المشتري ما استغله وهل اذا رجع عليه هل لمان يرجع على البايع
 الاصيل ام لا جوابه للزوج على الزوج ولو كانت الزوجة موسرة
 وصوت الزوج على بالزوج من الصداق المبيع لا يجرى ولا يجب على
 الزوج الغائب نفقة الاولاد للمذكور بمدة التي مضت والحال
 ما ذكرنا والوجه لا يحتاج اليه اذ القاضي في النفقة على البتة ولا يكون
 منبعا بالاتفاق بغير اذنه واذا ظهر ان المبيع وقف طوبى للشركي
 بما استغله مدة وضع يده ولا رجوع له على احد والله اعلم
 في شخص عند البتة على شخص وهي بالغ صداق معلوم ثم توفي العاقد
 لرجله الله تعالى قبل دخول البنت المذكورة فطوبى الزوج بالصداق
 المعنود له به وادعى انه اوصله للعاقد وانتهت ذلك قبل البتة الرجوع
 بالصداق على الزوج وللزوج الرجوع على تركه العاقد ام سقط ذلك عن
 الزوج بمقتضى وصوله للعاقد وللبيت الرجوع على تركه ايهام كيف
 الحال او حقوا الدعاوى انكم الله الجنة بمنه وكرمه جوابه اذ ان
 كانت البنت المذكورة بكر او اطلاقا لغيره اذن من الزوج وبخاصة
 فيه فاذا ثبت ان الاب وصل اليه صداقها من الزوج فلا مطالبة لها عليه
 بل يستع تركه الاب والله تعالى اعلم سواء المهر في شخص ضايف خطبتها
 بكر من والدها ومدة بينهم خطبة شرعية على قلعة دنهم ومن طهر المهر
 على نفسه انه ارتقى بالمرأة ان يكون بغير عوار ولا يخل ما تنضم به
 العروسة ملك والديه بالبر للبروسة فيه غير التمتع خاصة وكتب
 بذلك اشهاد على المهرس وعلى والده وخط المهرس ووالده بالتمتع
 واستمرت العروسة في عاقبة المهرس مدة ثلاث سنوات كواحد والمهرس

يرسل

يرسل العروسة ما يلزمه من الافتقار والاعيا والمخارج لها العادة على حكم
 الاتفاق ثم بعد هذه المدة فسد المهرس التغليب على اهل العروسة وان
 يريد يطلب ما وقع عليه النفاق وقال اذ لم يغيبوا العروسة امتعته
 وتملكوها ولا انا انزل عن خطبة العروسة قبل للمهرس ذلك بعد
 كتابة الماشها وعليه مخطه فيه بالتراضي على ما سرح اعلاه وما يلزم
 المهرس اذ اقل ذلك ونزل عن الخطبة وما يلزمه في نظير عاقبة العرو
 مدة ثلاثة اشهر وهل للمهرس الرجوع بما افتقد به العروسة في
 طول المدة وما يرب عليه في ذلك جميعه جوابه للزوج الرجوع
 عن الخطبة ولا يلزمه في نظير عاقبة العروسة في المدة المذكورة شي وليس
 له الرجوع بها فتقادات ان كان المهرس هالك او مستمرا وان كان
 قايما فله الرجوع والله تعالى اعلم القسم الثاني من مسائل
 المهر جوابه في رجل اصدق عن ولد له عاقد زوجة زوجي ماله
 في حال صغره فهل يكون الصداق لان ما للزب في ذمته ويؤخذ منه
 او من تركه اذ مات ولم يعطه ام لا وهل اذا دفع الورثة الصداق
 المذكور من التركة يكون للمهرس الرجوع على الولد المذكور الذي هو الزوج
 بما زاد عن حصته في التركة ام لا جوابه لشيخ المذهب النهائي
 الراسي رحمه الله تعالى الصداق المذكور في ذمته الزوج اذ والده
 لم يحصله في ذمته نفسه ومتى دفعت الورثة الصداق لمهر جوابه عليه
 والله تعالى اعلم ووافقه الجدر رحمه الله تعالى وكتب على الجانب
 الاخر المحقق المتن الشيخ ناصر الدين الثاني رحمه الله تعالى ما نصه
 اذا كان الصغير حين العقد فقيرا او اصدق في مال الاب جيل ومينا محيلة
 وموجلة ويوجد بنية موجلة من تركه ان مات ولا رجوع على الزوج شي
 من ذلك والله سبحانه اعلم بالصواب سواء في رجل اصدق عن
 ولده وهو مراهق وقيل عليه كسوة عن ولد ثم بلغ الصبي فهل يطالب
 الوالد المولد وملحكم الله تعالى في ذلك بين ومفصلة انكم الله العبد

ع

الله وكرمه بخوابه للعالم الصالح الشيخ عبد الرحمن المجهول المالك
 رحمه الله تعالى بطلب الوالد بما التزمه من صدق وكسوة والله اعلم
 وكتب جدي رحمه الله تعالى تحت خطه ما نصه اذ بلغ الزوج
 فان كان الاب ضمن ذلك عن ابنه فله ان يطلب ابنته من الاب
 والزوج وان لم يضمن الاب فلهما مطالبة الزوج فقط والله اعلم سوال
 في بنتها البوان ثم ان لاحد الابوين وهو الام امتعة من ملابس وقرش
 وسطر وغير ذلك من خاص وغيره ثم ان الام اعارت البنت الامتعة
 المذكورة عارية مصحوبة واذنتها في استعمال ذلك ومهلكه
 لا مطالبة لها عليها واشهدت عليها ان الامتعة المذكورة ملكها
 وليس للبنت في ذلك ملك وذلك محض والد البنت واطلاعه
 على ذلك ونقض بيقه عليه والاشهاد على البنت وهو بالغ قبل
 ثم ان البنت المذكورة انتقلت بالوفاة الى رجة الله تعالى ووضعت
 الام يد هاعلى الامتعة المذكورة ثابت حكمه بدعي على حكم المالك المذهب
 فضل لوالد البنت او للزوج من اربعة الام في الامتعة المذكورة ام لا
 وهل يبعد ذلك من الاب والزوج مع وجود الاشهاد ام جوابه
 للشيخ ناصر الدين القرافي رحمه الله تعالى حيث شهدت ام لا على ان لا تستعد
 المذكورة انما اعطتها للبنت على وجه العارية لا على وجه التجهيز
 والشور والتملك كان ذلك كافي في بناء الامتعة على ملك الام وفي
 ان الزوج والاب لا تغلق لها بالامتعة المذكورة بعد موت البنت
 وسوا شهدت البنت على نفسها بذلك وهو بالغ اول شهد وسوا
 كان لها شهاد من البنت على نفسها محض الوفاة لا كونهما محض والله
 سبحانه اعلم بالصواب وكتب الشيخ الرملي على بين السوال
 ما صورته بعد الحمد له الامتعة المذكورة ملك لوالدها وليس لوالد
 البنت ولا زوجها من غير طريق شرعي والله تعالى
 اعلم سوا السوال رجل تزوج بأسرة ولها والد والدته ثم انه سافر

الحجاز

الحجاز واقام ثمانية اشهر سافرا وجا والدتها والد هاعند هابونسا
 ويتناهي والد هاعند هابونسا ثم انه حضر من السفر والوالد والوالدة
 منهم في هابونسا وبدا الباب هبة بوابين بفتان الباب وبقيان
 الخالصة ثم ان الزوج تساجر هو ولها هابونسا قال لهما اني عليك الجدة
 سكن وقيام واجب انهما تاملان من جدي والحال انه لما ان يلزم في
 بيته يرسل لهما سكرجة طعام مثل الخبزان مثل لزمهما ذلك ام لا
 جوابه للشيخ الرملي لا يلزمهما شي بسبب ذلك والله تعالى
 اعلم وكتب تحت خطه بالموافقة شيخ الاسلام الحنبلي وسيد
 الحمد رحمه الله تعالى وكتب الشيخ ناصر الدين القرافي رحمه
 الله تعالى على بين السوال ما نصه بعد الحمد له لارجح على علمي ما
 فيما كان يقفه لها على وجه الكرامة بين الامهار والله سبحانه وتعالى
 اعلم بالصواب ووجدت بخط سيدي الجيد نعمة الله تعالى والمسلمين
 على هاشم شرح الجمع لابن فرشتار رحمه الله تعالى عند قوله المصنف
 وينبغي الولد حرة ابوه دينا ما نصه قوله وينبغي حرة ابوي دينار على
 سوال صورة امرة نصرانية اسلمت بعرة ولها بنت صغيرة ولها بنت
 بمصر وبقيت ابنتها بعرة عند حرة تام ام ما وهي نصرانية فلما كبرت
 الصغيرة زوجها جديتها نصراني فسلم بحكم الاسلام ما تبع الامام
 فاجتبت عنه بما نصه الولد في حال العقولية يتبع حرة ابوي دينا
 عند فاذا انت ان البيت المذكور حين اسلام ام ما كانت لا تقبل
 الا ديان فالان تكون مسلمة تبع الامام او حين يحرم بالحكم المسلم
 المسلمين واما اذا كانت حين اسلام ام ما تقبل الامامان فحينئذ لا تقبل
 تبع الامام فان احدثت اسلاما في مسلمة ولا فلا والله اعلم
 اعلم انني وراي بين بظاهر كرسيدى المخطوط رحمه الله تعالى به
 ما صورته الحمد لله وافقه الفتوى في زماننا مسلم في نصرانية
 فانت بولد هابونسا يكون مسلما اجاب بعض الشافعية بانه لا يصير

مسلما واجاب بعضهم باسلامه وذكر ان السبكي نعت عليه
 وهو غير ظاهر فان الشارع قطع برب الزنا وبنته من الزنا فحل له
 عندهم على ما حكاه مشايخنا فثبت يكون مسلما واقفي فاضي
 القضاة الخليلي باسلامه ايضا وتوقف عن الكفاية فانه وان كان
 منقطع النسب عن ابيه حتى لا يرثه فقد صرحوا بان بنته من الزنا
 لا تحل له وبانه لا يدفع نكاحه لابنته من الزنا ولا تقبل منها وانه
 له والذي يقوي عندي باسلامه على مقتضى مذهبي
 وانما ثبت مشايخنا الاحكام المذكورة احتياطاً نظر الحسنة الخيرية
 بينه وبين ولده من الزنا التي بالارثه كتاب
 الرضاع رابح بخط سيدي محمد محمد الله تعالى برضا وفي كرم
 في كتاب الرضاع قوله وتحل اخت اخيه رضاعا ونسبا قال
 في شرح الوهب كما لو ارضعت امرأة صبيين ولكل منهما اخت نسبا
 او رضاعا حل لكل اخ ان يتزوج اخا للمخت انما يرفع الي
 سواك صورته ما فيكم في امرائكم من صفتي مع كونهما ذكر
 والاخرى لم ينفى فارضعت كل منهما ولد لاخري ثم ان التي لها الولد المذكور
 معها ولاخري ذكر لم يرضع من المرأة الاخري فحل يجوز له ان يتزوج
 بابنته المرأة الاخري لا محالة لغيره من الرضاع جوابه لا يجوز
 له تزوجها لان ما ذكر صارت بل رضاعها بنتا لها فلا يجوز
 لانها الاخران يتزوج بها وان لم يرضع من امها لانها صارت اخته
 بارضاعها من امه والله اعلم انني ما رأيت بخطه رحمه الله تعالى
 ووجدت بخطه رحمه الله تعالى في ورقة ما نصه في امرأة لها بنت
 فارضعت للمرأة ولدا اجنيا ولدا لغيره اجنيا فحل للاخ ان يتزوج
 بابنته المرأة التي ارضعت لغيره ام لا جوابه نعم له التزوج بها اذا
 لا نسب بينهما ولا رضاع انتهى سواك في رجل توفي عن زوجة
 الله تعالى وخلف بنتا فاصرخ وجعل اخا لها متخذا عليها وخصها

من

من تركه ابها اربعة الاف نصف ثم ان والده البنت المذكورة توجهت الى مكة
 المشرفة ودفع لها الوصي اربعة الاف نصف وجعلها متحدة على ابنتها
 وسافر في والها الى مكة المشرفة ثم جات الى مصر المحروسة وقد
 كبرت البنت وجاهلان فحافوا وخلصوها والده عواجم فتمسك بها على الزوج
 المذكور فاشتمت البنت المذكورة على حمل من الزوج ثم وضعت ولدا
 ذكر واستقلت الى رحمة الله تعالى ثم توفي الولد بعد ايام قليلة فوضع
 الروح يده على عواجم المذكورة وقد زادة والده عواجم كثيرة عند الوضع فمزل
 نصير العواجم مورثة عن المتوفية مع ان للوالد بنته فتمسك بها بالخطا عارية وهذا
 للوالد ان يقيم بنته بصفة بنته الحسين فافها على الزوج من المال الذي تحت
 يدها لها وهل للبدن نصيب من ثمنها ام لا جوابه لا شيء منها
 الدين لم يلب لا نصير اسعة امها مورثة عن بنتها والحان فتمسك بالبنت
 بما وياخذها والله تعالى اعلم ووافقه شيخ الاسلام للعلاني او كنت
 وكتب الشيخ ناصر النفاي على يمين السوال لا يدخل العواجم في الورث
 اذا كانت لام بنته تنسب بالعارية وما انقضى المهر على البنت من
 المبلغ التي تحت يدها يقيم لها والبدن السدين من ولد بنتها حيث
 لا حاجب والله سبحانه اعلم بالصواب ووافقه سيدي محمد
 محمد الله تعالى اجمعين برحمته فصل في الطلاق سوال
 في رجل صاغ لولده صيغة ثم هذه الولد وضعت والدته يدها
 على الصيغة المذكورة فخلف بالطلاق منها انه ما يدخلها في
 منزل سكنها المان فعت له الصيغة وتلاخيا في القوس فخلف الطلاق
 ثانيا وعين بصره لفظه هذه يمين ثمانية ثم انه دخل ايمك المنزل ولم
 تدفع له الصيغة المحلو فعليها واعاد هاله شخص من العدد ولم يتم ان
 الدخول بعد العود ذكر مرارا عديدة ولم تدفع له الصيغة فمزل
 يحرم عليه بذلك ام ينع الطلاق عليه من ثمن ام مرة واحدة بعد
 التمتع المذكور ولو قال قضدت باليمين الثاني تأكيد الاول

ثمة

ق



وما حكم الله تعالى في ذلك جوابه يقع على الزوج بالدخول
 بالوطي طلقان ولا يقع عليه بعد ذلك شيء ولو تكرر الدخول ولو قال
 قصد باليمين تأنيده الاختيار لا يقع صدق ديانة لا قضاء والله اعلم
 سؤال في رجل حلف بالطلاق الثلاث على شخص وقال له علي
 الطلاق ثلاثا لا تزوج من مكاني هذا في هذا الشهر الذي بعده المبادي
 ومضى ما رحت بغير اذني يكون زوجي طالق ثلاثا ومضى بذلك ان
 الشخص لا يخرج من المكان في هذه المدة الا باذنه ولو كان مرارا في
 تلك المدة المذكورة الا باذنه الى اخر الشهر الذي مضى ثم انه خرج ما
 باذنه مرارا ثم بعد ذلك خرج من المكان بغير اذنه وبغير علمه
 وبغير امره فصل يقع على الحالف المذكور الطلاق ثلاثا بموجب
 خروج الموقوف عليه بغير اذنه ام لا جوابه نعم يقع عليه
 الطلقات الثلاث والحالة هذه والله تعالى اعلم بالصواب
 سؤال في رجل في عينته ثلاث نسوة فافسدت لحداهن شيئا فاحذر الزوج
 قطعه من جريده واراد ضربها فاحذرنا وادبها عما افسدت فصار منه
 والده وقصد بمنعه من ضربها فحلف الزوج بالطلاق سبهما
 وصوته على الطلاق لا بد من ضربها فحلفه الجريده حتى اكسرها
 عليها فعند ذلك اخذ والده الجريده وعما عليه وكسرها واماها
 فصل يقع الطلاق على هذه الصورة ام لا وهل اذا وقع عليه الطلاق
 ينفي فيه التخصيص ام العموم وما حكم الله في ذلك جوابه
 لا يقع الطلاق على الزوج في هذه الصورة والله تعالى اعلم
 سؤال فيمن شك هل حلف بالطلاق على ان لا ينكح كذا فصل يقع عليه
 بالنكاح ام لا جوابه لا يقع الطلاق مع الشك في الحلف به والله
 اعلم سؤال في امرأة ارادت فصل شيء فتمت زوجه من فصله
 وقال ان فعلتيه فانت طالق ولم يدكر عددا وهو ميمك عليها
 الثلاث فتوجهت الى بيت اهلها بغير اذنه وفعلت ما سئما منه

فصل

فصل

فصل يقع عليه طلاق رجعي يجوز له مراجعتها منه بغير اذنها لم يوطئ
 يلزم نكته في بيت اهلها مدة اقامتها عند ام بغير اذنه ولا به
 جوابه نعم يقع عليها طلاق واحدة وله مراجعتها بغير رضاها
 ولا يلزمه نكته في بيت اهلها بغير اذنه والله اعلم
 سؤال في بكر قاصرة توفي والدها فخطبها انسان من والدها وولد ولد
 عنها فاجابها ذلك واذا القاضى حتى المذهب انه يزوجه بالخلاف
 بصدق معلوم وزوجه القاضى بالصدق المسمى تحت الزوج المذكور
 في زوجته المذكورة بطلقة واحدة قبل الدخول وحضر الى شاهد
 وقالها الشهدا على انك رجعت زوجتي من طلقة واحدة فقلت بها
 فيها ودخل بها بعد ذلك وازال بكارتها وتكرر الوطى منه بعد
 ذلك فماذا يلزم الزوج المذكور ذلك فصل مراجعتها صحيحة ام لا
 جوابه المراجعة المذكورة غير صحيحة اذ المراجعة انما تكون
 للمعذرة من طلاق رجعي والطلاق المذكور يابن لكونه قبل الدخول
 ويلزم الزوج نصف النكاح بالطلاق قبل الدخول ثم بالوطي بعده يلزم
 مهر وهذا بكل وطى يلزمه مهر وليس هذا من النكاح القاضى حتى
 يلزمه بالوطي مهر واحد فان تكررت لم يوجد عقد ولا من النكاح
 في كل هذا من قبيل التيمم في النكاح لظنه صحة الرجعة ولا احد
 عليه لما ذكرنا من التيمم والله اعلم بالصواب
 سؤال في رجل حلف بميمنا بالطلاق من زوجته انه ما يزوج مع جماعة للموضع
 الفلاني فصل اذا اجتمع لهم في المكان المذكور عليه الطلاق في ذلك
 اول جوابه لا يقع عليه الطلاق لعدم وجود المعنى عليه وهو
 الزواج مع الجماعة المذكورة للموضع المذكور والله اعلم
 سؤال في رجل وكل اخيه في طلاق زوجته معلقا الطلاق على ابراءه من
 صدقها فصل اذا ابرأه والوكيل طلق وصحابة بقدر المبري منه
 يقع الطلاق اولاً واذا اقلتم بوقوعه في الوكيل ان يوقع اكثر من واحدة

ر
ين

المحل

رجل قال لصاحبه اني اذهب بكم الليلة الى منزلي فاسرانة طالق فذهب
ثم بعض الطريق فاخذ لهم المصوم وحبسهم قالوا لا يجتنب في مبيته وهذا
الجواب يوافق قول ابي حنيفة ومحمد رحمهما الله اصل المسئلة اذا
حلف ببتن من الما الذي في هذا الكوز اليوم فاخرافه قبل مني اليوم
لا يجتنب عندهما انتهى والله الموفق انتهى ما وجدته سوا
في شخص تزوج بامرأة ودخل بها وغاب عنها مدة تزيد على خمسة
اشهر فكله شخص على امرها وقال ان زوجتك فلانة فحلفت
بسببها بك فقال انما مطلقة مني من مرة خمسة اشهر يساوي
عند القاضي فلان وانه صدمت ببسبب امرأة خلاها تحت
من رهن على خمسة وعشرين اشرفيا فضنة ولي تحت بد هاجرة
وربعة والمال ان الزوج كاذب ولم يصدر منها سوال وعلمت
بالطلاق ثم حضر اليها وما علم بها ما وقع له واحضر لها شاهدين
وطلقها على مال معلوم عندهما من خيران تعلم ما وقع له وصدمت
ببها براءة عند ذلك فهل الطلاق الثاني وقع موقعة والبراءة ام
بانت منه او لا بلزمه المالك الذي سألته الطلاق عليه ثانيا
وهل عليها عدة ام لا جوابه بولخذ الزوج باقراره في الطلاق
فتبين منه بطلقة ولا يلزمه المالك وبواخذ بالبراءة الاولى في جانب
ولا يقبل منه البراءة في جانبها والطلاق الثاني غير واقع لانه باين من
غير تخليق فلا يلحق البائن الذي قبله والبراءة الثانية ان كانت ذكرت
في ضمن الطلاق بان طلقها على مال وعلى انه بري من كذا فهي
غير صحيحة لانه اذا بطل التضمن وهو الطلاق يبطل التضمن
وهو البراءة وان ذكرت ابتداء في ضمن الطلاق في صحة وتبرأ
العدة من الطلاق الاول من حين اقراره الذي صدمت عليه العدة
واسم اعلم بسو الس في رجل طلق زوجته طلقة رجعية اولى
ثم قال له جماعة انت ما طلقت زوجتك فقال لام علي سئل المختار

اني

اني طلقته تام قال رجل رده وجئتك فقال الطلاق يلزمي ثانيا
اني ما اردت في هذه السنة ولم يذكر في حلقه انه لا يوكل ولا ياذن
لاحد ثم اذنه وكذا انما في مراجعتها الي عصمته وعقد نكاحه من
الطلقة الاولى هل يجتنب بالتوكيل في مراجعتها ام لا واذن في
مراجعتها بالتوكيل قبل يكون وطوها مراجعتها لها ام لا وما حكم الله
في ذلك جوابه نعم يجتنب بالتوكيل في مراجعتها فطلاق طلقة
رجعية معصاة للطلقة الاولى فان وطئها في العدة كان رده مراجعا
ولو زوجه فصولي بعد قوله الطلاق يلزمي ما اردتها ولعازل الزوج
ذلك بالنقل دون القول بان دفع المهر ملاحم ولا تنع الطلقة الثانية
واسم اعلم بسو الس في رجل قال لزوجته انت طالق لم سكت
ساعة في المجلس وقال لها انت طالق العا وشهد عليه جماعة بذلك
وشهدوا عند حاكم حفي وحكم بوقوع الطلاق الثالث ثم بعد ذلك
قال الزوج انا صدمت انا وارجي على الانا اولى بيته ثم رده على
الصادق بيتا فصل بعمل حكم الحكم ام بالصادق جوابه يعمل بها
ثبت عند الحكم واسم اعلم الفصل الثالث من سائل الطلاق
سو الس في رجل قال حلفت بالطلاق ان زيد لا يدخل منزلي ثم
قال له اختلف وانما قلت ذلك طرداه فصل يقبل قوله حتى اذا
دخل لا يقع الطلاق او لا يقبل قوله وينع الطلاق بالدخول واذا
قلم بالوفاق ثم عاشرها مدة تزيد على العدة فصل له مراجعتها ان
لم تكن ثالثة فغيره تام لا بد من اذنها طول مدة وهل عليها
عدتان للطلاق ولو على التهمة ام عدة واحدة واذا قلتم فهل تدخل
ام لا جوابه لا يدخل الشيوخ منفي السادة المالكية التمس الثاني
لقد رده الله تعالى برحمته لحمد لله رب العالمين اذا ما استفتيا به
تدنيا قيل حيث علم من نفسه الصدق وانه لم يحلف وانما قال ذلك
طرداه اما ان خطب عليه البيعة اقراره فيجد وقع الحكم وشهدت

البينة عليه بد ولا يقبل الحكم منه الا عند اريد ذلك وتقع طليقة واحدة
 رجعية ان لم يواك منها فاذ التفتت العدة وهو يطاوعا واراذا العقد
 علم ما فلا بد من استبراء ما من ما به الفاسد بثلاثة ايام في عهدنا
 الاظهار ويكتفي بذلك ثم يعيد العقد الشرعي بالخط يدا
 والاذن والمصدق والولي والحالة هذه والله سبحانه اعلم ككتب
 محمد بن حسن الثاني المالك لطف الله به والمسلمين امين وكنت
 سيدي الجدي رحمه الله تعالى علي يمين السؤال مامورا به الحمد
 لله من ممد الكون استمد العون تصديق في ذلك في الديانة
 لا في القضاء والله اعلم ككتب محمد بن يوسف الحنفي حامدا وصليا
 سلمنا سوال في رجل خاف بالطلاق من زوجته ما يباين لخواه
 فوجد في منزلهم وقال لزوجته انا ما استمكن منها في انك تزوري
 عندهم وان بعض الاخوة لم يترك فيه مسكنين والزوج من باب
 واحد واراد بالخروج انما يسكن في منزل من المنزل ويخاف منها اخلاق
 الملوك هذا اذا سكنت في المنزل الذي قرر لها وتخل هو وزوجته
 من الباب الثاني فهل يقع عليه شيء وما حكم الله في ذلك جوابه
 للعالم الصالح الشيخ شهاب الدين البلقيني رحمه الله ان فقه الباب قد
 ما بين المسكن قبل السكن لم يجز الخالف والمطاف سكنه لو سكن
 زوجته والله اعلم وكنت احمد البلقيني الشافعي عفا الله عنه
 حامدا وصليا سلمنا وكنت علي الغائب الامير الحق الشيخ
 ناصر الدين الثاني رحمه الله تعالى ما مضى الحمد لله رب العالمين اذا
 اسكنها زوجها في المنزل الذي فقه له باب هو المدخل والمخرج فلا خفاء
 عليه لانه لم يسكنه والله سبحانه اعلم بالصواب وكنت الفتية
 ناصر بن حسن الثاني المالك حامدا وصليا سلمنا وكنت سيدي
 الجدي رحمه الله تعالى تحت خطه بالواقعة سوال فيمن دخل
 وزوجته وصاحبه الي شخص لينصبا عليه في مبلغ اخذ الزوجة المذكورة

الد

باب

منه

منه فقال لم حل هذه المرأة زوجة احدكم ام لا تخاف زوجها المذكور من
 الغمان فقال هو صاحبها ليس هي زوجة احدنا فهل يقع عليه بذلك
 طلاق ام لا جوابه الشيخ شهاب الدين البلقيني رحمه الله
 ان لوي الزوج الطلاق وقع والا فلا والله اعلم وواقعة سيدي
 الجدي رحمه الله تعالى سوال في رجل قال هلك فلان وشتمه فافتق
 عليه شخص وقال له لا تنسبه وانه عن هلك فقال الرجل له في الجواب
 في سورة قاف في الآية الشريفة فاذا هلك يوسف فاكره المعترض وقال
 له ليس في القرآن فاذا هلك يوسف وليس الآية عند اللفظ فخلق القابل
 للمعترض بالطلاق ان الآية الشريفة فاذا هلك يوسف وقال ايترفع
 بالمعترض فاما فيني والفتية الذي يرفع عليه فقال الفتية فاذا
 هلك يوسف فاكره الفتية وقال له ان الآية حتى اذا هلك هذا
 النكاح لا نقول وتبين ان للمعترض ليس فيه شيء من ذلك فهل له
 ان يقول هلك فلان وهو يتي او غيره من ذوي العيالات وولاية
 الامور وهل يقع عليه الطلاق بعلطه في الآية الشريفة وسراجته
 للمعترض ام لا جوابه للملازمة في قاضي العقائد جلال
 الدين ابن قاسم المالك رحمه الله تعالى في ريب العالمين المعجز
 المحي العراب اذا ادعى البينين في ذلك قيل قوله ولا يجزى واذا رفع
 الى القاضي خلف على ما ادعى من اليقين ولا شيء عليه والله تعالى اعلم
 ككتب عبد الرحمن ابن قاسم المالك وكنت سيدي الجدي
 رحمه الله تعالى مقابلة مامورة بعد المودة اطلاق المولاة
 والاهلاك ولي تذييل المراف وغيرهم ما بين نظر القرآن قال الله
 تعالى قل الله يتعلم في الكلالة ان اسره هلك وقال تعالى في حق سيدي
 يوسف عليه الصلاة والسلام حتى اذا هلك اي مات فقال تعالى قل
 ارايت ان اهلكني الله ومن امي اي امانتي ومن معي من المؤمنين
 اليخبر ذلك من المرات وتقع الطلاق علي الخالف المذكور عندنا والله

من

تعالى اعم ووافقه قاضي القضاة الحسيني رحمه الله تعالى سؤالا
 في رجل طلق زوجته ثلاثا وهي حامل فله توصلت زوجه له قبل ان يولد
 قبل ان تنجب زوجها غيره ودخل بها واقام معها سنين فاذ ايلدتم وما
 ذا امره وهل يجب على الحاكم التفرق بينهما على الفور وعلكم الله في ذلك
جوابه الشيخ تهاب الدين البلقيني رحمه الله تعالى يجب على
 الحاكم ان يفرق بينهما كذا المكاح باطل يعز رقيه فاعله وعاقبه العالمان
 بالتحریم فان استحل احدكم من ضرب غنقه ان لم يثبت وانه اعلم ووافقه
 سيدي الجيد رحمه الله سؤالا فمن قال العلق يلزم مني ما هو
 صريح في العلق وكناية في الطلاق ام لا وفيه نظر الى امر زوجته بنموة
 ما يحرم عليه زوجته تحراما موبدا ام لا وهل للحاكم ان يحكم بما لو وعد
 وولد الزوجة الزوج انه لا يطالبه ببنية الصداق الا بعد الطلاق كما في
 به العلامة من الشيخ ام لا وفيه الواجب من مدة الاجارة والارض
 مشغولة بالمراس او الناحل يبقى باجرة المثل ام يتبع بما دام كيف
 الحال وما شرط الاستبدال المعتبر ترقيا فيهما لو وجبت
 المرأة نفسا يبدون من المثل هل يصح ام لا وفيه لو ادعي دفع النقة
 واكرت هل القول فوله ام لا وفيه الزوج ام لا وهل مثل ذلك الكسوة
 وفيها لو ادعت النكاح وانكره هل القول فوله وما حكم الله
 في ذلك **جوابه** الشيخ الاسلام قاضي القضاة نور الدين الجزائري
 رحمه الله اما الطلاق يلزم مني نفس العلامة الكمال في شرح العدة
 انه يمنع به الطلاق ولا يتبع التحريم بالنظر الى امر زوجته بنموة ولما بالنظر
 في فزجهما الدخول بنموة تقع للحرمة تحراما موبدا واذ انقضت
 مدة الاجارة والارض مشغولة بالمراس او الناحل لا يملك ان يشا بقى
 ذلك وان شا اسر ببعده فان امر المظلم بالامر المالك ان يتمكنه بنمسته
 ولو عا وشروط الاستبدال ان تصير بحال لا ينتفع بها او يقتصر
 ريعها نصفا فاحبا بغيره لا يقوم بمعارضة او يقتصر منه شي يسير

واذا

ص

واذا زوجت نفسه ببدون مهر المثل ولم يكن وفيه فالكاح صحيح ولا
 فله الافتراض فلما ان يكمل الزوج المهر واما ان يرفع الولي الامر الى القاضي
 فيمنع الكاح والولاء فوله عدم وصول النقة اليها والكسوة
 وكذا كسوة المتكهن بل الخلقة المعصية وفيه ان لا يكون هناك مانع طبع
 كالمرض ولا شرعي كالغيض والنقاس والاحرام بالمحرم وصوم المرض ولا حسي
 كالثابت او كمن غنور لها موجبة لكامل المهر والمعدة وانه اعلم ووافقه
 سيدي الجيد رحمه الله سؤالا في رجل مالى تزوج باسرة اهله
 مالكية وحلف فقال الحرام يلزم مني لا فعلن كذا وكذا لاسر ساء ولم ينفذ
 فاعتز لامدة سبعة اشهر فالتا انه حلف بالحرام وحلف فيما حلف فيه
 قال ذلك محض جملة من الناس من اليهود وطلبة العلم من المالكية
 والشافعية ودفع لها المهر عليه من حقوق الزوجية وقررا بنبته منها
 وزنا واقام على ذلك سنة ثم بعد ذلك جاتخص اجنبي وحطبت المرأة
 المذكورة فبشأن قوله للناس انه حلف فيها باليمين المذكورة ودفعه
 للزوجة المذكورة صدقا وقربة في المرض لا يستد اعتراف منه بوفيق
 الطلاق ويكون ما فعلت في من الفاليمين المذكورة اولا **جوابه**
 الشيخ الاسلام القادري نعم قوله المذكور اعتراف منه بالطلاق والله اعلم
 بالصواب وكتب تحت خطه بالموافقة شيخه الشيخ النوراني
 وسيدي الجيد امير الاسلام علمهم سحائب الرحمة والمنة وجعل ارواحهم
 الزكية تسرح في رياض الجنة سؤالا فيمن سئل ان يني مختارا
 في مكان فحلف بالطلاق اذا اعلى من سأل ان لا يني ولا الطوبى للولادة
 هذا يقع العلق ان يني في المكان المذكور حايضا كذا جزا او مدود عاقبة
 ونحوه **جوابه** لتا في القضاة كمال الدين الطويل القادري
 رحمه الله تعالى مني في فيه عالما بالحلف مختارا وقع عليه الطلاق والله
 تعالى اعلم بالصواب وكتب سيدي الجيد رحمه الله تعالى على الجانب
 المأجور مأمورة بعد المردلة ان بني الحزن المولى في بنائه وقع عليه

الطلاق وان بقي غيره لا يقع والله اعلم **سوال** في شخص سألته زوجته
 ان يطلها واحدة واجاب سواها وقال في طالق الفطوية والحال له
 يقصد بذلك الطلاق الثلاث فهل ينوه بيمينه ويقع طلاقه
 واحدة لم يقع عليه الطلاق الثلاث **جواب** لا للشيخ ناصر الدين
 القفاري رحمه الله تعالى اذ قال في طالق الفطوية ولم يقصد بذلك
 الطلاق الثلاث ولا طالق عدد الفطوية لم يلزمه بذلك المطلقته
 واحدة وقيل دعواه بيمينه والله سبحانه اعلم بالصواب **واقفه**
 سيدي الجيد والشيخ حمدان الشافعي **سوال** في رجل علق على نفسه انه ان نزل زوجته من
 عند والدتها بغير اذنها ولدان والدتها وابراة من عشرة الصافي من
 صداقها تكون طالق طلاقه نكاحها قسمها قبل اذ انفكها باذنها
 ثم عادت الى بيت والدتها ساكنة ثم نقلها ثانيا بغير اذنها ببيع عليه الطلاق
 ام لا وهل اذا رفع الامر الى حكم شرعي وساله السك بن زوجته في محل
 طاعته وحكم الحاكم على الزوجة بالثقله من عند والدتها وان تسكن
 مع زوجها في منزل طاعته يقع عليه الطلاق واذا ابا شر الزوج الزوجة
 في الثقله او نقلها بنفسه بغير حكم الحاكم عليه بالثقله يقع عليه الطلاق
 ام لا واذا اذن من نقلها او وطقه يقع عليه الطلاق ام لا **جواب** لا
 اذ نقلته وحده من عند والدتها باذنها فقد انحلت اليمن فاذا عادت
 ليس والدتها للسكنى ثم نقلها ثانيا بغير اذن وابراة مما ذكر لا يقع به
 الطلاق واذا ارفعها الى حكم شرعي فبعت رجلا باذنه فقتل اهله لم
 يحث لا يلعن بصرها او يرفع الامر اليه والله اعلم **سوال**
 في رجل علق لزوجته سقي اخرجهما من منزلها بغير رضاها تكون طالق
 طلاقه متملكا بالنكاح قد ذهب زوجها المذكور الى حكمه وطلبها للزوج
 معه فامر الحاكم بالخروج معه فخرجت بغير رضاها هل يقع عليه
 طلاق ام لا وهل اذا وقع يكون خلع او طلاق رجعية **جواب** لا يقع

عليه

عليه طلاقه باينة والى الة هذه والله اعلم **سوال** فيمن قبله ان
 دخلت على من عقدت عليها يكون زواجك الاول طالق قال نعم
 فتمد ولعليه بذلك وكتب خطه معهم فهل اذا دخل عليها
 يقع عليه الطلاق او لا **جواب** اذا دخل على المعتق وعليها طلقت
 الزوجية الاولى والله اعلم **سوال** في رجل اشهد على نفسه
 ان كل امرأة تطهر في عصمته غير خديجة زوجته تكون الذي نظر طافا
 وفرطها في كل يوم لنفسه او كسرها حصة اصفى ونبت ذلك لذي حاكم
 حنفي بنو تاجر حاكم فلهذا ان تزوج بفضولي يكون التي تدخل في عصمته
 طالق ام لا وهل لا الرجوع عما اشهد به على نفسه من التزوي بالمذكور
 ام لا وهل الحكم الشافعي ان يحكم له بالرجوع ام لا **جواب** لا نعم يطلق
 لكن لو عقد عليها ثانيا لا يطلاق وله الرجوع عن التزوي المذكور والله
 تعالى اعلم **ووجدت** في ورقة بخطه ما صورته الحمد لله في شخص رفع
 امرأة وعلق لها ثقلها صنفه سقي تزوجت عاين وحق الزوجة غيرها
 وهي في عصمته وعقد نكاحي او طهر في عصمته امرأة غيرها او عادت
 مطلقته لي بطريق من الطرق يكون ذلك تزوجا او بغيرها طافا
 ثلاثا يطلاق زوجته المذكورة ومات بعد مدة فظهر في عصمته امرأة
 حالة التعلين حصل بطلاق المرأة المذكورة بمقتضى التعلين المذكور ام لا
 وما يحكم الشرعي في ذلك الجواب والله التوفيق لكتابة لا تطلق المرأة
 المذكورة وتزوت منه كسائر نسائه الا ان مات عنهن لان التعلين قد حصل
 حكمه بموته فظهر المرأة في عصمته بعد ذلك لم يعادف بحال ذلك
 شرط وقوع الطلاق فظهر هاهي عصمته مع كون المعلق لها ذلك في عصمته
 ايضا ولم يوجد ذلك اذ المعلق لم يطلعت قبل الطهر والله اعلم انتهى
 وبالله است في ورقة ايضا بخطه ما مضى الحمد لله **سوال** ما في
 في شخص علق على نفسه انه سقي تزوج على زوجته او شرى عليها ما
 بنفسه او بوكيله يكون التي في عصمته طالق طلاق واحدة مسبوقة

طلبت مني وحكم بذلك حكم حقيقي ثم خلع زوجته من عصمته وتري عليها
 ثم راجعها وتري ناسيا قبل التحلل اليمين بالنسبة الاولى ولا يقع عليه
 طلاق بالنسبة الاولى ام كيف الحلال جوابه لا يتبدل لا يتصل اليمين
 بالنسبة الاولى المذكورة انه ليس هو للمعاق عليه اذ الطلاق معلق
 بالنسبة على زوجته وفي عدم الخلع ليسبت زوجة فاذا اعادة العصمة
 بعد الخلع وتري عليها فقد وجد المعاق عليه محبب فيقع عليه الطلاق والله
 اعلم اني ووجدت في ورقة اخرى بخطه ما صورته للمدعي ما هو كذا في
 الله تعالى عنكم في شخص علق زوجته تغلقا انه لا يسكن بها الا تحت كنف
 والدها او تحت كنف والدها المالك المذكر وهذا اذا انفار والد
 الزوج المذكر طويح وله المذكر زوجة المذكورة مع زوجة الوالد
 المذكور او مستولدة الى الروضة مثلا من غير طويح الوالد المذكور
 بعد روافقه تكون الزوجة المذكورة تحت كنف والد الزوج فلا يجزى او خارج
 عنه فيجوز حينئذ وما حكم الله تعالى في ذلك للمدعي الجواب وبالله
 التوفيق قل اهل اللغة فلا يثبت في كنف فلان اي في ظله وكنت اي
 حظه وصنعه فعلى هذا الماد من الحفظ هنا كون المرأة تحت نظر وصيانته
 ودهاب الرجل بزوجه مع زوجة والده او مستولدة الى الروضة باذن
 والده لا يخرج المرأة عن كونها تحت كنف والده فلا يجزى بذلك والله اعلم
 بالصواب اني سوا السب في رجل اسند على نفسه انه سي نقل زوجته
 من تحت كنف والده بحيث سكت بغير رضى والدته او بنت عليه ذلك
 وابدا به ووجدت من يحرم من يحرم هذا ما عليه كانت حين ذلك طلقا
 طلقه ملكه وانفسا وبنت ذلك الذي حكم حقيقي المذهب وحكم به
 ثم ان الزوج اراد الفرجة فكان على البحر فاضمت والدته بالهال ذلك
 ففعلت الزوج مع زوجها للفرجة على من عند امها برضاها قبل سني
 هذه الدرجة نقله لم لا وهذا يتصل بالتعلق المذكور بعد ذلك ام الجواب
 حيث تغلقا برضا والدته والطلاق لعدم وجود المعاق عليه اذ المعاق عليه

اشيا

اشيا ولم توجد وفي نقلها من تحت كنف والدته بغير رضى والدته او بنت
 ذلك وابدا الزوج من يحرم والله اعلم ورايت ايضا ورقة بخطه رحمه
 نقلي ما صورته للمدعي ووجدت في احوال صورة ما قول ساداتنا ووالياتنا
 ائمة الدين وعلماء المسلمين رضي الله عنهم اجمعين في رجل كتب بيده بان
 قال اني متى تمت او تكملت احدا من اليوم وما بعد من تحبها فيكون
 زوجي الذي عصمتي وعقد نكاحي طالق لاننا ويكون عبيدي وما
 ملكته يدي من جوار وعبيد احرار لوجه الله تعالى ويكون على الجوالي
 بيت السلطان ما سوا ويكن على مائة دينار ذرا الفقرة والمساكين وموم
 ستة كاملة لله سبحانه وتعالى ويلزم في الضاعق عشرين رقية مومنة
 سلمية كل ذلك يلزم متى تمت او تكملت احدا من الناس في شيء من
 الاشيا من مال او زوجة او بدن قلت ذلك يلزمي والتمت به وعلمته
 على الصفة المذكورة اعلا وكيف الحان من في حل الايمان المذكورة والله
 والسقيق اذ اراد الصمان وهذا اراد الصمان وصمن ما اذ يلزم من
 ذلك وما يلزم انقونا ما جاز من انكم الله الجنة تمته وكرمه الجواب
 الحمد لله ما تخلص هذا الرجل من الطلاق فبان بطلان ما قبل الصمان وبحكم
 به حكم بري انه فسخ ثم يعصم ثم يعيد لها عصمته واما تخلصه من عتق
 ما يملكه من عبيد وامان التعلق فبالخراجة عن ملكه ببيع او غيره بشرط
 يعصم ثم يعيد ملكه ولو اعا دار الزوجة وما ملكه من رقيق لملكه قبل الصمان
 ثم ضمن طلقت ثلاثا وعتقوا واما تخلصه من الجوموم السنة فبالتمكين
 بعد الصمان فقد قال في الوجيز ما ضعه لوقال ان قلت كذا فعلى حجة الله
 او صوم سنة ونحوه لزمه الوفاة وعن اي حجة اخذ ان شاف في به
 وان شاك في وهو رواية عن محمد وعليه الفتوى للضرورة اني واما
 التصديق بمائة دينار وعتق عشرين رقية مومنة فليس له شيئا تخلص
 ولو ضمن قبل فعل ذلك كله طلقت ثلاثا وعتقوا ولزمه التصديق بالمائة

ور

المعقود قبل تكون ثمنها ماله بمنزلة الماذن سبها والرفعي بما فعله فلا
 يقع طلاقها إذا قلتم بذلك قبل يحل التعليق حتى لو عقد بعد ذلك
 على أخرى بغير الصلوة المذكورة لم يقع عليه الطلاق وما حكم الله في ذلك
 أفنونا واستحو العواوب وبالله التوفيق أن ذكر الزوج لولده في عمنها أنه
 يريد الزوج عليها ووجد منهما بعد ذلك ما يدل على الرضي من قول
 أو فعل بأن شيا معه مثلا لمحل المرأة التي يريد تزوجها وحضر العقد
 فلا وقوع على الزوج وإن حضر المرأة التي يريد تزوجها للمكان الذي
 به ولد الم وعقد حضرهما وهما ساكنان سابعان معا للحياب والقبول
 نقد العقد بحضرة ثما لوجود شرطه وهو الزوج مع عدم الرضي
 أو سكوت ولدي عمنها ليس برضي وأجبت البين لهذا الزوج لعدم
 ما يوجب التكرار والله اعلم انتهى ما وجدته بالوقفة في كراهة خطبه
 جمع أسئلة ففت الله وأجاب عنها في غير مرتبة منها ما يتولى عقد
 الأياب ما صورته الحمد لله **سؤال** ما قولكم في رجل تزوج وله وهو
 صراحي زوجة وأصدقها في ذمتها من ذلك المذكور وقام عنه بالمقدم
 والأوارم المقادير ومن عادة أهل البلدان يعقون تعقينا بعد صدور
 العقد أن لا يعي عنها أكثر من مدة سنة أشهر إلى حجة الربعية سبتم
 وإن لزم زوج عليها ولا ينسري فإذا فعل شيئا من ذلك كان من حقا أسرها
 سيدها بطلته واحدة أو في بانية وعقل والده المذكور التعليق المذكور
 على ولد ودخلها وأصاها ومكث معها نحو عشر سنين توفي والده
 المذكور سقطت الزوجة المذكورة زوجها بأن يدفع لها من تركته والده
 بنسبتها صدقها عن ولد يدفع لها ذلك من تركته والده المذكور ثم سافر
 الزوج فتابت بها نحو ستة عشر سنة وتحت يد هاما بكنيتها من النفقة
 والسود والوارث الشرعية وبعد الغيبة بدينها أنه لنسري ثم بعد
 ذلك بلغها أنه تزوج عليها فلما أن بلغها الزوج أن ذلك إنما فعله بالتعلق
 قبل لها أنك رضى بالعبس والنسري وصاك بالعبية والنسري

أم
 ي

الروح
 و

يسقط

يسقط حقه فقلت ما عمل بالبالعقود قبل يصح التعليق ويعمل به أم لا وإذا
 قلتم نعم يعمل قبل ضاها بالعبية والنسري يسقط حقه أم لا أفنونا ما جوبن
جواب البية التعليق المذكور الصادر من الأياب أن صدر منه حال بلوغه
 بالإس وإجازه بالإس هو صحيح نافذ ويعمل بمقتضاه وإن صدر من الأياب قبل
 بلوغه بالإس فهو غير صحيح إذا هو غير محقق في حق الصغير فلا يسري عليه والله
 اعلم انتهى **سؤال** في رجل تزوج بأمرأة واستمد عليها أنه متى تزوج
 أو نسري عليها أو رد عليها مطلقا من مطلقته أو نقلها من تحت كفها أو غيرها
 وإذا حصل والعباءة بالله تعالى وبالله القاهر الموصى ومنعها من السفر
 الجبال الطور محمية أبوها بغير رضاها وثبت ذلك عليه بالطريق الشرعي
 تكن ذاك طلقا طلبة واحدة متذك بها نفسها وبمثل التعاليق المذكورة
 بنوت وحكم من حكم حفي وحكم بموجب ما استمد به على نفسه من ذلك
 فعلا إذا وقع منه شيء من التعاليق المذكورة نطق الزوجة المذكورة أم لا
 وهل إذا انتقل أبوها من عند حيا يقع عليه الطلاق أم وهل إذا وقع عليه
 الطلاق يقع باينا أو جعيا **جواب** نعم إذا وجد شيء من التعاليق المذكورة
 نطق مطلقه واحدة بانية ولا نطق إذا انتقل أبوها من عند حيا والله اعلم
 وشكر الله في ورقة بخطه رحمه الله تعالى ما صورته الحمد لله **سؤال**
 ما قولكم في رجل تزوج بغيره وعقل للزوجة المذكورة أنه كلما تزوج على يده
 كان التي تظهر في عصمته طالق تالفا وكما نسري عليها من يوم تارحها كانت
 حرة وثبت ذلك لدى حاكم حفي وحكم به قبل إذا تزوج بعد ذلك
 بغيره عليه الطلاق أم لا وإذا نسري بعد ذلك ورفع قضية لدى حاكم ما دفع
 وحكم بعدم العلق قبل حكمه صحيح أم لا وهل إذا كان له سرية قبل التعليق
 وهو باق معتد بعد التعليق ينسري لها تعق أم لا أفنونا ما جوبن
الجواب بكتابة وبالله المستعان ومنه التوفيق نعم إذا تزوج
 امرأة وطهرت في عصمته بغيره عليه الطلاق ولعل المراد بالطهر وظهور الزوجة
 للزوجة المعق لها إذا طهرت لا يتخلوا ما ان يكون المراد الطهر لكل الناس

ع



تزوج امرأة تصدق معلوم منه حالها وموجله كذا مدة معلومة ثم انما شهد
 على نفسه شهوا الله متى تزوج عليها روجعة غيرها وابرات ذمتها من قطع
 من مخرج صداقها المذكور كانت طالما طلعت منكم ما انتم ما من غير تلفظ
 بذلك وانما قيل له تشهد بكذا افعالهم فقط جوابا بان ان الزوج المذكور
 ذكر لبعض اصداقها في وجهه صدقته من امرأة بغير اذن منه ولا وكيل
 تصدق معلوم فلما طلعت ذلك ارسل الى الزوج في قبضته ونبت حريان
 العقد من الزوج الذي هو فصول في ذلك وسبق المهر وقبضه لذي
 حكم جنفي وحكم بجهة العقد المذكور ومن قاعدة مذهبه ان لا يحل عليه
 بما ذكره الزوج المذكور يستحق في ذمته شخص قادر على نظير من العقد
 المأول على حكم بلحل منه وما هو موجب من بيع ابتاعه منه وشكك في
 الشرعي فخص الزوج ومن عليه بالمال الذي عليه لها وجب لها عليه بذلك
 وحكم الخليلي بموجب ذلك ومن موجهه براءة الزوج الزوجية من المبيع
 المذكور فهل اذا طلت الزوجة المذكورة او ان زوجها المذكور او ان
 عليه بصدد التيقن ووجود ما ذكره في كرت انها ابراته من القطع
 المعاق عليه هل بحيث بالتفريق بمرأته الشبهة ولا بالتلفظ والحال
 ما ذكره مع ان البراءة منها لم تصدق الا بعد حكم الخليلي بالموالدة ام كيف الحال
 افقونا بموجب جوابه للسند من انتهت لما رايته في مذهبه
 قاضي القضاة شيخ الاسلام الخليلي رحمه الله اللهم المهرى الصواب حيث
 حكم الخليلي بجهة الموالدة قبل ابتلاء الزوجة من المهر فليد فلا يمنع
 الطلاق على المعاق والحال ما ذكره والله اعلم بالصواب كتبته احمد
 ابن البخار الخليلي حامدا مصليا على محمد وآله وصحبه وكتبه سري
 ليد رحمه الله تعالى تحت خطه ما صورته الحمد لله من مبد الكون استمد
 العون المولود على ما افاده شيخ الاسلام وواضع خطه الله ادام الله
 بعلومه والله كتبته احمد بن يوسف الخليلي حامدا مصليا سائلا
 سؤل في رجل اعاد زوجته الى عصمته وشهد على الزوج انه متى

ذلك

الله

ضربا

من ماضيه باسرها فلهذا عليه وجبت اليه حكمه وبغيره بذلك وابرات الزوج
 من حصة الصداق من مخرج صداقها وحلفت اليه بين الشرعي كانت طالعة منه
 طلعة تلك مما انتم ما والصل ذلك الا انتم ان تحاكم ما لي فيها اذا كانت
 الزوج والزوجة المذكورين ساكنين بين جيران ثقات احراز تحت عليهم
 ما يقع بين الزوجين فهذا اذا حضرت الزوجة المذكورة الى حكم والوقت
 بذلك وتريد ان تطلق نفسها هذا تقبل دعواها مع مبيتها من غير ان
 يتم على الزوج بيمينه تشهد بغيرها لا بجوابه لتسليم الاسلام
 للخليل لا تقبل دعواها الصواب لا يمينه شرعية والله اعلم بالصواب
 ووافقه ليد وكتب تحت خطه سري ليد رحمه الله تعالى
 الشيخ زين الدين المجري المالكي حامدا مصليا سائلا وكتبه حجاب
 حفظ شيخ الاسلام الشيخ البليغي رحمه الله تعالى ما صورته الحمد لله
 جوابي كذلك والله اعلم وكتبته احمد البليغي الشافعي سؤل
 في رجل تزوج بكرة ثم حلف بالطلاق منها انه متى معي نصف شهر
 المحنة ولم يعمل لها اهلا ولا خاخذها بالزوج ثم اخذها بعد مضي نصف
 بحكم حاكم شرعي ثم دخل عليها في بيت ولم يحصل بينهما مولود في طاعة
 فهل اذا عمل الزوج بعد ذلك يقع عليه طلاق ام لا جوابه للشيخ
 شهاب الدين البليغي رحمه الله لا يقع الطلاق والحالة هذه والله
 اعلم ووافقه ليد رحمه الله سؤل في رجل طلق زوجته
 طالعة من غير موالاة وفقدت اربعين يوما مطلقة وبينة الرجل ان
 يرد لها الخالة شخص وقال لكيف ترد لها وفي قول لرجل اخر انما
 اطلاق من زوجي وان تزوجك فقال الرجل الشخص ان كان الكلام وقع
 منها وهو صحيح ففي طالق ثلاثا فصحت المرة الكلام فنسكت الشخص
 واشتلت الى انكلم عليه فطلق الكلام كذا يا وادبه الله فقل بيق عليه
 الطلاق الثلاث ام لا جوابه للشيخ ناصر الدين المتناهي حبيب الله
 ان الكلام للمنفقة لا كذب لم يقع عليه طلاق والله اعلم بالصواب

ما صورته الحمد لله
 اذا حضرت من الحكم ولم
 دعواها ضرب لا يقبل
 الله بالصواب وكتب
 زين الدين المجري

وكتب تحت خطه بالموافقة الشيخ الرضا وشيخ الاسلام الحلي
 وسيدى لوجه رحم الله تعالى سواك في رجل تشاجر هو وزوجه
 ثم قال لزوجته ان ابراهيمي طلقك فقالت له ابراهيم الله تعالى فقال لها
 انت طالق ثم قالت له الزوج فابراكم الله من جميع ما استحقه عليكم اغتصب
 بعد ذلك الطلاق فقال له انت طالق سبعين هذا الطلاق صحيح والبراءة
 صحيحة ام لا جوابه للشيخ ناصر الدين الثاني رحمه الله ابراهيم
 الاول والثاني صحيحان والطلاق الاول صحيح فان كان الاول صحيحا
 للثلاث فقد طلقت ثلاثا والطلاق الثاني لم يصح في حله وكتب
 تحت خطه بالموافقة سيدى محمد رحمه الله تعالى وكتب بجانب
 خطه شيخ الاسلام الحلي رحمه الله تعالى جوابي كذلك حيث
 قصدت بقولها ابراهيمي الله اعلم بالصواب سواك على
 نفسه لزوجته انه بقي بطلاق من عند والدها بغير رضا والدها
 وابرات ذمتها من خمسة الصافي من حال صداقها عليه تكون
 طالق طلقة واحدة واباح والدها السكن له عنده من غير اجرة
 ما دامه الزوج في عصمته فمات الوالد قبل ان انقضى بعد
 مائة يوم عليه الطلاق ام لا وهل اباحة السكني مقبوضة او انقطعت
 بالموت والله تعالى اعلم الجواب للعلامة الرضا لم يقع عليه
 طلاق بطلاق المذكور وبطلت الاباحة بموته والله تعالى اعلم
 ووافقه شيخ الاسلام الحلي وسيدى محمد رحمه الله تعالى
 برحمته بابس الخلع سواك في شخص تشاجر
 هو وزوجه فيما بينهما حنفى وابراة من حال صداقها عليه
 وما استحقه عليه من المتع وطلعت باطلقة واحدة اولي بمالك
 مما تقسم ما تم تبين بعد ذلك انه خلع ما عند حاكم شرعي من غير
 علم بالحال ان عند البراءة سالة القاضي هاجم في عصمته قال
 نعم فماذا يجب عليه في ذلك وهل الطلاق الثاني صحيح ام الاول

الله

وما

وما الحكم في ذلك جوابه حيث صدرت البراءة من المرأة على
 ان يطلعها طالقة بمالكها بنفسها فطلعتا ثم ثبت انهما لم يقبل ذلك من
 غير علمها فالبراءة غير صحيحة لانها ابراهيمي لتسلم لها نفسها وقد ظننت
 ان تقسم ما كانت سالمة فلم تقع البراءة موقعا وقد قال شيخنا رحمهم
 الله لو اقامت المرأة بينة على الطلاق ثلاثا بعد ما اخلعت نفسها
 لها ان تسترد بدل الخلع وان كانت متناقضة لاستقلال زوجها
 بايقاع الطلاق عليها من غير علمها وقال شيخنا ايضا رحمهم الله
 لو قال لامرأته ابراهيمي عن مراك حتى اهب لك كذا ثم ابراهيمي
 ان تهب مني ما افلا كان له عليه كما كان انتهى وقد وقعت طلقة
 باينة بالخلع الذي وقع عليه فقل ان يطلعها فان كانت العدة
 من هذا الخلع باقية فقد وقع بالطلاق المذكور طلقة ولبي
 قوله اولى وقوله بمالكها نفسها بالبراءة تبين انها كانت مالكة
 لنفسها بالخلع وحيث كان الزوج معاشرا لها بعد الخلع من غير تجديد
 عقد فبغيره على ذلك ولا حد عليه ان وطئها في عقدها لكن يجب
 على الزوج العقر والله اعلم ورايت في ورقة بخطه رحمه
 الله ما صورته الحمد لله في رجل وقع بينه وبين زوجته تشاجر
 وقال لها ان ابراهيمي تكوني طالقا ببراءة باقالت له براك الله ثم
 انه بعد ذلك قال مستأجر وجه لي طالق ثلاثا فقل تكون طالقا
 او بطلت الثلاث وهل يصير عليه شيء من حقوقها او من دينها ان كان
 لها عليه دين بعد ما ابراهيمي البراءة المذكورة الجواب يقع عليه
 بالطلاق الاول واحدة باينة لوجود المعق عليه وهو لان المعق جاز
 على ان اللقطة المذكور ابراهيمي قال براك الله لاني ابراهيمي
 وطلاق باللفظ الثاني ثلاثا ان وجد في العدة لانه صريح بحق باينة
 وبرا الزوج من جميع الديون المتعلقة بالنكاح لامن غيرها والله
 تعالى اعلم انتهى ووجدت ايضا في ورقة بخطه تهمده الله تعالى

حدة



والسليم برحمته ما نفعه في رجل حصل بينه وبين زوجته خلع شرعي
على عوض معلوم ثم عادت اليه عصمته على صداق جملة خمسمائة نصف
قبل انقضاء العدة من الخلع المذكور ثم حصل بينه وبينها خلع شرعي
قبل الدخول بها على مسمى صداقها وهو مبلغ الخمسمائة وعليها ما هو
مترتب لها عليه بطريق شرعي وهو مائة نصف وعليها ما هو بد لغير
شرعي وهو كذا ظنا منهما ان المختلعة قبل الدخول بها تستحق جميع
المسمى فعل العدة لعدم ما مضى من العدة وتشتاف العدة للخلع
الثاني الذي هو قبل الدخول ام كيف الحال واذا كانت لا تستحق
للا نصف المسمى وسأله علي جميعه فعل المختلعة المطالبة لها بما هو
رايد على ما تستحقه ام كيف الحال والحال انه صدر بينهما براءة
شرعية حكم بها حقيقا فبأنها جازين جوابه لا تملكه
عدة مستقلة من الخلع الثاني لان الدخول في العقد الاول يجعل
دخولا في هذا العقد الذي صدر بعده الخلع الثاني وكذا وجب
لها فيه المهر كما لا ينفك المهر ثم يبلغ الخمسمائة الصداق اليه
وقبل الخلع الثاني عليها لا يتجوز ان يكون مقبوضا ام لا فان كان
غير مقبوض سقط كله عن الزوج وان كان مقبوضا رجع عليها
بجميعه بالشرط وان لم يصدر بينهما براءة بعد الخلع الثاني والله
اعلم انتمى القيسر الثاني من سائل الخلع سؤالا
في رجل تزوج بامرأة عمه ودخل بها واصابها ثم حصل بينه وبين
والدها تناحر وسأله والدها المذكور على ان يطلقها طلقة واحدة
واحدة على نفقة صداقها عليها ومخرجها وعلى جميع ما عليها لها
من الحقوق فلجواب سؤاله الى ذلك وطلقتها الطلقة المسموعة
ثم وقع بين والدها وبينها تناحر عام مطلق فخلع الزوج
المذكور بكونه لا رما لاسمها ام لها المطالبة على زوجها واذا
عزم زوجها ما يجب لها عليه الرجوع على والدها بعد البراءة

الصادرة

الصادرة بينهما والحال ان الزوجة المدكوزة لم تكن حاضرة للطلاق
حكم الله تعالى في ذلك جوابه لا تملكه المنة من التمسك
الرباثة في علم القرائات الشيخ ناصر الدين الطباطبائي الشافعي ادام الله
تعالى النفع بعلمه البراءة من الوالد دون الزوجة لانتم لا يقع
الطلاق في مقابلة ما وقع الزوجه باق في ذمة الزوج وهو باقية
على العصمة والله تعالى اعلم ووافقتة سنة الاسلام الحنبلية
والكتب سيدي الجود رحمه الله تعالى على الجانب الامين
ما صورته ان كانت الزوجة صغيرة لا ينفذ الخلع عليها حتى حق
وجوب المال لكنه يقع الطلاق بقول المالك على المهر وان كانت
كبيرة توقف المخرج على قبوطها والله اعلم ووافقتة سنة
مخططة رحمه الله تعالى ما نفعه لعمد بسفي رجل تزوج بامرأة
فسأله والدها بما نفعه ان يطلقها طلقة واحدة وعلى براءة
من حال صداقها وسؤاله عليه وجيلته كذا وكذا ادبها وولدت
ثلاث فصول كساوي من غير اذنها حاجيه لذلك وطلقتها الطلقة
المسؤولة على الخلع المزوج قبل والحال ما ذكر يقع عليه الطلاق
ام لا وهل المهر المذكور وقع الموضع ام لا واذا لم يقع المهر او وقع
وقلمت بوفيق الطلاق يقع رجعا ام لا بانيهما المهر ام لا اجاب
الحال الصافي ادام الله النفع به بما نفعه ومن خطه فقلت يقع
الطلاق رجعا ولا شيء على المهر فان ضمن له براءة من ذلك
والحال ما ذكر وقع بانيهما المهر على المهر ام لا اجاب
خطه ما نفعه يقع الطلاق رجعا ولو ضمن المهر البراءة عن المهر
ولا يلزم المهر شي بالصانع المذكور والله اعلم انتمى ما وجدته
مخططة الكرم اسكنه الله جنات النعيم ورايت مخططة على هذا
الجميع في فصل الخلع لابن فرشته رحمه الله ما صورته رفع اي صورة
صورته ما قولكم في امرأة فقيرة لها زوج غني يطلقها وبات مسنة

بشيخة

الألوكة

www.alukah.net

المعاقل لها فعل تكون لها ما له بمنزلة الماذن منها والرضي بما فعله فلا
يبيع طلاقا اذا قلتم بذلك فعل بيجل التعليق حتى لو عقد بعد ذلك
على اخري بغير الصلوة المذكورة لم يبيع عليه الطلاق وما حكم الله في ذلك
اقوتونا واسطوا الجواب وبالله التوفيق ان ذكر الزوج لولدهي مما ائنه
يريد الزوج عليها ووجد منها بعد ذلك ما يدل على الرضي من قول
او فعل بان مشيا معه مثلا لجل المرة التي يريد تزوجها وحضرا العقد
ولا وقوع على الزوج وان حضر المرة التي يريد تزوجها لكان الذي
به ولدا لم وضد محضتهما وهما ساكنان سامعان معا لا يجاب والقبول
فتد العقد محضتهما لو جود شرطه وهو التزوج مع عدم الرضي
اذا سكوت ولديهما هاتين برضي وانخلت البين بهذا الزوج لعدم
ما يوجب التكرار والله اعلم انتهى ما وجدته بالواقعة وفيه كراهة تحمله
جمع اسئلة ففت اليه واجاب عنها في غير مرتبة منها ما يتعلق بفعل
الباب ما صورته الحمد لله سؤالا ما قولكم في رجل تزوج وله وهو
مراهق زوجة واصدقيا في ذمته عن ولد المذكور وقام عنه بالمقدم
واللوازم المضادة ومن عادة اهل البلدان يعلقوا تعليقا بعد صدور
العقد ان لا يبيعها الا من مدة ستة اشهر الى جهة الرضيعة مستين
وان لاته زوج عليها ولا يشري فاذا فعل شيئا من ذلك كان محرم طلاقا ارضا
ببذلها بطلقة واحدة اولى بائنة وعلق والد المذكور التعليق المذكور
على ولده ودخل بها وامساها ومكث معها نحو عشرين سنة ثم توفي والد
المذكور فطالبت الزوجة المذكورة زوجها بان يدفع لها من تركته والد
بقيته ما اصدقها من ولده فدفع لها ذلك من تركته والد المذكور فقام في
الزوج فطالبها بنحو ستة عشر سنة وفت بد هاما بكنيتها من النفقة
والسوق واللوازم الشرعية وبعد العينة ببلغها انه تشري ثم بعد
ذلك بلغها انه تزوج عليها فلما ان بلغها الزوج ارادت انها لتل التعليق
فتقبل لها ان رضى بالغيث والتشري وصاك بالغيث والتشري

ام
ع

الزوج
ع

يستط

يستط حقه فقلت ما عمل الا بالتعليق فيل يبيع التعليق ويعمل به ام لا واذا
قلتم نعم يعمل فيل يضاها بالغيث والتشري يستط حقه ام لا فتونا ما جوب
جوابا في التعليق المذكور الصادر من الاب ان صدر منه حال بلوغه
للمن واجازة لابن هو صحيح نافذ ويعمل بمقتضاه وان صدر من الاب قبل
بلوغ الابن فهو غير صحيح اذ هو ضرر يخص في حق الصغير فلا يبركه عليه والله
اعلم انتهى سؤالا في رجل تزوج باسرة واستمد عليها به بقي تزوج
او تشري عليها او مد عليها مطلقة من مطلقاته لو تعلمها من تحت كفها اوها
اذا حصل والعياد بالله تعالى وبالله اقامه المروسة ومنعها من السفر
الميجل العور محبة ابوها بغير رضاها وتنت ذلك عليه بالطريق الشرعي
تكن ذاك طالقا مطلقة واحدة بمكث معها نفسها وتل التعليق المذكورة
بنوت وحكم من حكم حفي وحكم بموجب ما استمد به على نفسه من ذلك
فعل اذا وقع منه شي من التعليق المذكورة تطلق الزوجة المذكورة ام لا
وهذا الاستدلالها من عندنا يبيع عليه الطلاق وهل اذا وقع عليه
الطلاق يبيع باينا او جعيا جوابا نعم اذا وجد بي من التعليق المذكور
تطلق طلقة واحدة بائنة ولا تطلق اذا استقل ابوها من عندها والله اعلم
وسؤالا في ورقة بخطه رحمه الله تعالى ما صورته الحمد لله سؤالا
ما قولكم في رجل تزوج بامرأة وعلق للزوجة المذكورة انه كلما تزوج على ختته
كان النبي يظهر في عصمته طالقا لا حيا وكلما تشري عليها من يوم تاريتها كانت
حرة وتنت ذلك لذي حكم حفي وحكم به فيل اذا تزوج بعد ذلك
يبيع عليه الطلاق ام لا واذا تشري بعد ذلك وقع قصه لذي حكم سابق
وحكم بعدم العلق فعل حكمه صحيح ام لا وهل اذا كان له سرية قبل التعليق
وهي باقية فعند بعد التعليق ينشري لها تعق ام لا فتونا ما جوب
الجواب لكاتبه وبالله المستعان ومنه التوفيق نعم اذا تزوج
امرأة وطهرت في عصمته يبيع عليه الطلاق ولعل المراد بالظهور ظهور الزوج
للزوجة المعق لها اذا ظهروا بخلوا ان يكون المراد ظهور لكل الناس او ظهور

ع

مخصوصين اولاً ووجه العلق لها تربية ان التعليق لاجلها لان نفعه عايد
 اليها الحقوق الغيظ والضرب لها بسبب الضرة وقد قال شيخنا
 بشرط في الحجر على العبد المأذون ظهور لاهل سوقه اي لا كثرهم لان
 اتمام الكل معتذر ولوم بشرط علمهم وعاملوه لتصرفهم واذا اشرك
 بجارية كانت في ملكه يوم خلف عتقت اما لو اشترى جارية بعد
 الخلف فتشرك بها لا تعتق او حينئذ ولا حاجة الي ان ترفع قصته لحاكم
 شافعي ويحكم بعدم العتق ولو كانت له سرية قبل الخلف فاستدام
 تشركها بعد الخلف تعتق لان التشرك ما يستدام اي ما يصح ان يضرب
 له مدة وما يستدام للبقاء في حكم ابتدائه فتزال هذه سرية جارية
 كاستدائه ملكه يوم خلف ثم تشرك بها وقد قدما انها تعتق وبسبب
 التشرك مذكور في ايمان الكثر وغيره وقوله لو كانت له سرية قبل
 الخلف فاستدام تشركها بعد الخلف تعتق لحدثة من قولهم في الامكان
 لو خلف ببلد ليس هذا الثوب او لا يركب هذه الدابة ثم دام على الدين
 والركوب بحيث لا ينسب اليه والركوب ما يستدام وما يستدام للبقاء
 على حكم ابتدائه والله الموفق انتهى ما رأيته بخطه رحمه سوال في
 شخص علق على نفسه انه متى تزوج او تشرك تكن طالق ثلاثا هذا اذا زوجه
 فقول في بيع عليه طلاق ام لا جوابه اذا زوجه فقول في اجازة بالفعل
 بان دفع مهرها وهو ساكت لم يتكلم ففاته حصة النكاح ولا يقع الطلاق واما
 اذا اجاز بالقل بان قال قبلت الارضية مثلا وقع الطلاق والله اعلم
 القسم الثاني من مسائل التعليق سوال في رجل قال
 ان رجعت وبعثي ما رولدها فهي طالق مرارا متعددة منعلة عن بعضها
 ثم بعد ذلك راحت مكرهة فهل يقع عليه الطلاق ام لا واذا قلتم
 بالوفى في المهر عليه طلقة واحدة او ثلاث وما حكم السرى في ذلك جوابه
 لا شيء للاسلام الحنيلي رحمه الله حيث اكرهت المكره الشرعي في ذلك
 فلا يقع عليه الطلاق والله اعلم بالصواب وكتب سيدي لجد نعمة

الله

الله تعالى برحمته تحت خطه ما صورته ثم يقع عليه الطلاق الثلاث لان
 بقول الزوج لم اره باللفظ الثاني والثالث البين فانه يصدق ديانة
 لا قضاء وتطلق واحدة والله تعالى اعلم سوال فيمن علق لزوجته انه
 متى نقلها من منزلها غير رضاها وبنت ذلك عليه وابليت ذمته من
 تخم من تخم صداقها تكون طالق طلقة واحدة وحكم بذلك حكم حنفي في
 له خلاص في نقلها من غير وقوع الطلاق وهل الحكم ان يذكرها على نقلها
 مع ام لا جوابه لا شيء شبهاب الدين البجلي الشافعي رحمه الله
 تعالى اذا نقلها من الزوج او واهل الزوج صداقها ثم نقلها لم يقع الطلاق
 والله اعلم وكتب سيدي لجد نعمة الله تعالى تحت خطه ما نصه جوابي
 كذلك وادار في الامر الى التايخ فيعت رجاءه فتعلم ان لا يقع
 لم يصح ما صور في الامر الى الله والله اعلم ووافق المجيب فيجيب النقص
 الحنفي رحمه الله تعالى سوال في رجل علق على نفسه لزوجته غليظا
 متى شرب من نازحه ولم يبين زوجته فلا بد بسببه شرعية او طهارة باقيا
 واعادها وبنت ذلك عليه بالطريق الشرعي كانت زوجته فلا بد المعلق
 على طالق ثلاثا وتكون زوجته المعلق لها طلقة واحدة تنكح بها
 نفسها وبنت ذلك لذي حاكم مالي وحكم بموجب ما شهد به كل من عاين
 نفسه فهذا اذا بان الزوجة المذكورة المعلق عليها قبل المدة المذكورة
 واعاد عصمه بطريق شرعي بحيث انهم بعد ما يتنفسه يقع عليه الطلاق
 سهاما لا يباحكم الله في ذلك جوابه لا شيء الشيوخ الشافعي
 المالكي تجزم الله تعالى برحمته والمسلمين اذا اباها ثم اعادها قبل مضي
 المدة للمعينة وقع عليه الطلاق الثلاث في المعادة والطلاق ايضا المعلق
 لا تخبر ولا فرق بين ان يعيدها بنفسها او بوكيله او باجازة لغيره
 والحالة هذه والله سبحانه اعلم وكتب سيدي لجد نعمة الله تعالى
 تحت خطه ما نصه جوابي كما افاده سيدي نعمة الشيوخ ادام الله النعم
 بعلمه حيث حكم في التعليق حاكم مالي والله اعلم سوال في شخص

ع

تزوج امرأة بصدق معلوم متعاهدا وموجب كدامه معلومة ثم انما شهد
على نفسه شهوا ما به مني تزوج عليها زوجة غيرهما واولت ذمت من قطع
من محرم صدقها المذكور كانت طالفا طلبة تلك ما تنسها من غير تلفظ
بذلك او بما قيل له تشهد بكذا فقال نعم فقط جوابا بان الزوج المذكور
ذكر لبعض اصدقائه فوجه صدقته من امرأة بغير ان منه في التوكيد
بصدق معلوم فلما بلغه ذلك ارسل الى زوجته المهر فقبضته ونبت حرمه
العقد من الزوج الذي هو مقصود في ذلك وسياق المهر وقبضه لذي
حكم حنفى وعقد صحة العقد المذكور ومن قاعدة مذهبه ان لا يضمن
بما ذكره الزوج المذكور ليقضي في فتمت شخص قادر على نظير من هذا
المول على حكم ما حل منه وما هو موجب من بيع ابتاعه منه ونسأله الحكم
الشرعي فحضر الزوج ومن عليه بالمال الذي عليه لها وهي لها عليه بقاء
وحكم الحنفى بموجب ذلك ومن موجه مدة الزوج الرجعة من المنيح
المذكور فضلا اذا طلت الزوجة المذكورة او لا زوجها المذكور وانك
عليه بصدق والتعليق ووجود ما ذكره ذكرت انما ارادته من القطع
المعاق عليه هل يجنب بالتعليق بهما مدة الشهود ولا بالتلفظ والحال
ما ذكر مع ان البراءة منها لم يصد بها بعد حكم الحنفى بالحوالة ام كبر الحال
اقتونا بموجب جوابه للسعد من انتهت له الرئاسة في مذهبه
فانقض القضاء شرع الاسلام الحنفى رحمه الله اللهم المهرى الصواب حيث
حكم الحنفى بصحة الحوالة قبل ان يزوج من المهر عليه ولا ينعى
الطلاق على المعاق والحال ما ذكره والله اعلم بالصواب كتب احمد
ابن البخار الحنفى حامدا مصليا على محمد وآله وصحبه وكتب سيدي
الحمد رحمه الله تعالى تحت خطه ما صورته للحمد لله من ممد التكون استمد
العون المعول على ما افاده شيخ الاسلام واضع خطه لله ادام النفع
بعلمه والله كتب احمد بن يونس الحنفى حامدا مصليا مسكما
سوال في رجل اعاد زوجه الى عصمته وشهد على الزوج انه مني

ذلك

الله

منها

منها ضربا بغير حائل اشره عليها وحضر الى حكم واخبرته بذلك وابرأت الزوج
من حصة النصف من مخرج صداقها وحلفت اليمين الشرعي كانت طالفة منه
طلقة تملكها لغيرها والمصل ذلك لا يملكها ما لم يكن قبلها اذ كانت
الزوج والزوجة المذكورين ساكنين بين جدران ثقات احراز تحت عليهم
ما يقع بين الزوجين فملا اذ احضرت الزوجة المذكورة الى حكمها وادعت
بذلك وتريد ان تطلق نفسها هذا فتقبل دعواها مع يمينها من غير ان
يقم على الزوج بينة تشهد بغيرها ام لا جوابه للشيخ الاسلام
الحنفى لا يقبل دعواها العزب الاسبينة شرعية والله اعلم بالصواب
ووافقه المهد وكتب تحت خطه سيدي المهد رحمه الله تعالى
الشيخ زين الدين الهجري المالكي حامدا مصليا مسكما وكتب تحت
خطه شيخ الاسلام الشيخ البليغي رحمه الله تعالى ما صورته للحمد لله
جوابي كذلك والله اعلم وكتب احمد البليغي الشافعي سوال
في رجل تزوج بغيره خلف بالطلاق منها انه مني يعني نصف شهر
الحية ولم يعمل لها اهلا فاحلها له فاحلها له فاحلها له فاحلها له
بحكم حاكم شرعي ثم دخل على بيته ولم يجعل بينه وبينها طلاقا
فصل اذا عمل الفرج بعد ذلك يقع عليه طلاق ام لا جوابه للشيخ
سهاب الدين البليغي رحمه الله لا يقع الطلاق والحالة هذه والله
اعلم ووافقه المهد رحمه الله سوال في رجل طلق زوجته
طلقة من غير سوال وفقدت اربعين يوما مطلقة وبينة الرجل ان
يردها لحاله شخص وقال له كيف تردوها فيقول لرجل اخر انا
اطلق من زوجي وارتوحت فقال الرجل للشخص ان كان الكلام وقع
منها وهو صحيح ففي طلاق ثلاثا سمعت المرأة الكلام فسكت الشخص
واشكته اليه فقام عليه فطلع الكلام كذا يا ودي للكل عليه فدل بینه عليه
الطلاق الثلاثا ام لا جوابه للشيخ ناصر الدين الثاني حيث ظهر
ان الكلام للنسوة كاذب لم يقع عليه طلاق والله اعلم بالصواب

ما صورته المحدث العبد
اذا حضرت عند عالم وامر
بها ان ضرب فلا تبطل
دعواها والله سبحانه
اعلم بالصواب وكتب
زين الدين الحنفى

وكتب تحت خطه بالواقعة الشيخ الرمازي وشيخ الاسلام الحنظلي
 وسيدى الميرزا محمد الله تعالى سواك في رجل تشاجر هو وزوجه
 ثم قال لزوجه ان ابراهيمي طلقك فقالت له ابراهيم الله تعالى فقال لها
 انت طالق ثم قالت له الزوجه ابراهيم من جميع ما استحقه عليك ثم اعقب
 بعد ذلك الطلاق فقال له انت طالق سبعين هذا الطلاق صحيح والبراءة
 صحيحة قام لا جوابه للشيخ ناصر الدين الثاني رحمه الله
 الاول والثاني صحيحان والطلاق الاول صحيح فان كان الاول صحيحا
 للثالث فقد طلقت ثلاثا والطلاق الثاني لم يصح في الاول وكتب
 تحت خطه بالواقعة سيدى الميرزا محمد الله تعالى وكتب بجانب
 خطه شيخ الاسلام الحنظلي رحمه الله تعالى جوابي كذلك حيث
 قصدت بقولها ابراهيم والله اعلم بالصواب سواك علق على
 نفسه لزوجه انه بقي نكحها من عند والدرها بغير رضا والدرها
 وابرات ذمته من خمسة الضاق من حال صداقها عليه تكون
 طالق طلقة واحدة وابلح والدرها السكن لمعنده من غير اجرة
 مادامة الزوجة في عصمته فمات الوالد قبل اذا نكحها بعد
 موته يقع عليه الطلاق ام لا وهل البعثة السكنى مقيمة او انقضت
 بالموت والله تعالى اعلم جوابه للعلامة الرمازي رحمه الله عليه
 طلاق بنقلها المذكور وبطلت الاباحة بموته والله تعالى اعلم
 ووافقه شيخ الاسلام الحنظلي وسيدى الميرزا محمد الله تعالى
 برحمته باب الخلع سواك في شخص تشاجر
 هو وزوجه فجاء الى حاكم حنظلي وابراة من حال صداقها عليه
 وما استحقه عليه من المتع وطلعتا طلقة واحدة اولى يمكن
 بها تقسيمها ثم تبين بعد ذلك انه خلعها عنده حاكم شرعي من غير
 علمها والحال ان عند البراءة سالة القاضي حاجي في عصمته قال
 نعم فماذا يجب عليه في ذلك وهل الطلاق الثاني صحيح ام الاول

الله

وما

وما الحكم في ذلك جوابه حيث صدرت البراءة من المرة على
 ان يطلتها طلقة ثمك بما تقسمها فطلعتا ثم ثبت انفسا لم يقبل ذلك من
 غير علمها فالبراءة غير صحيحة لانها ابراهيم لتسلم لها نفسها وقد ظهرت
 ان تقسم كما كانت سالمة فلم تقع البراءة موقعها وقد قال شيخنا رحمه
 الله لو اقامت المرأة بينة على الطلاق ثلاثا بعد ما انفصلت نفسها
 لها ان تسترد بدل الخلع وان كانت متناقضة لاستقلال وجهها
 بايقاع الطلاق عليها من غير علمها وقال شيخنا ايضا رحمه الله
 لو قال لامرأة ابراهيمي عن ميرزا حقي احبسك كذا ثم ابراهيم
 ان تقسم منها ما قل كان للبر عليه كما كان انتهى وقد وقعت طلقة
 باينة بالخلع الذي وقع عليه فقل ان يطلتها فان كانت العدة
 من هذا الخلع باقية فقد وقع بالطلاق المذكور طلقة ولقي
 قوله له منك تقسمها لانك تدينها فان كانت ما لك
 لنفسها بالخلع وحيث كان الزوج معاشرا لها بعد الخلع من غير تجديد
 عقد فيعنده على ذلك فلا حد عليه ان وطئها في عتقها لكن يجب
 على الزوج العتق والله اعلم ورايت في ورقة بخطه رحمه
 الله ما صورته الحمد لله في رجل وقع بینه وبين زوجته تشاجر
 وقال لها ان ابراهيمي تكوني طالق ابراهيم باقالت له ابراهيم الله
 انه بعد ذلك قال لي زوجة لي طالق ثلاثا فهل تكون طالق او
 او يلحقها الثلاث وهل يصير عليه شيء من حقوقها او من دينها ان كان
 لها عليه دين بعد ما ابراهيم المذكورة الجواب يقع عليه
 بالطلاق الاول واحدة باينة لوجود المعق عليه وهو لان المرق جار
 على ان اللفظ المذكور ابراهيم او كذا قال الشيخ ابراهيم
 ويقال باللفظ الثاني ثلاثا وان وجد في العدة لانه صرح بحقها بها
 وببر الزوج من جميع الديون المتعلقة بالخلع لان غيرها والله
 تعالى اعلم انتهى ووجدت ايضا في ورقة بخطه رحمه الله تعالى

حدة



والسليم يرتجى ما مضى في رجل حصل بينه وبين زوجته خلع شرعي
على عوض معلوم ثم عادت اليه فمضى على صداق جملة خمسمائة نصف
وقبل انقضاء العدة من الخلع المذكور ثم حصل بينه وبينها خلع شرعي
قبل الدخول بها على مسمى صداقها وهو مبلغ الخمسمائة وعليها ما هو
مترتب لها عليه بطريق شرعي وهو ما ينفق نصف وعليها ما هو بدله فرض
شرعي وهو كذا ظنا منهما ان المختلعة قبل الدخول بها استحق جميع
المسمى قبل العودة لعدم ما مضى من العدة ونسبنا في العدة للخلع
الثاني الذي هو قبل الدخول ام كيف الحال واذا كانت لا تستحق
الا نصف المسمى وسالته في جميعه قبل المختلعة المطالبة لها بما هو
زائد على ما تستحقه ام كيف الحال والحال انه صدر بينهما براءة
شرعية حكم بها محققا فقولنا ما هو من جوابه كانه عليها
عادة مستقبلة من الخلع الثاني لان الدخول في العقد الاول يجعل
دخولا في هذا العقد الذي صدر بعده الخلع الثاني وكذا وجب
لها فيه المهر كاملا لان نصف المهر تم مبلغ الخمسمائة الصداق اليه
وقع الخلع الثاني عليها لا يدخلها ان يكون مقبوضا ام لا فان كان
غير مقبوض سقط كله عن الزوج وان كان مقبوضا رجع عليها
بجميعه بالشرط وان لم يصدر بينهما براءة بعد الخلع الثاني والله
اعلم انتهى التفسير الثاني من سائل الخلع سوال
في رجل تزوج بامرأة ثم دخل بها واصابها ثم حصل بينه وبين
والدها تناجر فساله والدها المذكور على ان يطلقها طلاقا
واحدة على بقية صداقها عليها ومجرى ما عليه من الحقوق
من الحقوق فلجاب سواله الى ذلك وطلعت الطلقة السو
ثم وقع بين والدها ووجهات تاري عام مطلق فحل حق الزوجة
للدخول به يكون لازما لا يملك لها المطالبة على زوجها واذا
عزم زوجها ما يجب لها عليه الرجوع على والدها بعد البراءة

الصادرة

الصادرة بينهما والحال ان الزوجة المذكورة لم تكن حاضرة للطلاق وما
حكم الله تعالى في ذلك جوابه للعلامة المفتي من انه تمت له
البرائة في علم القرائات الشيخ ناصر الدين الطباطبائي الشافعي ادام الله
تعالى النفع بعلمه البرائة من الوالد دون الزوجة لا تقع فلا يقع
الطلاق في ما يلزمها وحق الزوجة باق في ذمة الزوج وبها بقية
على العممة والله تعالى اعلم ووافقه شيخ الاسلام الحنبلي
وكتب سيدي الجود رحمه الله تعالى على الجانب الامين
ما صورته ان كانت الزوجة صغيرة لا ينفذ الخلع عليها في حق
وجوب المال لكنه يقع الطلاق بقول الجواب على المسمى وان كانت
كبيرة توقف الخلع على قبولها والله اعلم ووجدت في ورقة
مخططة رحمه الله تعالى ما مضى لعمد بسفي رجل تزوج بأسرة
فساله والدها بما مضى ان يطلقها طلاقا واحدة على براءة ذمتها
من حال صداقها وموجلة عليه وجملته كذا وكذا ويثرا وعلى
ثلاث فصول كسوي من غير انما عاجبه لذلك وطلعت الطلقة
المسولة على الحكم المزوج قبل والحال ما ذكر يقع عليه الطلاق
ام لا وهل الجواب المذكور وقع الموضع ام لا واذا يقع الجواب بوقوعه
وقلت بوقوع الطلاق يقع رجعيها ام لا بينهما المثل ام لا اجاب
الحالي الصافي ادام الله النفع به بما مضى ومن خطه نقلت يقع
الطلاق رجعيها لا يثري على الجواب فان ضمن له براءة من ذلك
والحال ما ذكر وقع بايتهم المثل على الجواب انتهى وكتب تحت
خطه ما مضى يقع الطلاق رجعيها ولو ضمن الجواب البراءة من المهر المزوج
ولا يلزم الجواب شي بالعضان المذكور والله اعلم انتهى ما وجدته
مخططة الكرم اسكنه الله جنات النعيم ثم انبسط بخطه على خاتمة
الجميع في فضل الخلع لابن فرشته رحمه الله ما صورته رفع الى سوال
صورته ما قولكم في امرأة فقيرة لها زوج غني فطلعت ما وبانت منه

ج

والغالب انه رباط يذكره فان حجب نفسه مرارا وان كان يكون طيبا حتى
 اذا جاء اليها رقت بشرته فهل القاضى ان يطلق عليه هذا العارض
 لم لا بد من ضرب سنة ام لا واذا كان معسرا عن الصداق وهو قار
 على النفقة والكسوة فهل القاضى ان يفسخ عليه ويكرهه على ذلك
 ام لا جوابه للعالم الصالح الشيخ شهاب الدين البلقى الشافعى
 رحمه الله تعالى لا بد من ضرب سنة والقاضى الفسخ بالاستسار بالمهر
 والله اعلم يا **باب** العدة سوال في امرأة طلقها عدة بالحيض
 في كل شهر ثم انما حملت وولدت وولدت بعد ذلك وانقطع عنها
 الحيض لاجل المرضاع فبقيت كلما مضى سنة حشر يوما تداوي
 لا قبل الحيض حتى جاءها الدم ثلاث مرات فهل تنقض عدةها بذلك
 وتخل للزوج ام لا جوابه اذا انقطع حيض المرأة وهي من
 ذوات الحيض ولم تفتها عدة الطلاق فاعتالت حتى رأت الدم
 ثلاث مرات فيصلى ايام الحيض فان كان ما رآته من الدم دم
 رجها انقضت عدةها وانما فلا في الفناوي النسبية وانما قد
 به لا في سمعت انهن يحتلن فيجسسن بشي يخرج داخل فرجهن
 فيدبر الدم فيقتلن انما حيض ولا عبرة به والله اعلم سوال
 في رجل حنط في زوجته بطلقة واحدة ثم اعترىها مرة سنة واربعين
 يوما ثم بعد ذلك صرح بالطلاق ثلاثا والحال ان الطلقة الاولى عند
 حكم شرعي ولم يراجعها بعد الطلقة الاولى فهل اذا راجعها بعد ذلك
 يقع عليه التحريم الذي صرح بدويع في غير عصمته ثم انما سبقت عن الحيض
 في المدة المذكورة قد ذكر انما حاضت ثلاث مرات فهل يقتل قولها
 في ذلك ام لا جوابه لا يقتل قولها في ذلك عند الامام الا على
 ابي حنيفة رحمه الله واول المدة عند في انقضاء العدة بالحيض ثم ان
 وحشتم تنقض عدةها بالمدة المذكورة في السؤال فقد حفرها صريح
 الطلاق الذي اوقعه الزوج عقب المدة المذكورة فبانت منه بالثلاث

والله

والله اعلم سوال في رجل ساو عن زوجته مدة سنة كاملة
 وزياوة عليها في البهر الحامج وانقطع خبر المدة المذكورة واخبر من
 كان بالمراكب التي خرجت من ميناء سلكه ربه مع سركبه وعاد في
 سركبه فلم يسمعا بغيره قد مع سفينته وثبتت بالاستفاعة الدائمة
 الذي قاضى شافعى عرقه من مدة سنة كاملة وحكم فيه الحكم الشرعي
 وله زوجة ارادت الزواج بشرطه فهل الحامج من غير عدة ام لا
 جوابه ان كانت الزوجة من ذوات الحيض وهي حرة وحاشا
 في المدة المذكورة ثلاث حيض فقد انقضت عدةها تزوج والحال
 تنقض عدةها حتى تحيض ثلاث حيض ولو طالت المدة وان كانت
 لا تحيض لصغر او كبر ان كانت ايسة فقد انقضت عدةها بالعدة
 الشهر من حين عرقه والله اعلم وراى بنت بها من شرح المحرم
 لابن فرشته عند قول للمحرم واذا وطئت المعتدة بشبهة ما نفعه قال
 في المختار واذا وطئت المعتدة بشبهة فعليه عدة اخرى قال
 في المختار لوجود السبب ويتدخلان فان حاضت حيضة فوطئت
 كملت ثلاث اخر ونحسب حيضتان من العدين وتكمل الاولى والثالثة
 تمام الثانية لانه المقصود من العدة التفرغ عن ترك الزم والله اعلم
 بالعدة الواحدة لا بد من ثلاث حيض بعد الوطى الثاني وبه تعرف عدة
 الرجوع والثاني ان يزوجه بعد استكمال الاولى في عدة انما في قوله
 والثاني ان يزوجه في الحيض عليه ما هو واقعة الفقوي في زماننا وهو
 شخص طلق زوجته وهي حايض ثم حاضت بعد ذلك حيضتين ففقد
 علمه بالرجوع الى ان انقضاء العدة فلما انقضت الحيضة التي طلقت فيلزم
 بها الثاني وحاضت عدة ولم يتبع منه ساورة ولا من القاضى ففقد
 ففقد دله عقد ثاني ففقد هذا العقد الثاني صحيح لوجوده بعد العقد
 الثاني ولو وقع من هذا الزوج ساورة او من القاضى ففقد والمسئلة
 بحالها فلهذا الزوج ان يعقد عليه في الحال ايضا لانها معتدة ما لو ارادت

ان تزوج بالغير فاما متى حقق تنقضي عدتها من هذا الزوج والله
 انتهى ما قلناه سؤالا في شخص طلق زوجته ثلاثا وانقضت عدتها
 منه ثم تزوجها المطلق بشرط طه عبد الله صغيرا وكون البويع لكن يمكن
 وطه وبعد ان يتيها ملكها اياه فهل يحل المراجعة بذلك المطلق ام لا
 وما الحكم في ذلك افتونا بموجوبين وهل عليها عدة من العبد المذكور
 ام لا جواب بان كانا العبد المذكور سراحا واستقط ولي الزوجة
 حقم من الكفاة فتخلله صحيح ونجب عليها العدة منه والله اعلم
 ولا ينبغي في مجموع لدخوله ما نصه للعد من رفع الى سؤالا وهو
 واقعه حال بتغير دمياط صورته ما قولكم رضي الله عنكم في قولكم
 في اسقاط العدة هل يجوز العمل به ام لا واذا قلتم بان العقد فاسد ولكم
 نصته هل يجب التفرق بينهما ويلزم الوطى من الشل بالوطى لم لا
 جواب لكاتبه قال الامام العلامة قاضي القضاة شمس الدين
 لاجد السروجي رحمه الله في كتابه الغاية من شرح الصداية وهو قول
 نرفضه لان اسقاطها ابي العدة بالكلية يعني بالاختلاف للمياه
 واستبراء الانساب لانه اذا طلقها ثانيا بعد الدخول ثم تزوجها
 وطلقتها فبزوجها ثاني قبل ان يتحقق فلا يلزم فروع الرحم انتهى وقال
 الحق الكمال بن الهمد رحمه الله في فتح القدير ما قال زفر رحمه الله
 فاسد لانه يستلزم ابطال المقصود من شرعها وهو عدم استمارة
 الانساب فانه لو تزوجها قبل ان يتحقق في العدة لم يطلها من يومه حدث
 للانزاح من غير عدة عن الطلاق وفي ذلك استبراء النسب وفساد
 كبير انتهى فقد بان لك ضعف قوله عز وفساد وقد نقل شيخ
 شيوخنا من الدين قاسم رحمه الله في اول تقصيده ان الحكم والفوتى
 بالزوج خلاف الاجماع اذ انقضى هذا فلا يجوز العمل بقوله زفر في
 استمارة العدة لفساده ويكون العقد فاسدا ولكم نصته غير صحيح
 وعينيد فيفرق بين الزوجين ويجب على الزوج ان يدخل بها لئلا

لاماسي

لاماسي في العقد لفساد النكاح وان وطئها صراحا فغلبه مهر ولقد كان في
 هذا العقد شبهة الملك وانما اعلم انتهى ما رأيت بخطه رحمه الله
 تعالى رحمه واسعة وامطر على راسه سبحانه جوده العارعة ما بين
 وفي آخره بخطه رحمه الله تعالى سؤالا في شخص تزوج بالبراة
 بعد اخبارها بانقضت عدتها من مطلق تام انه دخل بها واصلها ثم
 لدون ستة اشهر من حين العقد الثاني وتبين ان الحمل الاول حمل
 عليها عدة لوطي الثاني سوا وطئها بعد وضع الحمل ام لا جابه بكاتبه
 اذا ثبت نسب الولد من الاول تبين ان نكاح الثاني فاسد فلا عدة
 عليها من نكاحه ان لم يباها ولو خلاها وان وطئها وجب عليها العدة
 من نكاحه لكن العدة في النكاح الفاسد مبد وها غيبه تفريقا
 او عزم الزوج على ترك وطئها بان يقول لها تركتك او خليت سبيلك
 او تركتها او خليت سبيلها او نحو ذلك ولا تعد قبلها اذا غلبه هذا فان
 وطئها الزوج قبل الوضع فقط فان حصل بعد وطئها من القاضي تفريق
 قبل الوضع او من الزوج قبله عزم على ترك الوطى كما ذكرنا فقد انقضت
 عدة الاول والثاني بالوضع وصارت حينئذ حلالا للزوج وان لم يحصل
 بعد وطئها تفريق من القاضي ولا من الزوج عزم على ترك الوطى كما
 ذكرنا فبالوضع انقضت عدة الاول فقط ويحتاج بعد تفريق القاضي
 او عزم الزوج على ترك الوطى ان تعقد للثاني بلاء خفيص ولا يجوز
 لمحد ان يتزوجها قبل انقضاء هذه العدة اما الزوج الثاني لكونه في عدة
 وان وطئها بعد الوطى وجب ان تعقد للثاني بعد تفريق القاضي او عزم
 الزوج على ترك الوطى ولا يجنس بها حاضته قبل تفريق القاضي وعزم
 الزوج على ترك الوطى كما قد سألتنا في الجواب فنقد للايضاح
 طلبا للتواب والله اعلم بالصواب انتهى يا بسم الحضرة
 سؤالا في شخص تزوج امرأة ورزق منها ولدا ثم حصل بينهما اوراق
 ففعلت به واقامة بيد هالي بلوغه عز بائنة سافرة مقبلة

ضي

وانعرف بالاعا اهل الحضانة والحال انهم تكن كذلك في وقت من اوقات
وانصل ذلك بحكم ما لي وحكم به ثم ان الولد كبر وصار عمر ثمان سنين
وهو مقيم عند هاهنا من غير قراءة ولا طب ولا حرفة ولا اعتبار بما لها
علي لا يلبس بها هو سافر الحضانة ثم ما قبل اذا قامت بهينة بضياع الولد
او ضيق المام يتتبع منها قبل البلوغ وهل يكفي في البينة السماع ام لا وهل
اذا ادعي الضيق عليها وانكرته تخلف على ذلك وتعلم البينة عليها
بعد ذلك لم لا فتونا موجوب من جوابك له ان تراعى الولد المذكور
من امه حيث ثبت ضياعه بالقامة عند ها وبينة السماع في مثل هذه
غير مقبول والله اعلم **سوال** في شخص توفي اليه حصة الله تعالى
وخلف ولدين احدهما رجل كامل والاخر صغير نحو ثمان سنوات وله والد
من زوجة واجدة خالية عن الزوج فالاراد الماخ الكبير فم اخيه اليه وان ينقل
عليه ترعا وارادت امه ان يكون عندها وعند والدته وانحاسه بها
تتفق عليه اذ كبر وتلخذ حصته في عقار خلفه والد قبل القول قول
الماخ ام قول المام **جوابه** اذ ابلغ الصبي سبع سنين فلا حضانة له
له ولا حية اخذه وتربيته ولا سيما اذا تبرع بالانفاق عليه والله اعلم
سوال في رجل له اخ من امه مقدر عمره تسع سنين وهو عند
والدته فهل الماخ المذكور اخذه من والدته ليتربيه ويغويه
عنده في منزل سكنه ام لا **جوابه** حيث تم له من التسع سنين
فلا حضانة للام حينئذ ولا اخ اخذه لما ذكر والله اعلم **سوال** في
امعة تسع سنين اختارت لاقامة عند امها فهل باقائها عنده يستط
ما فرضه لها القاضي ام لا وهل لا بها اعراض ام لا فتونا لما يجوز من
جوابه اذ اكملت تسع سنين فلا باب اخذها ولا اقراض للام في
ذلك واذا اخذها لمطالبة للام بترحن والله اعلم **سوال** في رجل
تزوج امرأة ثم ان الله تبارك وتعالى رزقه من المرأة بنتا وان عمرها كان احد
عشر سنة وان المام باينة من الاب واب البنت تقيم بمكة المشرفة وما ياتي

الي

الي هذه البلد الماخ لاجل قضاء حوائجه وهو سافر الى الحجاز الشريف وقصده
السفر بالبنت المذكورة وانراعتها وما الحكم في ذلك **جوابه** نعم
له اخذ البنت من امها والسفر بها والله اعلم **سوال** في امرأة بالغة
عاقلة بلغت من العمر نحو العشرين سنة طلق من زوجها فتزوجها ابو
فقلت المام تقيم تحت لني واناريتها وقال الاب تقيم تحت لني وهل تقدم
المام والاب ام لا **جوابه** في ذلك افتونا لما يجوز من **جوابه** ان كانت
المرأة المذكورة مأمونة لا يخاف عليها الفتن فلانها ان ستات فالت عند
المام او لما يوان كان غير مأمونة يخاف عليها فتمها المام الي نفسه والله اعلم
سوال في رجل سألته زوجة ان يطبقها طلقة واحدة اولي بعد
الدخول بها والاصابة ولا يستبلا دعي براءة ذمته من باقي جال صداقها
وبوجهه وعلى كفالة ابنته تسعة فغادرت الى الزفاف واجاب الزوج سالها
لذلك وطلمها على ذلك وكتب بينهما براءة شرعية فهل والحالة هذه اذا
تزوجت المطلقة واراد المطلق اخذ البنت من والدته له ذلك ام لا وهل
يلزم المطلق نفقة ابنته المذكورة لم لا وما حكم الله في ذلك افتونا لما يجوز
انا حكم الله الجنة وذلك مع وجود ان المرأة المطلقة فقيرة جدية واهلها
فصلها مطالبة بالنفقة **ام لا جوابه** اذا تزوجت باجنبي فلا حضانة
لها ولا باب اخذها لكن نفقة ما كسوتها من ثيابها فان كانت المم فقيرة لا تقدر
على نفقة ما تنفق الاب عليها جيرا ويصير ذلك دين على امها والله اعلم **سوال**
ما قولكم رضي الله عنهم في امرأة توفيت وترك ولدين لها ذكرا وانثى
قاصر من يتيمين ولما ومة لليتيمين لم تغل الحضانة لغيره ولو كانت
متزوجة ام لا لعمه للام ولو كانت متزوجة ام لا وهل اذا جاوز الذكر ثمان
سنين يكون للعمة او لعمه على حضانة ام لا واذا كان لاب البنتين ابن
عم هل يكون له عليه ما حضانة مع وجود الولد والعمه ام لا وهل القاضي يرفع
البكر القاصم البتمة من ذكر بالغ تحت حجر امه محتاج للزوج سو كان
سافر ام لا وما حكم الله في ذلك **جوابه** ان كانت البكر عذرا وتر

بين

بالجد فهي مقدمة على العمة سواء كانت العمة عزباء أو متزوجة بذي رحم محرم
 من الصغير أو باجنبي منه وان كانت الجدة متزوجة باجنبي من الصغير والعمة
 عزباء أو متزوجة بذي رحم محرم من الصغير فالعمة مقدمة عليها في العصابة
 للجدة والعمة حيث جاز الصبي ثمانين سنين بل اذا بلغ سبع سنين فلا حصص
 ولا حصانة لآل من العم مع وجود الجدة والعمة واذا ازوج القاضي البكر
 القاصرة البتة التي لا ولي لها من شخص عاقل بالغ كقولهم بالمشايخ
 محرابيه وقبل الشخص العقد لنفسه او قبله وقبله او فضولي ولجاءه
 فالكاح صحيح نافذ باتفاق ائمتنا رضي الله تعالى عنهم اما عند الامام
 ابي حنيفة فظاهر انه لا يبرى الجير الا في ثلاثة مواضع ليس هذا
 واما عند صاحبيه فلان كلام السفيه كالحازل والكاح لا يؤثر فيه
 للزول فلا يؤثر فيه الجير والله تعالى اعلم بالصواب العنصر الثاني
 من مسائل الحضنة سوال في شخص توفي ابي رحمه الله
 تعالى وخلف من مطلق له بنية عمرها مدة تزيد على ثلاث سنوات
 ولها فرض مكنت على المتوفي مدة خمس سنوات ثم ان جدتها لم يمسها
 وفي متزوجة باجنبي تريد اخذ البينة لثبوتها لكون ام البينة متزوجة
 بربخل اجني وكون ان الجدة قادرة على ثبوتها بكل طريق فهل
 لها اخذ البينة بالطريق الشرعي مع ان البينة لها حدة لهما وهي
 متزوجة بربخل اجني او لا واذا قلتم بعدم اخذها بل يلزم جدتها
 لربها ما يقوم بالبينة ام لا وما حكمكم في ذلك افقونا ما جوبن اناكم الله
 الحنة بمنموكره جوابه للعالم الصالح الفقيه عمر الفتاوي والفتا
 الشيخ شهاب الدين البلقيني الشافعي شيخ مجلس الصلاة على النبي صلى
 الله عليه وسلم رحمه الله تعالى ونفعنا والمسلمين بركة امين لا حول
 البتة من امها ونجب نفقة ما يجدتها القادرة والله اعلم وكتب
 سيدي الجدي رحمه الله تعالى على الجانب الايمن ما نصه بعد الحمد حيث
 لم يكن للبنت عصبة محرم ولا ذو رحم من غير العصابات كاخ من ام

وعم

وعم من ام وخال ولم يكن لها غير الام والجدة من المذكورين وقد قام بكل
 منهم مانع من استحقاق الحضنة لتزوجهما باجنبي فليس هناك من يستحق
 الحضنة فابقوا وهما من امها ولي من ابيها عند ام المولود لكلا النفقة الام
 واذا كانت الام وامها فقريتين والجدة لاب موصىة نفقة البنت عليه والله
 اعلم باب النفقة سوال فيمن تزوج بغير مكنت عند
 ابيها خمس سنين لم يدخل بها الزوج ومكنت عند الزوج ثلاث سنين بعد
 الدخول فادعت الكسوة والنفقة فهل تستحقها عليه ام لا يفتيان بمضي
 الزمن والحال ان الزوج ذكر انها مستمرة النفقة والكسوة مدة الدخول
 فهل يقبل قوله ام تستقط عنه بمضي الزمن جواب النفقة والكسوة
 ادلم يقرضهما قاض ولم يصطلم عليهما الزوجان فهما يفتيان بمضي
 الزمن فليس للزوجة تحيينه المطالبة بهما والله اعلم سوال في رجل
 تزوج بامرأة ثم اقام معها مدة طويلة ومتر رعا عليه كسوة في كل شهر ونفقة
 في كل يوم ثم توفيت ابي رحمه الله تعالى والحال ان لها على الزوج المذكور نفقة
 وكسوة ستسرتان فهل تستفطان بموت الزوجة المذكورة وهل لا احد
 من الورثة المطالبة بالنفقة او الكسوة امها جواب النفقة والكسوة
 المقرتان يفتيان بموت احد الزوجين وحيثه فليس لاحد من ورثة
 الزوجة المطالبة بهما واما ام سوال في شخص عقد على بكرة
 بالغة لم يلزمه كسوة ونفقة ما من حين العقد امها جواب ان كانت
 الكسوة والنفقة مقررتين ان العقد فلهما يلزمانه من حين العقد حيث لم
 يمنع الزوج من الدخول لهما وان منع فلا نفقة لهما وكسوة مدة المنع والله اعلم
 سوال ما فوقكم في رجل له زوجة تجملها عليه كسوة من غير تدبير مدة
 معينة ثم نشر بعد ذلك فهل تستقط الكسوة المذكورة بمضي الزمن في المدة
 الاولى وفي الثانية بمضي الشهور او اما ما قبلها فانها تستقط على الاصل
 الا اذا تزوج ابي عليها الزوجان او زوجها قاض والله اعلم سوال في رجل
 تزوج بكرة وراح بها واقام معها مدة يسيرة ثم اطلقها فلهما عليه وما

ام افقونا ما جوبن
 جوابه اما مدة البتة
 فلا يلزم الزوج فيها
 كسوة



نفقة من نفسها واستعت من الرقاد معد في الفراش وكلما اراد ان يواقعها
 سنة وتقتل عليه الابواب من غير ان يراها الما ولا شيئا يوزنها في فراشها مطقة
 لوطي وله مدة اربعة اشهر على ذلك الحكم وتحيل الزوج من اهلها ان يكونوا
 يعلمون عليه ان يفصل معه ذلك لما تغير حالها عليه فهل يلزم الزوج
 المذكور للزوجة المذكورة نفقة وكسوة لعدم دخولها طاعته وبما نفقة
 من نفسها وهل له الحجر عليها وسنمها من الخزوج من منزل طاعته وهل له
 ان يقتل عليها الباب داخلها رجا اذا كانت تسكن شرعي وهل له منع
 اهلها ومن يتحيل منه ان يعلمها عليه ويأمرها بالخروج معه عن طاعته
 وبما نفقة وما حكم الله في ذلك جوابه اذا نشئت المرأة عن التمكن
 في بيت زوجها لا تستقط نفقة لانها قد رعى وطبها كرها وللزوج سنمها
 من الخزوج من منزله لانها لا يمنعها من الخزوج الي الوالدين ودخولها
 اليها كل جمعة وغيرها من المحارم كل سنة وله منع الاجاب من الناس
 الدخول عليها بطلقا وله ان يقتل الباب والله اعلم سوال في اخون
 توفي لحدتها وترك ولدين ذكر او انثى فهل يلزم الاخ المتأخر النفقة على
 اولاد اخيه وهل للقاتل اجارا على ذلك وتقرير نفقة من السوء عليه
 وهو رجل فقير وذو عيلة وما حكم الله في ذلك جوابه لا تجب على
 الاخ نفقة ولدي اخيه حيث كان فقيرا والله اعلم سوال في شخص
 متزوج امرأة وله من اولد مريض وارادت حجة الفرض من غير رضى
 الزوج فهل تستقط نفقة وكسوة تام وهل لها الخد الولد من غير رضى
 والده ام لا جوابه اذا سافرت الحج مع غير الزوج فلا نفقة لها ولا
 كسوة وليس لها السفر بولده الا برضاها والله اعلم وفي الدراسة
 التي جمعها بخطه ما نضه سوال اتى اليه بعض اصحاب
 وسالي الاطباء في الجواب صورة تده في شخص متزوج بامرأة فقصدت
 الحج فاستاذنت زوجها في الحج فاذن لها فهل يلزم لها نفقة وكسوة
 مدة سفرها وهل يلزم لها نفقة من كراجال واخيرا واذا طلبت منه

حال

حال صدقها لتنفقه في موان السفر من يلزمه دفع ذلك لحوالها انما
 اشهدت عليها بان لاحلة الا بعد الطلاق وانقل ذلك بالام لا جوا
 اذا ارادت الزوجة ان تحج فان كان الحج نفلا فالزوج سنمها منه سواء جرت
 بحرمها ام لا وان كان الحج مضافا وجدت حرمها فليس للزوج
 سنمها من الحج لكن لا يجب على الزوج ان لم يسافر معها نفقة وكسوة مدة
 السفر وهي من موان السفر وان لم يجد حرمها فللزوجة سنمها من السفر
 ولو وجدت نسائا سافرا معها واذا اشهدت الزوجة عليها
 ان لاحلة الا بعد الطلاق فليس لها المطالبة بها الا بعد الفراق والله اعلم
 انهي سوال فيمن نشئت من زوجها واشهدت عليها انما سافر
 واستقطت نفقة وكسوة تاما لم يسافر اثم انه يسافر وشركها من
 والحال ما ذكر اذا دام مسافرا وادعت انها مطبقة بما في حق محل طاعته
 فينبذ ذلك منها والقول قولها في ذلك واستأطرها لتنفقه يستلزم غيره
 يوم ام لا جوابه اذا ثبت انما عادت لمنزل الزوج فقد استقطت
 النفقة والكسوة من حين عودها له والله اعلم سوال فيمن تزوجت
 في بلد فهل تجبر على السفر لبلد اخر مع زوجها او لا واذا قلتم بذلك هل
 يلزمها السكنى بخوارضها تكون ناشرا تستقط نفقة وكسوة تاما ذلك
 ام لا جوابه اذا اوفى الزوج زوجته مهرها للسهل واليسهل وكان
 ما سواها عليها فلا يجبره ان يسافر بها حيث اراد وان كان في العار
 بيوت فابت ان تسكن مع صرتها او واحد من اهلها فليس لها بيت
 بمراق وعلق على حدة فليس لها ان تطلب بيت اخر والله تعالى اعلم
 ووجدت بخطه رحمه الله تعالى في نسخة الكثر ما نضه المحدثون
 على سوال من المتصورة صورة ما قولكم في امرأة مع زوجها في بلد
 ودعها للانتقال من مكان بيتها في غير البلد المذكورة ولها
 عليه حقوق الزوجة الواجبة عليه من نفقة صداقها وكسوة ما استعت
 من النفقة معه الى المكان الذي اراده ما لم يوف الواجب لها عليه من الحقوق

له



المذكورة ان كان موسرا او بعضها منهل للمنتاع من ذلك ما لم
 يوفى الكل او البعض بحسب الحال كما ذكرنا واذا كانت الزوجة
 ممن يخدم مثلها هل يلزم الزوج اخذها من يقوم بخدمتها او لا وهل
 للزوجة المنتاع اذا لم يغير الزوج بالخادم المذكور وهل للمنتاع
 ان يجبر المسكن لللاق بها وما يحتاج اليه فيه من فرش وغطا ووطا
 وغير ذلك من ضرورات السكنى ومن تستأنس به الزوجة من المسكنات
 المومنات او لا وهل للحاكم اجبارها على التقله حيث امتنعت من الماذكر
 اعلا وهل للزوج الاستمتاع مع الزوجة بما لها من فرش وغطا وما لغيره
 وغير ذلك بغير رضاها او مني وليها وهل يلزم الزوج قيمه ما تملكه
 باستعماله من فرش المرأة وما عوفها وهل يلزم الزوجة الثزين له بما هو
 في ملكه من ملبوس افقنا ما جاور من اثاركم الله الحنة فتدعت البلوي
 بحيلة الحكام في هذه الايام وبالله المستعان جوابه لكانت به
 لطف الله تعالى به وبالمسلمين نعم للزوجة المنتاع من الانتقال
 حتى يوفى ما عوفها الواجبة عليه او بعضها ان كان موسرا لها او بعضها
 واذا ثبت اعسارها او بعضها بالوجوب انظاره واذا كانت الزوجة
 ممن يخدم مثلها ولم يكن لها خادم لزم الزوج اخذها بها ولها المنتاع
 من الانتقال حتى تسكن لا يقاها ولا خادما وعلى الزوج لها ما تدفع به
 اذي العسر والبرد مما يليق بها من فرش تنام عليه ولحاف تنغطي به ان لم
 يكن لها ذلك وليس على الزوج الاقايان بمن يوفى ما يل عليه ان يسكنها
 بين جيران صالحين واذا اوقاها حقها وهبها له مثلا لمالها وخادما
 وما تحتاج اليه مما ذكرنا من الانتقال فللحاكم اجبارها على التقله
 وللزوج الاستمتاع بغيرها هكذا في المعرفي ولا يلزم الزوج قيمه
 لما استملكه باستعماله من فرشها وما عوفها وعلى الزوجة ان تترين
 للزوج باستعماله وللزوج قاضي ما عوف ترك الزينة والله اعلم انتهى
 ما وجدته سوا الس في رجل قرر لولده فرش من صاعده في مثل ذلك الوقت

يجبي

امر الولد العدة بيطل القبر لم يستمر حكمه الى حين انقضاء مدة الرضا
 جوابه حكم القبر باق الى حين انقضاء مدة الرضا والله اعلم به
 ورايت في ورقة بخطه رحمه الله ما صورته الحمد لله في شخص
 تزوج بامرأة ادعت عليه نفقة خمسة سنوات كل يوم يكذو ونظا له بذلك
 فسأل القاضي الزوج عن ذلك فاجاب ان النفقة غير لازمة له لكونها
 لا مقرر ولا يحكم بها فصدقت الزوجة على عدم القبر وادعت
 الزاخي والمست يمينه على ذلك فهل يخلف على ذلك ام لا وهل
 اذا حلف براء وبسح الحكم السامح للدعوى المذكورة الحكم للزوج بعد
 لزوم النفقة المذكورة وهل حكم الحاكم مانع من الالتزام بذلك جوابه
 لكانت نفقة بخلاف على ذلك وللمك لسقوط النفقة حيث لا تراعى
 ولا حكم بلزومها ما يمنع من الخلف من الحكم بلزومها لكون اذ اقامت
 يمينه بعد ذلك على الزاخي بقي عليه بلزومها والله اعلم انتهى
 سارته ووجدت ايضا في ورقة بخطه رحمه الله تعالى للمهاجر
 العالمين رجع الى سوان صورته ما جاوره مني الله عنكم في رجل له
 ثروة ومالك كثير وله وار فقير هل يجب عليه نفقته بما يليق به وسؤ
 كذلك وهل يجب عليه اغفاده بحسب العادة في مثل ذلك وهل اذا اراد ان
 يكر او اراد للاب تبيها هل يجب الولد ام لا اجبت بما مضى بعد المنة
 لا يجب على الغني نفقة ولا كسوة لانه البالغ الفقير القادر على الكسب
 اما اذا كان عاجزا عن الكسب لم من اوعى او قالم او كان لا يحسن العمل
 لحقه او لكونه من اهل البيوتات او طالب علم لا يستدري الى الكسب فانه
 حينئذ يجب على الاب نفقته وكسوته لان نفقة زوجته واغفاده
 والله تعالى اعلم بالصواب انتهى ما وجدته سوا الس في رجل ابان
 زوجته من عصمته وعقد نكاحه بمقتضى افسالته ان يخلف على
 صداقها بعد طهالة وموجلة وقد رة كذا دينار وعلى ما سيجب عليه
 بعد الفسخ من كسوة وارث غلاو وطا نفقة عدة الى حين انقضاءها

على الوجه الشرعي ما لم يجر عليها او لم تكن حاملا واجاب سوالها على ذلك
 لذلك وخلاص ما اذنت عند خفي انها حامل فتر لها المطلق قبل
 نفسه برضاء نفقة عدة الحيض الوضع قدرا معلوما على كل يوم وثبت
 ذلك عند حكم خفي وحكم موجه فعل التتير ولحكم به حكمي
 ام لو حل اذا كان صحيحا وظهر ان لم تكن حاملا للمطلق الرجوع على
 المباشرة بنظر ما عقدته ام لم يجر عليه نعم التتير والحكم به حكمي
 واذا ظهر عدم حملها فللزواج الرجوع عليها بما اتفق والحالة هذه
 والله تعالى اعلم بالصواب ورايت على هاشم مخرج الجمع
 لابن فرشت بخطه رحمه الله ما سألته اذ عت لها حامل اتفق علمها
 الى سنتين منذ طلقتها احتياطا للعدة فان قالت كنت اتوهم ان
 حامل ولم احضر الي هذه العادة يعني لها سمعة الطهر وظلت النفقة
 فلها النفقة فلم تدخل في حد المراس لا نفقا معتدة فاذا دخل في حد
 المراس استأنفت العدة ثلاثا من شهراتي رفع الى سوال صورت
 ما فوكم في شخص خلع زوجته على ما عاينته من حقوق الزوجة
 وعلى ان تنفق على نفسها في من العدة الى حين انقضاء ما لم تكن
 حاملا وما لم يجر عليها ثم بعد ذلك ذكرت انها حامل وطلبت ان ينقض
 لها نفقة بسبب حملها فقبل بقولها في ذلك وتسمع دعواها
 وينقض لها القاضي ام لا بد من بيعة شرعية واذا قلتم بقول قولنا
 ومنعت مدة الحمل فلم تكن هل يرجع عليها الزوج بما دفعه لها لم لا
 فاجبت مما مضى ثم يتقبل قولها في ذلك وتسمع دعواها كما يجاب
 الي بيعة وينقض لها القاضي النفقة قال في المحيط فان اذنت
 لها حامل اتفق الى سنتين منذ طلقتها لان عدتها انما تنقضي
 بوضع الحمل لها صدقت في كونها حاملا والولد يتي في البطن سنتين
 انهي واذا ظهر انها ليست بحامل يرجع عليها بما اتفق لانه ظهر انما
 اخذت بغير حق ويشهد للرجوع عليها بما سأل ذكرها قاضي خان

رحمة الله في فصل المرأة التي لا تدري انها متكوكة او مطلقة من باب النفقة
 وكتب على قول الشيخ عبد اللطيف بن فرشته وعلى هذا الويات
 بعض النفقة في السفر فها هو قاشه وجره ويمنه او انمي عليه فانفقوا
 عليه من ماله لم يضمنوا حاشية نصها اي ديانة اما قضا فالحق ضامنون
 قال الاول في آخر كتاب المغتور رجل مات في البادية فلصاحبه
 ان يبيع حماره ومثاقه ويحمل الدراهم الى اهله لانه يقيم بالمسبة زحلات
 ولم يوصي الى احد وله اولاد كبار وصغار وهم نظام في منزله ينصب
 القاضي ومساكن ماله من القاضي ينصب الوصي في مال الميت في ثلاثة
 مواضع احدها ان يكون على الميت دين او يكون الميت او وصي بوصايا
 او يكون الورثة صغارا وهن في الورثة صغارا فكان له نصب الوصي
 فان لم يكن في البلد قاض فانفق عليهم الاولاد الكبار من انصبا الصغار
 فانهم يكونون مستوفين في هذه النفقة لا بد ولا ية لهم على الصغار
 في ماله وهذا في الحكم اما فيما بينه وبين الله تعالى لا ضمان عليهم
 لانهم المستوفون فيما فعلوا فلا ضمان عليهم فيما بينه وبين الله تعالى الحسنان
 اما في الحكم فانهم ضامنون ومثال هذا ما ذكرنا في الوديعه
 ان المودع اذا باع الشيء من غير استطلاع رأي القاضي وفي المصنف قاض
 ضمير وان كان جيرا وذكر في النوادر انه اذا كان في المصنف يمكن في
 موضع يمكن استطلاع رأي القاضي لم يضمن الحسنان وكذا قال الشيخ
 بخاري في رجلين كانا في سفر فاعني على احدهما فوجد في رحله ماله فاق
 عليه لم يضمن وكذا اذا مات فلحق ما حبه من ماله وجير لم يضمن الحسنان
 والدليل عليه ان العبيد المأذون لهم اذا كانوا في البلاد مات مولاهم
 فانفقوا في الطريق لم يضمنوا وكذا انظر هذا ما روي عن مستخرج بلغ الغفر
 قالوا اذا كان للمسيح او قاب ولم يكن لها متولي فقام واحد من اهل
 الحلة في جمع الاولاد وانفق على المسحوق فيما يحتاج اليه من الحصر
 والحشيش انه لا يضمن استحضار فيما بينه وبين الله تعالى اما في الحكم

ايمن وكذا نظير هذا ما اخبرني عن محمد بن الحسن رحمه الله انه مات ولحقه
 من تلاميذه ما عاين محمد بن الحسن كتيبه وانفق في تجهيزه فقبل له ان يبيع
 بذلك الى احد فبلى محمد بن الحسن قوله تعالى والله يعلم المقصد من
 من المصلح فاما ان يقيس هذا الامتحان عليه فيما بينه وبين الله
 تعالى اولى الحكم فهو صا من هذه الجملة في النفقات الخصاص اشار اليه
 صدر الشهيد رحمهما الله في الوقفات ما قاله الولولي رحمه الله قول
 وبالله التوفيق رفع الى سوال في معنى هذا صورة ما قولكم في رجل
 صاحب سفينة يستجيب جماعة من التجار ببيع مختلفه بجموله عند
 صاحب السفينة وراو عدد افسرها الفريخ ثم اخذوا منها شيئا بجمولا
 وايضا منها شيئا بجمولا فتوافق صاحبها مع الفريخ على اقتدائها بقدر
 معلوم وبيع صاحبها منها شيئا ويبدع نقدا اما تة الجماعة من الضار دفعه
 ايضا الفريخ والحضر مركبه لبلاده فهل يملك الرجل ذلك والمالك اذكر
 وهل التوافق والاستيلاء من الفريخ نافي للملك ام لا بد من عقد شرعي
 وما الحكم في ذلك بينوا ذلك لنا شيئا شافيا فان هذا لا قد تم كثيرا من
 الناس فاجبت بما مضى بعد المردلة ان احزرت الكفار السفينة وما
 فيها بدار من ديار هل الحرب فقد ملكوا ذلك فصاحب السفينة ان
 استخلصها منهم ماله الملك واقع له وليس له باب البضائع من ذلك
 شي وان لم يجر ذلك الكفار ذلك بدارهم فملكه ارباب البضائع فلا ضمان
 عليه فيما بينه وبين الله استخلصا بل لا احسب فيما فعل ويشهد لذلك
 كثير من المسائل وان فلانها من ماله فينبغي لصاحب البضائع ان يلوذ
 كل منهم ما بقي من بضاعته بما يخص ذلك من الفدا الذي دفعه رب
 السفينة اذا ما فعله من الصنيع الجليل فلا يجازي بالخسران وقد قال
 تعالى هل جزاء الاحسان الا الاحسان والله اعلم وكتب قاضي القضاة
 استمع الله بحياته خطبه بالواقعة انتهى ما كتبه على هاشم سرح الجمع
 خطبه الحرم اسكنه الله جنان النعيم القسم الثاني من مسائل

النفقة

النفقة سوال فيمن تزوج بكرا بالغاس والدرها بصدق بعض
 حال ويعقد بيل موته او فراق وقر لها من كسوتها في كل شهر وراحم
 معاومة ورعي والدرها بذلك وحكم صحة العقد حكم جنلي واختلف
 بعد ولعقدت كسوتها التي قررها لها اشهر افعلا اذا طالت او والدرها منه
 بعض الصداق الذي يجعل بالموت او الفراق قبل واجد ان احد الوصفين
 او ان يميز النفقة بنقد من النقود او ان يكسوها شيئا او يقر لها حق
 عن كسوتها شيئا بقرضه ان يلزمه ان يطعمها ما تشتهي من الاطعمة بحاله
 وبما اذا يعرف المورس المعسر وهل يلزمه النفقة والكسوة من غير العقد
 او التمكن والقول قوله في التمكن او قولها وهل تستقط النفقة بمضي
 الزمان او لا واذا انشئت هل تستقط نفقة او كسوتها وهل له ان يقرها
 لتزوجه ليطاعه او لا واذا اقلته يستقط النفقة والكسوة فنشرت بعض
 او بعض شهر هل تستقط نفقة ذلك اليوم وكسوة ذلك الشهر ويستقط
 من النفقة والكسوة بقدر ما انشئت والقول قولها في النشور او قوله
 واذا اقلته بان له صنفها اذا انشئت فغيرها فاذا دفع عليه ان صنفها بغير
 حق وقال صنفها بغيرها فكل القول قولها او قوله وهل له منع من بدل
 عليه ما حتى يوفيها او لا وما اذا يكون النشور واذا طالت من الزوج امرأة
 فونسها هل يلزمه ذلك او لا واذا اقلته بالزوج فانها بامرأة من غير ابيد
 ليونسها هل يلزمه الزوجي لها ويلزمه ان ياتيها من تزويج وهل حكم
 الحكم الجنلي بصحة النكاح يرفع الخلاف فيما يستحقه كل من الزوجين على
 المهر في مذهبه او يرفع الخلاف في بعضه او لا وما حكم الله في ذلك
 افوت ما يجوز من جوارح الدين الاسلام الجنلي اللهم العني الصواب
 لا يحل البعض الذي يعل بالموت او الفراق الا بوجود الحد لها ولا يلزمه
 ان يقر لها نقد من نفقة او كسوتها بل اذا وقع فتر في احد منهما
 بقرضها فله ذلك ولا يلزمه ما ذكره اذا وقع فتر في احد منهما
 نفقة شلوا على مثله يار او اعسار ولا تستقط بمضي الزمان بل بنشور

ضا

اما دامت ناشرا والمنفعة تجب باول اليوم فاذا اشترت في اسايه مستط
 عنها بقدر مدع النشور ونشورها عصيلان امرة فيما وجب له عليها
 واذا اشترت ناشرا فله ضرتها بامرها واذا اطلبت عن يونسها
 الزم بدلك وليس له منع ابوتها من زيارتها في كل اسبوع مرة وحكم
 الحنبلي برفع الخلاف فيها بخالف مذهبه في بعضه فقط واهه اعلم
 بالصواب كسبه احمد بن الحار الحنبلي حامدا مصليا مسلما
 على ليلته ومحبة ويلزم تعجيل كسوته باعلا ما فاعا ما والله اعلم بالصواب
 كسبه احمد بن الحار الحنبلي حامدا وكسبه تحت خطه لا يشهد
 الجدة ما صورته الجدة لله من ممد الكون استمد العون ليس لها
 المطالبة ببعض الصداق للموجيل قبل وجود احد الوصين في التلقيح
 ان يفرض نفقة وكسوته من التوقد على قدر حاله وحظا في اليسار
 ولا عسار ويلزمه النفقة والكسوة من حين التمكن ونسقط النفقة
 والكسوة بمضي الزمان لا اذ فرضها فرض او اضطره عليها الزوجان
 واذا اشترت عن منزل الزوج فلا نفقة لها حتى نفود وكذا ان يود بها
 ليرجع الى منزله وليس له منع ابوتها من الدخول عليها في كل جمعة مرة
 وغيرهم من المحارم في كل سنة ولا يلزمه مائة بل عليه ان يسكنها
 بين جيران صالحين والله اعلم وكسبه احمد بن يوسف الحنبلي حامدا مصليا
 سلما وكسبه على يمين السوال للعلامة المحقق الشيخ ناصر الدين
 اللقاني ما نصه الحمد لله رب العالمين حيث علم الحنبلي بصحة النكاح على
 بما يقتضيه حكمه من عدم المطالبة بالموجيل قبل حصول احد الوصين
 وليس لها المطالبة بتقريب النفقة بتقد ولا بالكسوة على خلاف ما تراها
 عليه من التقريب وينبغي علمها بحسب حاله وحالها والسحر والبلد
 اليسر والمادة ونسقط النفقة بالتكليف والقول قوله يمينه ولا نستقط
 بمضي الزمان ونسقط النفقة والكسوة بالنشور وهو منع الوطء
 والاستمتاع او الخروج بغير اذنه ولا يقدر على ردها ويستقط

والكسوة

مقدار

مقدار نشورها فقط وله ضربها فيما يتعلق بمنع حقه ان ظن انه لن يولد من باقر
 فاحش والقول قولها في عدم النشور والقول قوله في ان الضرب بحق وله
 منع غير ابوتها ولدها من غيره ان يدخلوا اليها ولا يلزمه مائة اذا
 كانت بين جيران صالحين والله اعلم بالصواب وكسبه الفتى ناصر
 الدين اللقاني المالكى حامدا مصليا مسلما وكسبه تحت خطه المهر
 المدقق الشيخ الرضاى ما صورته الجدة لله من ممد الكون استمد العون ليس لها
 الحق باذنه كسوته ولدها باذنها مطابقة وفيها ما بقي من مهر مثلها
 في الحال لان ما قيل انه يحل بموت او فراق ضد به المهر ولا يمنع
 منه حكم الحنبلي بصحة النكاح ولا يلزم زواجه ان يقرها قبل النفقة
 او كسوتها نقدا او يلزم المهر كل يوم لزوجه مدان من قوة بلده
 والمهر مد والمهر مبد ونصف والمهر من له مال او كسبه
 يقع موقفا من ثباته ولا يكتفي به بخارج في كل يوم عشرة دراهم
 ولا يجزى الا سبعة مثالا ومن فوقة ان كان لو كلف مد من رجب
 محسنا فهو متوسط والا فهو ميسر ويجب لكل منكم ادم غالب بلدها
 بحسب حاله وجها ولا يلزمه نفقة ولا كسوة الا بالتكليف والقول قولها
 يمينه في التمكن ويبي ملك لا تستقط نفقة ولا كسوة بقا بمضي الزمان
 ونسقط كل منهما بالنشور ها وفي نفقة يوم النشور وكسوة فضله وله
 ان يضربها الضرب الجائز شرعا ترجع الى طاعته والقول قولها يمينه في
 عدم نشورها والقول قوله يمينه في اذنه ضرتها بحق وله منع من يده
 سكره حتى ابوتها ونشورها حتى زوجها عن طاعته نعمه لحاله لمنعه من
 وطءها ولا يلزمه ان ياتيها باسرة نوسها وحكم الحنبلي بصحة النكاح ليس
 في محل خلاف العلماء حتى يرفعوه والله تعالى اعلم وكسبه احمد بن احمد
 ابن حمزة الرضاى السافى حامدا مصليا مسلما وبحسب سلا
 وبحول مسو السافى رجل تزوج باسرة في الزيف فاراد ان يثبتها الي
 مصر فاستعت من ذلك مائة ان يكسوها وينق عليها ما ساعها

حل

ليت بطبيعة لاسره ام لا جوابه الشيخ الرمي لا يلزم لها نفقة لمدة
 امتناعها والله تعالى اعلم وكتب سيدي الجرد مقابلته على الجانب
 الامين ماصوره بعد المدة حيث لم يكن للمرأة علي وزوجها مهر حال
 او وجل وكان مامونا عليها وكان الطريق اساقفه فلهما حيث اراده
 وليس لها امتناع حينئذ فان امتنعت فلا نفقة لها ولا كسوة مدة
 امتناعها والله اعلم سوا الس في رجل له بنت اسرة كامل وليس لها
 احد من خلق الله تعالى الا والدها ثم صنعت صنعا سند بها تحتاج
 الى مقابلتها فحضر لها والدها وقصد السام تحت راسها ليقابلها
 غالب الليل فمنعه زوجها من ذلك وقال له ما اخليك تمام راسك
 على راسي والحال انه مرض شديد خطر ولا تستطيع القيام الى مصالح
 نفسها فلعنكم الله تعالى في ذلك جوابه الشيخ الدين القفاي
 ان كان المرض شديدا وليس لها من يعولها غير والدها فليس
 للزوج نفقة والحالة هذه والله سبحانه اعلم بالصواب ووافقه شيخ
 الاسلام الحسيني وسيدي الجرد رحمهم الله تعالى سوا الس في شخص
 اوقع على زوجته الطلاق الثلاث ولم لا تعلم وهي حامل وعاشرها
 عاشر الا زواج بوطي او غيره فهل تنقض العدة بوضع الحمل ام لا
 وهل بشرط طي الانقضاء علم بالطلاق ام لا واذا قلتم لا فنفقها
 تستحق النفقة والكسوة ام لا واذا قلتم بعدم الاستحقاق فذفع اب
 الزوج الكسوة والنفقة لها بما على القفاي عصمة ابنه فان ان لاحصة
 فهل يرجع عليها بذلك ام لا وهل يلزم اب الزوج نفقة زوجته
 ابنه وكسوتها اذا كانت في عصمته ام لا جوابه شيخ السيوطي
 القفاي رحمه الله تعالى الجرد سوا الس في رجلين اذا طلق منه لها
 في اول ما اوقعه عليها بيسنة على اقرار حينئذ ثم استمر بها وها
 وبعاشرها وهي لا تعلم بطلاقه حتى وضعت فعدة الطلاق قد
 انقضت بالوضع والمستحقت النفقة بكونها غير عالة وبالحمل ان انزل

انما

ناصر

تعلم

تعلم منه الطلاق حتى وضعت فاقر انه كان طلقها قبل ذلك فهو يريد
 بذلك استقاط العدة فلا يلحق لفعله وعلمها العدة من يوم اقراره
 بالطلاق والحالة هذه والله سبحانه اعلم وكتب سيدي الجرد
 لطف الله به امين وكتب سيدي الجرد رحمه الله تعالى بحاشية ماصوره
 الجرد سوا الس في رجل استقدا العون جوابي كما افاده شيخ السيوطي
 الله ببنايه المان النفقة اما تجب اذا فني به قاصر واصطلم عليه بالزواج
 ولا يلزم اب الزوج نفقة زوجته ابنه ولا كسوتها والله اعلم وكتب
 بن بوش الحنفي حمدا مصليا سوا الس في رجل شهد على نفسه
 لمطلقة نفقة العدة الى حين انقضاءها فلحقته بمادة ثم انفا شهدرت
 على نفسها انها استقضت حتمها شهد على نفسه المطلق من نفقة عد
 وقيل سوا ذلك فهل لها ان ترجع في ذلك جوابه الشيخ شهاب
 الدين البلقيني رحمه الله له ان اخذ نفقة ما بعد الاستقاط كما قبله
 والحالة هذه والله اعلم ووافقه سيدي الجرد رحمه الله تعالى
 سوا الس في رجل معروف بالدين ان يسكن بزوجته على بركة
 الرطبي مثلا في سكن جامع لسائر حقوقه الشرعية لا مرد يني اقضي
 ذلك فهل السكن المذكور بوجوده في تلك الحالة يوجب كونه
 سكنا شرعيا مع عدم وجود مفسدة هناك جوابه للعلامة
 الشهاب الرمي لا يجزى بذلك عن كونه سكنا شرعيا والله تعالى اعلم
 ووافقه الشيخ ناصر الدين القفاي وسيدي الجرد شيخ الاسلام
 الحنفي تعهد هم الله تعالى برحمته والمسلمين سوا الس في امرأة
 متروكة اربعة اشهر من الحيض وقد كان اذن لها في الحيض ثم بعد
 نفقها وكراها الدسعا من الحيض فهل له ذلك ام لا واذا قلتم بان ليس
 له ذلك حيث ان معها محرم تلزمه نفقة وكسوتها ام لا وهل اذا طلقت
 عليه ابنه يني تزوج زوجته غيرها او شرى عليها بنفسه او بوكيله
 وابتعت الى كانت كذا واذا نشئ شي من ذلك فهل يجب له ما جوابه

ن

تعا



الشيخ شمس الدين القفاي رحمه الله تعالى ليس الزوج من ماله من السرى
 المرفضة اذا كان معها يحرم من محارمها كغيرها او غيرها ونفقة عليه
 مستمر نفقة حضر لا نفقة سفر وكسوتها كذلك واما التعليق
 فينقل لفظه بحرف الجرح وفيه فيجاب عنه ان شاء الله تعالى والله بحاجته
 اعلم وكتب تحت خطه سيدي الجيد رحمه الله تعالى ماضوته بعد
 الجدل في جوابي كذلك في النفقة فانها اذا اجتمعت مع غير الزوج تستقط
 نفسها والله اعلم وكتب قاضي القضاة بن البخاري الحنبلي رحمه الله تعالى
 بحاجب القفاي المالكي بالموافقة سوال في رجل تزوج بزوجته في
 بلد من البلاد ثم انه حصل له مانع يمنع من التوجه الى ذلك البلد
 والزوجته ووليها يعلمان ذلك فارسل اليهم بطلب الزوجة الى محل
 وطنه بالقاهرة فلم يحضر بمحض وليها الى القاهرة بطلب الزوج بها
 استحق عليه من نفقة وكسوة وغير ذلك فهل يجب على الزوج
 ذلك وهل ينقل قول الزوج في الشورى ولا يبينه ام لا وهل يجب على
 وليها ان يحضرها الى محل طاعة الزوج ام لا وهل يلزم وليها ان يقيم
 بيته انما في طاعة الزوج ام لا وهل اذا اطلعت باطلا فابينا واستداه
 الي مدة هل يلزم في تلك المدة نفقة ام لا وهل يلزمه على ذلك
 اقامه بيته ام لا جواب لقاضي القضاة كمال الدين محمد بن علي
 القادري الشافعي رحمه الله تعالى لا يثبت تنويرها بمجرد قول الزوج
 بل لابد من اقراره بذلك او بيته عند انكارها ويجب على وليها
 ان يأسرها بالعود الى محل الطاعة فاذا اطلقها باينا واستداه فالي
 مدة ما حصة وقيلنا قوله هذه لا تستقط نفقتها فيه بقوله والله تعالى
 بالصواب ووافقه شيخ الاسلام الحنبلي رحمه الله تعالى وكتب
 سيدي الجيد رحمه الله تعالى على يمين سوال ماضوته فلا يكون
 ناشئة بانسبا عنها من المسافة الى محل وطن الزوج حيث لم يوفها
 مهرها المجهل والوحي والاسند الطلاق الى مدة ما حصة يجب العدة

من وقت الاسناد وتستقط النفقة في المدة الماضية ان لم تكن مقضيا لها
 او لم يصطلم عليها الزوجان والله اعلم سوال في شخص غائب عن
 زوجته مدة طويلة ويطلب هل ينزل له فصار تخرج نفسها للزواج
 ولغيره ويخرج من منزله كل وقت لذلك فهل والحالة هذه تستحق
 نفقة عليه وكسوة ام لا وهل اذا طالبت بنفقة ولديه منها فهل له
 ذلك ام تستقط نفقة القريب بمعنى الزمان جوابه للامام العلامة
 الشيخ ناصر الدين الطبري رحمه الله تعالى الجيد رب العالمين
 لا تستحق عليه نفقة ولا كسوة ولا بقيه المون وتستقط نفقة القريب
 بمعنى الزمان حيث لا تقر لها من حكم شرعي والله تعالى اعلم ثم
 ابن سالم بن علي الطبري الشافعي حامدا امصلا مسلما وكتب
 تحت جوابه سيدي الجيد رحمه الله تعالى ماضوته جوابي كذلك الى ان
 الولاد والقريب تستقط بمعنى الزمان الطويل وهو شهر ولو فقيها
 قاض الى ان ياذن القاضي بالاسناد والله اعلم سوال فيمن انتقل
 بالوفاة الى رحمة الله تعالى وترك ورثة ومن جملتهم ولد ذكر وبنيت
 قاصرة فمقرتها من ارضها بسبب موتها وكسوتها بغير حكم
 في كل يوم ثلثي نصف حسابا عن كل شهر عشر ون نصف فهل الحكم
 الشرعي ان يامر الماخ المذكور بنفقة وكسوتها وجميع ما يحتاج اليه
 من ماله مع وجود فقره وفقرتها لم يبق عليها من ارضها جوابه
 لشيخ الاسلام الحنبلي ليس الحكم ان يامر الماخ بالانفاق عليها مع وجود
 ماله يبق عليها منه ولو كان يلاخ عنها والله اعلم بالصواب وكتب
 تحت جوابه الشيخ شهاب الدين البلقيني ليس الحكم بذلك والله اعلم
 وكتب تحت خطه الشيخ ناصر الدين القفاي جوابي كذلك بل
 الماخ لا يجب عليه نفقة وان كان فقيرا والله بحاجته اعلم بالصواب
 وكتب سيدي الجيد على يمين سوال ماضوته بغير الجدل
 ليس الحكم ان يامر الماخ بالانفاق عليها مع وجود ماله والله اعلم بالصواب

وكتب سيدي الميرزا علي محمد السوال ماصورة بعد المدة لئلا يعلم
 ان يا صلاح بل اتفاق علي ما مع وجودها والله اعلم بالصواب ما
 العتق سوال في رجل اعتق بواو في صحته ثم مات فشهدت بيته
 بذلك واعتبرت به زوجات الميت وبنته بالغ هذا اذا كان في الورثة اقل
 صرون العتق صحيح او لا بد به فيه من حكم حكم جواسيه اذا شهدت
 بيته شرعية عند خالتي جميع المهرن وليس للاولاد الصابرين مقال بعد
 البوع والسبا علم سوال في شخص قال ان اكلت مع اخوتي في شهر
 رمضان فربما في ثلاثة خرف وقد كلفني كان بينهم فهل اذا لم اكل مع
 احدهم من الموقوف عليهم في مكان وحده ثم ان الموقوف عليهم اذا صنفوا
 طعاما لا تقسمهم ولا وامته وحدهم والسوال في الخائف من الطعام الذي
 صنفوه وارسل هو ايضا لهم من الطعام الذي صنفوه فاكل كل من الطعام
 المرسل اليه من غير حضور الخائف مع احدهم من الموقوف عليهم فهل يقع عليه
 العتق ام لا جوابه اذا صنف الشخص المذكور لنفسه طعاما ومنع لقوته
 لا تقسمهم طعاما واكل كل من طعام نفسه لا تعتق وكذا الوارسل كل من
 طعامه الى الاخر واكل كل من الطعام المرسل لا تعتق وانما تعتق اذا
 اكلوا من انا ولودحتي لو اكل الشخص في انا وحده واكل الاخوة في انا اخر
 وهم على حوان واحد لا تعتق والله اعلم ورايت في كراسه تخطت
 الميرزا محمد الله برحمته جميع فيها اسئلة رخصت اليه فاجاب عنه ما قصد
 سوال قال لي من اتى به الي وهو وي انه وقع في الروم وحصل
 فينا اضطراب ولم يتفق جوابه صور تدعي رجل اعتق عبدا مبعوثا
 من عبده ثم سني العبد المعتق وشك انه يهر والعبد كلهم يدعون
 ان المعتق ليس الا ابا وليس احد منهم بيته حتى يثبت عتقه فكيف يكون
 في هذه السيلة اكان اعناق المعتق لغوا لم تكون العبيد كلهم معتقين
 فرضى الله ممن اجاب عن هذا الاسكال ونقل عن الموضع الذي وجد
 فيه الجواب بغير عبارته هذا نص السوال جوابه لكانت به

وفته

وفته الله يرجع في ذلك الى بيان المعتقد فان بين المعتقد في ما بين وان
 بين وقال لا ادري ايم هو المعتقد على البيان ولكن ينظر فان كان
 العبد ثلاثة فعتق من كل ثلاثة مجازا ويسمي في ثلثي قيمته لمولاه وان
 كانوا اربعة فعتق من كل اربعة وسمي في ثلاثة اربعة وان كانوا
 خمسة فعتق من كل خمسة وسمي في اربعة اجزاء وعلى هذا الاعتبار
 لو كانوا اكثر ويشهد لما قلناه ما قاله الامام الاسي جاني في شرح الطحاوي
 ويصنعوا اذا اختلفوا بعد رجل له عبد فاختلطوا به فيقول كل
 واحدا ناجر والمولي يقول احدا عبدي فان لكل واحد منهم ان يحلفه
 بالله ما يعلم انه حر فان حلف لاحدها ونكل للاخر عتق الذي نكل له
 دون المحزر وان نكل لهما عتقا وان حلف لهما فقتلوا كل من الاخرين
 يقتل بالاختلاف ويعتق من كل واحد نصفه بغير شيء ويعتق به
 بنصف القيمة وكذلك لو كانوا ثلاثة يعتق من كل واحد منهم ثلثه
 ويسمي في ثلثي قيمته وكذلك لو كانوا عشرة فعتق على هذا الاعتبار وهذا رجل
 اعتق لحد عبده به بعينه ثم سئل عما كان فان بين فهو ما بين وان لم بين
 وقال لا ادري الميرزا علي محمد علي البيان ولكن يعتق من كل واحد منهما
 نصفه مجازا ونصفه بنصف القيمة وكذلك ها هنا انتهى ما رايت
 سوا السوال في رجل اخذ من مال ولده البالغ مائة واشترى به خادما
 ونوجه بها بعد صحيح ثم ان الولد المذكور عتق الجارية المذكورة
 فهل العتق جائز ام لا جوابه السوال في رجل اشترى عبدا
 الصادر من الولد غير صحيح والله اعلم سوا السوال في رجل اشترى عبدا
 بالغاً وجارية ثم ان العبد المذكور اخذ الجارية المذكورة والجارية قد
 ان ذلك من سيد هاو السيد من اهل العلم والخبر وهو من جلة متفكر
 البلدة فهل القول قول السيد ام قول الجارية جوابه لا يقبل قول
 الجارية والله اعلم القسم الثاني من مسائل العتق سوال
 في شخص يملك حصلة من جارية كالت اليه بالارث الشرعي من والدته ثم

لا يجبر

ألا هذا إنسان على عتق الجارية المذكورة فعتق ما يخصه منها والحال أنه فقير
وعليه ديون لأقوام متفرقة من العتق المذكور صحيح أم لا وإذا صح العتق
المذكور هل يسري في حصته أم يسري في الجميع وماذا يجب عليه في قيمته
حصص شركائيه وهو فقير وعليه ديون جواب الشيخ للإمام في
العقارة كمال الدين الطويل القادري الشافعي نعمة الله تعالى والسلميين
برحمته لهم الله المأمور أهدي ما اختلف فيه من الحق بأذنه إذا اتفق حصته
باختياره في صحته نفدا عقاقبه فيها وسري إلى حصص شركائيه إذا كان موثرا
بقيمتها وإن لم يكن موثرا لم يسر إليها والله تعالى أعلم بالصواب ولكتب محمد
ابن علي القادري الشافعي نعمة الله تعالى له ولوالديه ومشائخه والمسلمين
أعين ولكتب سيدي الجليل رحمه الله تعالى تحت خطه ما صورته الجليل
من هذا الكون استند العون إذا اتفق أحد الشريكين نصيبه نفذ العتق في
نصيبه فقط ثم إن كان موثرا فليس بكذا إن بقي نصيبه أو بعض شركائيه قيمة
نصيبه أو يستحي العبدية قيمة نصيبه والله تعالى أعلم وأحسن أحد
ابن يونس الحنفي جامد بصليا مسلما سؤالي في شخص اتفق ما ذكره
ثم إن العتق توجه إلى ملاذ الرفق فزوج بحارية واستودعها ولدا ثم استقل
بأولاده إلى حمه الله فاردعاه من أهل الناحية أن يضعوا يدهم على العبد
المذكور فبلغ عتق والده ذلك فأرسل فضاء يطلب العبد فحضر إليه بعد
أن تكلف عليه كلفة كبيرة فجاء شخص فادعى أن ابن العتق حر فعلا ستر ولد
المعتق تحت يد معتق والده حقي يبلغ أو تحت يد غيره أم لا وهل الولد على
الولد المذكور المعتق أم لا جواب الشيخ الشيوخ شمس الدين اللقاني
أولا للمعتق لمراده إذا كانت أمه حرة أو من سرية وأما إن كانت أم الأولاد
رقيقا للغير فالولد تابع لأمه في الرق فمن هو مالك للام ملك أولادها ولو
من حر أصيل في العربية فالحال هذه والله سبحانه أعلم ووافقه سيدي الجليل
تتمدح الله تعالى والمسلمين برحمته **باب الأيمان والنذور**
سؤالي في رجل كان في البحر فنذر على نفسه أنه إن سلم من الغرق

وظهر

أو ظهر إلى البر سالما يترب قريانا فسلم فهل يلزمه ذلك النذر أم لا وإن قلتم
يلزمه فهل يجوز له أن يأكل منه أو يتصدق بجمعه على الفقراء ولا غشما
أم لا جواب الشيخ يلزمه الوفاء بالنذر ولا يأكل منه ويتصدق به على الفقراء
ولا غشما والله أعلم والمحدث وجوز العتق الثاني من سائل
الأيمن والنذور سؤالي في شخص له زوجة من جلدته وجانية ابنتها
وأقامت مدة ثم أعادها لهما حكم شرعي بشروطه الشرعية فبلغ ذلك أحد
زوجاته ووليها وشق ذلك على ما خلفه ولم يخصصها شيء وأجمع من
المسلمين أنه من حين تزوج ما بنتا المذكورة لم يعد الزوج المعادة ولا
يكمي الخلف له الزوج أنه ما أعاد المعادة وسمي غير المعادة باسمها ولم يعقد
المعادة ولا اسمها بوجه من الوجوه مطلقا والحال أنه لم يحلفه حكم ولا
خلف عند حكم فهل يجب بذلك أم لا وهل العبرة هنا بقصد الخلف أم
الحلف وما الحكم بذلك جواب الشيخ شمس الدين الطويل القادري
في خلفه بالله تعالى حينئذ بنيت فلا يجب بحلفه المذكور والله تعالى
أعلم ووافقه سيدي الجليل والشيخ ناصر الدين اللقاني تتمدح الله تعالى
برحمته كتاب الحدود والتعزير بسؤال في رجل مات تارعا مع
وأوقاف تتعلق بالجامع المذكور هدم بعض الأوقاف وغير معالمها وأسكنها
من لا يصلح أن يسكنه نظر الكثرة الغلبة ثم أخرج بعض الأوقاف عن كونهما
وقفا وأبقيهما ملكا له ثم أوردته ضم إلى ذلك أماكن كثيرة هلكت ملاكها
وتلاشت ذريتهم فوضع يده عليها وأدعى ملكها والحال أن موضع يده عليها
أفتيانا لا بطريق شرعي وكذا أوضع يده على مسجد وأسبلة وأربعة مغاوير
معالم الجبل واستخرج من بعض المساجد حوائيت ومن بعض المساجد توبة
في مارد وأب معتمرا يستعملها للتقوى واستخرج من بعض المساجد تورا
لعمل الخمار فحكم ذلك ونشئت تلك المساجد واستغنت إقامة الشهابين فقام
فان ثبت ذلك بطريق شرعي ما يلزم من تعدي إلى تلك الأمور كلها
وما حكم الله في ذلك أسطو الجواب جواب الشيخ يرفع هذا الرجل إلى

الألمنة

الحاكم الشرعي فإساره بأعاده جميع الموقوف التي هدمها وغير معلما على كونه عليه وبجانبه على جميع ما وصل اليه من اجرة الاماكن المذكورة ويصرف ذلك في مصارفه ويعزز على صنيعه بما يراه من انواع النفع لمراد حاله وثواب الحكم على ذلك الثواب الجزيل والله تعالى يرحم العباد من مثل هذا الرجل فعلى المساد والله اعلم سواك في انما يدعون ان ييدهم الظر على مسجد ولم يظهر لك حقيقة وانهم مدع من قديم الزمان بالكون في طين المسجد المذكور وخرب المسجد المذكور وتهدموا وصار محلا للنجاسات والقاذورات ولم يصرف ما ينشع به في العبادات وهم يتصرفون في الطين المذكور من الحكم وولي الامر رفع ايديهم عن المسجد واستخلص ما استادوه وبولي عليه من خاف الله جواب حيث وصغوا اليه على ربع المسجد المذكور ولم يصرفه في مصارفه فاذا رفعوا امرهم للحكم الشرعي اذ لهم التاديب الزاجير لهم وجاسم على جميع ما دخل تحت يدهم من كرمه واستخلصه منهم واقام على المسجد نظرا بنا وثواب الحكم على ذلك والساعي فيه الثواب الجزيل والله اعلم سواك في عامل من الهال التزم بحصص من اراضي بلدة من البلاد متعلق بالديوان الشريف طين تلك الحصص يحدود من زواجره من مياه البلد ايضا معلوم قدره وفي تلك البلد المذكورة غيره ذلك حصص لجاد المسلمين ووقف لذلك طينهم معروف محدود وما ذلك من مياه البلد المذكورة معلوم قدره ثم انه والحالة ما ذكرنا في اناس من اهل تلك البلد المذكورة ومن البلاد المجاورة يترفعون جميع اراضي تلك البلدة المذكورة اعني حصص الديوان المشار اليه وحصص الملك والموقف على الوجه المذكور من اراضي الحصص بعضها من بعض وبالمثل من المياه من القدر المعلوم فباني ذلك العامل المذكور عند لوان الخراج يوقع القنطرة على جميع المزارع لجميع اراضي الحصص المذكورة جميعا ويبيع جميع اراضي المذكورة ولا والحال ما ذكر من التميز للحصص المذكورة ويسمى جميع خراج ذلك الذي ينفق بالديوان والذي يتعلق بملك المسلمين والموقف سماء على ذلك الفعل له اربع سنين

ينفاطا

ينفاطا خراج حصص الملك والموقف فماذا يلزم العامل الجائر الظلم الذي يحجب طين حصص ملك المسلمين ووقفهم طول هذه المدة من غير ان يستأذن احد منهم ومن غير حضور احد من اصحابهم وماذا يستحق من النكال في دار الدنيا المذمومة له شرعا وماذا يلزمه بالقيام بجميع الخراج الذي تاداه طول هذه المدة لاصحاب الملك والموقف بالوجه الشرعي وما حكم الله تعالى في ذلك جوابه يجب على ولي الامر ان يرفع الله تعالى به الدين اذا رفع اليه امر هذا العامل ان يعززه التقدير الزاجير له الرابع له ولا مثاله لتقديره على اوقاف المسلمين واملاكهم والزامه بتقديره من الخراج من ارضه بغير طريق شرعي وثواب ولي الامر على ذلك الثواب الجزيل والله اعلم سواك في شخص عاين في الزمان الشريف ويستعمل بالعلم الشريف قال له شخص عاين بانحس يا فارس سنة زايه فاذا ابلز في الشرع الشريفه جوابه يعززه التقدير الزاجير له الا ان يحاله والله اعلم سواك في منت سافعي رفع اليه سوال من جلسته ان شخصاً قال لاخر يا عديم الدين فكتب المعني بعد الحمد له ما صورته فوله ما ذكر يحرم عليه التخرج من السديديلا ربما يكون قوله يا عديم الدين كقرا في غير التقدير من السديديلا الا ان يحاله والتقدير الزاجير له ولا مثاله والله اعلم بالصواب فاخر من عليه جماعة فقالوا هذا القول لا يكون كذا الا فيه تكفير المسلم بغير حق كقرا وانه كيف يرفع التقدير على التقدير وانه كيف يسوع للمعني وصف التقدير بالشدة والتقدير من راجع الي راي الحاكم الشدة وضعفا واذا الجاب المعني على قاعدة مذهبه وواقفه على ذلك علمها مذهبه بجواز لاخذ الاعتراض عليه بالباطل وان ينسب الي الخطا بمثل هذه المهمات وهل اذا كان التقدير براسه راجع الي القاضي يمتنع على المعني وصفه بما ذكره لا اقولنا وينبوا هذه الاعتراضات وبسطوا الجواب انما بانكم الله تعالى جوابه لا اعتراض على المعني به حيث وافقه علماء مذهبه على جوابه وما على قواعد مذهبه فهو مصيب في الجواب ولا اعتراض عليه في قوله ربما يكون كقرا فانه ليس فيه جرم بتكفير



المسلم وقد قال شيخنا رحمه الله فيها اذا قال المسلم باكا فان اراد التمسك
ولا يعتقده كفر لا يكفر ويعز ر وان كان يعتقده كافرا فحاطبه فهدا شاعيا
اشعاده انه كافر يكفر لانه اعتقد دين الاسلام كذا ومن اعتقد دين الاسلام
كذا كذا فان يكون مراده من قوله ربما يكون كذا هذه الحالة النادرة
وهذا اعبر بقوله رب المفيدة للتفصيل واما الاعتراض عليه بانه كيف
يسوع للمفتي وصف التقرير بالشدة التي فوضوا عندها وهو لان المفتي
انما نصب لبيان الاحكام وقد قال شيخنا يجوز تولية الجاهل القضاء
لان الفرق من تولية القضاة دفع شر المظالم واصحاب الحق الى مستحقته
وهذا يحصل بالحكم بقوى العلماء والواجب على المفتي في هذا الزمان
المستعجل ان يصاح الجواب لعل الجاهل ووجدت في ورقة مخطوطة
الله ما صورته الجواب ويرد على سؤال من تعرض بباطل صورته
ما فوقكم في رجل من اهل نجران سار المحروسة ينسب فيه نزع
المقاصب قال انا افضل من سيدي فانه يريد قطب تلك الديرة المحيطة
على قوته واعتماده سيدي فانه الاسم المذكور في صاحب النص المشهور
بالنظر المذكور فانكر عليه ذلك من سمعه فقال لي افضل من الميت وممن
على مقالته وصرح باعتقادهما فاذا يلزمه في المقابلتين المذكورتين
جوابه لكاتبه قول هذا القائل انا افضل من سيدي فانه المشار
اليه هو غير مستقيم وجعل منه عظيم وهو في قوله ناسيا والميت افضل من
الميت استدل به من مخالفة المعنى او لا ففاق لا يستقيم في ذلك الاطلاق
نعم لو فرض شخصان متساويان في افعال الخير والصفات العلمية ومات
احد هما افضل من الميت فاما افضل من الميت لكان ذلك متبهما من جهة اشتغال
بعد موت الآخر بالعلم والصدقات والارواح القربيات ويجب على هذا القائل
ان يرجع عن هذا القول فان صمم على قوله لي افضل من الميت والحق
ادب الناديب الزاجر له الا بوجاهته ولا مثاله عن هذه الغفلات والله اعلم
استحي ما وجدته سواب في رجل هم على رجل في منزله وكان معه كذا في

وقاصد

وقاصد بغير حق فدخلهم المنزل المذكور فقام رجل المذكور ووجد اخاه
بالمزمل المذكور ومعها ولد صغير فانقرت وفيه مرقعة فمات الولد بسبب الحزن
المذكور فاجيب عليه جوابه يجب على الرجل المذكور النذر الزاجر له الا بوجاهته
بجمله والمخالفة هذه والله اعلم سوا التي تجوز قدق شخصها ورماء بالواط
فماذا يجب على الخائف الفاذق وما يلزمه وهادينة المشاعة وقال الفاذق
المفدوف استكلم لوطي عنزة نصاري والحال ان اسمه محمد بن محمد بن محمد
الوراق فليذكر من قال ذلك وهل اذا تعد القذف يلزمه من جوابه
لا يجب الشخص القائل بل لا بد ان لا يكون اما يجب فيما اذا رماه بغير الزكوة والوط
لمست بزياد بل يعز على مخالفة التقرير الزادع له الا بوجاهته اذ ثبت ذلك
عليه بالقرارة او بسببه فانه لا تكن وانكر استكلم والله اعلم ووجدت في
ورقة مخطوطة رحمه الله تعالى ما فوقكم في شخص يتسخر ويتز با لعمامة مجلس
اسمه اثنان يقال عليه عليه فيقول لهما ايش اول البقرة فيقولان له اولها
الوند وفي بكل واحد منهما بوضد بغير يانه فها تم بغير يانه باخفاف على فمهم
وسيجوبونه على وجهه الى غير ذلك من الافعال الشنيعة والاقوال القبيحة
فماذا يجب على هؤلاء لانكاهم ذلك وهل يثاب من يمنهم من ذلك افتونا ما هو
جوابه لكاتبه هو المتابعون قد ارتدوا عن الاسلام وهم لا يعلمون
وكذلك كل من حضر مجلسهم وفتحوا لما يفعلون فانا لله وانا اليه راجعون فتجب
على ولي الامر ايد الله به الدين وفتح به الضيقة للمسلمين سيما المتألهين
بأنوار الدين ان يأسر هؤلاء بتجديد الاسلام ثم بتجديد الحكم ثم كذا يصير وطهم
زنا ولطاهم اولاد الحرام ثم يأسرهم باعادة حجة الاسلام والمسؤول من الملك
العلام الموت على كلمة الاسلام وكل من منهم من ذلك فله جزيل الثواب
والله اعلم بالصواب ورايت في الكراسة المجموعة بخطه سوا ما فوقكم
فمن يتعاطى الشهادة بين المسلمين وبعيد المالكه ومخيف ويومهم
وتحضر الفرجة على مغاني العرب ومن جملة ما صنعونه السخرية باهل البلد
والخبال عليهم ومع ذلك فيقط الصبيحة المكشوفة الوجود بدارهم فاذا يجب عليه

تتم في ذلك وليتم
المشقة في الحديث
المشاعة

رب



وهو يجب على ولي الامر سلمه الله تعالى تاديبه وسنعه جوابه ما يفعل
 معاني العرب او غيرهم من السخرية باهل العلم والانتقام من بني من شعاب
 الدين بحق لا كفارهم بموجب لقبهم واحداهم وقد صاروا بهذا الصنيع
 كافرين ومكفرين وضالين وضللين اذ كل من اعجبه صنيعهم اوزع به
 فلم يكره بنفسه فقد صار بذلك كافرا واشد منه وزرا من جمعهم لذلك ما
 واوهم او شاهدتهم وقواهم فانه اعظم جرما من الاصلين والساكنين به
 ويجمع الكل اسم المنافقين والكافرين وليتبي على ذلك احكام المرتدين
 من اجباط الاموال وجوب القتل والقتال وبينونة الزوجات وعدم
 صحة انكحانهم وهم على هذه الجواهر ويجب على ولي الامر ان يد الله به الذي
 وقع به المستبدون ان يحضروهم على اسد الدلال وفيما يلزم بعضهم النكال
 ولستهم من قيمه طرائفهم في افعالهم وعقائدهم فان تابوا اخذ عليمهم
 في ذلك وخلى سبيلهم وان ابوا التماذي على ذلك امر بضرب اعناقهم
 وارواح المسلمين منهم ومن استلمهم وقد ذكر في كتب العلم في كثير من
 السائل ان من فعلها يكفر بذلك علمها مسيلة الغضب لو جلس رجل
 على وجه الانتقام والسخرية صار كمرابك ومعها مسيلة المعنى
 لو جلس رجل على مكان عالي على وجه التشبيه بالعلم وصار بعضهم
 يساله عن سائل فيجيبه عن ما فيض به الحاضر وان يبدلهم ووسايرهم
 وشبه ذلك على وجه السخرية والانتقام وصار الحاضر وزايعهم ذلك
 ويتضاكون منه فقالوا ان مثل ذلك يصير كثر من ذلك الفاعل لذلك
 والمتاحكين الراغبين بذلك والعجب ثم العجب من شخص يتعاجل الشهادة
 بين المسلمين ويمتد يده في شعاب الدين كيف يرصني بفعل هؤلاء المنافقين
 فعجب على ولي الامر ان يد الله به الدين ان يعز هذا الشخص نفي بر الرجل
 ولستهم فيه فانه قد صار يرصني او كثر كرا وعير له وفيهم شخص اخر
 وبنا اهل مقامه مثل هذا فيسلم للشهادة والخطابة والامامة والله
 تعالى ولي التوفيق والهادي الى سوا الطريق وكتبه احمد بن يونس

الحقني

الحقني حامدا مصليا سائلا ان يبارك في الكرامة سوال في رجل
 اعتاد البسلة فتدأكل والشرب والجماع فكل اذا اكل وشرب حراما او قطع
 سكر او زنا بكفر اذا جعل فعنده كان او سميوا او لا يكفر الا اذا قصد جوابه
 جوابه انما يكفر بالقسمة عند شرب الخمر او الزنا اذا كانت القسمة
 لاجل الشرب او الزنا اما اذا سمي لاجل ذلك واسما علم القسمة الثاني
 من الحدود والتعزير يسوال في شخصين سمسرة يلوون القزل
 فيلا حدهم اغزل مع امرأة فقال الخمر لصاحبه هذه زبوني فقال الخمر له
 لا فقال لا بدتي لحيتك باحشاش بالكيب واسا عليه وعلى والديه وقذفه
 وارماه على اليس فيه ثم تغذي عليه ونقطة ونقطة فما اذ يرتب على
 صاحب هذه اللفاظ العجيبة جوابه للشيخ ناصر الدين الثاني ما
 رحمه الله تعالى يميز بين سبه والامامة عليه نفي بر لا يباح له واذا قذف
 برن او لواط فانه يجرد له حد القذف والله سبحانه اعلم بالصواب والسنن
 سيدي الجدي رحمه الله تعالى تحت خطه ما نصه بعد الحمد له جوابي كذلك
 الماني قوله او لواط فانه لا يجرد فيه حد القذف والله اعلم حواله في جليل
 دلائل تشاجر فشيكي حد بما الشيخ السوق فامر ببطا القاذبه ثلاثه ايام
 لو اكر من ذلك وهو في الحال فلما سمع ما امر به شيخ السوق قال هذا حكم ادم
 وخوي والاربعه المستهتام ولم يعلم هذه الكلمة تاويلها فاذ يجب عليه له
 جوابه للشيخ العالم الحق الشيخ نور الدين الطنطاوي السافقي نعم
 الله برحمته وللمسلمين الحمد لله رب العالمين اذا اراد بذلك الاستهتام انكارا
 على شيخ السوق فيما امر به لم يجب عليه شيء من جهة السيد ادم وخوي
 والله تعالى اعلم كتبه على ابن حسن الطنطاوي السافقي جدمدا مصليا
 مسلما وافته سيدي الجدي رحمه الله سوال في شخص مستحق في وقت
 وهو من جملة كتاب الله تعالى فظالس جاني الوقت يعني من معلومه فسوف
 مراراه قال له اعطيك بناقض نصفين عما تستحقه فسكته المستحق ما
 ورجع بطله في ذيل الحاي وقال له شرع الله فخرهما جاعة من المسلمين

فأضوا ابنهما وخلصوا بين المستحق والجاني قال له الجاني بارز فقبل بجمع
عليه شي أم لا جوابه للشيخ ناصر الدين القاني رحمه الله تعالى بعد
الجاني على لفظة المذكور بحسب ما برده والله سبحانه أعلم وكتب
تحت خطه الشيخ شهاب الدين بن عبد الحق ماصورته جوابي كذلك
إذا ثبت عليه ذلك بعد طلب المستحق المذكور والعواقب قل والله أعلم
وكتب سيدي الجودي رحمه الله تحت خط المجيب الثاني رحمه الله تعالى
جوابي كذلك والله أعلم وكتب تحت خط الجودي الشيخ شهاب الدين
المغدسي الحسيني رحمه الله تعالى جوابي كما الجاب به المجيب اعلاه والله
سبحانه أعلم وكتبه أحد من علي المغدسي الحسيني غفر الله له سؤال
في رجل نكح امرأة بمهر وفيه جامع فأنبت له الوفاة وجاء إليه بنته عليه
لكونه امره بمهر وف فيمنع شخص من المؤذين فترل ياخذ المأجورة
للوقاد والحال انهم يملكون عليه وشال أحد هم للداس عليه وهو من
حمله كتاب الله العزيز يحضرم جماعة يشهدون علمهم بما وقع منهم به
وما فعلوا من إساءة وغيرها فماذا يترتب على المذكورين ويلزمهم في
فحجم الله جوابه للشيخ شهاب الدين الرمي رحمه الله متى فلو لم
لي الحكم ونبت عليهم ما نسب إليهم وطلب سنة تترسهم عزهم التزم
اللائق بالحلم والاساءة ووافقه سيدي الجودي رحمه الله تعالى سؤال
في رجل من جملة كتاب الله تعالى له حق شرعي على شخص مكاس جمع يحصل
الكوس فاتي إليه لطالبه تحفه الذي له عليه وسلم عليه فلم يرد له السلام
وضر طرفة وقال له أنت مجنون قليل العقل وازدراه سارا لكل به بين
العوام واذاه ولم يدفع له شيئا فهل يجب عليه شي من أنواع التزم
اللائق بحاله اذا رفع كفاض أم لا واذ قلتم بالتزيم فاقضوه لنا وعن
الحكم في ذلك والمكاس المذكور تارك للصلاة لا يؤدى في وقتها
جوابه لقاضي القضاة شيخ الاسلام كمال الدين الطويل القادر
للهدى الله اهدني لما اختلف فيه من الحق بحسب عليه لكل معصية من

المعاصي

المعاصي التي ارتكبتها بالتزيم اللائق بحاله الزاجله ولا مثاله من الحبس والضرب
والصنع والصلب والتزيم وما اشبه ذلك ويوسر بالصلاة فان لم يصل
صرت رفته والله أعلم بالصواب كتب محمد بن علي القادري القمي
غفر الله تعالى له ولوالديه ومشايجه والسلمين وكتب سيدي الجودي
رحمه الله تعالى على عيني السؤال ماصورته بعد الجودي لعزير التزم
السديد الزاجله اللائق بحاله والله أعلم سؤال في قرية بجوارها
دير فيه بضاري فهدموا في الدير وينوا بعين اذن الحكم الشرعي لهم
ان قاضي العمل المذكور يترل بالنحية المذكورة فاحضره اهل القرية صا
فعله المضاري من الهدم والبناء غير اذنه فاحضر القاضي ثمود النحية
وجماعة من المسلمين واشرفوا على البناء فلم القاضي انهم بنيت باذن من
قالوا فلما هذا باذن البترن فارسل القاضي خلفه فخص في ثاني يوم فلم
يجد القاضي فارسل البترن خلفه من اجل من المسلمين وساله ما سبب الحكم
للبترن وكتبكم عليه فقال امامنا بعجبة القاضي لكيتم على ما فعلتم
بغير اذنه من الهدم والبناء فقال البترن للرجل بصرح لفظة والله أعلم انكم
على الضلال وقضائكم ساعدكم على الباطل فماذا يترتب عليه اقولنا
ما جوبه جوابه للمحقق الشيخ ناصر الدين القاني لعزير البترن
على مقالته المذكورة بالضرب والسجن وتكرير ذلك عليه المزمع بعد المزمع
حتى يرتدع وهو امثاله من اعداء الدين عن التصريح بمثل هذا او اعلانه
للمسلمين وعن بسط لسانهم بمثل ذلك واذا لم يكن في عقد جزمهم شرط
انهم بعيدون ما يخدم من الدين المذكور فان وفي الامر يخدم البناء الذي
اعادوه والله سبحانه أعلم بالصواب وكتب سيدي الجودي بحسب خطه
جوابي كذلك لان الدين اذا كان قد بما يعاد ما يقدم منه على مكان عليه
من غير زيادة ولم يشرط في عقد الخزية وكتب ايضا بحسب خط الجيب
العلامة الشيخ شهاب غيرة نعمدهم الله تعالى برحمته واواض عليه
انوار رحمته الجدي سعادتي للصواب الجوابي كما افاده مولانا الامان

٨



المهتم بنقصه والله تعالى اعلم كتبني الفقير احمد البرلسي الشافعي حامدا
 صلوا مسلا سوا — في رجل يدعي عليه فقير مالا والرفق وهو مسلم
 ايمان الطلاق ما يحكي انه يقع منه في المجلس الواحد ما ين يدعي العشر من مرة
 او يزيد بالثلاث فنهاه رجل عن ذلك كله فلم يفتنه فكان من جوابه النبي
 صلى الله عليه وسلم حلف بالطلاق فقال له الذي يهاه النبي صلى الله عليه
 وسلم يعني ايمان الطلاق وليس يقال في حق النبي صلى الله تعالى
 عليه وسلم شيء في هذا فقال ثانيا حلف بالطلاق فقال له النبي صلى الله
 عليه وسلم معصوم عن هذا فعل ورد عن نبيتنا صلى الله تعالى عليه وسلم
 شيء من ذلك ام هذا كذب من هذا الرجل لكونه جاهلا مستحرا يا اباي
 ايمان الطلاق وليس يقال في حق النبي شيء من هذا فقال ثانيا حلف
 بالطلاق فقال له النبي معصوم عن هذا فعل ورد عن نبيتنا صلى الله عليه
 وسلم شيء من ذلك ام هذا كذب من هذا الرجل لكونه جاهلا مستحرا يا
 علي ايمان الطلاق واذا كان هذا باطلا من هذا الرجل فماذا عليه من الائمة
 وما يلزمه في شرع النبي صلى الله عليه وسلم جوابه للشيخ محمد بن الحسين
 اللقائي المصري ايمان بالطلاق فاسق عاقل وهو كاذب فيما نسبته للنبي
 صلى الله عليه وسلم من انه حلف بالطلاق فيغير رجلا حلفه بالطلاق
 وعلى نسبه للنبي صلى الله عليه وسلم سلا يليق به ويعلم عليه في
 الغرير والحالة هذه والله سبحانه اعلم وكتبني تحت الجواب الشيخ
 شهاب الدين بن عبد الحق جوابي كذلك فيما نسبته للنبي صلى الله عليه
 وسلم من الكذب عليه والله اعلم بالصواب وكتبني سيدي الجيد
 بحانب خط العلامة بن عبد الحق بالموافقة له بتقدمه الله تعالى برحمته
 اجمعين سوا — في الربا والزنا ايهما اسد حرمة فان قلتم بالزنا فما
 الجواب عن جواب الامام مالك رضي الله عنه حين سئل عن فاك فجاب
 بان الربا اعظم مستند لا بقوله تعالى فان لم تفعلوا فاذنوا بحرب من الله
 ورسوله فالواجب فيه وتبذير الحاربة ولم يتوعد على الزنا بالمحاربة

وبقوله

ويقول صلى الله عليه وسلم الربا سبعون بابا ابرها الذي ينكح امه او ابنته
 صلبه الله عليه وسلم وان قلتم بالربا ان كان الامام رضي الله عنه يبين ذلك
 ما ناسا فيا جوابا لشيخ الاسلام الكمال رحمه الله تعالى قد ورد في اتخاذ
 ما يقتضي ان الربا اسد من الزنا فيقتل ان ذلك للفتنة عنه وان المراد ربا
 الجاهلية وهو تضعيف الدين عند الخول اذ لم يكن معروف ولا ليس عليه
 حقيقته فان الزنا يوجب الحد والقتل وهذا هو الظاهر ويحتمل الحقيقة
 والذي نقل عن مالك ان مختصا راي سكران يتقافز يريد ان ياحذ القم
 فقال امرأته طالق ان دخل جوف بن ادم شر من الخمر فقال له حتى افكر
 في مسيلتك فلما جاءه من الغد قال له طلقت امرأتك فاني نظرت في
 الكتاب والسنة فلم ار اسد من الربا لان الله تعالى اذن فيه بالحرب
 انتم بمعناه والظاهر بقرينة السياق ان مراده بالاشدية بالنسبة
 الي ما يدخل الجوف لا مطلقا لانه ليس يستد من القتل قطعا والله اعلم
 وواقفني سيدي الجيد رحمه الله تعالى وكتبني شيخ محمد الحلبي الشافعي عني
 عند ما صورته اللهم وفقني للصواب والزنا افصح واعظم ضررا وما في الحديث
 من شدة التنفير والرجل لا يخرج العرب عن عادته افر ما نسا هلت فيه من
 جهه ان الاموال تدخل بالاباحة وكذلك لا تباع والله اعلم صواب في
 قرينة كتاب الكنيسة من قديم الزمان ان القرية خربت وهدم جدرانها وكذلك
 الكنيسة ثم عادت القرية مثل ما كانت اولام ان الكنيسة كانت مكان بحري
 الناحية فقلت الى اخري قبلي الناحية من مرة تزيد على مائة سنة ففعل
 تنقل الكنيسة الى موضع الاول ام يندم ام بقي في موضعه الذي فيه
 ام لا جوابا هذه الكنيسة القديمة اذا تهدمت فعاد في مكانها الذي
 خربت فيه على ما كانت عليه ولا تنقل لمكان اخر لانه احداث في الحقيقة ودعا
 لها كانت في مكان اخر غير مبنول فلا يملكون من فعلها فيه والله اعلم ووجدت
 في اوراق خط سيدي الجيد رحمه الله ما نصه لسم الله الرحمن الرحيم وبالله
 المستعان لله رب العالمين والصلاة والسلام على سيدنا محمد سيد

هم

سبعة

الألوكة

www.almukah.net

المسلمين وعلى الدومعه والتابعين لمصر باحسان وعلى العلماء والصلحين في كل
 زمان اما بعد فقد سبل كائنه عن حادثة وقعت بمصر المحمدية سنة ١٢٤٥
 جماعه من اليهود استأجر بيتا واخذوا لعبادتهم فصاروا يجتمعون فيه
 لعبادتهم بجماعات فكل بيت يكون على حاله لم يمنعون من ذلك ويتأب
 نائب السلطنة الشريفه فتح الله تعالى به المنع منه وكنت به اعدا الذين
 على منهم من ذلك فاجبت بانهم يمنعون من ذلك ويتأب نائب السلطنة
 الشريفه بالدار المصرية على منهم الثواب الجزيل بالقصد الجميل وكنت
 مذهب الى جنعة النعمان تعهد الله تعالى بالرحمة والرضوان مريحة
 في منهم من ذلكوها انا اذكر ما وقت عليه من كتب المذهب من غير
 رأيا دونه عيانا ولا نقصان وعلى الله التكاليف قال الامام ابو القاسم
 الحكم الشهيد في كتابه المسبح بالحق الذي جمع فيه مصنفات الامام محمد
 بن الحسن الشيباني صاحب ابي حنيفة رحمه الله تعالى ما نصه واذا
 استأجر الذي دارا بالكوفة سنة تكذا درهمين من مسلم فان اتى فيها
 مصلي لنفسه دون الجماعة لم يكن لرب الدار منع من ذلك وان اراد
 ان يقدر فيها مصلي للجماعة فيضرب فيها الناقوس فرب الدار ان يمنع
 من ذلك وليس ذلك من قبل الله بملك الدار ولكن من قبل اني اكره ان
 يحدث هذا في اعمار المسلمين وكل مسلم ان يمنع رب الدار وكذلك
 لو اراد ان يبيع فيها الخمر منع من ذلك ولا ينبغي ان يظهر بيع الخمر في اعمار
 المسلمين انهمي وقال الشيخ الامام شمس الدين الشافعي رحمه الله في شرح
 السير الكبير ما نصه وكل موضع صار مصر المسلمين يجمع فيه اجمع ويقام
 فيه الحد وقد اتهم يجمعون من احوال الكنائس فيه واظهار شي مما كانوا
 يظهرونه قبل ذلك لان هذا الموضع قد صار من اعمار المسلمين بها
 احدها من السكينة فيه بعد الصلح في قال فان اشتروا دوا السكينة
 فارادوا ان يقنوا دارا من كنيسة اوبيت دارا ويجمعون فيها
 لصلواتهم منعوا من ذلك لما في ذلك من احوال صورة معارضة المسلمين في

بنا

بنا المسلمين للجماعات وفيه ان دارا المسلمين واستغفار بالمؤمنين وكذلك يجوز
 من اظهار بيع الخمر والخنازير وكذا الجوارم في هذا الموضع لان اظهار بيع
 الاستغفار ومنعوا من يحصل بدون الاظهار ولا ينبغي لاحد من المسلمين
 ان يوجرهم بيتا لشي من ذلك لما فيه من صورة المعانة على ما يرجع من الاستغفار
 بالمسلمين وان اجرهم فاعلموا شيئا من ذلك في تلك الدار منهم صاحب البيت
 وغيره من ذلك على سبيل الهبة عن المنكر وهو في ذلك كغيره ولا يفسخ الجارة
 لان المنع عن هذا ليس بمعنى ينقل بيعه الجارة وان اتخذ فيه مصلي لنفسه
 خاصة لم يمنع من ذلك لان ذلك من جهة السكينة وقد استحق بالجماعة وانما
 يمنع مما فيه حيلة المعارضة للمسلمين في اظهار اعلام الدين وقاطع الذخيرة
 الرهانية ما نصه وان اشتروا دوا في مصر من هذه الامصار فارادوا ان
 يقنوا دارا من كنيسة اوبيت دارا ويجمعون في ذلك لصلواتهم
 منعوا من ذلك لان احوال البيعة في مصر من اعمار المسلمين وان استأجروا
 من رجل من المسلمين دارا ويبيع فيها من ذلك كره للمسلمين ان يواجرهم
 ذلك لانه امانة على المعصية وعلى اسريرهم الى الاستغفار بالمسلمين وان
 اجرهم دارا او منزلا للزول فيها واظهار في ما ذكرنا منهم صاحب الدار وغيره من
 ذلك على سبيل الامر بالمعروف والنهي عن المنكر ولا يفسخ عقد الجارة بهذا بمنزلة
 ما لو اجر بيتا من مسلم وكان المسلم يجمع فيه الناس على الشراب او بيع فيه
 المنكر فان صاحب المنزل يمنع من ذلك على سبيل الامر بالمعروف والنهي عن
 المنكر ولكن لا يفسخ الجارة وان اتخذ في هذا المنزل مصلي لنفسه خاصة فانه
 لا يمنع من ذلك وانما يمنع عما يكون شبهة الكنيسة يجمع فيها قوم لصلواتهم
 لا في ذلك اظهار شعائر الكفر فلا يمنع من ذلك وان اراد ان يجعل هذا البيت
 صومعة يتجلى فيها كالتجلي بكتاب الصوامع منع من ذلك لان هذا الذي يشتمل
 له بمنزلة اتخاذ الكنيسة لجماعتهم انتهى وقال الامام الحسن بن منصور التميمي
 بنا في حان رحمه الله في قضاوا ما نصه وليس للمضرب ان يضر في بيته الناقوس
 في مصر المسلمين ولا ان يجمع فيه هم انما له ان يعطي في ولا يخرج الصليب

سبعة

الى غير ذلك من كتابهم انتهى **وقال** الامام ابو بكر بن مسعود الكاشاني
 رحمه الله في كتاب البدايع ما نصه الذي اذا استناب دارا من مسلم في مصر
 فارد ان يقطنها مصلي للعامة ويقرب فيها النافوس ليس له ذلك ولرب
 الدار وعامة المسلمين ان ينعوه على ما في الحسبة لما فيه من احوال تعاليد
 لهم وان تفاون بالمسلمين واستخفافا فمعهم كمنع من ذلك في دار نفسه
 في اصدار المسلمين ولهذا ينعون من احوال الكتاب في اصدار المسلمين
 وقال النبي صلى الله عليه وسلم لا تفضل في الاسلام ولا تفضي في الجور
 احضار الناس ولا احوال الكنيسة في دار الاسلام في الاصل ولا يمنع من
 ان يصلي فيها بنفسه من غير حاجة كليس هذا ذكرنا من المعنى انتهى ما رايته
وقال شيخ الاسلام علي ابن ابي بكر بن عبد الجليل المغربي رحمه
 الله في كتاب التجسس ما نصه وليس للمصري ان يضرب في منزله في مصر
 المسلمين بالنافوس ولا يجمع فيه وانما له ان يصلي فيه ولا يخرجوا شيئا
 من صلبهم لان احاطة الذمة كان لهذا الشرط انتهى **وقال** الشيخ
 الامام بولف ابن ابي سعد بن احمد السجستاني رحمه الله في كتابه منته
 المعنى ما نصه **قال** يجوز رحمه الله ليس للمصري ان يضرب في منزله
 بالنافوس ولا ان يجمع فيه منهم انما له ان يصلي فيه ولا يخرجوا شيئا
 من صلبهم او غيره خارجا من كتابهم انتهى ومثله في تمة الفتاوى
وقال مختصر الاصل للامام محمد بن الحسن الشيباني رحمه الله ما نصه
 ولو استأجر ذي دار مسلم بالكوفة تجازوله ان يقطنها مصلي للعامة ولا
 يضرب فيها الناس ولرب الدار مستعد للملك بل لا يكره ان يتحدث ذلك
 في اصدار المسلمين وكل مسلم مستعد كرب الدار وكذا يمنع من بيع الخمر فيها
 ولا ينبغي ان يطعمهم الخمر في اصدار المسلمين وكل مسلم مستعد كما يمنع
 رب الدار لانه فسق فلا ينبغي اظهاره في اصدار المسلمين انتهى **وقال**
 الشيخ الامام طاهر بن احمد بن محمد الرشيد البخاري في خلاصة الفتاوى ليس
 للمصري ان يضرب في بيته في مصر المسلمين بالنافوس ولا ان يجمع فيه منهم

كرايه
 حو

ولا يخرجون بيتي من صلبهم او غيره من كتابهم انتهى **وقال** الامام
 الصدر الشهيد حسام الدين رحمه الله في الفتاوى الكبرى ما نصه وليس للمصري
 ان يضرب في منزله في مصر المسلمين بالنافوس ولا ان يجمع فيه منهم وانما له
 ان يصلي فيه ولا يخرجوا شيئا من صلبهم او غيره من كتابهم لان احاطة
 الذمة كان لهذا الشرط **وقال** الشيخ الامام العلامة فيام الدين
 الكاكي في كتابه معراج الدار ما نصه شرح الهداية رحمه الله ما نصه في ان اصدار
 المسلمين ثلاثة احوال ما مصر المسلمين كالوقوف والصحة وبغداد
 وواسط فلا يجوز فيها احوال بيعة او كنيسة ولا يجمع لصلاتهم ولا يجمع
 بالجامع اهل العلم ولا يمكنون فيه من شرب الخمر واتخاذ الخنازير وضرب
 النافوس وانما ما اقتضاه المسلمون عبوة فلا يجوز فيها احوال بيعة بالجامع
 وما كان فيها شيء من ذلك هل يجب هدمه فقال مالك والشافعي في قول
 واحده في قول يجب هدمه وعندنا ما يرمون ان يجعلوا كتابهم مسكن يجمع
 من صلاتهم فيها ولكن لا تقدم هذا اذا اصابهم بعد الفقه ان يجعلهم ذمة
 وبه قال الشافعي في قول واحد في قول لان العتابة فتقوا كثيرا من البلاد
 عبوة ولا تعدوا شيئا من كتابهم وكتب عمر بن عبد العزيز في حاله
 لا يخذ موا بيعة ولا كنيسة ولا الهيا ما فقه صليما فان حالهم على ان الارض
 لهم ولنا للخراج جاز احوالهم وان حالهم على ان الدار لنا او يودون الجزية
 فالحكم في الكتابين على ما وقع عليه الصلح فان حالهم على التمكن للمحلات
 لا يبيعهم ولا ولي ان يبيعهم على شرط ما وقع عليه صلح عمر من عدم
 احوال البيعة والكنيسة ويمنعون من ضرب النافوس وشرب الخمر واتخاذ
 الخنازير ولو وقع الصلح مطلقا لا يجوز المحلات ولا يتعزض للتقدم ويمنعون
 من ضرب النافوس وشرب الخمر واتخاذ الخنازير بالجامع انتهى ولخص هذا
 الحق الكمال ابن العلام وذكره في شرح الهداية والشيخ العلامة في الدين
 الشافعي وذكره في شرح الفتاوى رحمه الله انتهى ما وجدته بخطه رحمه
 الله **سوال** في دار بلاد الاسلام اتخذها المصري معبد الخمر واشترها

ن



مجلس الشريعة الشريفة وجعلوا لها كنيسة وضربوا لها النافوس وسجدوا جماعة
 من المسلمين ما كانت دارا وجعلوا لها الضاربي كنيسة او ما بناها كنيسة
 احداثت في بلد الاسلام هل يتركون عليها او يهدمونها وتسمى فيها شهادة
 الحسبة ونياب ولي الامر ومن اعان على هدمها جواز لا يتركون
 عليها وتسمى عليها شهادة الحسبة فهدم ونياب ولي الامر يد الله به الدنيا
 ومن اعان على هدمها الثواب الجزيل والله اعلم **سوال** الله رسول
 المتقين جوابكم رضي الله عنهم ونفع بعبادكم عن طائفة من الكفار اهل
 الدمة احدثوا ببلاد الاسلام كنائس لم تكن قبل وبجاهر وافي بابا الكفر والفساد
 واظهار شعائر دينهم وضرب النافوس واحداثوا واخفوا ذلك وسجد
 عدلان بمشاهدة هذا المهرج دار مسكونة للمسلمين او غيرهم او بلحاظ
 هذه الكنيسة بعد فتح البلاد في الاسلام او بلحاظ احداث فقط هل يتركون
 عليها او يهدمونها وتسمى هذه الشهادة حسيبة مستند في الحكم والالزام
 بالهدم ولا يتوقف على مدعي ولا مدعى عليه كطريق ما تقبل فيه شهادة
 الحسبة ولا حاجة الي ذكر وقت الاحداث واذا حكم الحاكم وقتي بالهدم
 فاستمعوا امره وان قبول الحكم واجبر امر عليهم يكون نقلا للهدم فيها
 او يلحقون بما منهم ومن شهد بان هذه كنيسة من عقل تروى شهادته
 شهادة من شاهد حاد او قبل الاحداث او في الاحداث مطلقا او تنوع واذا
 علم هذا الشاهدان شهادة هذه لا تستمع ولكنها تنفي الي وهو في دين
 الله واسحاق فكيف يهدم عليه او اوهامها به ويعصى وترد شهادته
 في غير حاجتي يوجب ولو صدق اهل الدمة بيلد من بلاد الاسلام دنيا
 على جريان ما احداثوه كنيسة في ملكه عن والده ثم استروا منه مجلس الشريعة
 الشريف يكفي ذلك مستند لمنع اجتماعهم بها واظهار شعائر دينهم ووسيلة
 لمن يقوم نصر الله سبحانه ومن رغب من المسلمين في بناء كنيسة فودد
 للكفار وسعي ظاهر او باطنا في ابتناء نصر الكفر واهله واتخاذ المسلمين
 والاسلام وقال المسلم علم احداثها لا تشهد واوارهية شوكه كافر وسيلة

لرضا

لرضا وحفظا على مولاه وابقا لهذا المنكر الشنيع يكون ذلك نوعا من النفاق
 انصاف في دينه وخلاف في عقيدته وسقطا لعدالته ويحط في شعبي قوله
 تعالى ومن يتولم منهم فهو منهم وهل يثاب القائم لنصر الله وسول الله
 عليهم واعلان الكفر والوحيد والخا وكلمة الكفر من الذهب المنكر من ولاية
 وغيرهم ومن اعانته ولو بكلمة ويأثم الخالف ويحط عليه سول الخاتمة افيروا
 واستطوا فقد عمت البوي انا بكم الله الجنة والمسلمين امين جنة الله
 المهدى من محمد الكون استمد العون لا يفر عن ذلك بالهدم واجب
 والحال ما ذكر وتكفي الشهادة المذكورة على وجه الحسبة مستند في الحكم
 والالزام بالهدم واذا حكم الحاكم بالهدم واستمعوا امره وان قبول الحكم
 لا يكون ذلك نقلا للهدم بل يعرضون على ذلك وتقدم ولا يترد بها
 من شهد من العدول بانه شاهد حاد او قبل الاحداث او شهد
 بالاحداث واذا علم هذا الشاهدان شهادته لا تستمع وتنفي الي
 ما ذكر حرم عليه اذ اها في الحال لكن لا يفتق ولا تروى شهادته في غير
 حيث اوي متمنيا قبول شهادته في المال ويصدق اهل الدمة الذي
 المذكور كافتق اجتماعهم واظهار شعائرهم في باب الشخص الرابع في
 امتياها فاصد ما ذكر في السؤال قد صار من دين الحق ذات السلال ولما
 في اقل كلمة التوحيد واتخذوا كفر من ولاية الاسلام وغيرهم يثاب على
 ذلك الثواب الجزيل والله اعلم **وكتبه** محمد بن يوسف الحنفي غفر الله
 له ولوالديه وسامعته والمسلمين حامدا مصليا على سيدنا محمد وآله
 ومحمد وسلم **باب** الشريعة راسبت في امر كثر سيدي المير
 تخطه رحمه الله تعالى ما صورته المهدى في سوال وافق حال بعزة
 صورته ما فوق في رجلين احدهما يسمى زيدا والآخر عمرا فكل منهما من حاله
 سلفا معينا مطلوبوا الصدقة والصفة وخطا المالكين حتى صار ابلا ولولا لا يميز
 بعضه من بعض واشتركا عليه وسلم ذلك جميعا لزيد واذا زيدا في السور
 الي مكان كذا وان يسترى به ويسبح بالحب واختار ومها ففتح الله وروى كان

دقة



بينهما نصفين ويكون الماذون له في السفر مبرعا بالعمل في حصته المذكورة
 الشركة على ذلك فافهم المذكور في مجلس عقد الشركة عقيبها ان المال المعين
 المعاهد عليه ملك لولده بكر ويستحقه دونه بالطريق الشرعي وانما يعرف
 في ذلك عارضا وكتب بذلك كله وثيقة شرعية بتاريخ واحد ولم يذكر فيها
 ان الولد اذن لابييه في عقد الشركة والحال ان الوالد بالغ رشيد وانزله
 مصدق لعمري في اقرارة لولده سطل الشركة وان الولد واباه لا يستحقان
 من الربح شيئا فنقد ذلك اجازة لولده لابييه عقد الشركة فخلت في اجازة
 بعد التصرف في المال المفقود عليه وذهاب عيته ويستفيد بها صحة
 الشركة قبله وانكر ذلك زيد فخلت يحتاج الولد في دعواه الى اثبات اذنه
 املا وهل ظلم المالكين على الوجه المذكور بعد استهلاك المال ولده سطل
 لعقد الشركة ام لا وما حكم الله في ذلك اضافة ما جاورين فليجبت عنه بما نص
 به المذلة ان ادعى الاب صدق وعقد الشركة عن اذن ولده وصدق
 الولد على ذلك فالشركة صحيحة ولا يحتاج في ذلك لبينة ولا ينفقت
 الى انكاره يدل لانه يدعي فساد الشركة وعمري يدعي صحتها والموافق
 يمدعي الصحة على ان زيدا منهم في انكار ذلك اذ نصه به الاختصاص
 بما هناك وان صدر بعقد الشركة لا عن اذن ثم بعد الخلط والتصرف
 جاز للمالكين والشركة غير صحيحة اذ بالخلط صار المال مستهلكا فلم يناف
 الجازة بحلا والله اعلم ونسب محمد بن بون الحفي غفر الله له ولوالديه
 ومساخمة المسلمين حامدا معيلا على ان يخلقه سيدنا محمد والدور محمد
 وسلم الله في ما تاليتهم القسم الثاني من مسائل الشركة
 سوا
 فمن بينه وبين شخص شركة في برج حام بالسوية بينهما وهو
 عامر بالحام ثم ان احد الشريكين يني بمالك البرج المذكور برجا اخر وتقر
 بالحام من البرج الجاور له فهل والحال ما ذكر يكون حامية بينهما نصفين
 ام لا جواب
 لا سيما لاسلام الحفي يكون حامية بينهما نصفين
 والحال ما ذكر والله اعلم بالصواب ووقف العلامة الشيخ الرائي

وسيدي

وسيدي الجيد ففهم الله تعالى رحمته سوا
 الجاوسية واقامت عنده مدة ثم ان البائع اخذها من عند المشتري
 وذهب بها الى مكان بعيد ثم باع النصف في مكان بعيد ثم طالب المشتري
 الاول برجوعها اليه فامتنع وسوف به من وقت الى وقت ان المشتري
 الثاني طالب للمشتري الاول بموئنتها فمذبلزم المشتري الاول للموئنة
 كون الجاوسية لم تكن تحت يده ولم ياذن للمشتري الثاني في طبعها ولا
 جواب لسيدي الجيد لا يلزمه شي ما انفق والحالة هذه والله اعلم
 ووافقه الشيخ شمس الدين القفاني والعلامة الشيخ شمس الدين
 محمد بن شعبان الديروني الشافعي رحمهم الله تعالى
 الوقت سوا
 في شخص ملك ولده مكانا معا ومال في حال صحة
 وسلامته وطراحيته واختياره وثبت الملك وحكم به وقد على بقية
 المذاهب لاربع ثم ان الملك وقف المكان المذكور وحكم حكمه حتى يوجب
 ذلك وبجدة الوقف ولزومه وانراهم بعد ان اقامت عليه بيعة شرعية
 تشهد بان الواقف لم يزل مالكا حائزا للمكان الموقوف الى حين صدور الوقف
 ثم بعد سنين مات الواقف فلما اخوه وادعي ان حصته في المكان الموقوف
 باقية له سيرا عن ابيه واقام بيعة شهدت عند قاض بان اخاه الواقف
 قال قبل ان يقف المكان المذكور هذا المكان باق على حكم الميراث وثبت
 هذا القول عند قاض فمذبل هذا يندرج في الحكم بجدة الوقف ولزومه
 وانراهم وان لم تبين البيعة التي شهدت بان المالك لم يزل مالكا حائزا
 للمكان الموقوف الى حين صدور الوقف الناقل ام لا وهل يمان الناقل شرط
 لقبول الشهادة ام لا وهذا اذا كان اخ الواقف حاضرا فمذبل باق اخيه المكان
 المذكور وعند الحكم به سكتا ومعني على ذلك سنون يكون سكونه رضاه
 بالوقف واجازة له ام لا وما الحكم في ذلك جواب
 الوقت المذكور والحكم
 به صحيح وبيان الناقل ليس بشرط لقبول الشهادة فقد صرح في اكثر
 بان من معه شي سوي الرقيق وسعت ان تشهد انه له قال الزبلي لان

ثم

العلم القاطن متقدراً فيشرط فيه غاية ما يمكن وهو اليد لان الملك لا يبرق
 باليد حقيقة وان راه يشترطه لاحتمال ان البايع لا يملكه فيمكنه بظواهر اليد
 تلبس اذا اذ اصل ان تكون الاملاك في يد سلاكم وكسوة يبرق عارض
 من جملتها اصل انتهى فاذن لا يكون ما ذكره فادخل في الحكم المذكور وليس
 نقصه وحضوره عند وقف المكان المذكور وانهم يد مع سكونه على
 ذلك مانع من المذکور من دعوي الملك فيه ويثبت له ما قاله في اكثر
 وغيره باع غنارا وبعض قاريه حاضر يعلم البيع ثم ادعى الاستيعام
 فالوقف كذلك بل هو ادعى بعدم السماع والله تعالى اعلم ورايت بخط
 سيدي الجدر رحمه الله تعالى على هامش الفتاوى الزار به عند قوله
 في التاسع في ملك البكر باع شيئا وزوجته او بعض قاريه حاضر ما كنت
 ثم ادعاه للاستيعام واختار به خوارج ما ذكرناه فان سكونه وقت البيع
 والسليم ونصرف المشتري فيه زرع او صاحب تستيطد دعواه على عليه
 الفتوى حاشية نعم ما سبيلت من واقعة صدرت بحجة القيل صورة
 ما فوكم في خصم وقف حصصه من خطه على مسجد من المساجد وقفا شرعيا
 ثانيا بخصم شخص من خذ سنة وهو ساكت ثم بعد ذلك يبرق طوبى ادعى
 الخادم ان العين الموقوفة ملكه وصدر منه ذلك بعد وفاة الواقف في
 تسع دعوي الملك منه مع وجود سكونه ام لا فاجبت ما نصه حيث صدر
 الوقفية في الخصم المذكور بخصم الخادم المذكور وصار الواقف يتصرف في
 ما كانا الخادم المذكور شاهد لتصرفه ساكت عن ساكنه فلا تسع دعواه
 الملكية بعد هذا على ما عليه الفتوى قطعا لا طماع الفاسقة والوقف جيبند
 راض لا يبر عليه انتقاض والله تعالى اعلم انتهى ما رايته بخطه رحمه الله
 تعالى سوال في رجل وقف وقفا على نفسه سنة حياته ثم من بعده على
 اولاده ثم على اولاده ثم على اولاد اولاده الطبة العليا
 الطبة السفلى ثم بعد انقراض الذرية على مساجد وفات ثم الواقف
 المذكور اقام وكيل في استبدال الاماكن المذكورة واستبدالها بمال وجعلها

في

في جملة الوقف ومات الواقف المذكور ولم يوف مال البدل وكان في حال
 حياته ملك شيئا من الاماكن المستبدلة وقصر فوافى بالبيع وعبر وقت
 لنفسه ولم يوف مال البدل فهل يصرف في ذلك صحيح قيل وقام مال البدل
 ام لا وهل التملك لا ولا دفع في حال حياته في العين المستبدلة قبل وقام مال
 البدل صحيح الاجابة ان كان الواقف لم يتبرط لنفسه بالاستبدال
 في صلبه الوقف فلا يستبدل فيه صحيح والوقف باق على حاله بصرف
 في معارضة ويؤخذ من واضع اليد عليه اجرة مدة وضع يده واقام
 الواقف شرط لنفسه بالاستبدال في صلب العقد فلا يستبدل صحيح
 فان تصرف الواقف في مال البدل اخذ من تركته وانما علم سواك
 في انسان وقف وقفا على نفسه ايام حياته ثم من بعده على اولاده
 واولاد اولاده هكذا وحكم بذلك حكم حقيقي ومن جملة ما شرطه الواقف
 ان يصرف من ريع وقفه لشخص معين في كل سنة ستين درهما لاجل قرابة
 في مصنف في جامع معين ليهدي ثواب ذلك للذي صلى الله عليه وسلم
 والواقف واللبس ثم مات الواقف المذكور وقر الشخص المشروط له الستين
 درهما المذكورة نحو خمسة وثلاثين سنة واهدي ثواب ذلك لمن عين فيه
 حسب شرط الواقف المذكور ثم توفي القاري الموقوف له ورثة مستوفين
 لميراثه شرعا وادعوا على من له ولاية على الوقف المذكور ان الواقف
 المذكور شرط لميراثه في وقفه كذا وكذا درهما في كل سنة وان والدهم قرا القرا
 المشروط على الوقف المذكور ولم يصبل له ما شرطه له من ريع الوقف
 المذكور ولا بعضه وطالبوه بذلك فهل القول قولهم في عدم الوصول
 لا يبرهم ويؤخذ ذلك من ريع الوقف اذا انقضى الوقف والشرط بالأكبر
 لمعنا ليدفع ام لا وهل تسع هذه الدعوي ام لا وهل اذا امكن من ليعا لولاية
 على الوقف القرا المذكورة هل يلزم الورثة المذكورين ان يبيعوا ذلك
 ام لا جوابه القول قول الورثة مع اليقين في عدم وصول المعلوم
 ولم يؤخذ من ريع الوقف اذا ثبتت الوظيف في شرط الواقف وادله

لناظر مباشرة المورث الوظيفية المذكورة فالقول قول الورثة في المباشرة مع الميراث
 لا بد ان يبين فذلك ورتبه والله اعلم سوا — فبين وقف خالفا وورث
 فيها ارباب وظايف من صوفية وغيرهم ووقف عليهم وقفا وشرط لكل قدرا
 معلوما وكتب بذلك عدة نسخ وشرط لنفسه الزيادة والنقصان وغير ذلك
 من الشروط وثبت ذلك لدى حاكم حنفى ثم بعد ذلك مدة زاد الواقف
 في بعض النسخ زيادة في معلوم كل منهم وزاد على عدة نسخ التلاني
 نقل وشرط من المعلوم مثل معلوم الميراث من قبل وثبت ذلك على الشرع
 الشريف وحكم به والتصل الى وقتنا هذا لمكان بعد مصححي اكثر من مائة
 سنة اطلع على من هو ناظر لان على الزيادة المذكورة فترد فيما يستحق
 الى اكمل العدة فتضمم الوقف بذلك والحال ان هذه الزيادة ليست
 في استيثار الوقف فتارة من هو مقرر من قبل في تقرر الناظر هذه الزيادة
 وقال بجمل ان الواقف لم يجز له العدة التي في استيثار الوقف هل تخرج
 الناظر لهذه الزيادة صحيح لانه نص صريح من الواقف ولا نظر لاستيثار
 الوقف ولا لاحتمال المدكور ان يعمل على الاستيثار فتونا ما جوريين
 جوابه تقرر الناظر اعتمادا على ما في كتاب الوقف المتصل بالتوث
 صحيح واعبر على الاستيثار فلا سيما اذا كان حادثا سوا السلف في رجل
 له رجة لها عليه حق شرعي وغيرها ايضا عليه حق شرعي وللزوج ه
 المذكور ا ملاك فاقفهم على مسجد خوفا من راجته ومن احتياج الديون
 والحال ان المسجد المذكور ليس له متعاير هل يجوز هذه الوقفية ويكرهوا
 ارباب الديون ام يبطل الوقف المذكور وتلخذ ارباب الديون حكما
 حقوقنا فتونا ما جوريين جوابه الوقفية المذكورة صحيحة وان
 اعلم سوا — في جامع يضيئ على المسلمين خصوصا في يوم الجمعة بحيث
 لو خرج منه المصلين بعد الاذان لم يوركه الجمعة في غيره وبجانبه مكان
 موقوف عليه فمثل يسوع لناظر ان يهدمه ويدخله في الجامع ام لا
 جوابه يسوع لناظر ذلك باذن القاضي فان قاضي خان رحمه الله ولو كان

بجانب

بجانب المسجد ارض وقف على المسجد فارادوا ان يبدوا شيئا في المسجد من الارض
 حاز ذلك باسم التضيي واسما علم سوا — في رجل يملك قطعة ارض وقف
 على نفسه مدة حياته ثم من بعده على اولاده وذرئته وفسله وعقبه
 وشرط في وقته الادخال والاخراج والزيادة والنقصان والبيع بمبلغ
 عليه شخص واشترى منه خمسة افدنة بمبلغ جلت من الفضة الجرد
 نصف وتبرع له بها في المجلس والمبلغ المذكور دون ثمن مثل العين
 فعل البيع على الوجه المذكور صحيح ام باطل واذا كان باطلا هل يرجع شيئا
 بالحذرة من الخارج ام لا وهل تعود وقفا كما كانت ام تصير ملكا طلقا وما الحكم
 في ذلك افتونا ما جوريين جوابه حيث صدر البيع بدون مثل المثل
 بعين فاحس فالبيع غير صحيح والوقف باق على حاله فيرجع عليه بما
 احذه من الخارج والله اعلم سوا — فبين وقف وقفا وشرط فيه ان له
 الادخال والاخراج والزيادة والنقصان وغير ذلك كلما بدله واراده وقدر
 فيه مستحقين معينين باسماءهم معلوم معين واشهد على نفسه في كتاب
 وقته انه متى وقع الاستيثار على نفسه بالرجوع عن ذلك او شيئا منها او بما
 يبطل او شيئا منه واراده بنفسه او بمن يقوم مقامه فان الحق من ذلك يكون
 باقيا لمن فيه وثبت ذلك كله على حاكم شرعي ونفذ ثم انه لخرج بعض
 المستحقين المذكورين بصاحب شوكه واشهد عليهم باستناط حقهم بما
 قرره منه ولحكم في ذلك هل الاخراج صحيح او لا حق للمستحقين الخارجين
 ام لا واذا قلتم بصفة الاخراج هل اذن بقرهم كتابا ام لا جوابه ان كان
 صاحب شوكه اكره الواقف على الاخراج والمستحقين على الاستناط فلا خلاف
 صحيح والوقف تقررهم ناسيا من اخراجهم ثم تقررهم وهم جازعون بقوله كلما
 بدله واراده والله اعلم سوا — في رجل وقف بيتا على قارين
 والنظر على قاضي القضاة المالكى فقدره فعل للتضيي او للتأديب ايجاره
 ام لا جوابه حيث تغذر نظر من شرط الواقف له النظر وهو قاضي القضاة
 المالكى فليس للتأديب ايجار بل هو لبيع الاسلام المضي استع الله المسلمين

ج

ابتداءه والله اعلم سؤالا في رجل له حصص في عقار ثم اذ وقف الحصص المذكورة
 والحال ان الحصص المذكورة في عقار شائع فهل يصح الوقف في الحصص المذكورة
 او لا جوابه اذا وقف الحصص وقفي القاضي بوقفيها فقد نفذ فقناؤه
 الوقف والله اعلم سؤالا في جماعة مستحقين بوقف يستمدون
 من اذ استاجر من وقفهم طبيا فريضة من جاني وقفهم ولم يعترف
 بهم بل اجارة بل انكر فضل الشهادة صحيحة ام لا جوابه الشهادة
 بوجه والله اعلم سؤالا في واقف وقف جهات على مستحقين ارباب
 شعاب وارباب وظايف وجعل الوقف ناظرا لاتباعه ما جرت به العادة
 اسوة امثاله من الظاهر من فقهاء العيين للوقوفه واجارها واستغلاها
 وصرف في مصارفها الشرعية وان يبدلها من العيين الموقوفة وسرقتها واخره
 مستحسن لا يستحسن مال الوقف من جهاته وشرط الناظر معلوما وما فضل
 بعد ذلك بصرف المستحقين الذي ينبغي في كتاب وقفه ثم ان الناظر المتولي
 على ذلك الوقف صرف جهته واجتهد في استئجاره ما وصلت قدرته اليه
 من تجارة وسفرين وقبض ما حصل اليه من الربح واحضاره وصرفه مستحقة
 فهل يلزم الناظر اقامة حساب الوقف على حكم المتحصل من الربح ام
 يلزمه اقامة الحساب عليه على حكم الاصول وما ضاع من ربيع الوقف ما
 وتغفل بسبب من الاسباب يكون من ضمان الناظر ام قوله متبوع فيهما
 يحصل وتكون يد بدامانة وهل اذا شرط الواقف معلوما المستحقين للمال
 غير معلوم الناظر فهل يلزم الناظر على جهة الوقف جوابه اذا
 طلب من الناظر حساب الوقف فيوجب حساب على حكم المتحصل من ربيع
 الوقف لا على حكم الاصول التي كان ربيع الوقف عليه في سافل الارض والنفذ
 قول الناظر فيما وصل اليه من ربيع الوقف لانه اسبق الا ان يقوم بينة على
 انه وصل اليه اكثر منه وما صرفه الناظر من ربيع الوقف مستخرج من مال
 الوقف والله اعلم سؤالا في رجل وقف وقفا بول ربيعه بعد وفاته
 لفلانة وكذا النظر ثم جعل بعد وفاته لفلان من جميع ربيع وقفه في كل شهر

من

من النصفه خمسين صفحا ثم توفي الواقف المذكور وال ما ذكر لم يذكر فيه فلفظ
 الوقف للعمارة فهل يبطل من اصل ربيع الوقف المذكور بالعمارة وبصرف لفلان
 الخمسون نصفه ولا عمارة عليه ولا خاؤه لكونه قد ربيعين ومما يقتل بصرف
 لفلانة لكونه قد ربيعهم او ثلثه بالتوزيع افوتوا ما جاوز من جوابه الذي
 يبداه من ربيع اصل الوقف عمارة ثم بصرف الفاضل من الربح لفلانة في
 المشروط لها الربح وان لم ينفصل شي فلا شيء لها لان كلام الواقف بول معناه
 الي اذ بصرف لفلان خمسون نصفه وبصرف الباقي لفلانة فيكون فلان
 المشروط له الخمسون نصفه بمنزلة اصحاب الفروض وفلانة المشروط لها الربح
 بمنزلة العصبة فاذا لم يبق بعد استيفاء دي الفرض فزوجهم شي لا يؤخذ
 العصبة شي والله اعلم وراي في ورقة بخطه ما صورته المحدث
 ما فوقكم في شخص وقف وقفا شرط فيه ان ربيعه بول لفلان بعد وفاته
 كاملا ولفلان من الربح مبلغ ستمائة درهم في كل شهر ثم توفي وال ما ذكر
 لمن ذكره فهل يستحق المشروط له الثلث المعين وهو الستمائة درهم بعد
 العمارة وما شرط الواقف تقديمه مقدما على ما شرط له جميع الربح المذكور
 ولا يحسب عليه عمارة ولا غيرها لتعيين هذا القدر له ولو قال مما
 عمره بول ع علي قد ربيع الوقف ويعطى بالنسبة افوتوا ما جاوز من اجبت
 بماله بعد الموت الذي يبداه من اصل ربيع الوقف عمارة ثم بصرف
 لفلان المشروط له الربح كاملا ما بقي فان لم ينفصل شي فلا شيء له لان معني
 قول الواقف ان ربيعه بول لفلان بعد وفاته كاملا ولفلان من الربح
 مبلغ ستمائة اذ بصرف لفلان ست المائة والباقي لمن شرط له الربح فيكون
 المشروط له ست المائة ومن شرط الواقف تقديمه بمنزلة اصحاب الفروض
 فزوجهم شي لا تأخذ العصبة شي والله اعلم ويشهد لما قلنا في ذكره القصد
 سليمان في جامعه الكبير في باب الوصايا ونصفه قال او صبت ثلثي لفلان
 وفلان وفلان لفلان منه مائة ولفلان خمسون وثلثه مائة والثلث بينهما
 اثلاثا ولا شيء للاخر كانه رجع عنه او وصي له بما بقي للغير ولو كان ثلثا لفلان

فله مائة وخمسون قال شارح العلامة المارديني رحمه الله رجل قال اوصيت
 بثلثي فلان وفلان لثلاث مائة وثلثون خمسون وثلث مائة فبي
 بينهما المثلثا فقلت لست كانه قال اوصيت فلان بمائة من ثلثي وثلثا
 خمسين وبالباقى لفلان لان صدر الكلام وان اقتضي التسوية في الثلث
 لان التفاوت محتمل فاذا بين محتمل لم يظن كان رجوعا عن بعض ما اوجب
 لاحدهما الى الآخر فاذا بين نصيب الاول والثاني وسكت عن الثالث كان
 له الباقي فصار الثلث كالعصبة مع اصحاب الفروض لان الوصية لغة الميراث
 فاذا لم يبق بعد استيفاء ذوي الفروض فروضهم بقي لا تأخذ العصبة شيئا
 حتى لو كان الثلث للمخاية فالثالث الباقي وهو الثلثا وثلث مائة وخمسون انتهى
 والوقف يعتبر بالوصية كما يشهد له صنيع هلال والحضاف في اوقافهم
 والله اعلم انتهى ما رسمه محطه الكرم اسكنه الله جنات النعيم سوا
 في رجل وقت وقته في امكنة منفردة وجميع الامكنة ويعلم مكانها لا لاجل غيره
 لا يدس في ذلك ولا يخلو الباقي معطاة ويعلم كل مكان بغلته خاصة واذا علم
 مكانها وقاض له شيء على الوقف فبطل له ابطاله المستحقين بالباقي
 ام لا جواب ليس بالنظر ان يخص المخرج ببعض الامكنة وببطل البقية
 بلا عار بل الواجب عليه عمارة الكل لكن يبدا بعمارته الاولى وليس له مطابقة
 للمستحقين بما قاض في المعروف والله تعالى اعلم بالصواب سوا
 في النظر اذ كان له استحقاق في الوقف واجر الوقف المستحق والمستاجر في
 ذمة الناظر دين شرعي ثم نقاض الدين بلاحقة هل يصح ذلك ام لا جواب
 ان كان الناظر مستحقا للاجرة كلها وتمت المدة والدين من جنس الاجرة
 فلا حنا في صحة النقاضي بالاتفاق وان كان مستحقا لبعضها ووقع النقا
 ضها فالتنقاض صحيح ايضا عند الاسلام ابي حنيفة ومحمد رحمه الله وبعض
 الناظر قال ابو يوسف لا يصح النقاض ولا يأس بذكر ما يلمد من المنقول
 لصحة الجواب فنقول والله اعلم بالصواب قال في الفتاوى الصغرى به
 الوكيل يمكن استقاط الثمن عن المشتري بالاقالة والابراء والمنفعة بما على

الوكيل

الوكيل عند ما قال ابو يوسف لا يمكن ذلك ثم قال ما نصه لم وقع المناقصة ان
 كان دين المشتري على الوكيل وهو مثل الثمن صار نقضا اجماعا وان كان
 دينه على الوكيل نوعي الخلاف وان كان عليه ما يميز نقضا بدين الوكيل اما
 عند ابي يوسف فظاهر وما عند هلال فلان الثمن لو صار نقضا بدين الوكيل به
 لاحتمال ان يفتقر الوكيل للوكيل ولو صار نقضا بدين الوكيل لا يحتاج الى نقضا
 اخر فنصرت المسألة انتهى وقال الزيلعي رحمه الله ولو كان للمشتري
 دين على الوكيل تقع المناقصة بمجرد العقد لوصول الحق اليه بطريق النقاض
 ولو كان له دين عليه تقع المناقصة بدين الوكيل دون الوكيل ولو كان له
 دين عليه ما نتج المناقصة به ويعضن الوكيل للوكيل لانه فقهي دينه بما
 الموكل وهذا عند هلال وقال ابو يوسف رحمه الله لا تقع المناقصة بدين
 الوكيل وهو مبني على جواز ابر الوكيل بالبيع من الثمن فعند الجوز ابر وق
 فكذا تقع المناقصة بدينه وعند هلال يجوز ولا تقع ووجه البيان ان المناقصة
 ابر بعوض فيعتبر بالابر بغير عوض انتهى وقال كلام نجم الدين الزاهدي
 رحمه الله في كتاب الغنية بعد ان رقم لبرهان الدين صاحب المحيط ما نصه
 ولو ابر للقيم المستاجر عن الاجرة بعد تمام المدة نفع البراءة عند ابي حنيفة
 ومحمد رحمه الله ويعضن ابي حنيفة في هذا كما ترى في صحة ابر الناظر المستاجر
 عن الاجرة وصحة النقاض مبني على جواز ابر كما صرح به في هذا انفا قد
 وضع ما ذكره الجواب والله اعلم بالصواب سوا
 الله تعالى واحضار ربه الشرعي في اختياره شقيقته واخته لاه وبيت المال
 المعمور فاحضر فادعي تخلف ان بيده نظرا على مسجد وان الموقوف المذكور وقف
 على المسجد المذكور طائفتين خاصا معدين لثمن الحماك وصينية ايضا من
 الناحية من عدة لثمن الكفاة واقام لذكر شاهد من العوام فصل والخالف
 ما ذكره الوقف المذكور ما ذكره ان لا يكون له لم يسجل قبل موت الواقف ويكون
 الواقف المذكور من المتوفيات فاقول انما يجوز من جواز ابره اذ جري العرف
 بوقفية ما ذكره فالوقف جاز وموت الواقف قبل استيفاء الوقفية لا يبطلها فتوى

الشهير الذي القاضي ويحكم بصفته ولزمه واسماعيل سؤالا في وقت
 وقت وقتا وشروط كتاب وقته ان القاضي بعد ما يصرف المستحقين يكون
 الاولاد اولاد اولاده وذريته ونسبه وعقبه من اولاد الظهور وفيه اولاد
 البطون الطبقة العليا منهم نجي الطبقة السفلى ابدان في اثنان منهم وترك
 ولذا اولاد ولدوا واسفل من يكون اولاده واقرا اولاده وذريته يثبت
 ذلك وحكم به ثم وقف الوائف المذكور جهات اخر بظاهر كتاب الوقف
 وشروطه فصار ربع وقعة الحق لوقفه السابق وحصله حكما واحدا
 وشروطه ما فصل بعد ذلك بعينه سنة النصف لاولاده واولاد اولاده
 وذريته ونسبه وعقبه والنصف الثاني لشقيقته مرتبتي وولدها
 بكر دي الذكر وبكباي الثاني ثم من بعدهم لاولادهم واولادهم
 اولادهم ونسبهم وعقبهم على الحكم المشرح باطله ثم توفيت مرتبتي
 شقيقة الوائف وبقي بكر دي وبكباي المذكور من توفيت بكباي
 من ذكر وانني فصل ترجع حصصة بكباي الي ولدها والحال ان الوقف
 المذكور عول في ظاهر كتاب وقته على ما في بطن كتاب وقته بقوله على
 الحكم المشرح باطله وهوان الطبقة العليا ابدان نجي الطبقة السفلى كما انما
 في الاستحقاق لاولاد الظهور دون اولاد البطون ام ترجع حصتها
 الي بكر دي المذكور اعلاه الذي هو من الطبقة العليا وهو قول
 الواقف ثم من بعدهم لاولادهم الي نفيهم سنة رجوع الاستحقاق الي اولادهم
 بعد موت الثلاثة او ترجع حصة المتوفي بعد موته الي اولاده مع وجود
 من هو في الدرجة العليا وما حكم الله تعالى في ذلك جوابه نعم تستقل
 حصصة بكباي الي ولدها لان حكم مستحق النصف الثاني من القاضي حكم
 مستحق النصف الاول سنة في ان من مات منهم ينتقل الي اولاده وان
 الطبقة العليا منهم نجي الطبقة السفلى على بقوله على حكم المشرح باطله
 واما قوله من اولاد الظهور دون اولاد البطون فهو معمول به في اولاد
 الواقف دون اولادها ولا لانه في اولاده الاد اختصار الاستحقاق

ذلك

بالاولاد

بالاولاد المستويين اليه واولاد الظهور وان سئلوا مستويين اليه في اولاد
 البطون لا يتساوون الي اباهم واما اولاد اخيه واقرا اولادها فليسوا مستويين
 اليه على كل حال ولا يظهر منهم حينئذ التفرقة بين اولاد الظهور واولاد
 البطون فليس مراد الواقف الا حصول البراثة واولادها وان سئلوا ذكورا
 وانانا واسم اعلم سؤالا في وقاف وقف وقفنا وعين الوقف فاطر وشروط
 له معلوما على عمل ان كان ولم يشترط في الوقف مباشر لعدم الاحتياج اليه
 فاستمر الوقف المذكور على عدم الاحتياج الي عمل الناظر فيه لكون ان رعيه
 من مستحق يفي الحاجي بالفر من يديه وبما يده بمقتضى ان كلا من المستحقين
 معويا على جهة ما اخذ معاوضة منها والحال ان الحاجي ليس عليه نفق ايضا
 وانما هوالة فعل الناظر المذكور اخذت من ربع الوقف بلا عمل فيه ام لا
 واذا قلتم بالاخذ منه فعل هو مع ضيق الوقف عن المعاليم المشروطة فيه
 ام لا واذا اخذ هذا الوقف فاطمنا لشركة فعل له ان يدخل فيه مباشرة
 ويجعل له معلوما عدم الاحتياج اليها ايضا وهل اذا لادي منه معلوما على
 الصيغة المشروحة فيه يرجع عليه ام لا جوابه يستحق الناظر المعاليم
 اذا قام بما شرطه الواقف واذا صادق ربع الوقف وقفنا لها حصصة بين المستحقين
 واذا قام الناظر مباشرة فعليه على الناظر اجلي جهة الوقف والله سبحانه اعلم
 سؤالا في وقاف وقف على اولاد اخيه شقيقته وذريتهم ونسبهم
 وعقبهم طبقة بعد طبقة ونسب بعد نسب وشروط الوقف المذكور شروطا
 منها ان الوقف في علمهم متي اخذوا جوابا لبيده لا فيسعون او يعنفه او يثيب
 وشروط ايضا ان الوقف المذكور اذا تم باقيه لم يحدث فيه بيع الذرية والفر
 الذرية يكون على الجوارين بالحرر النبوي بعينه بعد شرطه في الشروط
 في البيع للوقوف عليهم متي اخذوا جوابا لبيده لا فيسعون او يعنفه او يثيب
 به صحيح مع الشرط ولا ام لا جوابه شرط البيع من غير استئذان السجل
 للوقف سؤالا في رجل ملك قطعة ارض عقلا ووقفها على نفسه وجعل
 لنفسه الانفال والمخرج وغير ذلك على العادة في الوقف بالشرط على الاستبدال

بالثمن ثم اخذ طلب منه من النخلة الارض خمسة اقدمة واشترى اها منه بتم اقدمة
 في الجبل وعاد له صاحبه وابراه واشترى الخمسة اقدمة لمصالح الجامع الثاني فلم
 يكن تحت بد الشري مال بدل يستريح به للجامع المذكور انفق من القيمة
 فضل اذا كان الثمن انفق من القيمة فلم يفيض اليه من المصالح الوجه المذكور
 ولم يكن تحت بد الشري مال يكون البيع صحيحا ام باطلا سواء كان لمصالح
 الجامع ام لا وما الحكم في ذلك جوابه حيث شرط لنفسه الاستبدال
 وصدر البيع بدول القيمة بعين فاخر في البيع غير صحيح والله اعلم سواء
 في وقف وقف او من جهة الوقف مكانا فقال في كتاب وقته انه جعل ان يصرف
 ريع جميع البساتين بالمكان الثاني في مصارف ليلة البديرة التي تقام في
 كل شهر بالجامع الثاني من طعام طعام ونسبيل ما عذب ومن ربيت
 لمصالح الجامع المذكور بحسب ما يراه الناظر في ذلك فهل له ذلك ام لا وهل
 هذا جائز في المشرع الشريف ام لا وهل اجدان به امر في ذلك ويقول
 هذا ليس بجائز في المشرع ويبطل ذلك ام لا والحال ان الناس مجمعون في
 هذه الليلة لاجل سماع تلاوة القرآن العظيم وتلاوة البردة الشريفة واسما
 الله الحسي وسماع المولد الشريف والذكر والدعاء الذي صلى الله عليه وسلم
 وجميع الانبياء والمرسلين والصالحين والتابعين والاولياء والصالحين والعلماء
 وجميع المسلمين والواقف للجامع والواقف للوقف المذكور وما الحكم في
 ذلك جوابه على الناظر ان يصرف ريع المكان المذكور فيما ذكر من
 المصارف اذ في من الزيادة ما يغني عن المشرع يناب عليها وليس لاجدان
 يعارض في الحبث كان لا يفتاع كما تخرج في السؤال سوال في واقف وقف
 وقفا وشرط من جهة مستحق الوقف عشرين صوفيا مثالا وقد رهم وشرط به
 لنفسه الادخال والاخراج والزيادة والنقصان والتغيير والتبدل في المصالح
 ذلك من الشروط التي يعمى في كتاب وقته المذكور وحكم بذلك حكم حقيقي
 صحيحة ثم بعد ذلك في عشرين صوفية مثالا وحضر وامع الصوفية وصرف لهم
 من ريع الوقف مدة حياته ولم يكتب في كتاب الوقف فعل يعمل بالزيادة

رجل

المذكورة

المذكورة والحال ما ذكر ام لا واذا مات واحد من الثلاثين او شغرت وظفقت
 منهم هل لناظر ابطال وظيفة لم يجب عليه نفق من واحد بدله وهل يتدرج
 في الزايد من كون الواقف لم ينجح في كتاب الوقف ام لا لان شرطه صاوي ريعهم
 واذا قلتم ان عدم الحاقه في كتاب الوقف قاصر وكان قد نص على كذا
 كذا فارجى صفة ومات واحد منهم هل يجوز لناظر ابطال وظيفته بدعوى انها
 من الزايد وما حكم الله في ذلك جوابه بدفعه على حاله بالزيادة المذكورة
 حيث ثبتت شرعا ويكون حكم المترين ثانيا حكم المترين عن الاملا بشرطه
 الواقف كما يتدرج في ذلك عدم الحاق الواقف لها بكتاب الوقف واذا مات
 شخص من قرأتها وخب على الناظر اقامة غيره مقامه والحالة هذه
 والله اعلم بسؤال ورأت خطه رحمه الله تعالى في ورقة ما نصده
 الجرد ما قولكم في شخص عرجا معا وجعل يده وظايف وقدر عرجا معا
 ووقف عليه وقفا وشرط لنفسه الادخال والاخراج والزيادة والنقصان
 والتغيير والتبدل فيه ما دام موجودا ثم انه في شخصها شيخا لتدريس
 بجامعه لم يكن ثابتا في كتاب وقته وقدر له في الشيخة المذكورة معلوما
 معيناً ومهدت على الواقف المذكور ببيتة بتميز في الشيخة المذكورة
 بما لها من المعلوم المعتبر ثم توفي المذكور الى رحمة الله تعالى ثم انفسى بامر
 شرعي خطبه ما شرطه الواقف لنفسه من الادخال والاخراج وغير ذلك في
 كتاب وقته وتقرر الشخص المذكور في الشيخة المذكورة وحكم الحاكم المذكور
 للشخص المذكور باخذ معلوم الوظيفة المذكورة من ريع وقفه وما جعله له
 ثم ان الشخص المذكور توفي الى رحمة الله تعالى فبقي شخص من اولاد الميت المذكور
 في الشيخة المذكورة عند ولي الامر والناظر الخاص على الجامع المذكور وقدر له كل
 سنة ما حصل ببيت له ذلك ام لا وهل لناظر ان يدر فيها الشخص المذكور مع ابنتها
 لم يكن ثابتا في كتاب الوقف المذكور ام لا فتونا ساجورين الجواب وبالله التوفيق
 مستغني تقرر الواقف الشخص المذكور المعنى شيخ المذكورين بجامعه ان الشيخة
 المذكورة تكون من جهة الوظائف التي جعلها الا وان التدريس لا ينقطع بموت

المستحق المذكور والذي عينه وعلى هذا فتقرر الناظر ولد الشخص المذكور
 في المشقة المذكورة صحيح ان كان اهلا لها انما العرض الواقع بدوام
 التدبير يتبع معه كسائر الوظائف للخص عليه او لا وعدم تنصيبه للوقت
 عليها او لا غير ضرر حيث شرط لنفسه التغير والتبدل كان كالتنصيب عليه
 او لا هذا ما ظهر لك بانه من الجواب والله اعلم بالجواب اني ما رايته سوال
 في شخص اشكنا وعزم بالطوب المحجر والحجر الفص التخت وجعله دارا له
 وحواليها ووقفه على نفسه ايام حياته ثم من بعده جعل شرط بغيره
 اولاده واولاد اولاده وقرينة وسنله وعقبه وانظر الثاني على ولد
 اخيه زوج ابنته لصلبه ثم من بعده على اولاده واولاد اولاده وسنله
 وعقبه ثم من بعده النسل والذرية والعقب لحيات قبيضة مكتوب وقدر
 وشرطه الظاهر ذلك لنفسه ايام حياته ثم من بعده لولد اخيه ثم لذريته
 وسنله وعقبه فاذا انقضوا اطلاقا لا يستد من يوجد في ذرية
 الواقف ثم من بعده لمن عين له الشرط ذلك ثم ان الواقف انتقل بالوفاة
 لرحمة الله تعالى وترك بنتا وكانت متزوجة بولد اخيه الواقف المذكور
 ومعه اولاد فصارت تجتمع مع النسقة والعصاة فظلمها الزوج المذكور
 ووقفت مع بنات الخطا ونسقت ونجارت بالعصاة واستولت على الوقف
 وادعت الشرع على وقف والدها ونواجات مع شخص اخر واستاجر منها
 المكان المذكور بعدد كثيرة وادعى فيها اسم واسم واضع اليد عليه مدعى
 سنة عشر سنة وادعى استماله منها والحال انها مستمرة الشق من حين
 وفاة والدها والى آخر المدة المذكورة والمكان عامر اهل ولم يكن بعينة
 مسوعة الاستبدال وولد اخيه الذي مال اليه النظر من بعد وفاة الواقف
 من اهل الخير والعلم والدين امام خطيب كما طالبه بالاستحقاق والمجزة
 يدعي انه معق للناظر والحال ان الوقف مكتوب بان كان تحت يد رجل موقوف
 به فتقوه عليه بالشرعية وانزعه منه واخفاه وتمرد عليه ويتقوى الظلم
 واعوانهم واراد ظلمه وتعد به على الاوقاف بماله وجاهه ومم بينة

شريعة

شرعية تشهد بذلك كله فمثل المجازة والاستبدال من البتة المذكورة بجهان
 لم ذلك كله باطل ولولد اخيه الناظر الطالب لواقع اليد بجميع المجزة من حين
 وفاة الواقف المذكور والى تاريخه ويعرف ذلك مستحقته شرعا لمقتضى
 والمطالبة بكتب الوقف الذي تحت يده وان وليا من اياه الله تعالى بنحو
 فاعل ذلك بالزجر الا لا يحل له لا جوابه كل من الاستبدال والمجازة
 المذكورين غير صحيح ويجب على ولد اخيه التثبت بنظر المطالبة واضع
 اليد بالعمدة مدعى وضع يده وصرف ذلك لمقتضىه وتخليص مكتوب الوقف
 ويثاب وليا من اياه الله بده الدرس على مساعدة الناظر على ذلك والله
 اعلم سوال في رجل باع لآخر دارا في اعتقاده انما الت اليه بلارت من
 ابيه وانهما من امه فاذا لم يوفد الاستحقاق ونظرها اليه من جديته لا يبيد
 مكتوب شرعي ثابت مع ما يد من فضلي الجريان والاعذار بحكم ذلك
 مكمل بالخطوط والشهادة على العادة والحال انه عند السابح صديق عليه المنة
 والى عليه واكرهه على البيع وهو قول كذا يسوق بدلي حين يحضر مكتوب
 ذلك ليدعم ما شتم عليه عليه حتى صدر منه البيع ثم ان المشتري فضل ذلك
 عن ماله ببايع اخر لاخر فبعد ذلك وصل مكتوب الدار المذكورة من ديباط
 لمصر فاطلع عليه البايع فوجده وفتا له بجهته وتعالى بول الى جهات يبر
 وصدقة فعمل بعمل البايع المذكور او بكتاب الوقف الشرعي على ما نص
 وشرح به وهل يعذر البايع فيما صدر منه من البيع والحالة ما ذكرت
 لم وهل لاحد من النواصب الحكم المبرر ان يساعده على بيع الملك ورفض
 كتاب الوقف واطال اسمه بتولماعة مستطع الثبوت لقول المدعى والى اهل
 المدة سنة وما حكم الله تعالى في ذلك جوابه اذ اثبتت الوقفية بالطلاق
 الشرعي عمل بها وبلي البيع المذكور ويعذر البايع حين يمكن له علم بالوقفية
 ان صدوره البيع منه ولا يحل لاحد المساعدة على ابطال الوقفية الثابتة
 شرعا وتنفيد البيع المذكور بالباطل والله اعلم سوال في رجل يده وقطع
 في مسجد ليس يعارض بعضها بعضا ومن جملتهم كتابة قبيضة على امره وغيره

يعني



ومن القرائن لم يحضر وكاتب الغيبة فاطن داخل المسجد وهو بالوظائف
الذي بيده ثم ان شخصنا ما يملك امامته في المسجد المذكور راد في عند الحكام
كاتب الغيبة لم يباشر الوظائف الذي بيده وان القرائن حضور وان سيعدم
حضورهم عدم مباشره كاتب الغيبة للوظائف الذي بيده وذكر الحكم ان
المسجد لتعمل لهذا المقصدي فهل يلزم كاتب الغيبة حضور ارباب الوظائف
مع وجود من له تكلم من ناظر وغيره ام لا واذا قلتم بعدم لزومه واقعت
البينة عند الحكم ان الوظائف الذي بيده سدد وانه كذب للذي فضل
الحكم ابره الله تعالى ان يباشر على ان يده وهل نكره امامته لذلك ويتقدم
غيره عليه ام لا واحكم الله تعالى في ذلك اقنونا ما جوب في ابطوه لنا وينو
بيانا شافيا جوازا لا يلزم كاتب الغيبة حضور ارباب الوظائف بل
الذي يلزمه كتابة من غاب منهم واعلام الناظر بذلك واذا ثبت ملازمة
كاتب الغيبة لوظيفته ونفع نايب الامام المذكور للحكم اده على كذبه وكروته
امامه حبيذا واسما علم سوال في رجل وقف وقف على نفسه ايام
حياته ثم من بعد وفاته الى رحمة الله تعالى بيد الناظر على الوقف بعارته
وسرته وما فيه البقا لعينه والدوام لمنفعته وما فضل بعد ذلك يصر
منه الناظر في قراءة ختمه شريعة وفي من خبز قرصة وما عذب يفرق الخبز
ويسبل الماء للجامع الملا في مبلغ قيمته في كتاب وقفه ما يراه الناظر على
ذلك ويؤدي اليه اجتهاده وما فضل يصر في منه لقراءة الوقف مبلغا
معبط في كتاب وقفه وما فضل بعد ذلك يصر في مصالح الجامع وفي
عمارة وسرته وغير ذلك مما يحتاج اليه الجامع من حضوره وغير
ذلك تحسب ما يراه الناظر على ذلك ويؤدي اليه اجتهاده ثم ان
حصل للوقف عمارة بمبلغ معلوم وتاخر باقي الربيع فقال الناظر
للمستحقين الباقي من الربيع لكم وللجامع على حكم شرط الوقف فقالوا
المستحقين الباقي لنا خاصة دون الجامع فقال الناظر للجامع فتب وليس
لدا يوتي عمارة وشعائر فالحكم الله تعالى في ذلك جوابه

لا يعمل

لا يعمل بما قاله الناظر بل يتبع شرط الواقف فبدا بما فضل من
الربيع عن العمارة بما شرطه من قراءة الختم والخبز والماء فان فضل
شي مما عينه لذلك صرف للاقارب العذر الذي عينه فان فضل
شي صرف في مصالح الجامع والله اعلم سوال سوال في رجل له
ارض بناحية اسلمه لربة ملك له بمسند شرعي واوقفها على
اولاد وذريرة وبعد المدة يكون المحرمين الشريفيين خارجا
ذو سوكته في زمن آخر كسه انهي ان الارض المذكورة ليس بالملك
وسال اخذ تلك الارض المذكورة فاجابه السلطان الى سواله
فاطلعوا ذرية الواقف المذكور على مستندات الوقف المذكور
والخامس موقوفة عليهم وسمعت لهم بينة بذلك فعدل وضع
اربعهم على تلك الارض الموقوفة عليهم بمقتضى المستندات
وشهادة البينة او تكون لمن سال فيها وما حكم الله تعالى في
ذلك جوابه حيث ثبتت الوقفية فالارض المذكورة يستحقها
الذرية ولا حق لذي الشوكة فيها والله سبحانه اعلم سوال
في شخص وقف وقفا وشرط فيه شروطا منها ان يكون مصروف
ربعة على جهات ومنها انه جعل لنفسه الزيادة والنقصان
والادخال والاخراج والتبديل والاستبدال بما يراه يفعل
ذلك كلما بد الله ثم انه رجع عن ذلك في كتاب وقفه وكتب
بما مشه فضلا صورة بعد ان شرط ان الوقف المذكور فيه في
وقفه المعين بسيرة لنفسه من الادخال والاخراج والزيادة
والنقصان والتغير والتبديل على ما يرضي وشرح بسيرة اسره
عليه فلان المذكور انه رجع عما شرطه في كتاب وقفه المعين بسيرة
في الصرف الى الجمل المعينة بسيرة رجوعا شريفا وجعل مصروف
ذلك لكل زوجة بموت الواقف المذكور وفي عمنه ولاولاده
ولاخيه فلان بالسوية بينهم ثم من بعدهم ولادهم ولاولاد

اولادهم وذريتهم وسلمهم وعتبهم طبقه بعد طبقه وسلا بعد سلا
 فاذا انقضوا باجرهم ولم يكن لهم ذرية يكون مصر وفا لعتقايه على
 حكم ماسترطه للذرية فان لم يوجد احد من عتقايه يكون مصر وفا
 على الجهة الغالبة المعينة لبرته وبه شهد مشهور بالتوكيل ما
 وحسبنا الله ونعم الوكيل ثم ان الوافق المذكور انفق على ارحمة
 الله تعالى عن غير ولد واسترك في ذلك الزوجة والمخ لم انفصل
 الماخ وخلف بنتا لم يمت الماخ استحقاق مع الزوجة ام لا نقوله
 ثم من بعدهم يكون لا فلا دم حق ولو وضعت بنت الماخ بدوها على شي
 من الربيع المذكور يرجع عليها به ثم انفصلت الزوجة المذكورة عن
 بنت فضل الربيع بينهما وبين بنت الماخ لم يخص بهما أحدهما وما الحكم
 في ذلك جوابه لا استحقاق لبنت الماخ مع الزوجة علا بقوله
 ثم من بعدهم لا ولا دم ذ الصبر في قوله ثم من بعدهم راجع لمن ذلهم
 اولادهم الزوجة واولاده لصليبه واخوه فاذا وضعت بنت الماخ بدوها
 على شي من الربيع مع وجود الزوجة يرجع عليها به واذا ماتت الزوجة
 عن بنت استحققت الربيع مع وجود بنت الماخ لا يملك في طبقه واحدة
 وقد دخلت بنت الزوجة بقوله الوافق ثم من بعدهم لا ولا دم
 اي بعد انقراض من ذلهم الوافق اولادهم الربيع لا ولا دم فضل
 ذلك الزوجة والله اعلم ورايت بخطه رحمه الله تعالى في هامش
 نسخة اوقاف الخضاف في الباب الاول منه عند قوله قلت رايت
 الوافق ادا شرط لنفسه ان يبيع ارض في الوقف وان يستبد بنتها
 ما يكون وقفا مكانها واسترطان يزيد من رأي زيادته من اهل
 الوقف ويبقى سهم من رأي نقصانه وان يدخل فيهم من رأي
 ادخاله وان يخرج منهم من رأي اخراجه هل له بعد ذلك ان يجعل
 ذلك او شيئا سدا لوالي هذه الصدقة من بعده قال ليس له ذلك
 وانما له ذلك ما دام حيا ما نصه رفع الى سواك صورته في شخص

وقف

في شخص وقف وقفا ومن في كتاب وقفه ان له التغير والتبديل والزيادة
 والنقص والمخالص والاخراج مدة حياته ولم ينظر لاحد من الظاهر من بعده
 ماسترطه لنفسه وصرح بذلك في كتاب وقفه ثم من بعدهم طوبى لمن عرض
 الموت وعين ناظر واسترطه ماسترطه لنفسه وحكم به حاكم فضل حاكم ذلك
 بعد استمر هذه المدة وبعد التغير السابق وهذا قول الامير الناظر المذكور
 كما كان للوقف ام لا فكتبت عليه ما نصه ليس للواقف بعد ابرام الوقف
 ولزومه ان يجعل ماسترطه لنفسه من الشرط المذكور لمن عتبه ناظر
 بعد ذلك للوقف خاصة والحالة هذه والله اعلم ورايت ايضا بخطه
 في الباب المذكور عند قول الخضاف رحمه الله قلت رايت الرجل اذا جعل
 ارضه صدقة موقوفة لله عز وجل ابدى ولده وولد ولده واولاد
 اولادهم وسلمهم وعتبهم ابدى ما تناسلوا واولادهم وسلا بعد سلا
 والنسب عليهم ثم على شي استرطه في كتاب صدقة ثم من بعدهم على المساكين
 هل يدخل ولد البنات في ذلك وان سفلوا ويكونون اسوة اولاد البنين
 فيها ما صورته ورد على سوالي اولاد البنين هل يدخلون في لفظ
 البنين لا اولاد واولاد الاولاد وسلمهم وعتبهم ام لا بدخولون فذكرت ذلك
 لتأخي القاضي نور الدين الطرابلسي الشيخ الاسلامي يقول بنافي جميع
 الى ما اختاره الخضاف من الدخول فقلت له ان الفتوى بخلاف ما اختار
 كما نرى عليه في انتم الوسائل وغيره وتقدمت المحاور بيننا فيه بالمداد
 فقال لي ان عمل الناس في جميع مكاتيبهم القديمة والحديثة على دخولهم كما
 اختار الخضاف فينبغي الاقتضا بما اختاره مع التخصيص على اختياره والله
 اعلم ورايت ايضا بخطه في اول الباب الثاني منه عند قوله قلت فانقول
 في حوايت السوق لوان رجلا وقف حوانيت من حوانيت السوق قال ان كانت
 المارض بالجارية في ابد القوم الذين بنوها لخدمهم السلطان عنها اوقف
 فيما جاز من قبل انافذ رايناها في ايدي صاحب البنات او نوا وتسم
 بنينهم لا ينير من هم السلطان فيما ولا بنعيم عنها وانما لهم عليه غلة ياخذها منهم

ر

قد تناولها الخلف وصفي عليها الدهور وفي في ايديهم يتبايعونها ويوجرونها
وتجوز فيها اصحابهم ويعدسون بناها ويغيرونه وينون غيره فذلك الوقت
فيها ما يبرز في سوال صورته ما فيكم في شخص انشا بنا على من يحكوه
جاريه في الجارة منه طويلة فاراد ان يوقف البناء المذكور على نفسه ثم من
بعد على افاذه ودريته وسله وعقبه ثم على جهات لا تقطع فعل الوقت
محمول به والحق في ان يحكم به وهل اذا وقف ذلك على اولاده ابدا
على انكم المذكور دون نفسه يكون الحكم كذلك ام لا جوابه كما تبينه
فذا اختلفت ساجدنا رحمهم الله تعالى في وقت البناء بدون المراض فذهب
هلال رحمه الله الى عدم الجواز ونقل قاضيان رحمه الله عن الاصل عدم
الجواز وذكر مسئلة ذكر في اخرها ما مضى وهذه المسئلة دليل على
جواز وقف البناء بدون المراض في الخصايق ما يفيد ان المراض اذا كانت
مستقرة للاحتكار جاز وقف البناء بدون المراض وقال الطرسوسي في
الفتح الواسيل بعد كلام طويل فيخلص لنا من هذا كله ان الشخص اذا استاجر
بما من ارض موقوفة على جهة وبني فيها او غرس ثم بدله ان يوقف البناء
او الغرس الذي له على جهة يرغبه تلك الجهة التي وقفه عليها القرائن يكون
على قول بعض المشايخ انتهى وعلى هذا جري عرف الديار المصرية فيستلزم
اراضي وقفا ويبنون فيها ويغرسون ويقفون البناء والغرس على جهة
غير الجهة التي وقفت عليها المراض وحكم النضاة بصحة ذلك ولو سلمه
منهم الشيخ الامام العلامة شيخ الاسلام الصمد الديري رحمه الله تعالى
اذا لم يرد هذا فاذا كانت المراض المذكورة في السوال مستقرة للاحتكار
بان كانت وقفا سلا فوقف البناء بدون المراض صحيح والحكم به صحيح لكن
في وقف البناء بدون المراض على نفسه اشكال من جهة ان الوقت على
النفس اجازة ابو يوسف وسعه محمد ووقف البناء بدون المراض قبل وقت
المستول ولا يقول به ابو يوسف بل محمد فيكون الحكم به حكما مركبا من
مذهبي وهو لا يجوز لكن الطرسوسي رحمه الله ذكر ان في منية المعني

ما ينبغي

ما ينبغي جواز الحكم المركب من مذهبي وعلى هذا يخرج الحكم بوقف البناء
على نفسه وفي مصر اوراق كثيرة على هذا النمط حكم بها القضاة السابقون
ولعلمهم بوجه على ما ذكرنا من جواز الحكم المركب من مذهبي وعلى ان المراض
لما كانت مستقرة للاحتكار نزلت منزلة ما لو وقف البناء مع المراض من جهة
ان المراض في ايدي ارباب البناء يضربون فيها ما شاؤوا من هدم وبناء وتغيير
لحدود فيها ولا يترجم عنها واما عليهم غلظة تؤخذ منهم كما افاده الحضاف
هذا ما تحرر لي من الجواب والله اعلم ورايت خطه رحمه الله تعالى
بها من نسخة الفع الواسيل في مسئلة فتمتة الوقف بين اربابه وهي
المسئلة الثامنة ما مضى رفع لي سوال من طر ابلس صورته ما فيكم في حين
موقوفة على اربعة اقسام قبل والدائم اختاروا فتمتة العين الموقوفة
بينهم فنعين الواحد منهم بعضا ودفعوا له ميراثا زيادة على البعض المذكور
وفي الباقي منها بين الثلاثة الباقيين ثم تبين ان حصة كل من فيهم بقدر
البعض دون المبلغ وان المبلغ المذكور دفع له زيادة وقد فتمتة العين
المذكورة صحيحة ام لا واذا قلتم بالصحة فنقل لهم الرجوع بالمبلغ المبيع
وليزم رده ام لا وهل يحتاج الفتمة الى السنوية في الحصر ففتوا به
ما جاوز جوابه لكاتبه فتمتة العين الموقوفة على اربابها حيث
كانت لا يطرق التباين لا يجوز كما صرحوا به قال في الظهيرية والوقت
سني كان على الارباب وارادوا الفتمة لا يقسم وقال في الخلاصة واجمعوا
على ان الكل لو كان وقفا على الارباب والاداء الفتمة لا يجوز انتهى
واذا لم يختر الفتمة فالذي اخذ المبلغ يرده على من اخذ منه والعين
الموقوفة باقية على ما كانت عليه اول من الوقفية من المستحقين لا يخص
لحد منها بشي معين دون بقية الما الفتمة بطريق التباين وهو التناوب
في العين الموقوفة كما اذا كان الموقوف ايضا سلايين جماعة فترضا على ان
كل واحد منهم ياخذ له من المراض الموقوفة قطعة معينة يزرعها لنفسه هذه
السنه ثم في السنه الاخرى ياخذ كل منهم قطعة منها غير ما اخذ في المرة الاولى

فذلك ما يصح وكذا ليس يلزم قلعه البطالة وليس ذلك في الحقيقة بقسمة
 اذ الحقيقة الحقيقية ان شخص بعض المستحقين ببعض من العبيد الوقوف
 على الدوام ولا يكون له ابطالها وهذا يجوز في الوقف والله اعلم ورايت
 خطه رحمه الله تعالى ظاهر الحق الاول من مزج الجميع كالبين في سنة رجب الله
 ما صورته للهدس في واقف وقف وقفا وشروط ان يصرف لرجل من اهل الخير
 يحتاجه الناظر لعل الحساب يقره الناظر شاهد ومباشر في الوقف يتناهي
 عمل مصلحة ونظم حسابه وفعل ما جرت به العادة على الوجه الشرعي قبل
 يسوع للرجل الواحد ان يستقل بمفرده في الشهادة والمباشرة كما شرط الواقف
 ويستحق المعلوم الذي قرره الناظر من غير شريك ام المجاب نعم
 يسوع للرجل الواحد ان يستقل بمفرده كما شرط الواقف في الشهادة
 والمباشرة اذ كان الشاهد شاهدا في الشهادة ان يشهد بما وصل اليه
 الوقف من ربح وما صرف منه مستحقة واما ان كان الشاهد يشهد
 على المباشرة مما حصر في حسابه فلا يستقل بذلك لانه جليل يستمر
 على فعل نفسه والله اعلم ووجدت في ورقة بخطه رحمه الله تعالى
 ما صورته للهدس فيها اذا شرط الواقف النظر على وقفه لم يربح من بعده
 يكون النظر على المسجود المملوك المتلبس بوظيفة كذا ان الوظيفة به
 الفلانية بطلت وانقطع رتبته وولي من فوض له السلطان المربح
 في الاقطار التي كانت بيد اصحاب الوظائف شخص في النظر على الوقف
 المذكور اجماع الله لكانت نعم يستحق الناظر على المسجود المذكور النظر
 على الوقف المذكور عند شرط الواقف بقدر المكان والله اعلم ورايت
 بظاهر نسخة اكثر ما يصح الحمد لله رفع الى سوال من وشنق صورة
 ما فوكم في شخص وقف على نفسه مدة حياته لا يشارك فيه شريك
 ولا يشاركه فيه سارع ولا يتاول عليه فيه متاول فاذا وفاه الله تعالى
 عاد وقفا شرعا على الوجه الذي يفرج فيبدأ من له النظر امره بجماعته
 ونزجه وكذا وما فضل بعد ذلك بتبني الناظر منه لنفسه عشر معلوما

ذلك

لهم بغيره كذا وكذا الى ان قال وما فضل بعد ذلك بغيره على اولاد
 الواقف لصلبه واحد كان او اكثر ذكر كان او انثى او ذكورا وانما بينهم
 على الفريضة الشرعية للذكر مثل حظ الانثيين على ان من توفي منهم رجل
 اولادهم واولاد اولادهم وانشاءهم وان سفل عن ولد او ولد ولد
 او سفل او عقب عاد مكان جار ياعليه من ذلك على ولد ثم على ولد
 وله ثم على سفل وعقبه المذكور ولان ان شرط والتركيب المذكور
 اعلاه ومن توفي منهم ومن اولادهم واولاد اولادهم وانشاءهم وان سفل
 وان سفل عن غير ولد واولاد ولد ولا سفل ولا عقب عاد مكان جار ياعليه
 من ذلك على اخوته واخواته ان كانوا بينهم على الفريضة الشرعية
 فان لم يكن له اخوة واخوات عاد مكان جار ياعليه على مستحق الوقف
 المتناولين لربعية حال وفاته بينهم بالسوية وعلى ان من توفي من الموقوف
 عليهم قبل استحقاقه لشي من منافع الوقف وترك ولدا او ولدا ولدا
 ونسلا او عقبيا وان سفل استحق ولده او الاسفل منه مكان يستحقه واولاد
 لو كان حيا وقام تمام والارث في الاستحقاق ذكر كان او انثى على الشرط
 والترتيب المذكور اعلاه هذه عبارة الواقف وجعل احدى النصفين للمساكين
 وثبت الوقف وحكمه حاكم حنفى المذهب مع علمه بالخلاف ثم ان الوقف
 المذكور استمر في يد واقفه مدة ثم مات الواقف عن بنات ثلاث لصلبه
 وعن ابن ابن مات ابو في حياة الواقف ولم يستحق شي من غلة الوقف قبل
 يصدق على ابن الواقف الذي مات في حياة الواقف انه موقوف عليه حتى
 يدخل في قول الواقف ومن توفي من الموقوف عليهم لم يلازم قبل موت
 الواقف لم يكن موقوفا عليه حتى يدخل في قول الواقف ومن توفي من
 الموقوف عليهم لانه اذا لم يكن موقوفا عليه في الواقف وحده بقوله وقف
 ذلك على نفسه مدة حياته لا يشارك فيه شريك ولا يشاركه فيه سارع
 ولا يتاول عليه فيه متاول وبعد وفاة الواقف كان لابن متيافهم سهم
 ان يكون موقوفا عليه فلم يصدق عليه قوله من الموقوف عليه قبل

موت الواقف ولا يبعد ثم حكم حنفى المذهب بعدم وفاة الواقف لثباته
 الثلاث باستحقاقه من ربيع الوقت المعين اعلاه بعد الذي
 الواقف تتدبيرة من جهات الوفاة خاصة من بذلك دون ابن الواقف
 المذكور الذي مات ابو في حياة الواقف لصلبه واولاد الواقف لصلبه
 هم بنات الثلاث دون ابن ابنته ولم يعتبر اباه موقوف عليه قبل موت الواقف
 ولا يبعد ولم يدخل في قوله من مات من الموقوف عليهم حكما شرعيا مستحبا
 لشرائط الحكم شرعا فصل هذا الحكم صحيح ام لا وقع سوال على الصفة المذكورة
 لمقتضى حنفى المذهب من اهل زمانه وجاب الحمد لله اللهم وفق للصواب
 ظاهر الحال عدم دخول ابن الابن في الاستحقاق وان صح احد القولين
 الواقف على اولاده لصلبه وابن الواقف كذلك وان الواقف قال على من
 مات من الموقوف عليهم قبل استحقاقه لشي من منافع الوقف وولد
 او ولد ولد استحق ولد ما كان يستحقه والده لو كان حيا لان ابن الواقف وان
 كان كذلك غير انه لا يستحق لاد استحقاقه مغبيا بقاءه في موت الواقف وعند
 حصول الغاية كان لابن معدوم والمعدوم لا يوصف بالاستحقاق والغاية
 وصفت بموت لا يتم بين الواقف ذلك بقوله لا يشاركه فيه من شاركه
 واستحقاق الميراث مرتب على استحقاق الميراث وحكم الحاكم بشرط الشرعي
 واقع محله لا ينقض والله اعلم وكنته على ابن احمد بن نقيب الاشراف الحسيني
 الحنفى وفند الحكم المذكور على لقناة القضاة واحد بعد واحد من مادة تزيد
 على اربعين سنة والعقل الثبوت والتقدير في يومنا هذا مما اتي
 به الفتي معتد به ام لا وهل يكون هذا الحكم واقعا في محل اجتهاد ام لا
 افقونا ما جوب من واسطوا لنا الجواب مستندين الى نقل ودليل ان الحكم
 الله الحكيم يمدد ويرشد والسماع لم يجواسه لكنته اقول وبالله التوفيق
 للحكم والفتوي المذكوران على خلاف الصواب والصواب دخول ابن بن
 الواقف الذي مات ابو بعد صدور الوقفية قبل موت ابيه الواقف
 فيشارك بنات الصليب الثلاثة فيقسم الغاضل من ربيع اجناسا لابن الابن

الحسان

الحسان ولعل بنت خمس لا يقول الواقف على الوقفية الشرعية ويقول
 وعلى ابن من توفي من الموقوفين عليهم قبل استحقاق لشي من منافع الوقف
 وترك ولدا او ولد ولدا وبنات او غنيا وان سئل استحق ولداه ولا سئل
 سئل ما كان يستحقه والده ان لو كان حيا وقام مقام والده في الاستحقاق
 ذكر كان او انثى ولا ريب ان اولاد الواقف واولاد اولاده وان سئلوا
 دخلو في الوقف ان الوقفية غير انهم لا يستحقون شي مع وجود الواقف انهم
 يحجبون به قوله الواقف الكفارات بعد دخوله في الوقف لكن قبل استحقاقه
 الميراثي انه لو عاش في لاد الواقف المذكور بعد موت ابيه لشارك اخوانه الثلاث
 لدخول في الوقفية قوله يقوم مقامه فلا يقول ان لو كان حيا وقام مقام
 والده في الاستحقاق وبهذا التفسير يتبين بطلان ما استند اليه الحكم الحنفى
 في حكمه من انه لم يعتبر لابن الذي مات في حياة والده موقوف عليه لانه
 لم يدخل في قول الواقف من الموقوف عليهم وليت شعري لو قلنا بان الموقوف
 لم يدخل في قول الواقف من الموقوف عليهم وجود الواقف كان عهده هذا الحكم قد استحق
 قطعا في اي لمقتضى دخوله في الوقف فلم يكن هناك الا ما وجد من الواقف
 ان الوقفية فظهر ان مقتضى دخوله في الوقفية باللفظ السابق من الواقف ان
 الوقفية غير انهم لا يستحقون مادام الواقف موجودا وقول المفتي رحمه
 الله وعند حصول الغاية كان لابن معدوم والمعدوم لا يوصف به
 بالاستحقاق الى اخر كلامه برده قول الواقف ان لو كان حيا فان ابن الواقف
 وان كان معدوما بعد موت والده لم يكن الواقف فرضه موجودا بقوله
 انه لو كان حيا لكانت العبارة كما ترى فبعد ان المعدوم يرضى موجودا وهذا
 الجواب بحسب النقول عليه والمصير اليه والمحقق ان ينهم والله اعلم
 ومما ايت باخر نسخة الكفر المذكورة ما بعد الحمد لله سواك ما فوقكم
 في شخص من اهل الحرمين الشريفين فرقي معالمهم من جملة فقهاء الحرمين
 مع وصف الاستحقاق ثم انه حصل له ضرورة خاف ان ياتي نفسه وما له
 فاقام في بلد غير بلد الحرمين مدة بعد التفرغ مع استمرار تناول المقرر له

نة



فصل بعد تقرر مع وصف الاستحقاق ينسب عند وصف الاستحقاق بالاقامة
 المذكورة للضرورة المذكورة مع صرف استحقاقه المدة المذكورة والخاص
 ان بعض اولادهم وبنوهم باحد الحرمين الذي هو منه مع سعيه في ازالة
 ضرورته وعوده الى وطنه وولده وعياله عن قريب جوابه لكانت المدة
 من بعد الكون اسجد العون فواجبت عن هذا السؤال قبل هذا موافقا لما
 لكانت مشايخ الاسلام وفيها الامام مد الله تعالى اجالهم وختم بالصلوات
 اعياننا واما الامام بانه لا ينسب عند هذا ذكر وصف الاستحقاق فيصرف له
 وفيه لا يباقي وقد التزم في الانساب ما يثبت له من الجواب من السائل
 فانظر بالله التوفيق والهداية الى اقوم طريق قال الامام قاضي خان رحمه الله
 ولو وقف على فراجه ربه وهو البصر ثم خرج الى مكة فأت بمكة فان اتخذ مكة
 دارا لاقامة قال هلال ينبغي ان يكون الوقف لغيره وان لم يقض هذا دارا
 فجار البصرة قائم لم ينتفع وتكون الوقف للاولاد انتم وقال العلامة
 عالم بن العلا في فتاواه رحمه الله ولو وقف على فراجه ربه وله دار وهو فيها
 ساكن فانتقل منها الى دار اخرى وسكنها باخر الى مات فالعلة لخيرات
 الدار التي انتقل اليها ومات فيها ولو وقف على فراجه ربه ثم خرج الى مكة
 ومات فيها وان كان اتخذها دارا فالعلة لغيره بمكة وان خرج حاجا
 او معتصلا فالعلة لغيره بل لا يجوز انهم لم ينتفع ولو كان له داران به
 وهو يسكن في احدهما والاخرى للعلة فان العلة لغيره الدار التي يسكن
 فيها وان كان له في كل واحدة منهما روضة فالعلة لغيره الدار وكذا انه
 لو كانت احدي الدارين بالبصرة والاخرى بالكوفة وله في كل واحدة منهما روضة
 روضة انتهى ثم قال بعد اوطاقنا فلاح من المجهود وسئل الفقيه ابو بكر عن
 الوقف على العلوية الساكنين يبلغ قال من غاب عنهم ولم يبع مسكنه
 ولم يغير مسكنه لم يبق من سكان بلخ ولم يتصل وطبقته ولا وقفه انتهى
 والدرع الشاهدة كريمة وفيها ذكر كفاية والده اعلم بالصواب وكسبة
 احمد بن يوسف الحنفي رحمه الله له والديه ومشايخه والمسلمين حامدا لله

ومصلها

ومصلها على اشرف خلقه سيدنا محمد والموحد محمد وسلم سوال المرحوم
 في غراس ان الوقف على مصالح ثلاثة اربعة مدخون فيما سئل من المناظر
 مع بعض الاستحار او كل ما وصفت من ذلك في المصالح كالتميم والحصر والفتايل
 وسراستور فوضع على المأخوذة وهل وقف سراج الا ان كان له ام لا جوابه
 لكانت وقف سراج الا ان كان معارضها او كانت الارض مذكورة فتصحيح
 وهو الناظر ان يبيع منها المنقطع ما يحتاج الى بيعه لكن لا من اصله بل من
 خلقه ويعبر من ذلك في المصالح كالتميم وسراستور والفتايل ومن
 المصالح التي تجري المني بها سراسر السور والاسماء رتق الى سواله في قوله
 وقاضي نفسه ايام حياته ومن بعده على اولاده الاربعه قد ذكرهم به
 فذكرهم وسلمهم وغنيمهم ومن بعدهم على الحرمين الشريفين بنو هود
 ولم يتصل ذلك بحكم شرعي وحصل له بعد ذلك ولد خامس وانتقل
 بالوفاة الواقف وكذا التهمود واسم الحال مدة تزيد على ثلاثين سنة
 والاولاد الخمسة واصفون ابدا بغيره على المكان المذكور ثم انهم تسلموا
 فادعي الولد الخامس الى المكان ملكه وادعي الاربعه المذكورين انه وقف
 عليهم وطالبهم بالاجرة وارادوا الخراج من المكان فمئل لهم ذلك لم لا هل
 المكان المذكور وقف على الاربعه بغيره بغيره دون اخيه ام هو ملك
 ان يلان لعدم التمسك فيه بالوقفية واذا اراد الاولاد الاربعه بغيره بغيره
 وفاة التهمود هل يبررون على ذلك ام لا وكيف الامر في ذلك وما حكم الله تعالى
 فيه افوتوا واصحابنا انكم الله المنة فكسبت عليه ما من الله تعالى به وهذا
 من ما كسبت به وقف بعد الوقفية المجدلة حيث لم يكن هناك بنية تميز
 بالوقفية لذي حكم شرعي لتثبت الوقفية عنده فلا يبرر قول الاولاد
 الاربعه المدعين بالوقفية على اخيه وله حينئذ المطالبة بما يخصه منه بالارث
 ويجري الحكم في الباقي بعد تصيب الولد الخامس بحري الوقف على الاولاد
 الاربعه المذكورين وذا راجع المميزين بالوقفية فيكون ربيع الباقي مستحقا
 لهم ومن بعدهم على الحرمين ان لم يكن هناك وارث سكر الوقفية وينتفع نصف

الأولاد أربعة في الباقي بعد نصيب الولد الخامس نصف الملاك من بيعه
وجهة وغيرهما واحدة لهم من عهدهم والله اعلم وكتبه أحمد بن يوسف الخنجر
غفر الله له ولوالديه وشايعه والسلمين وكر على سوال من دسهم صورة
ما فوقكم في رجل وقف عينا على ذرية وسنله وعقده ثم على مد سنة
بما عليه ثم على فقر الحرمين الشريفين شرفهما الله تعالى وعظمهما وشرف شروعا
منه إذا الاستحقاق أو النقل إلى أحد من الذرية أو غيرهم ونصرف في الوقف
باستبدال أو وجه من وجوه التلف كان قبل ذلك لاحق له في الوقف كان
مستحقا ومنه ولا أن كان ناظرا وينتقل الاستحقاق في ذلك لمن شرطه
الوقف وثبت ذلك وحكم به حكم شرعي ثم توفي الواقف عن ولدين ذكر
وأنثى فوصفا بينهما على ذلك مدة وتزوجت الأنثى برجل وانت منه
بنت ثم توفيت عن ابنتها ووجهها وأختها المذكورة من ثم توفيت ابنتها
المذكورة ثم المخرج المذكور عن بنت صغيرة والوقف البتة وحدت عليها
محدثت بأذن حكلي فطالب واضع اليد على العين الموقوفة ببيع ذلك
لجبره على الصغيرة المذكورة فذكر أن العين الموقوفة استقلت بملكه
بالباع من ولد بنت المأني المذكورة أو لا وهو زوج بنت الواقف أبدلت
حصتها من ذلك حتى النصف لشخص واستعادة منه إلى ملكها وملك
ذلك لابنتها من البايع المذكور وتوفيت البنت المذكورة وال ذلك
إلى والدها البايع المذكور بملارث وأظهر واضع اليد المذكور مستندا
من صبيته أن بنت الواقف المذكورة اشترت المحصة التي أبدلتها من
الشخص المبدل له وأنها ملكة في ذلك لابنتها المذكورة وأنها الت إلى البايع
المذكور بملارث عن ابنته الملك لها المذكورة بما جميع ذلك بشهادة تمهودة
ثابت النسب المذكور بحكم موجه ونظام المستند اشهاد من صبيته اشهد
عليه ولد الواقف المذكور أنه لا دفع له ولا مطعن فيما إلى البايع
المذكور بملارث الشرعي من ابنته المذكورة وأنه قبض من البايع المذكور
سبلغه لدا وكذا وذلك من حصته من العين الموقوفة حتى النصف التي أبدلتها

له قبل تاريخه بينهما شهوده وإذا أضاف ذلك إلى ما البحر اليد بملارث
المذكور فكلت لجميع العين المذكورة مثل ما ذكر من وصف الأبدال
وذكر تمهودة مستند الباع المذكور أن الأبدال صدر بحضورهم كاف في
مثل ذلك ومعنى عن التكليف إلى اظهار مستند يشهد بالأبدال ليظهر في
أمره هل مسوغ شرعي أم لا والحال أن العين الموقوفة المبدلة المذكورة
مستغنى بها وفيتها بغير الأبدال الموصوف مستند الباع المذكور بالكر من
التمن المبدلة به والقرينة دالة على الخيلة في جعل الوقف ملكا باستعادة مائة
ما أبدلته وهل الأبدال صحيح مع ما شرطه الواقف من منع الاستبدال
والنصرف فيه بوجوه التلف أم لا وهل استبدال العين المستغنى بها صحيح
أم لا وما حكم في ذلك أفقونا ما جوب من مع بسط السؤال أنا كم الله الخنة به
والسلمين فأجبت عنه بما نصه بعد الحمد لئلا الأصل في كل شيء بقاؤه به
حتى يثبت بقاها بالطريق الشرعي ما ينشأه إذا ثبت هذا الأصل بقاها
الوقف على ما كان ولا ينشأ عنه بغير الاستبدال المذكور بل لا بد من
الوقوف على مستند الأبدال والنظر في طريق الحكم به والحكم وكيف بلغوا
الوصف المذكور والشاهد السطون استند الله أسوة منها بحالته
لما شرطه الواقف من المنع من الاستبدال المؤكد باستقاط حق أو عزل
من تصرف فيه بذلك قبله ومنها كون العين المستبدلة مستغنى بها قائمة
على أصولها ومنها استبدالها بدون القيمة إذا كان بغير فاحش والله
اعلم وكتبه أحمد بن يوسف الخنجر حواله واقعة حال بحلب صورته
ما فوقكم في واقف وقف وقفا على نفسه مدة حياته ثم من بعده على
أولاده واحدا كان أو أكثر ذكورا وإنا ذاب بينهم على القرينة الشرعية بشر
على أولاد ذكور لا ذكور ثم على أولاد ذكور لا ذكور ثم على أولادهم وإنا ذاب
وأعناهم مثل ذلك على أن من توفي منهم أجمعين عن غير ولد وسنله به
وعقب عاد نصيبه لمن هو في درجته وذوي طبعته من أهل الوقف فإن مات
عن ولد كان نصيبه لولده ثم إلى ولد ولد ثم إلى نسله وعقبه بينهم على



السوط والترتيب المعين اعلاه يجري ذلك كذلك عليهم ابدان ما توادوا له
 وادامامنا سوا وتعاقدوا بطنا بعد بطن وقرنا بعد قرن وحيلا بعد
 جيل وثبت كتاب الوقف عند حنبلي المذهب وحكم بعضة الوقف ونفذ
 ثم توفي الواقف عن اولاد صلبه وهم اسمعيل وحسن وشهدة واحضر الوقف منهم
 علي الفريضة الشرعية ثم توفيت شهدة المذكورة في حياة اخوها اسمعيل
 وحسن المذكورين عن بنت تدعى خديجة ثم توفيت خديجة المذكورة
 عن ولد يدعى يوسف بن ابراهيم بن اسمعيل بن الواقف المذكور ثم
 توفي حسن المذكور عن ولد يدعى عمر ثم توفي عمر المذكور عن غير ولد
 في حياة عمه اسمعيل بن الواقف المذكور والى حصته من الوقف الى عمه
 اسمعيل المذكور ثم توفي اسمعيل المذكور عن بنت تدعى شهدة وابن
 ابنه يوسف المذكور اعلاه ثم توفيت شهدة بنت اسمعيل عن بنت
 تدعى طهر بنت احمد بن محمد بن صديق ثم توفيت طهر المذكورة عن بنت
 تدعى امامة بنت ابي بكر بن الحاج محمد بن الاسود وهذا الحالة هذه
 بمقتضى ذلك نستحق امامة بنت طهر مع يوسف ابن ابراهيم بن
 اسمعيل بن الواقف ام يستحق يوسف كونه من اولاد الظاهر واقراب
 للواقف وما حكم الله في ذلك اذ امة ناماجورين جوايه لكانته تستحق
 امامة بنت طهر بنت شهدة بنت اسمعيل بن الواقف تلك ربع الوقف
 ويستحق يوسف ابن ابراهيم بن اسمعيل بن الواقف الثلثين بيان
 ذلك انه لما مات الواقف فتم ربع الوقف بين اولاده الثلاثة للذكر
 مثل حظ الانثيين فكل من اسمعيل وحسن وخمسان وشهدة خمس ثلث
 لما ماتت شهدة انتقل نصيبها لستة خديجة ثم لما ماتت خديجة انتقل
 نصيبها الى ابنها يوسف ابن ابراهيم بن اسمعيل بن الواقف ثم لما مات
 حسن انتقل نصيبه وهو خمسان لابنه عمر لما مات عمر انتقل نصيبه
 لعمه اسمعيل فصار له اربعة اخماس ثم لما مات اسمعيل المذكور وهو اخذ
 من مات من البطن الاول تنقص النسيبة كما نص عليه الحنفية رحمه الله

وليسم

ويسم ربع الوقف علي البطن الثاني وليس فيه الا شهدة بنت اسمعيل
 فنصف ايام لما ماتت شهدة هذه تنقص النسيبة ايضا وتقيم ربع الوقف
 علي البطن الثالث وليس فيه الا طهر بنت شهدة بنت اسمعيل بن الواقف
 ويوسف ابن ابراهيم بن اسمعيل بن الواقف فيحصل لطرير الثالث ويوسف
 النشان ثم لما ماتت طهر بعثت نصيبها وهو الثلث لبنتها امامة بنت
 وقد اتى الشيخ الامام العلامة شهاب الدين الرملي الشافعي بمنع الله
 باستحقاق امامة اربعة الاخماس واستحقاق يوسف الخمس وهذا
 بناء على عدم نقص النسيبة كما هو مقتضى مذهب السادة الشافعية
 فقد هم بموت اسمعيل انتقل نصيبه وهو اربعة اخماس لبنتها طهر
 وموت طهر انتقل نصيبها وهو اربعة اخماس لبنتها امامة واما يوسف
 فنصيبه الخمس الذي صار اليه من امة خديجة بنت شهدة بنت الواقف
 والله اعلم انبي ما رايته باخر كثره يتعلق بهذا الباب اجزل الله الخبر
 والثواب وسياقي ايضا سوال في نقص النسيبة في القسم الثاني من هذا
 الباب والله الموفق ورايت بخطه باخر نسخة كثر اخرجي غطه ايضا ما نصه
 الحمد لله رفع الي سواك صورة ما فوكم رضي الله عنكم في واقف وقف
 وقفا وعين فيه مصارف لارباب ووظائف من امام وخطيب وموذن
 وباشرين وشهود وغير ذلك من المصارف وشرطي كتاب وقفه
 ان يكون وظيفة المباشرة بالوقف المذكور للاسن فالاسن من بني الجيعان
 وعين لها في حياته من بني الجيعان صلاح الدين اسنهم وقرع ثم قال
 في كتاب وقفه وكل من مات من الصوفية والخدمة وغيرهم من ارباب
 الوظائف المذكورة عن ولد فان كان حبيبا بالغافه اهلية وصلاح لها
 وظيفته والذرة فزرة الناظر فيها وان كان صغيرا ليس فيه اهلية ترك
 بمكتب السبيل انما الواقف ثم ان صلاح الدين المذكور توفي الى رحمة
 الله تعالى وخلف ولدا بالغاهلا المباشرة الوظيفة متصفا بما اعتبره الواقف
 وهناك من بني الجيعان من هو اسن منه فكل يستحق الولد المذكور

شرع



متعنا بما عثره الواقف وهناك من بني الجيعان من هو اسن منه قبل
 يستحق الولد المذكور الوظيفه المذكورة عملا بشرط الواقف للولد ويكون
 اعتبار الاسنة عند تقدير الولد بالصفة المذكورة ام كيف الحال فاجبت
 وبالله التوفيق بما نصه بعد الحمد لله ثم يستحق ولد صلاح العيين المذكور
 وطيفه والده عملا بشرط الثاني فانه عام في جميع ارباب الوظائف ويعمل
 بالشرط الاول في حق من مات وليس له ولد اهل اذ لو قلنا بعدم تحقق
 الولد المذكور في تحققه لم يكن عملا بشرط الاول لكننا قد ابطنا عموم
 الشرط الثاني في حق هذا الولد من غير دليل فوجب المصير لما قلنا وخيبند
 ولا معارضة بين الشرطين على ان الشرط الثاني لو تحققت المعارضة
 بينه وبين الشرط الاول لعملا بالثاني دون الاول فقد صرح مستأجنا
 رحمهم الله تعالى بان المعنى في كلام الواقفين ما كان اخرافا اخر اقال المام
 الخصال رحمه الله سائعه قلت لما قولنا اذ اوقف ارضا وشرطين
 الكتاب فقال لا يباع ولا يوهب ولا يملك ثم كتب ما يجنب ان يكتب شرط
 قال في اخر الكتاب وعلى ان لفلان بن فلان بيع ذلك ولا يستبدل
 بتمنه ما يكون وفقا على شرطه قال فله ان يبيع ويستبدل من ذلك
 من قبل ان يخرجه من الاول بثلث وكذلك ان قال في اول الكتاب على
 ان لفلان بيع ذلك ولا يستبدل به فانه لغير الكتاب وعلى انه ليس لفلان
 بيع ذلك قال وليس له ببيعة انه قد رجع عن الشرط الاول الذي كان اشترطه
 في البيع فانه يقول على انه ليس لفلان بيع ذلك انتهى واسم اعلم ولكنه
 احمد بن يونس الحنفى انتهى ما رآته وامه الموقوف وفي الكراسة التي بخطه
 بها اسئلة رفعت اليه لارالت سجايب الرحمة تنصب عليه الحمد لله رفع
 الاسئلة صورته ما قوله رضي الله عنكم ونفع بعلومكم في شخص صيرفي
 على وقف وله ناظران وعادة الصيرفي ان يطرف على المستحقين بغيره
 اذن من الناظر على الوقف ثم جاء احد المستحقين ببيعة مسهولة تخط
 احد الناظرين على الوقف بل اذن في صرف ما نظمته الورقة عن استحقاقه

بفمته

في مدة سابقة على تحديد احد الناظرين غير كما ذن في الصرف وصرف الصيرفي
 ذلك فهل لاحد الناظرين الذي باذن الامتناع من امضا ذلك ومطالبة
 الصيرفي بنظر ذلك محتجا بانه لا يدخل مال سنة في سنة اخرى قبل المزمع
 الصيرفي ذلك واذا صرف لارباب الشعائر من المستحقين معلومهم عن
 المدة السابقة بغير خط الناظر ولا اذنه على العادة فهل للناظر الامتناع
 عن امضائه ومطالبة الصيرفي بنظره واذا اعاد الصيرفي بذلك فهل
 له مطالبة المستحقين ولعند ما دفع لهم عن معلومهم وما حكم الله في به
 ذلك فاجبت بما نصه الحمد لله من بعد ان يكون استند العون ليس لاحد
 الناظرين الذي لم ياذن الامتناع من امضائه واحتجا بانه لا يدخل
 مال سنة في اخرى لا عبرة به حيث لم يفسخ الواقف وحيث صرف الصيرفي
 معلوم بعض المستحقين وبالفوف فالله في لم يعرف له وليس له الامتناع
 من امضائه سيما وقد جرت العادة بذلك وامضائه ولا رجوع على الصيرفي
 بذلك اذ هو قد فعل ما هو الواجب على الناظر من اتيال الحق الي مستحقه
 مع انه لا يذرف في الرجوع على المستحق مما وصل اليه من استحقاقه ثمة
 عوده اليه واسدائهم وكنته احمد بن يونس الحنفى الحمد لله رفع الي سوال
 في شهر ربيع الاول سنة ٩٣٣ م صورته في شخص من الملوك وقف وقفا
 على مدرسه من المدارس وذلك وحكم به حاكم حنفى بعد استيفاء
 الشرايط الشرعية فتوفي شخص الناظر على المدرسه المذكورة بطريق ابولسته
 بشرط الواقف فاستبدل الموقوف وحكم به الاستبدال حنفى بعد تبوت
 مسوغه لديه وصار المدرسه خرابا لا تستعير بها ولا غيرها فقام
 شخص حسيه لله تعالى واقام ببيته شرعية الذي حكم حنفى بما صورته
 ثبت لدي ذلك الحاكم الحنفى المشار اليه معرفة الرزقة الكائنة بالناجدة
 الغلانية تحددوها وشرحت وجرى بها في وقف الواقف وانما لم تزل
 مستمولة بالري من سداد ريعين سنة وعوها الي تاريخه وانما استنفذ
 بحلج الزرع والرعاية مع بقا بصورها وحصوله بغيرها من غير تعقل

ع

حسب من الاسباب النافية لذلك الثبوت الشرعي وامر واضح البديهي يد
 عن ذلك وتخصيه لجهة الوقت وحكمه موحده بعد تقدم دعوى شرعية
 صدرت من مدعي شرعي لذي الحكم المتارليه مع العلم بالخلاف هذا نص
 ما وقع عند الحكم الحق حسبما سطر بالمستند للمسئوب اليه من
 بعد ان جرى الامر عند الحكم الحتمي المتارليه من الثبوت والحكم المسترجع
 تب ايضا عند ما نسب لفلان وفلان الحكم الحتمي من الاستبدال
 في الحصة المذكورة فيه الموقوفة والمبيعات المترتبة على ذلك لوجود
 المسوغ الشرعي لذي الحكم الحتمي ويعود الحصة لجهة الوقت لغير
 ريعها في محارفه الشرعية على حكم شرط الواقف واذن لناظر في صرف
 غلة الحصة الموقوفة لمستحق ذلك على حكم شرط الواقف ورفع يد
 من وضع يده على ذلك وتخصيه لجهة الوقف حكمه والفاوذا شرعية
 بعد تقدم دعوى شرعية صدرت لديه من مدعي شرعي ومن ما صدر
 من هذا الحكم الثاني لاغ للحكم السابق في الاستبدال بالناسب
 سوغها لذي حكمها بحيث تنقطع تخصصة من وهذا اليد الطولى الوقف
 المذكور ام وهل المقدم البينة الاولى الشاهدة بالمسوغات والثانية
 المنفصلة بالحتمي الثاني وهل اذ انرب على الاستبدال وقف يلغي
 بمقتضى ما سطر اولا فتونا ما جهر بن مع بسط الجواب ونكم بالاجرة
 والثواب جوابه لكانه بعد المدة شهود الاستبدال ان كانوا
 معروفين بالعدالة فلا ينقض الاستبدال بالشاهد بشاهدتهم لان القضا
 بيمان عن المال ما امكن ولان الشهود الذين يشهدون بان الرقعة
 المذكورة ان الاستبدال صالح للزراعة ان كانوا غير عدول فبما دلتهم
 مردودة وان كانوا عدولا فقد ترجحت شهادة الاولين بانصال القضا
 بها ويشهد لها ما ذكر في المتن لو شهدت بينة بقتلها بد يوم البحر
 بمكة واخري بقتلها يوم البحر بالوقوف لم تقبل البينة لان احدهما
 كاذب ببينين ولا ترجح لاحدهما فان حكم الحكم بالبينة الاولى لا نسح

في الاستبدال
 في الحصة المذكورة
 في الحصة المذكورة

البينة

البينة النافية لطل الاول ترجحت بانصال القضا بها وقال قاضي خان رحمه
 الله لو اقامت المرأة البينة ان الميت تزوجها يوم النكاح وحكم القاضي
 بشهادتهم ثم اقامت اخري البينة بانتهز وجهه في ذلك اليوم بخلافه
 تقبل ببيتهما انتهى لو كانت البينة الشاهدة بمسوغات الاستبدال بقتلها
 الحرة ولو شهدوا شيلا بان الدار الفلانية الموقوفة سابعة للاستبدال
 لم يضرها وحكم القاضي بشهادتهم وابتعت ثم شهدت بينة اخري به
 لذي حكم بالخفاطارة ان الاستبدال الى هذا الزمان وكان الحسن يقضي
 بان عمات ان الاستبدال في العمارة القائمة في هذا الزمان وكما لو شهدوا
 بان الرقعة الفلانية الموقوفة سابعة للاستبدال لكن بخلافه مثلا
 وحكم القاضي بشهادتهم وابتعت ثم شهدت بينة اخري لذي حكم بانها
 صالحة للزراعة ان الاستبدال الى هذا الزمان وكان من حين وقوع
 الاستبدال الى حين قيام البينة الثانية لا يمكن ازالة ما يلهي من الحسن
 فالقضا بشهادة ستهود الاستبدال حينئذ باهل اذ هو مبني على بينة
 يكن بها الحسن فهو بمنزلة من جاحيا بعد الحكم بموته والاستبدال وباترب
 عليه من البياعات والوقفية ايضا باهل والوقفية الاولى باقية على
 حكمها الاول وعليه المعول ويجب على وفي الامر اخري الله الخبر على يديه
 اذ ارفع هذا الامر اليه اعادة مثل مثل هذا الوقف لما كان عليه واسترجاع
 غلته لتصرف فيما عينها اليه وبثاب الساجي في ذلك الثواب الجزيل المقصد
 الجميل والله تعالى اعلم بالصواب قال ذلك وكتبه احمد بن يوسف الحتمي
 الله له ولوالديه ومشايعه والسلمين حامدا لله تعالى ومصليا على اشرف
 خلفه سيدنا محمد وال وصحبه وسلم انتهى ما رايت في الكراسة والله
 سبحانه الموفق والابن في ورفقة تخطه جه الله تعالى ما نصه
 الله رفع الى سوا السورة بعد المدة ما فوقكم رضي الله تعالى
 عنكم واستمع الوجود بوجودكم في شخص وقف وفنا شرط فيه النقل بئس
 ثم من بعده ولولده ووجهه وشرطها ان يستبدل ذلك وما شانه ببلغ

نعم

يشترى بدليته الوقت ما هو انتفع من ذلك وتوفي الوقت بعد الحكم
 بموجب الوقت وصحته ولزومه وانبراه من يرى ذلك فصدر منها
 استبد اليه من العين الموقوفة بمبلغ بعد ثبوت القيمة والمسوخ
 والمحال ان العين موجهة على شخص ولم تنقض مدة الواجب قبل
 الاستبدال صحيح مع بقاء مدة الاجارة ام لا وهل اذا اقيمت بينة بعد
 ذلك ان قيمة العين اكثر من المبلغ المستبدل به هل يسمع وينقص
 المستبدل السابق ام لا فتونا ما جاور من جوابه لكاتبه والله به
 الموفق بيع العين الموجهة سواء كانت ملكا او وقتا بشرط صحة ان اجاز
 المستاجر البيع سقط حقه من الاجارة ونسب المشتري المبيع حينئذ
 وان لم يجز المشتري البيع فلا اجارة باقية ثم غير المشتري سواءه فلا اجارة
 قبل الشراؤه بين ان يفسخ البيع وبين ان يصير الى انفسه ماله فلا اجارة
 فيسلم المبيع بعد ذلك والبيينة الشاهدة بان قيمة العين المستبدل
 له اكثر من المبلغ المستبدل به بعد ان ثبت لذي الحكم كثرها مدة العدول
 البيع غير القيمة غير سموعة اذ البيينة الشاهدة بعد الحكم بان قيمة العين
 المستبدل له اكثر لا يخلو اما ان تكون من العدول وان كان الثاني لعدم
 القبول مما ظاهر وان كان الاول والنزاع ان الحكم حكم بينهما مدة العدول
 فتمت محنت المولي بالتضاؤل وسمعت الثانية لزم منه نقص النقص وهو
 ببيان من النقص ما يمكن نعم لو كانت البيينة الاولى التي اصل الحكم فيها
 بكذا الحسن فانه حينئذ يكون الاستبدل باطلا والوقت مستمرا
 على حكمه اول والله اعلم ونسبه احمد بن يوسف الحنفي جامدا
 مصليا مسلما سواك في رجل وقف وقتا بولاء بعه بعد وفاته
 فلانة وكذا النظر ثم جعل فلان بعد وفاته من جميع بيع وقته في
 كل ثمن من القصة خمسين نصفا ثم توفي الوقت المذكور والما ذكر
 لمن ذكر فيه وقع بين فلانة وولان تضاد في اشياء في صحيحهما
 وسلاهما وطواغيتهما واختيارهما على وفاة الوقت المذكور

وعلى

وعلى دخول فلان في الوقف المذكور بالمبلغ المذكور وهو في كل ثمن
 خمسون نصفا كما سيجرح ذلك مستند اذ حال فلان المذكور شهد
 عليها فلانة المذكورة ستوده الاشهاد الشرعي ان لا دافع ولا مطعن
 فيما تضمنه مستند فلان من الادخال على ما سيجرح وبان فيه عرفت
 الحق في ذلك فافترت به والصدق فانبعت لوجوبه علم اشياء وصار على
 ذلك كله ووقع الاشهاد عليها بذلك بتاريخ وسوقت فلانة فلانا بالمبلغ المذكور
 واستمر يقين ذلك نحو ثلاث سنوات ثم انها ذكرت انها صدر من الوقت
 اخراج فلان المذكور قبل اذ ثبت ذلك بعمل بالتضاد المذكور
 ويبري على فلانة المذكورة وسيحقق فلان القدر المذكور ام لا وهل يقبل
 منها القدر المذكور لا سيما على بالتضاد انهما كانت اطلقت على ما يجرح
 فلانا ولا علمت به ويلزم ما بين على ذلك ام لا وهل يجرح على فلان
 بالقدر الذي استاده بالنسبة مدة السوات المذكورة ام لا جوابه
 اذ ثبت الاخراج لذي الحكم الشرعي بالبيينة المذكورة الشرعية وحلفت
 فلانة انها ما كانت تعلم به ان التضاد فحينئذ يعمل بالاخراج ويرجع
 على فلان بجميع ما وصل اليه ويصرف في مصارفه للظهور انه وصل اليه فلا
 مالا يستحقه وان لم يثبت الاخراج او ثبت وتكفل فلانة من البيينة فحينئذ
 العمل بالتضاد ماض والله اعلم سواك قد وجدت في ورقة بخطه
 ايضا ما صورته لعمده في واقف شرط في كتاب وقفه انه متى تضاد احد
 من له النظر عليه الاستبدل به غيره وصدر ذلك منه كان قبل صدوره
 ذلك معروفا عن النظر وممنوع عنه ومن الضرف فيه فولا او قلنا ثم ان
 الناظر رفع قضية لاحد مشايخ الاسلام الحنفية الذين سلفوا وسالوا ان
 في استبدال ذلك عند غائب من يوايه فاذن له فاستبدل الناظر ذلك
 وثبت ذلك لذي الشاهب المذكور وحكم به من الاستبدل وان حكم
 به صحيحان ام لا فتونا ما جاور من جوابه اما هذا الناظر فهو من ذلك
 بما فصله من الاستبدل والله اعلم استبدال فان وجد فيه السوغت فتوفي

كور

ن



ويصير كانه صدر من الحاكم ويكون الناظر المذكور بمنزلة وكيله وان لم
 يوجد فيه السوغات فهو الحكم به باطلان واسما علم سواك في واقف
 وقف وقفا وشرط في كتاب وقفه شروطا بان لا يستبدل شي من الوقف
 ولو بلغ من الخراب ما بلغ وحكم بغيره الوقف ولو لم يحكم حتى تم ان العمل
 على الوقف استبدل من الوقف جهات واستغدر الناظر ولخال ان في
 ربع الوقف قابضا للعمارة واستمر ذلك مدة طويلة ثم ان النظر لتخص بغيره
 واطلع على شرط الواقف واخر يستحق الوقف بشرط الواقف فهل الناظر
 الرجوع على من استبدل او على من هو واضع يده على العين المستبدلة
 من الوقف وهل يقبل قوله البينة عند الحاكم الحقي ان هذه العين الموقوفة
 سائغة للاستبدال وحكمه بغيره بالاستبدال صحيح مع وجود النافض به
 للعمارة ام لا جوابا البينة الشاهدة بوجود السوغات للاستبدال
 في هذا الوقف مردود لان الحكم يكذبها والحكم به باطل والوقف باق على حاله
 ولو لم يكن يصح هذا الاستبدال والوقف باق على صوله قابض ولو لم
 يصح الواقف لعدم الاستبدال وبوسع واضع اليد على هذه العين المستبدلة
 برفع يده عنها ونياب من اعان على صرف ربع المية الوقف التواخييل
 واسما علم بالصواب سواك في شخص وقف وقفا وشرط في كتاب وقفه
 معالم ارباب الوظائف والصوفية والراو المستحقين وغيره في كتاب وقفه
 المذكور وما فضل بعد ذلك ليس تضمن في النصف الاول بصرف منه ولا في
 وذريته وسنله وغنيه فاذا التزم الا بالواقف وذريته باجمعهم صرف
 الثلثان من ذلك لا ولا داخي الواقف وذريته وسنله وغنيه والثلث
 الباقي من النصف المذكور بغيره الجماعة معينين في كتاب الوقف المذكور
 والنصف الفاضل المذكور بغيره لعتقائه ومن مات من عتقائه وله
 ولد انتقل نصيبه اليه وله وان سئل فان لم يكن له ولد ولا ذرية يعود
 نصيبه لجمعة الوقف المذكور وعدا نراض العتقا ولا ذرية ذريةهم والذين
 اولاد داخي الواقف بصرف ذلك جميعه في وجوه البر والنفقات من اطعم طعام

سواك في كتاب
 وقف وقفا وشرط
 في كتاب وقفه
 شروطا بان لا
 يستبدل شي من
 الوقف

وتسبيل

وتسبيل باعذب وقرأة ختمات شربيات وكسوة عار وفك ما سور
 واطلاق سجون وتجهيز ميت وزبادة في معالم ارباب الوظائف
 والمستحقين به على ما يراه الناظر ويودي اليه اجبا به فهل ربع الثلثين
 باق داخي الواقف وذريته بعد ان نراضهم خاصة دون العتقا بصرفه
 الناظر في المصاريف المتقدم ذكرها من اطعام الطعام وغير ذلك لم لا
 فاستغنى عن ذلك من علماء السادة المحفظة رضي الله عنهم فانوا بان الناظر
 صرف ربع الثلثين المحقق باق داخي الواقف المذكور بعد ان نراضهم للمنفعة
 صرف الناظر ربع الثلثين المذكورين المحقق باق داخي الواقف المذكور
 بعد ان نراضهم للمنفعة فهل صرف ذلك للمنفعة صحيح على هذا الوجه ونياب
 على ذلك ولا اعتراض عليه في ذلك ام لا جوابا صرف الناظر ربع
 الثلثين المحقق باق داخي الواقف للمنفعة صحيح ولا اعتراض عليه في ذلك
 ونياب على ذلك سواك فيمن وقف وقفا على نفسه ايام حياته
 فلما ان تسند وقفوضه وتوصي به لمن ساء ثم من بعد هذا في مصاريف
 عيتمها بكتاب وقفها وشرطت الواقعة المذكورة فيه لنفسها شرط في كتاب
 وقفها سمان تزيدي وفيها ما تزي زبادة وتنقص ما تري تنقصه به
 وتغير ما تري تغييره وتبديل ما تري تبديله وتدخل من ساء وتخرج
 من ساء وان شرط لنفسها من الشرط ما تري ان تراه تفعله ذلك وتكرره
 المرة بعد الاخرى وثبت ذلك لذي حكم حتى وحكم به وبصفا الوقف به
 ولزومه ثم من بعد ذلك بمدة طويلة ارادت الواقعة السر الى الحجاز فعند
 سفرها استهدت عيتمها وهو عدولها رجعت عن جميع ما عيتمته في كتاب
 وقفها من المصاريف والشروط رجوعا شرعيا وشرطت شروطا ومصاريف غير
 التي عيتمتها الا ان سافرت الى الحجاز فانت فهل والحال ما ذكر بينت الرجوع
 والاشهاد بالشروط المذكورة وبحكمها ام لا جوابا يعمل بالرجوع والاشهاد
 بالشروط المذكورة وبحكمها واسما علم ورايت بخطه رحمه الله في ورقة
 ما صورته الحمد لله رفع الي الشيخ نور الدين الوقت مجامع الحكم سواك في



في واقف وقت وقفا وشرط لنفسه الإدخال والخروج والتغيير والتبدل
وحكم به حكم حقيقي وجعل فيه قدر البعض الجوامع وأنتج عن الواقف ان
ذلك فوسعة في شهر رمضان على ارباب شعيرة مرة بنفسه ومرة بما
وهو ما ماله الى ان مات ثم بعد موته صار وقت المكان يقتضيه ذلك من
ولو الناظر على الوقف ويتردد على الوجه المذكور في توقي ذلك الوقت
وفعل الوقت الذي بعده كذا ذلك ثم ذهب ناظر الجوامع الى ناظر ذلك
الوقف وكشف من كتاب الوقف على ذلك القدر فوجده مستورا على
الخساف التي سيفعل الجوامع فان لم يكن به خسران في فوسعة لارباب
الشعيرة في شهر رمضان ثم يرجع على الوقت بما يقتضيه من ذلك الوقت
وفوقه على ارباب الشعيرة والحال انه ما كان يفعل ذلك لا يتبع الوقت
الذي قبله عندئذ في ذلك فعل الواقف بنفسه وما دونه في التزقة
الى ان توفي مع علم الواقف بالخساف الموجودة ثم يكون فعل الواقف
وهو تزقة القدر المستوط على ذوي الشعيرة اينما رجوعا عما شرط له
الخساف اولاً ثم ذوي الشعيرة ان لم يكن خسران ام لا جوابه لك منه
حيث شرط الواقف لنفسه التغيير والتبدل وصرف ذلك القدر بنفسه
مراراً فوسعة على ارباب الشعيرة في رمضان ولم يصرفه فيما شرطه مع
مشاهدته لما سيفعل الجوامع من الخساف فذلك رجوع دلالة عما شرط من الصري
استدراك الخساف وقد صرح شيخنا رحمه الله بانه يجوز الرجوع عن
الوصية صريحاً ودلالة وسایل الوقف غالباً مستنبطة من سایل
الوصايا فيمد بذلك اوقاف هلال والمصاف رحمهم الله تعالى وقال
شيخنا الوصية تحت الوقف والله اعلم ولا يستدركه وقد تحطه بها
ما نصه المحدث الله ارسل الى الشيخ العلامة الحلي الصافي ان شاء الله تعالى
سؤالا تحطه به بعد التبدل ما تقول السادة العلماء اية الدين وعلمها
المسلمين وقدم الله اجمعين في واقف وقت مكاناً على نفسه ثم على غيره
فلان وشرط النظر لنفسه ثم لمن ذكره في مكتوب وقفه ما يري زيادته و

بالسنة

منه ما يري تنقيصه ويغير ما يري تغييره ويبدل ما يري تبدله ويدخل فيه
من اراد ويخرج منه من شاء ويستبدل ذلك وما شاء منه بمصرف على
الوجد الشرعي او بقرار او بحصة من غنار ويوقف ذلك على الوجه الشرعي
ويستلطف لنفسه ما يري اشتراطه من الشروط المخالفة لذلك كلما بدله
المرّة بعد المرة وهم جرا وليس لحد بعده من النظر فعل ذلك ولا فعل شيء
منه وثبت ذلك الذي حكمه حقيقي المذهب وحكم بموجب ذلك وبمصلحة الوقت
المذكور ولزومه على الحكم المشروح فيه ثم بعد ذلك كتب بظاهر مكتوب
الوقف المذكور ما نصه بعد الحمد الشريفة بعد ان شرط الواقف المشار
اليه باطنه في مكتوب وقفه المسطر باطنه ان يزيد في وقفه المعين باطنه
ما يري زيادته وينقص منه ما يري تنقيصه ويستبدل ذلك وما شاء
منه ويستلطف لنفسه من الشروط المخالفة لذلك ما يري اشتراطه بفعله
ذلك كلما بدله المرّة بعد المرة وهم جرا وحكم بموجب وبمصلحة الوقت
المذكور ولزومه استبدل على الواقف المشار اليه انه اخرج نفسه من هذا
الوقف اخرجاً شرعياً وارحل غنيته فلان عوضاً عن غنيته فلان وشرط
النظر لغنيته المذكور الذي ادخله عوضاً عن غنيته اخرجي غير شرط
له النظر اولاً وثبت ذلك الذي حكمه حقيقي المذهب وحكم بموجبه فمسل
قوله انه اخرج نفسه من هذا الوقف اخرجاً شرعياً مستثنى لعدم احتقار
النظر والرابع المذكورين شرطها لنفسه ولا بحيث لا يستحق شيئاً مما يكون
النظر والرابع لمن شرطه له بعد اخراج نفسه المخرج المذكور الصادر
منه ويكون المعمول به ما شرطه تأييداً وان خالف ما شرطه اولاً او يكون
جميع ما شرطه اولاً باقياً حاله حتى يكون استحقاق النظر والرابع تأييداً
له مع المخرج المذكور ويكون شرطاً لمن شرطه النظر تأييداً واستثناء
ثم ثبتت الاخر بالاستحقاق في النظر والرابع بعد وفاته وما حكم الله
في ذلك افوتوا ما يجوز من جوابه لا يخرج الواقف بالاسماء
المذكور عن النظر لان الشارع جعل له الولاية على وقفه وان لم يشرط



ذلك في عقد الوقت فلا يملك اسقاطها قال الامام الحنفى رحمه الله قلت
 ارئت رجلا اذا وقف وقتا لم يجعل ولاية الى احد قال ولايته اليه بقي ذلك
 هو نفسه وبولي في حياته وبعد وفاته من راي الانبي ان رجلا لو ولي
 رجلا في وقته في حياته وبعد وفاته كان له ان يعزله عن ذلك قال نعم
 ويجعل ولاية غيره قلت فيكون له هذا وان لم يشرطه في عقد الوقت
 قال نعم له ذلك ثم قال قلت فان قال قد جعلت ارضي هذه صدقة بوجه
 له عز وجل ابد على وجه سماها وعلى ان ولايتها لفلان في حياته وبعد
 وفاته وعلى انه ليس لي اخراجه من ولاية هذه الصدقة ولا صرفه عن
 ذلك قال هذا الشرط باطل وله اخراجه وعزله عن ذلك الوقت حتى يرد له
 اتهم وكيف يصح ان يخرج نفسه من النظر ويجعله لغيره والغير انما استأجر
 منه فوجب القول ببقاء الشرط حتى يستفيد منه غيره واما اخراج الوقت
 نفسه من الربيع فتصح ويجوز لعقيدته ان يجعل ذلك له ولا يصرف في
 المصارف التي يصرف عليها هذا الوقت ان يخرج العتيق المذكور من النظر
 ومن لم يستحق ويجعل النظر والربيع لمن اراد والله اعلم ان يترك ما رايته
 سؤالا في شخص وقف مكانا على نفسه ايام حياته ثم من بعد
 وانه على ابنته فلا بد مدة حياتهم من بعد وفاتها على السيد الشريف
 فلان مدة حياته ثم من بعد وفاة السيد المذكور على اولاده ثم على
 اولاد اولاده لذلك لم يشرط ان يشرع على اولادهم من ذكروا في
 واولاد اولادهم وذريتهم ونسبهم وعقبهم غاي الحكم المرفوع اعلاه من
 اولاد الطون والبطون يستقل به الواحد منهم اذا التزم وشتر في الماشان
 فافهم عند الاحتجاج الطبقة العليا ابدانهم تجوز الطبقة السفلى ابدانها
 وادانها نفا فبما على ان من مات من اولاد اولاد ولد ولد اولاد ولد
 واستدل من ذلك انقل نصيبه اليه فان لم يكن له في منتهى ولد اولاد ولد
 ولا اسئل منه انقل نصيبه الى اخيه واخوانه للشاركن له في الاستحقاق
 معا فالما يستحقونه من ذلك فان لم يكن له اخوة ولا اخوات فالى اقرب

الطبنات

الطبنات الى المتوفي المذكور من ذرية السيد الشريف للشارك اليه توفي
 الواقف المذكور عن ابنته المذكورة ثم توفيت الى رحمه الله تعالى ثم توفي
 السيد الشريف المذكور عن غير ولد وله ولد ثم ولد له ولد ثم ولد له ولد
 الوقت ام لا في لفظ الذرية يتناول ولد المأمور جوابه لفظ الذرية
 لا يتناول ولد الغير فلا يدخل في الوقت والله اعلم سؤالا وقف وقتا
 على بيت من بيوت الله تعالى وشرط لولد من اولاده السكن بمكان من
 جهة الوقت ولا ولادة وذرية وغير ولد المشرط له في السكني بالمكان ذرية
 اخذ الاجرة ثم ان الولد استقل بالوفاة ولم يخلف احد من اولاد الطهور
 والوقف الى الحالة التي لو كان الواقف حيا لاتفق عليها جميعا بما قبل
 لحد بعد وفاة الولد المذكور من اولاد البطون السكني واخذ الاجرة
 المعينة لولد له خاصة ام لا وهل للناس على الواقف اخذ الاجرة وصرفها
 في عمارة جهة الوقت ام لا واد اقلتم بان لا حق لاولاد البطون في السكني ولا
 في اخذ الاجرة فهل للناس مطالبهم بمناذرة ويبرهه جهة الوقت ام لا وهل
 على الناس اعتراض في تقاضي اجرة المكان وعمارة وعمارة جهة ام لا جوابه
 قد تقرر في كتابي هذا ان من له سكني دار ليس له ايجارها واخذ غلتها
 المبنية من الواقف وخير الواقف ولد فقط بين السني واخذ
 الاجرة فليس لولد ولد الواقف وذرية الا السكني فقط واخذ المأمور لغيره ابو
 بكر اجد من يشرط لفصل رحمه الله دخول اولاد البنات في لفظ الذرية فاولاد
 البنين واولاد البنات حكمها واحدة عندنا فاذا جعل الواقف للذرية السكني فقط
 فليس اثم اخذ الاجرة فاذا اخذوها رجع عليهم بها المأمور لحد وانما لم يستحقوا
 وعلى الناس البقاء بعمارة ما خرب من الواقف نص على ذلك الوقت ثم
 نص والله اعلم سؤالا في وقف الدار والذرية اذ اقلتم يجوزها
 كما هو المنقول في كتب الفناوي وهل يجوز وقف ما على نفسه ايضا من
 بعد على الوجه التي سماها في كتاب وقفه ام لا وهل اذا شرط استئجارها
 بشر ان يصر في غلتها في الوجه التي سماها في كتاب وقفه يصح هذا الشرط

في رجل

ثم

لم يوهل اذا قلنا يجوز استبدالها يكون فيه ذهاب عين الموقوف وبودي
 ذلك الي زوال العين الموقوفة والحكم الشرعي في ذلك بينوا اللواب
 عن كل فضل فصل وابسط اللواب انما الحكم الله الحنة جوا بده الجديسه
 من ممد الكون استبدال العون اعلم ان وقف الدراهم لم يعزه احد من متابعي
 فيها اعلم للامام ابي حنيفة ولا صاحبيه وانما وقف علي عزة في كتب عديدة
 للامام فررحمهم الله اجمعين قاله الامام طهرا الدين المغربي في فتاواه
 ما نصه ومن زفر رجل وقف دراهم او طعاما او مايكال او يوزن قال
 يجوز قيل له وكيف يكون قال تدفع الدراهم مضاربة ثم يقصد بقضائها
 في الوجه الذي وقف عليه ويايكال او يوزن يدفع ثمنه بضاعة او مضاربة
 كالدرهم انتهى وقال الامام قاضي خان رحمه الله في فتاواه ما نصه قال
 زفر رجل وقف الدراهم او الطعام او مايكال او يوزن قال يجوز قيل له وكيف
 قال تدفع الدراهم مضاربة ويقصد بقضائها في الوجه الذي وقف
 عليه ويايكال او يوزن يباع ويدفع ثمنه بضاعة او مضاربة كالدرهم
 انتهى واعلم ان هلال البصري رحمه الله ذهب في اوقافه الي ان الوقف
 على النفس لا يجوز واطال الكلام فيه ورد في الخصايق رحمه الله وذهب الي
 الجواز وذكر انه لا يحتج من اصحابنا المتقدمين فيه شي الا ما روي عن ابي يوسف
 رحمه الله انه قال اذا استثنى الواقف لنفسه ان يتيق غلة ما وقفه علي
 نفسه وولده وحشمه ما دام حيا جاز فقال ذلك علي ما استثنى عمر بن
 ابن الخطاب رضي الله عنه بما استثناه لوالي صدقة ان ياكل منها ويؤكله
 صديقه فقال ذلك قياسا علي ما فعله عمر رضي الله عنه وكان عمر ولى
 تلك الصدقة قال الخصايق قتلنا وبالله توقيت ان استثنانا انما الغلة
 علي نفسه وولده وحشمه هو منزلة قوله وقف هذه الارض علي نفسي
 ثم من بعدي علي المساكين الا نري ان له ان يتيق الغلة كلها علي نفسه
 وولده وحشمه انما كان حيا اذا استثنى انتهى في قوله لا يحتج فيه
 عن اصحابنا المتقدمين فيه شي الا ما روي عن ابي يوسف انه لم يرو مثله عن

اي

ابي حنيفة ولا عن محمد ولا عن زفر ولا عن الحسن بن زياد ولا عن من لا
 المتقدمين فاذا كان وقف الدراهم علي النفس لم يرو ولا عن زفر ولا عن غيره
 في وقف النفس شي فلا ياتي وفيها علي النفس حينئذ علي قوله لكن لو
 انما حكم حنفيهم بحجة وقف الدراهم علي النفس هل ينفذ حكمه فيقول
 المتأذي في علي القول بعقبة الحكم الملقق وبيان التلقيق ان وقف
 لا يقول به الا زفر وهو لا يري الوقف علي النفس فكان الحكم بجواز وقف
 الدراهم علي النفس حكما ملققا من قولين كما نري وقد سئى من متابعي
 العلامة زين الدين قاسم رحمه الله في ديباجة تصحيح العدوي علي عدم
 نفاذه ونقل في ما من كتاب توقف الحكم علي غواص الحكم ان الحكم الملقق
 ما طاب احكام المسلمين وبني الطوسي في كتابه انفع الوسائل علي التنازل
 ذكر ذلك في الوقف في بيان وقف من حجر عليه مستند في ذلك لما راه في
 سنية المفتي فليست من اراده واما جواز استبدال الدراهم الموقوفة اذا
 شرط الواقف في صلب وقفة استبدالها بشرط ان يصر في الوجه التي
 سماها فالظاهر ان هذا الشرط لا يقع علي مذهب فررحمهم الله اذ لو صح
 عنده لذكر في جواب من ساله عن جواز وقف الدراهم حين قال له وكيف
 ذلك فلجابه زفر بقوله تدفع الدراهم مضاربة الخ فلو كان يري جواز
 شرعا لذكر في جواب السائل مع انه احركي بالجواز من دفعها مضاربة
 لان الغناير تحسن بنفسه والحال فيه نادر بخلاف المنقول علي ان الاستبدال
 الذي ذكره المتابع واشتو الخلاف في جواز انما هو في عين ينتفع بربعها مع
 بقا عيها وهذا لا ياتي في الدراهم الخ لا ينتفع بها الا بعد ذهاب عيها
 فحقيقة الاستبدال الذي ذكره المتابع لا ياتي في الدراهم ولعل فررحمهم
 الله انما ذكر في جوابه صورة للمضاربة والضاعة ولم يذكر شرط اعتبارها
 نظرا الي بقا عين الموقوف لان المضاربة اذا اشترى بها اعيانا فلا بد من
 بيعها بالدراهم والدرايز وهذه الدراهم التي بيعت بالاعيان بها وان كانت
 غير الدراهم التي وقفت فهي من جنسها وانما هي عيها فلم تستبد العين الموقوفة

ل

حكم بقى الكلام بعد هذا فيما اذا شرط الواقف في كتابه وقفه ان يشترط
بالدراهم عقار ومستينا على ما قد سناه من ان الظاهر ان هذا الشرط لا يصح
على مذهب من قبل من هذا الشرط يقال يصحته وقف الدراهم ويكفي
هذا الشرط او يقال بطلان الوقف بهذا الشرط كما لو وقف عقارا واشترط
لنفسه شيئا فليتا مد هذا ما ظهر من الجواب والله تعالى اعلم بالصواب وكلمه
احمد بن يوسف الشهير بابن الشلي غفر الله تعالى له ولوالديه ومساكنه
والمسلمين حامدا ومصليا على سيدنا محمد وآله وصحبه وسلم سواك
في شخص وقف وقفا وشرط ان يصرف من ريع ذلك الوقف على وظائف
عينية في كتاب وقفه وشرط النظر على الوقف لشخص ولد زينة وعتق ذلك
الشخص وان وجد فيهم فاصرف عن النظر يستتاب عنه الجحش ان يصير اهلا
لنظر وشرط في كتاب وقفه ايضا ان كل وظيفة شغرت ووجد احد من ذكر
فرزها وقدم على غيره وشرط وظيفة او وظائف وفر الناظر وهو
احد العتق شخص غير من شرط الواقف تقربهم وتقدمهم على غيره ثم ينزل
النظر الى الصحيح ام لا واذا قلتم ان ذلك غير صحيح والناظر في الشخص الذي قرر
الناظر لا ولد غيره وهو احد العتق هل يستحقه او يتبعه علم من جهة يدعه
وان كان يوم فرز غيره ليس اهلا للنظر بل ان الواقف عبارة مطلقة
ولم يوجد في بشارته قد بناه اهل ويراد في غرض الواقف في التقديم او لا
بدان يكون اهلا حالة النظر وليس له ان يترفع ما من جهة يدعه وما حكم
اسم في ذلك جوابه الشرع غير صحيح لمخالفة لشرط الواقف وحيث
لم يبق من العتق الا الناظر المشرع فهو بالخيار ان شاء انفاها بيد الشخص الذي
كان قرر فيهما ويكون ذلك ابتدا لتفريقه وان شاور فيما غيره وليس لهذا
الناظر ان يتصرف فيهما من نفسه لان الشخص لا يصح ان يكون مقربا ومقررا
ولان الحكم اذ ليس له ولاية النظر بمرجع وجود الناظر الخاص والله
اعلم سواك في واقف وقف وقفا على رتبة وشرط في ارباب وظائف
وغیر ذلك وشرط نفسه لا دخال ولا اخراج والزيادة والنقصان وكما

بداله

بداله وشرط الشخص شهادة الوقف وخزانة الكتب ثم من بعده لاجنيه وشرط
ان كل من توفي من ماله ولد او اكثر استثنى في وظائف والده من شهادة
وغيرها هذا في حتمها خاصة ان لم يكن فيها اهلية ليستد بها منهم النظر ببعض
معلوم مما هذا الن واقف في صلب كتاب الوقف ثم ان الواقف عزل الشخص
المقرر او من شهادته الوقف خاصة على حاشية كتاب الوقف وقرره به
وطبقة غيره في فضل العزل ثم ان الواقف قرر شخصا غيره وغيره في مات
الواقف ثم مات المقرر في شهادة الواقف بعده وتولي ولد بعده فمات
الولد لآخر ومات الشخص المقرر ولا ولعه وخلف كل واحد منهما ولدا
ذكر فمن يستحق الي الشهادة المذكورة هل يستحقها ولد المقرر ام لا وولد
اجنيه او اجنبي لكون ان الواقف لم يعرض للذرية بعزل في صلب كتاب الوقف
ولا على حاشية وقد ظهرت نسخة اخرى لكتاب الوقف بعزل الشخص واجنيه
ودر بينهما في فضل على حاشية النسخة والمفضل منقطع غير متصل والنسخة
متصلة صلبها والمواثيق ليست متصلة وهذا العمل على صلب كتاب الوقف
المفضل ام على حاشية كتاب الوقف التي ليست متصلة جوابه حيث قرر
الواقف في وظيفة الشهادة شخص غير الشخص الذي عيى به له ونبت لفرقة
فيما واستحقاقه لها ومات وهي يدعه فلا يستحقها ولد المقرر ولا ولد
اجنيه وانما يستحقها من فرز الناظر فيها اذا كان اهلا سواك في واقف
وقف وقفا على شخص يسمى بقرى برش الموقوف عليه وعلى من يستحقه
الله تعالى له من الا ولدا المذكور والاثبات في ذلك سوا استحقاق به الواحد
عند الانفراد وتترك فيه الاشان فافق مما عند الاجتماع ثم من بعد اولاد
تقرى برش على اولادهم ثم على اولاد اولادهم ثم على اولاد اولادهم ثم
وعقبهم المذكور والاني في ذلك سوا من ولد الناظر وولد الطين تحت الطينة
العليان ثم اهل الطينة السلي ومن مات منهم عتق ولد ولا ولد ولد
ولا استل من ذلك استل نصيبه من ذلك الي اخوة واخوانه المشاركين
لديه الاستحقاق مضافا لما يستحقونه من ذلك فان لم يكن له اخوة ولا اخوات

بالسنة المذكورة استل نصيبه من ذلك الي من هو في طبقته وذوي
درجته وعليه ان من توفي من اولاده وذريته وسنله وعنته قيل
دخوله في هذا الوقف واستحقاقه لشي من منافقه وترك ولد اول
الحال في الوقف المذكور ان لو كان المتوفي حيا لدخل في هذا الوقف
واستحق شي من منافقه قام ولد في ذلك وان سفل سفل واستحق
ما كان والده يستحقه من ذلك ان لو كان حيا موجودا لولد ذلك
بينهم كذلك على الحكم والترتيب الشرعي فيه فاذا انقرضوا باسره وياوم
الموت عن اخرهم ولم يبق منهم احد كان ذلك وقفا على عنتا نكري برمش
وعلى عنتا اولاده واولاده الذكور والبنات سواء النخل والحصى
فال توفي نكري برمش عن غير عنتا استل به عنتا اولاده وذريته وان
توفي اولاده وذريته عن غير عنتا استل به عنتا و من بعد كل من
عنتا به وعنتا اولاده وذريته على اولاده ثم على اولاده
وذريته وسنله وعنته الذكور والبنات في ذلك سواء ولد الظهر
وولد البطن في ذلك سواء يجري الحال فيهم على الشرط والترتيب والاحكام
المشروحة اعلاه في حق اولاد نكري برمش وذريته ونسبهم فاذا
انقرضوا باسره كان ذلك وقفا على البنات والمساكين مكة المشرفة والمدينة
على الحال بها افضل الصلاة والسلام ثم توفي نكري برمش الموقوف
عليه وانقرضت ذريته وصار الموجود لان جماعة من ذريته عنتا نكري
برمش وهم زين واخوته اولاد خديجة بنت كز عنته نكري برمش المذكور
واقاد بن المذكور وجماعة من عنتا ذرية نكري برمش وهم انس
باي وجان حبيب وجان سوار ووليد بن عنتا فاطمة بنت محمد بن فاطمة
بنت نكري برمش ودايل عنته منصور بن فاطمة بنت محمد بن عنتا
من ذكر اعلاه ربح الوقف افتونا ما جهر بن جواسيه اعلم اولاد اولاده
كان ذلك وقفا على عنتا نكري برمش وعلى عنتا اولاده واولاد اولاده
بينهم ان الوقت جعل عنتا اولاد نكري برمش وعنتا اولاده وان سفلوا

في

في درجة عنتا نكري برمش وان المراد بقوله وذريته المذكور في قوله
ثم من بعد كل من عنتا به وقد ادخل الوقت بهذا ذرية جميع عنتا نكري
برمش وذرية عنتا اولاده وعنتا اولاد اولاده وان سفلوا اذا انقرض
هذا الوقف لان ينقسم اسباعا فيصرف لزين واخوته سبع الربع نصيب
جدهما كز عنته نكري برمش فلا يبي لاولاد زين ويصرف لانس باي
وجان حبيب وجان سوار ووليد بن عنتا فاطمة بنت محمد بن فاطمة
بنت نكري برمش في درجة كز وان كان انزل منها ويصرف لدايل عنته منصور بن
الربع لا يبي في درجة كز ايضا ويصرف لفاطمة بنت ياقوت عنتا فاطمة
بنت محمد نصيب ابها وهو السبع الباقي وادعاهم بالصواب
في ناظر وقف الاليد الناظر المذكور من ولد الوقف بطريق شرعي ثابت
تقوم بصحة سند علي ذوي المذهب الاميرج ونصرف الناظر المذكور
في امور الوقف المذكور باجارة جهاته وقبض على مصرف مصارفة
تعدد قبل وفاة ولد الواقف وبعد وفاته وللناظر ولد رجل وكيل
عنه في امور بالوقف وغيره ان جماعة من اركان الدولة فخذ والزم
الناظر المذكور بملاذرة له عليه نصبا ورسومه عليه فتتوفى منهم ونواري
وولد المذكور سقط اموره بعد نواري والده بالوقف وغيره لم يوافق
الولد الوكيل المذكور لعل مصلحة للوقف ولو انه في جهته من جهات الوقف
وعاد من سفر واصرف لغال المستحقين مبلغا من استحقاقهم بغير سافر الوكيل
المذكور لجهة اخري من جهات الوقف لعل مصلحة وقبض في من ربيعه
كل ذلك بعد نواري والده فتوجه شخص حكم المسلمين ودرس عليه واي
له ان الوقف المذكور سعط لباي الناظر وساعه لموجب ذلك فقرر الحكم
المذكور شخصنا ناظر اسكنا على الوقف المذكور حكمه منغوره بغير المنكح به
المذكور للولد الوكيل المذكور برسوما على يد فاسد بطيعة فتوقف
و نواري قبل تلك المذكور ونظره ونصرفه بالوقف المذكور صحيح
ام لا واذا قلتم بصحة ذلك اذا اطمان ولد الناظر من تخوفه وتعاطي امور

والله يكون ذلك ابتداء لكلم المذكور ونظره ام لا جوابه
 للوقت النظر على الوقف المذكور والذي الى اليه النظر من ولد الواقف بطريق
 شرعي وتقرير الحاكم النخعي المذكور عوضا عنه غير صحيح لعدم الشهور فلا
 يثبت بنظره والله اعلم سوال سفيين وقف وقف وجعل منه مكانا
 خاصا لاخته حال حياته وبعد وفاته فلا ولا دها ودره لا يشاركهم
 في ذلك احد وباقي الوقف جعله على نفسه ايام حياته ثم من بعده على ما
 يقدر فيه ما هو خالص اولاده واولاد اولاده سكنى قاعة وبلد الوقف يضم
 ريعه ويصرف على اولاده الموجودين واجته ثم من بعدهم على اولادهم وطريق
 في كتاب وقفه القط لنفسه ايام حياته ثم من بعده الارشد فلا يرشد من
 اولاده مع مشاركة اخته ان كانت ولا منع مشاركة ابنها فلان ونظره لنفسه
 لا يدخل ولا خارج ولا يستبدل وغير ذلك وحصل من بول النظر اليه ان يخل
 ويخرج ويستبدل كما شرطه لنفسه فاستبدل من النظر اليه من اولاده
 وابن اخته وحكم حكم حبي بصحة الاستبدال وفضل الناظر ان التمس ليشترط
 به ما هو اتم لخدمة الوقف فمنع المستحقون الناظرين من شره لخدمة الوقف
 واحد واسكان تحت بكتلاخت واصافه للشطر الثاني الذي تحت يد الناظر
 الثاني واقسم ذلك جميعه المستحقون والناظر الثاني بمال البدل الذي اقسمه
 ام يطالب الناظران خاصة بجميع مال البدل واذا قلتم بالمطالبة على الناظرين
 وبكل لهما الرجوع على بنية المستحقين ام لا وهل اذا كان احد الناظرين غائبا
 يطالب الحاضر بجميع مال البدل مع انهما باعا معا وقبض كل منهما نصف الحق ام
 يطالب الحاضر بنصف الذي قبضه خاصة والنصف الثاني يكون على
 الغائب وهل للناظر الحاضر ان يتخير بما يبدله من مال البدل بدله في قبضة
 صاحبه ام لا وهل اذن القاضي في الشراكا ام لا جوابه الاستبدال
 المذكور صحيح ويطالب القاضي الناظرين بمال البدل وللناظرين المطالبة
 كل من وصل اليه شي من مال البدل واذا كان احد الناظرين غائبا يطالب

ابن

الحاضر

الحاضر بنصف مال البدل وليس للحاضر الشريك في قبضة الناظر لان الاذن له القائل
 والله اعلم سوال في تخلف وقف وقفنا وشرط في كتاب وقفه النظر لنفسه
 ايام حياته ثم من بعده لزيد وعمر ويكره الخالد وللآخر منهم وفاة ان يستد
 النظر ويؤمنه ويوصي به لعدائته ولمن الى اليه النظر لا يني متضمنة بالدانة
 ولا اهلية يعي الاسرار لها وفي هذه السنة من اهل العدالة ام لا واذا كان
 المسند المذكور ولد فاصر واشركه مع الابن في السما فيه له ذلك ام لا واذا
 كان مشاركة الصغير مع الابن غير كاف في ذلك يكون مشاركة الصغير مع
 ذكر كافيه في ذلك واذا لم يبيد الواقف في وقفه الاسناد بعدل ثقة يكون
 الاسناد للصغير جائز بعد مشاركته ام لا جوابه نعم يعي الاسناد لا
 حيث كانت متضمنة بما ذكره والاسناد للصغير فلا يصح بحاله على سبيل
 الاستقلال بالنظر ولا على سبيل المشاركة لعدم لان النظر على الوقف من
 باب الولاية والصغير مولي عليه لمصروف فلا يصح ان يولي على غيره والله اعلم
 بالصواب ورايت في ورقة بخط سيدنا محمد بن عبد الله بن علي بن محمد بن
 ماصورة الحمد لله في رجل وقف وقفا على جهات عتمة ما فيه من مال شرط
 ان يعير لاربعة افنان من جملة كتاب الله العزيز يقرن على صرح الواقف
 بالترية التي يدفون في ما يفسر قرابة يتناوون المرأة يوبين كل يوبة اثنتان
 واحدة ثمرا صحيحة كل يوم والا حري بعد صلاة العصر وتعدون ثواب ذلك
 بعد النبي صلى الله عليه وسلم للواقف وذريته واموات المسلمين بمبلغ غيبته
 في كتاب وقفه وان يصرف مبلغ في ثمن زينة يودع على صرح الواقف ومبلغ
 في ثمن ربحان يوضع على قبر الواقف في ايام الجمعة على العادة ومات الواقف
 ولم يعي له صرح ولا مكان وفيه قبل الناظر على وقفه ان يقر العزم للمعينين
 اعلاه بقرود في اي مكان تيسر وتعدون ثواب ذلك كما سرح اعلام لا وهل
 له ان يصرف ما عين اعلاه من البيت والربحان لغير اولاده المذكورين وفيه
 ام لا الجواب لا يكتبه اماما شرطه الواقف من البيت والربحان فيوفد
 لخدمة الوقف ويصرف في مصارفه واما العزم والناظر يعين اربعة من اهل

نبي



الدين حافظين الكتاب المتين يتركون ما ليس في كل يوم في الوقت الذي يمينه
الواقف شيئا من مكان تيسر ويعين انظر لهم موضعان شايء وعريف لم يشرطه
الواقف بوقفة لغرض الواقف بقدر الاسكان من حصول النفع بقراءة القرآن
اذ توانوا بصيل اليد في اي مكان كان وادله علم انتهى سوال في واقف وقف
جهات على نفسه ايام حياته ثم من بعد مولاده وقدر بنة وسند وعنده
لذكر مثل حظ الانثيين ثم توفي الواقف وترك ثلاثة اولاد احدهما ذكر سمر
ان الذكر واحد والستين وضعا ابدا على بيع الوقف سنة واحدة في
واختص بالذكر بالصف والربع والباقي بالربع ودخلت حصته المقت
في جنتهما قبل اذ كان بيع الوقف لم يعل ما ذكر فلا خت مطالبة
الماح والمخت حصتهما من ذلك او مطالبة الماخ خاصة بجوابه للمخت
مطالبة الناظر على الوقف المذكور بما يخصه من بيع الوقف واسد اعلم
سوال في شخص اشترى من شخص حصه من ارض خراجية معاونة
واستقل المجرعة مدة اثني عشر سنة والحال ان الحصه المذكورة موقوفة
على جهات يروقرات بمقتضى كتاب وقف ثابت بمكوم بوقفة طلب
الشخص المذكور وادعي عليه بين يدي الحكم الشرعي بان الحصه المذكورة
وقف فلان واقبت بينة شرعية مخضوم وشهدت بان الحصه المذكورة
وقف فلان وان هذا الشخص المذكور وادعي عليه باعقر طريق شرعي فحكم
الحاكم الشرعي بصفحة الوقف وبقاياه واجزائه على مكان عليه هذا الناظر
الرجوع على هذا الشخص بجميع ما قبضه من الاجرة في المدة وصرفه للمستحقين
المعتنين في كتاب وقفه ام لا وهل يشاء ولي امور المسلمين ايد الله به
الدين وقم بنطوبه المتمدن في خلاص ذلك وصرفه للمستحقين به
ام لا جوابه يجب على الناظر مطالبة الشخص المذكور باجرة مثل الما
موضع بده عليها وياتي ولي الامر ايد الله به الدين على خلاص ذلك منه
وصرفه للمستحقين واسد اعلم سوال في رجل وقف وقف وقفا على نفسه
ايام حياته ثم على اولاده ثم على جهات تبين في كتاب وقفه ثم ان ولد له

باع

باع بيتا من الوقف لرجل وادعي عدم العلم بالوقف ثم بعد مدة طلبه احد
المستحقين بالوقف وادعي عليه بين يدي حاكم شرعي بان باع البيت وهو
جارية وقد جده ضد قد على الوقف واسد الفاضل باحصار الرجل المشتري
ورفع يده عن البيت فحضر المشتري وعرفه القاضي بان البيت وقف
فصدقا على ذلك ثم ان المشتري بعد ذلك وقف البيت على جامع ببلده
فحل بعه وقفه لعدم صحة البيع وهل الناظر على الوقف الاول مطالبة
باجرة البيت مدة وضع يده باجرة المثل جوايب الوقف الصادر من المشتري
غير صحيح وعلى الناظر على الوقف الاول مطالبة باجرة البيت مدة وضع يده
سوال في رجل اشترى من اخر عقارات واقام البائع بينة شهدت
بان باعه جارية ملكه واخصاصه الي حين صدور البيع وبنت ذلك
عند حاكم شرعي وحكم بموجب ما قامت به البينة وكنت الاماكن المذكورة
تحت يد المشتري وبخيارته مدة ثمانية عشر سنة ثم توفي الي ارحمه
اسد تعالي وانتقل ذلك الي ورثته بطريق الميراث فوضعوا ايدهم مدة
اربع سنوات ثم توفي البائع عند سار الاربع سنين واقام سنا عشر سنة
وخلف بنتا فظهرت من يدها سكو بايشهد بوقفة الاماكن التي باعها
والدها مورثا المكتوب المذكور سنة ثمان وخمسين وثمانماية وادعت
على بعض الورثة بان الاماكن وقف وانواضع يده بغير حق واجاب
بأنه تابع ذلك وبغية الورثة عن مورثهم ولم يعلم الاماكن وقف
فلم يسمع الدعوي عليه دون بغية الورثة والحال ان الدعوي في غير بلد
العقارات وهذا اذا قامت بينة بالوقفة قبل سناهم بمجردها اجار
ام لا بد من مساهمة الميراث والعقارات وهل اذا ثبت وقفة العقارات
يلزم المشتري ورثته اجرة العقارات مدة وضع ايدهم ام من حين
اظهار المكتوب وهل اذ لم يوجد للبائع تركة توفي بالتمن الذي قبضه بتمام
ذلك للمشتري ورثته من اجرة العقارات والحال ان البنت تعلم بيع
والدها ولم تكلم الا بعد موته وهل سكوها تلك المدة مستطلا لاجرة ام لا

جوابه ثم سمع الدعوي على بعض الورثة مع غيبة بقتهم ولو في
 غير هذا المقادير لعد الورثة بنصيب خصما عن الميت فيما يستحق له وعليه
 حتى لو ادعى شخص عن الميت دينا بخضرة لعد الورثة بدينه حتى الكل وإذا
 ثبتت بها دة العدول وقفية العقارات سابقا على البيع المذكور يلزم
 المشتري وورثته بالجزء مدة وصمهم ثم إن كان البايع مستحقا لربع وقف
 العقارات فبقي النقص بينه وبين المشتري وورثته الذين موت البايع
 بقدر اختلافه ثم يرجع ورثة البايع بقية المجرى على ورثة المشتري إن كانت
 المجرى أكثر من النقص وإن كان النقص أكثر من ورثة المشتري بالزيادة
 في تركه البايع فإنه لم يكن له تركه فقد ضاع ذلك على ورثة المشتري
 فلا رجوع لهم في ربع الوقف لأنه يصرف في مصارفة التي شرطها الواقف
 وسكوت الميت مع علمه بالبيع والرها غير مستطال للجزء والساكن
 سواء في شخص وقفه وقفا على جماعة ثم من بعدهم على ذرية ثم من
 توفي ولم يكن له ذرية أمثل وقفه إلى جماعة فيمنع في كتاب وقفه والوقف
 عام ساكن قائم على أصله ليس فيه شيء معطل وإن انحدر على الوقف
 ونقصا من المستحقين في الوقف يدعي أنه متشرع وعارف بجميع
 الوقف توطأ على رجل وامرأتين مستحقين في الوقف وأقر بالحق فيهما
 وقال لهما هذا ما يخصكم في الموضع ولم يكن في الموضع فتنة ثم إن الناظر
 والتخمين المذكور كما جازها المستحقون المذكورون بها بوجه الخصم
 في المكان يقولان لهما الموضع الذي كنتم خالين ويطلبون لأجل غرضهما وبالي
 المكان ساكن حتى أنه ما بقي يحصل لهم الأقل من نصف مكان يعيل لهم
 ثم بعد أن تم المستحقون قال لهم الناظر المذكور والتخصيص بعموم ما حكم
 وأستحقوا وأنتم ما كنتم أولادو بعدكم بول لنا فقال المستحقون لهما هل
 يجوز ذلك فقالا نعم والحال أن الناظر والمتشرع بعد أن أهما ما أختارا
 له بذلك وإنما بالأنه ثم إن الناظر والتخصيص جاز على حيلة وقال لهذا
 المشتري منكم وأجلكم نقرسوا للتاجي ولا لأحد ولا أحد منكم الواحد

ثم

ثم إنهم باعوا ما يخصهم للرجل الذي جابه حيلة عليهم لأجل ما بقي الربية
 ثم إن الرجل باع للناظر والمتشرع المكان المعلوم لئلا الناظر والمتشرع
 وقفاه بعد ذلك فهذا البيع جائز والوقف صحيح تام وهذا يلزم
 البايعين رد الثمن ويعود الوقف كما كان ويلزم وأصبح اليد على المكان
 الجزئية للرجل الذي رفع يده أم لا جوابه البيع المذكور والوقف للرجل
 عليه بطلان والوقف باق على حالته لا يلزم البايعين رد ما أخذوا
 من الثمن ويلزم وأصبح اليد على الوقف جميع الأجرة مدة وضع يده
 سواء في شخص وقفه وقفا على جهات معينة وشرطه ناظرين
 ثم إن أحدهما رفر فصل رجوع بها من مكتوب الوقف على الواقف المذكور
 من جهات معينة ذكرها في كتاب وقفه ولجرحات من جرحات
 الوقف لم يكن أجرة المثل وجد باصل كتاب الوقف سهم بعينه رعه
 وكتب بغير خط موثقة وبصرف في ربع الوقف كيف شاء هل يعزل
 من الناظر بفعل ذلك ومستقل شره في النظر بسبب ذلك وما لا يجب
 عليه بفعل ذلك جوابه إن ثبت عن الناظر المذكور فعل ما ذكرنا استحق
 العزل فزعم المرحوم المسلمين بغير غيره مقامه لكن إن رأى الحاكم في
 تركه كفاة في الاستقلال بأمر الوقف ففوض إليه أمره بمفرده جاز وليس
 أعلم سوا السجل في رجل منكم على بيت من بيوت سيدي أحمد البدوي منع
 الله بركة له والحال أن فقراة ذوو بيوت شقي وفي كل بيت أقوام شقي من
 لنا ورجال ولا بد لكل بيت من منكم بغير صحيح لقيام مصلحة لهم في
 الحضر والسفر لا بد من سفرهم في كل عام وعودهم برا وعودهم في كل عام
 والضرر عنهم فهل إذا نفي ذلك الرجل واستمر غاه في البيت من هو من
 منه سميعا بغير عزل الأعيان بولي الحسن البصير لأجل المصلحة المذكورة
 أم لا وهل إذا عارض بين المتقاربات إلى بعض دون بعض يعزل أم لا
 وهل للأعيان أن يتولي نظرا على مسجد لرباط وجامعة أم لا وهل للحاكم أن
 يولي من فيه المصلحة إذا كان لا بد من ذلك والحال ما ذكرنا لا جوابه

هذا الرجل الذي يبيع برفع امره للشيخ الذي يجري العرف والعادة فيها
بين هذه الطائفة انه يبيع برفع امرهم ويؤتي عزهم وتوليهم فان راى الشيخ
الرجل المذكور على السخن المرفعي كقولنا اقيم فيه اقزوه والاقام غيره ممن
فيه كفاة ولا يعمى بغير ان يكون ناظر على سبيل او باط ان كان فيه كفاة
للقيام بمصلحة سوال في رجل وقف وقفنا وشرط فيه شروطا منها ان
يصرف لناظر عليه وللمتولي لتصرف بعده في نظره كماله ما يحتاج اليه الوقف
المذكور مما جرت عادة النظار بنماطيه من استخلاص المال وجمعه
والذبح عن الوقف عند ما يحتاج اليه والعارة قدر معلوم وسنة المذبح
ما فضل من ريعه بعد العارة والترميم والمصارف التي ينبغي الا يدفع
لاولاد الواقف وذريته على الترتيب الذي شرطه ثم ينادي على الناظر
زمان طويل وهو يفيض ريع الوقف ولم يبرح الحال ان غالب الموقوف
يحتاج الى العارة والى السقوط ولم يبرح ولم يدفع المستحق الوقف في
المدرة المذكورة الدرام الواحد وكلما طلب منه العارة والصرف وقال
انما يلزمي ما دخل تحت ايدي من غير طلب من السكان وكل من وقف
عليه شيء من السكان لم يطالبه حتى يصاع غالب الربيع وحزب المستقل
الموقوف بسبب ذلك فهل ينسحق ويستحق الصرف بمقادير على عدم
العارة مع وجود المصروف وعدم المطالبة للسكان حتى يصيب الربيع
ويصرف ما وصل اليه في مصالح نفسه ام لا وهل اذا كان له قدر على
الاستقلال من وترك المطالبة بها وانا اؤنكاسه او تكبرا او جزا من تحت
بعض السكان لم يتحقق العزل ويكون ذلك نفسا منه ويضمن باصاع
عند السكان ام لا وهل اذا ادعى صرف ما وصل اليه من غير استناد على
من دفع اليه فينبل قوله بغير ذلك او اعتمد عدم ما بعدد من دالة
الحال وهل اذا لم يصح تحت يده من ريع الوقف شيء للمستحقين المطالبة
بدام لا وهل اذا شرط تقديم العارة على اصدقة وعليه ايضا وتصرفه
بالصدقة بقوله وصرف ما اختاره وحسب ماله من الجعالة فلم يبرح الوقف

وال

والذي الخراب يكون ضامنا ما صرفه للصدقة ونفسه ويرجع عليه بذلك
لجدة الوقف وبمعرفة كاشط الواقف او اجوابه لم ينسحق هذا الناظر
بماديه على عدم العارة وتقدمه الصرف عليها وتاويله في استخلاص الربيع
ومصلحة عند السكان وصرف ما وصل منه لنفسه دون مستحق الوقف ويستحق
بذلك العزل ومن انصف بهذه الصفات المتألفة للشرع التي صار بها فاسقا
لا يقبل قوله فيما صرفه للاهنية ويرجع عليه بما صرفه بخالف الواقف فانه
تعالى الله وسياق في القسم الثاني موافقة للبرهان بفتح الاسلام للمعنى على نسخة
من هذا السؤال سوال في رجل وقف وقفنا على جماعة مستحقين وجعل
للووقف ناظر وشرط ما تحصل من ريع الوقف المذكور يصرف على جماعة
المستحقين المذكورين ومن افضل بعد ذلك يكون لصالحهم من الشريطين
وتم للوقف المذكور رضى او تحصيل منه وقد سكنت الواقف في كل واحد
اعتنى بالناظر المذكور ولم يدخله في حساب الوقف مما له ذلك ام تصانف
لربيع الوقف جوابه ليس لناظر الاختصاص بالضيافة بل يقيم للربيع والناظر
الناظر من ريع الوقف غير ما شرط له الواقف من المعلوم سوال في شخص وقف
وقفا على صوفية بخصرون في وقت مخصوص وشرط ان لا يشرقه ما سواهم
على عدمهم لكل من بينهم ثلثا بدهم فلو ساء وتوفي على ذلك ناظر صرف لكونهم في
كل شهر ستين درهما فلو ساء بغيره ما يخصه مكنيت هذه خطوطهم سنة ثلثا منهم
بان ذلك استحقاقه الذي شرط له الواقف ومعنى على ذلك من خطوطهم بغير ان العدة
الذي شرطه الواقف في كتاب صدقة واستجار ثلثا بدهم فلو ساء لعل المستحق
للمطالبة بما انفطعه له الناظر من استحقاقه في المدد الماضية والزام الناظر بالقيام
بدلك لم لا وهل الحكم بالزام بالاضار كتاب الوقف واستمار ليطلع على شرطه
الواقف من الاستحقاق والنظر على الوقف والعلم والاحتاطة بحال الوقف لم لا وهل
لناظر ان يستبدل جهة من جهات الوقف بغير سوغ شرعي ام لا وهل اذا توفي
مستحق ورثة نصبة الاستحقاق ولا اهلية التصور له مطالبته بالناظر
بالحق بوريه من المعلوم للشرط بكتاب الوقف الاصل فذلك اليه بالارث الشرعي

بجانب الارض



من قبل مورثهم لا وهل يسري الكتابة عليهم بالمحاضر الماصية مع عدم علمهم بمحاضرته
 الوقت وتدل على الناظر عليهم ودفعه لهم القدر المصروف بالمحاضر المذكورة أم لا
 وماذا يترتب على الناظر في ذلك جوابه نعم للمستحقين المطالبة بما قطعه الناظر
 فيها من مستحقاتهم الذي شرطه الوقت ويلزم الناظر بمصرفه لهم وللمحاضر
 كتاب الوقت ليحل بمافيها وليس الناظر استبداداً من جهة الوقت بغير
 مسوغ شرعي وإذ انما مستحق ولد معلوم مستحق في جهة الوقت فلا يرتد
 مطالبته به وكتابة المستحقين في المحاضر بالعدد الذي يصرفه الناظر دون
 ما شرطه الوقت لا يندفع في مطالبتهم تمام ما شرطه الوقت لهم والله اعلم بالتسم
 الثاني من مسائل الوقت سؤال في رجل وقت وقفاً على نفسه مدة
 حياته ثم من بعده يوم وقفاً على اولاده ذكرًا وانثًا بينهم على حكم
 الفريضة الشرعية وان كانوا واحداً انفرج بالجميع ثم من بعدهم على اولادهم
 كذلك على اولادهم كذلك ثم على نسلهم وعتيقهم مثل ذلك على انه من توفي
 منهم عن ولد او ولد او نسل او عقب عاد نصيبه الي ولد او ولد ولده
 او نسله او عتيقه على الشرط والترتيب المتقدم ومن مات منهم عن غيره ولد ولا
 ولد ولا نسل ولا عقب عاد نصيبه الي من هو في طبقته من اهل الوقت
 يتقدم الاقرب فالأقرب الى المتوفي ومن مات من اهل هذا الوقت قبل ان يصل
 اليه نسله وترك ولداً او ولداً وولداً وولداً او عقباً استحق من هذا الوقت
 ما كان له ببقائه المتوفي ان لو كان حياً ويستوي في هذا الوقت الاخ الصغير وغيره
 فاذا انقضت الدكور من ذرية المذكور من اولاد الوقت ونقضت ذرية المذكور
 انثا لم يورث في نصيب المذكور من اولاد الوقت الذرية لانثا من نسل المذكور
 واولاد الانثا من اولاد الوقت بعد دروسهم هذا الشرط والترتيب المذكور
 من اولاد الوقت ودرهماتهم وما كان من نصيب الانثا من اولاد الوقت فانه
 يجري عليهم ابداناً عاشوا من مات منهم عاد نصيبه الي احوالها المذكور مثل حظ
 الانثيين لو كان لها اولاد لم يكن فاذا انقضت الانثا من اولاد الوقت عاد
 نصيبها الي المذكور من اولاد الوقت ثم من بعدهم فالشرط والترتيب في ذلك

الناظر

كالشرط

كالشرط والترتيب المتقدم من ذكره في اولاد الذكور من اولاد الوقت فمثل
 اذ اال استحقاق هذا الوقت الي ذكر وانثي من اولاد الوقت وكان للذكر
 مثل حظ الانثيين كما هو معين ثم نفق الذكر المذكور عن بنت ولم يبق الوقت
 ذرية عن البنين المذكورين بنت الذكر واخذت بنتاً لم يبق الوقت
 ابنته او يكون ربع الوقت بينهما سوية لتخص الذرية انثا كما نص عليه الوقت
 من النسوية عند تخص الذرية وما الحكم في ذلك جوابه لسبب السبب في النسخ
 ينسب الدين الثاني رحمه الله تعالى استوي في استحقاق ما كان للذكر المتوفي
 اخرا ابنته واحدة ومن كان موجودا من اولاد الانثا من اولاد الوقت بعد
 دروسهم غلاماً بقوله فاذا انقضت الذكور من ذرية المذكور من اولاد الوقت
 ونقضت ذرية المذكور انثا لم يورث في نصيب المذكور من اولاد الوقت
 الذرية لانثا من نسل الذكر واولاد الانثا من اولاد الوقت بعد
 دروسهم والحالة هذه والله اعلم وليس سيدي الجدر رحمه الله تعالى
 سبب السبب وقت وقت وقفاً وجعل فيه مصارف ثم قال وهم بما فصل
 عن ذلك ليشتم ارباعاً فيرصد منه الربع لعارة الوقت والربع الثاني لعتمة
 الوقت ودرهماتهم والصف الباقي لذرية الوقت واودهم ونسبهم وعتيقهم
 طبقته بعد طبقته وانسلا بعد نسل كل فرع بحسب باصله لا اصل غيره ثم نفق
 الوقت ولم يبق من ذرية الانثا بنت وبنت بنت بنت بنت بنت بنت بنت بنت بنت
 مات الانثا المذكور عن اولاد فصل يستحقون مع عتقهم غلاماً بقوله بحسب باصله
 لا اصل غيره ثم غلاماً بقوله طبقته بعد طبقته جوابه للمحقق الشيخ ناصر الدين
 الثاني رحمه الله تعالى برحمته ثم اولاد الانثا من المذكورون يستحقون مع عتقهم
 غلاماً بقوله الوقت كل فرع بحسب باصله لا اصل غيره ولا ينافيه قوله طبقته
 بعد طبقته لان معناه عند علمائنا ان الاصل بحسب فرعه لا فرع غيره والله اعلم
 وليس على الجانب الايمن الزيادة المدق الشيخ ترمذ باب الدين الزماني
 رحمه الله تعالى ما صورته بعد الحمد له نستحق اولاد الانثا من ربع الوقت
 مع عتقهم لمعلوم قوله الوقت كل فرع بحسب باصله وسقوط قوله لا اصل



غيره وعلى تقدير إرادة قوله طيبة بعد طيبة وذلك بعد مثل الترتيب قد
 بينه بوليه كل فرع الخ والله اعلم ووافقه سيدي الجرد رحمه الله تعالى
 رحمه واسعة وافقني القضاة الشيخ تقي الدين بن شمس السلام بن النجار الحسيني
 ادام الله تعالى النعم به سوان في وظائف سيدي الحرمين الشريفين
 حرم مكة المشرفة وحرم المدينة المشرفة هل يتعين تزيين اهل الحرمين
 المشار اليهم في الوظائف المذكورة او يجوز تزيين غيرهم فيها وصرف معلوم
 ذلك ما وقف على مصالح المجردين الشريفين المشار اليهم بما اذا اقلتم يجوز تزيين
 غيرهم فكل من استنسخ استنابة اهل الحرمين من فرائضهم مع وجود عذر شرعي
 اولا واذا جرت العادة المستمرة في بعض الوظائف المذكورة من مائة واد
 ويوابة وفراصة وحذمة وغير ذلك وفراحد من المذكورين في شيء من ذلك
 من المنار الشرعية الذين هم حكام المسلمين ولاة امورهم وعلم بموجب التزيين
 المذكور عذر شرعي هل ينعزل من بيده شيء من ذلك على الوجه المذكور في جرحه
 ام لو هل اذا عزل هل ينعزل عزل العازل ام لا جوابه العلامة المحقق
 الشيخ شهاب الدين الرضائي رحمه الله اللهم اهدي لما اختلف فيه من الحق باذنه
 لا سيما تزيين اهل الحرمين الشريفين في وظائف سيدي بما لا يجوز تزيين غيرهم
 فيها اذا كان اهلها ويجوز صرف معلومها اليه الا ان شرط الواقف تخصيصها
 بها باهل الحرمين فتعين حينئذ تزيينهم فيه ولا تمنع الاستنابة المذكورة
 مع العذر وكذلك لا عذر الا ان بشرط الواقف منهم ومن استحق وظيفة بطريق
 شرعي لا يجوز عزله بغير حجة ولا ينعزل عزل ناظر الوقت له حينئذ والله تعالى
 اعلم واستبد احد ابن احمد بن حمزة الرضائي الناصري الشافعي غفر له تعالى
 له ولوالديه وشايخه وجميع المسلمين ولجده رب العالمين وصلى الله على
 سيدنا محمد وآله وصحبه وسلم وحسبنا الله ونعم الوكيل وكتب تحت خطه
 شيخه العلامة الفقيه المعروف عن اعيان جماعة شيخ الاسلام زكريا الشافعي
 الدين عبد القادر الصافي الشافعي رحمه الله ما صورته الجرد اللهم اهدي رشدي
 ووفقني للصواب جوابي كما اجاب به واضع اعلاه اغفره الله تعالى حقا حقا

والله

تعالى اعلم وكتبه عبد القادر الصافي الشافعي غفر الله تعالى عنه وعن والده
 وشايخه ابن حامدا مصليا سلميا تحسيدا بحوقلا وكتب سيدي الجرد
 رحمه الله تعالى تحت خطه ما صورته الجرد من ممد الكون اسماء العون
 جوابي كذلك والله تعالى اعلم وكتبه احمد بن يوسف الحنفى حامدا
 مصليا سلميا وكتب تحت خطه شيخ الشيخوخ والعلامة الملقب الشيخ
 زين الدين عبد الحق السنباطي الشافعي المتري رحمه الله تعالى ما نصه
 الجرد لله اللهم وفق للصواب جوابي كذلك والله اعلم وكتبه عبد الحق
 بن محمد الشافعي حامدا مصليا وكتب على يمين السؤال الشيخ الهمامة
 المحقق ناصر الدين محمد بن الطمان الشافعي رحمه الله تعالى ما صورته الجرد
 لله ولي التوفيق لهذا بقسمناح التحقيق جوابي كذلك كما افاده الشيخ الحسيني
 نعم الله تعالى بعلومهم وكتبه محمد بن الطمان الشافعي حامدا مصليا
 سلميا تحسيدا بحوقلا مستغفرا وكتب تحت خطه المحقق المدقق
 المفهر في مذهبه افاض الشيخ تقي الدين بن شمس السلام بن النجار
 السوحي الحسيني ادام الله تعالى القمع بعلومه ما صورته الجرد لله الذي بيده
 الفضل يوتيه من يشاء جوابي كذلك والله تعالى اعلم وكتبه محمد
 الصوحي الحسيني عني الله تعالى عنه وعن جميع المسلمين سوان في شخص
 بضائي روح نصرانية في ملكها مكان تزيينها وقتا ذلك على كتابي ودو
 لم ذلك صحيح وهذا اذا وقتا ذلك على المسافرين والواردين من المسلمين
 وغيرهم بالكتايس المذكورة والديورة فكل ذلك صحيح ايضا جوابه
 سيدي الجرد رحمه الله شرط صحة وقت الذي ان يكون قرية عندنا وعندهم
 فالوقت الصادر من اهل الذمة على مصالح الكنائس والديورة غير صحيح
 لان ذلك قرية عندنا وعندنا ووقتهم على المسافرين والواردين من المسلمين
 وغيرهم بالكتايس والديورة صحيح لان هذا قرية عندنا وعندنا والله تعالى
 اعلم ووافقه قاضي القضاة نور الدين الطرابلسي نعم الله تعالى
 برحمته والمسلمين سوان في شخص ذي وقت وقتا وشرط صرف ربه

٩



لتقر الجامع لا زهر فقل الوقت صحيح وهل يجوز للموقوف عليهم تقاضي بعد
 أم لا وإذا صدق الذي على مسلم بصدقة يجوز له أخذها أم لا جواب
 للشيخ العلامة شمس الدين محمد الحلبي الشافعي رحمه الله تعالى الوقت
 من الذي على فقير الجامع لا زهر صحيح ويجوز للمستألف الموقوف عليهم تقاضي
 ريعه وصدقة الذي على المسلم من حصة جائزة والله اعلم وكتب سيدي
 الجدي رحمه الله تعالى تحت خطه بالموافقة سؤال في رجل يدرى
 في أوقاف ويبيده مستندات شرعية شبهة الحكم شرعي من قلم الزمان وقد
 آل إليه النظر فهل يخرج عنه الوظائف التي بيده قبل ذلك أم لا ثم تزل عن
 الوظائف المذكورة لا ولده وفرهم في ذلك هل عليه اعتراض فيما سال
 أو فيما فرده أم لا جواب شيخ الإسلام الإمام القادري لا اعتراض
 في ذلك والله اعلم بالصواب وكتب تحت خطه بالموافقة شيخ الإسلام
 الحنابلي وشيخ الإسلام عبيد الله بن عمر المالكي وسيدي الجدي رحمه الله
 تعالى برحمته سؤال في رجل وقف وقفاً على كتابات شمس الدين في كتاب
 وقته ومن جملة ذلك خبر فرقة يترقب على التفرق في كل جمعة وما وفراته
 وأحضر من كل ربيع الوقت للناظر المعين في كتاب وقته وغير ذلك وما فضل
 بعد ذلك يصرف لأواد الأوقاف ولزوجته وأخيه الناظر المذكور ما هو به
 في كتاب الوقت ونبت ذلك وحكم بالموجب من الناظر الشرعي اتباع ما شرطه
 الأوقاف في كتاب وقته من الصدقة والبر وإلا له أعطى الخبز ومنه لأواد
 الأوقاف المستحقين ما فضل من ربيع الوقت وهل للناظر المذكور أخذ العشر
 من ربيع الوقت المذكور كما شرطه الأوقاف المستحقين منه من ذلك
 وإذا أكره الناظر من العشر في مدة فهل له أخذ ذلك من ربيع الوقت
 أم لا جواب شيخنا شهاب الدين الرملي رحمه الله تعالى يجب على ناظر
 الوقت اتباع ما شرطه وأخيه وليس له أعطى الخبز ولا منه لأواد الأوقاف
 والناظر إذا ما استغنى في المدة الماضية من ربيع الوقت والله اعلم ووقته
 سيدي الجدي رحمه الله تعالى وكتب الشمس اللقاني بجانب خط الجيب

ماصويرة

ماصورته بعد الجدل في جوابي كذلك من وجوب اتباع شرط الأوقاف وأخذ المنكر
 في المعايير لما كان يكون في شرط الأوقاف أن يأخذ معلومه من ربيع كل عام عنه وضمت
 الأعوام ولا ريب بوجوده لما معني من الأعوام فلا يأخذ لما عارضه للمعني
 أو يكون هو قدر رعي في المعايير بالمساحة عنه والحالة هذه والله سبحانه أعلم
 وواقفه شيخ الإسلام الحنابلي تفضل الله تعالى برحمته أمين سؤال
 في واقف وقف وقفا وشرط لنفسه الزيادة والنقصان والإدخال والإخراج
 والتغيير والتبديل وليس له غيره فعل شيء من ذلك ولم يقل وله أن يترط
 من الشروط الخاصة لذلك ما شاء وحصل بعده ناظر معين وجعل له أن يسيد
 وينوض والسند إليه أن يسيد وينوض ثم بعد مدة مدبرة جعل للناظر العبد
 أيضا الزيادة والنقصان والإدخال والإخراج والتغيير والتبديل فهل
 يصح هذا الجدل الأخير الذي هو الزيادة والنقصان أم لا وهل إذا استدناظر
 وقفا من جماعة لم أن يسيد وينوض بعد مدة يعيرون أم لا وما الحكم في ذلك
 افتوا ما جاز من جواب سيدي الجدي الجدل المذكور غير صحيح وليس
 للناظر أن يسيد ثانياً والحالة ما ذكره والله تعالى اعلم بالصواب وكتب تحت
 خطه سيدي الجدي رحمه الله تعالى العلامة الزهامة الشيخ برهان الدين بن
 مازن الغزالي الحنفي رحمه الله تعالى ماصورته الجدي مستحق الجدي جوابي كما
 أفاده مولانا تقي الله تعالى بعلمه والله اعلم وقال ذلك وكتبه إبراهيم بن
 حسن بن مازن الغزالي الحنفي حامداً مصلحاً مسلماً سؤال في مكان موقوف
 على جيات بر والناظر عليه كل من كان شيخاً في مدرسة من المدارس وأتم
 مساج هذه المدرسة واحدة بعد واحد فيكون في نظر من قديم الزمان
 واليهم فظهر شخص يتولى بابان النظر في شئ من شئ هذه المدرسة
 فإن لم يبيتل أو تقدر فيكون النظر في البلد العلاء بنية والحال لهذا المكتوب غير
 متصل بأحد من الحكام الموجودين ونوفيت قضائهم وشهوده قبل بظهور
 هذا المكتوب ببيت به النظر من ذكره فيه ونزع النظر من مساج المدرسة
 المذكورة أم لا بد في نبوت النظر الحكم المذكور من اتصال هذا المستند بأحد من الحكام

ت



الموجودين وتنقيده عليه افقوا ما يجوز من جوابه لسيدى الجدر حرمه
 الله تعالى لا يجعل المكتوب بالمدكور ولا ينفقت اليه قال في الخلاصة رجل في رده
 صبيحة جاز رجل فادى اياها وقت وجاب بصلك فيه خطوط عدول وحكام قد
 انقضوا وقتاواو طلب من الحكم النضاب قال لا يعتد على الخطوط ولا ينبغي
 للحكم ان يحكم بذلك وكذا لو كان لوح معزوب على باب دار ينطق بالوقت
 لا يفتي به سالم تشهد اليهود على الوقت فيجوز في ذلك فناوي الولولي ولو
 طلب من القاضي النضاب ليس للقاضي ان يفتي به لان القاضي يقتضي
 بالحجة وهي البينة او الاقرار والله اعلم وكتب على يمين السوال العلامة
 المحقق الشيخ ناصر الدين اللقاني ماصوبه بعد الحمد لله ليس بظهور هذا
 المكتوب بينت النظر من ذكر فيه ولا بد من ثبوت له من اتصال مضمونه
 بالحكم الشرعي فان تعدد اتصاله بكل طريق شرعي لم يجعل به والله سبحانه
 اعلم وكتب تحت خطه الموافقة الهامة المدقق الشيخ شهاب الدين الري
 وشيخ الاسلام الحنبلي نعم الله تعالى برحمته هذه عبارة
 كتاب الوقت ثم ان سار ك شاه مات وخلف بعده ثلاثة اقرار من الذرية
 فهل لواحد منهم ان يستقل وحده بالتمتع بربع الوطائف مع وجودهم
 لعول الوقت وان توفي سار ك شاه قام من بعده اولاده فقام
 ولا بد من اضا الجميع على بشرط الوقت وهل اذ لم يكن فيهم من يصلح او تعدد
 فهل الموجود منهم بالاستقلال بالتمتع بربع قول الوقت ومن كان منهم غير
 صالح نظر عنه من هو متحدث عليه على الوجه الشرعي وليس لاحد منهم ان
 يستبد وحده لان يامره حكم المسلمين او نايه على بشرط الوقت كقوله ومن
 كان منهم غير صالح نظر عنه من هو متحدث ولا يتحدث على غير الصلح الا ان
 اوس لهية بيب عنه وهل اذ اقر احد مع وجودهم يفتي بغيره اولا
 يفتي لا باضا الجميع والحكم اوس يفتي بغيره بغيره للحكم وساحكم الله
 تعالى في ذلك جوابه للعلامة المحقق الشيخ شهاب الدين الري ليس
 لواحد منهم الاستقلال بالتمتع بربع لان منهم غير صالح للنظر اذ غير موافقة

الحجة

هذا نص
من الأصل

وله

وله اهل فانه يمكن له ولي فوله الحكم اوس يفتي عليه واساعلم ووافقه
 سيدى الجدر والشيخ ناصر الدين اللقاني نعم الله تعالى برحمته سوال
 في شخص وقف وقفا نصفه على زيد ونصفه الثاني على النضر وكتب
 بذلك مكتوب وحكم بعض الوقت ثم وقف حصة اخري على عمر ومكتوب اخر
 يحكم بعض الوقت وبين لكل حصة مصرفا وشرط في كل وقت من الاوقاف المذكورة
 معلوم ان يشار ذلك الوقت واسم الحال على ذلك زمانا طويلا بوخذ
 من كل وقف معلوم المباشرة وامعتت القطار ذلك في المحاسبات وشهد
 عليهم بلا مقام بعد ذلك شغرت وطايف المباشرة اليه بالاوقاف ثم ان شخص
 سال الناطر على الاوقاف ان يقر في وظيفة المباشرة في الوقت الذي مضى
 على النضر ونصفه الثاني على زيد فاجاب سواد وقرره في الوظيفة في
 الوقت الذي سالف فيه فمسك تقري له في الوقت الذي سالف فيه يتناول
 بقية الاوقاف ويعتبر مباشرة على الجميع او لا يتناولها وان يكون مباشرة على
 الوقت الذي سالف فيه ولا يتناول الجميع الا اذا سال فيك يتناول في الجميع
 ولحكم الله تعالى في ذلك جوابه الشيخ الشيوخ معني السادة المالكية
 اللقاني اذا سال في وظيفة المباشرة في وقت عينه وقرره فيهم يتجاوز التزوير
 بحله والحالة هذه والساعلم ووافقه العلامة العزة الشيخ جمال الدين
 الصائبي وسيدى الجدر نعم الله تعالى برحمته سوال في واقف وقف
 وقفا وشرط في كتاب وقفه ان يبدى من ربع الوقت المذكور باجرة من
 يتولى جبايته واستقر اج اجرة ومما فضل بعد ذلك يصرف منه الناطر
 على الوقت كذا وكذا الهيات عينها في كتاب وقفه ثم ان الوقت انهم على
 نفسه في كتاب وقفه انه جعله بدلا مباشر على الوقت المذكور واسمهم
 عليه ايضا انما اسند النقل لهم وقوض اليه ذلك ثم ان عمر اقر زرو لزيد
 المباشر بحجي ربع الوقت المذكور ثم توفي زيد المباشر وقرر الناطر وله
 المذكور في المباشرة عوضا عن والده فهل له ان يجمع بين جباية الربع في
 المباشرة ولوله اذا انقضا بعده ذلك لعول الوقت بيد من ربع ذلك باجرة

كيفية



من يتولى جبايته واطلاق ولم ينفذ على معين ام لا وما حكم الله في ذلك جوابه
لسيدي الجدي افاض الله تعالى عليه انوار رحمة وتعمد مغفرة نعم له الخ في
وظيفة الجباية والمباشرة ما لم يوجد في شرط الواقف ما يمنع ذلك والله تعالى
اعلم وكتب على يمين السوال شيخ الاسلام الخلال بن قاسم رحمه الله تعالى
الحمد لله رب العالمين اللهم الهادي للصواب اذ لم يفر من كلام الواقف بالقران
مخصوصية زيد بالما شرع ولم يكن في شرط الواقف المنع من الجمع بين
لواحد من جمع ولد زيد لوظيفتين المذكورتين والله سبحانه اعلم كنيته
عبد الرحمن بن قاسم المالكي واجاب العلامة الشهاب الزملي رحمه الله تعالى على
نسخة من هذا السوال عاصد بعد الجدة نعم لولد زيد المذكور ان يجمع
بين وظيفة الجباية والمباشرة في الوقت المذكور اذ لم يوجد في شرط الواقف
المنع من الجمع بين وظفتين اذ لا معارضة في القيام بالوظيفتين المذكورتين
بل قيام الجاني بوظيفة للمباشرة استدضاها فان العاقل ان يباشرة الوقت
انما يمتد فيما يصطبه على املا الجاني والله اعلم سوال في شخص عمر
مدرسة وفرعها رباب وظايف شعابر ووقف لها وقفا ولم يشرط في اخراج
ولاد خال لنفسه ولم يشرط له بعد من الظارفات الواقف وصار النظر لمن
له ولاية ذلك من شرطه الواقف النظر بعد فادعي انسان ان الواقف قرر له
معاوم صرف وجباية على قضية ولم يحضر بها وادعي عدم باقم صرف لما انظر
شيا ولم يثبت ذلك فان الناظر ايضا وفولي ناظران شروط بكتا بالوقت
المذكور فادعي الشخص المذكور ايضا ما ادعاه ولم يثبت ذلك فقرر له اولا
الناظر المذكور ذلك بعد ان ما لكي المذهب فمسئل له فقرر له ان عدم
شرط الواقف لا يخلو في اخراج لنفسه ولم يشرط له النظر بعد جوابه
لشيخ شهاب الدين الزملي رحمه الله تعالى ان ثبت ان الواقف قرر له في
وظيفة صرف والجباية استحق معلوما وان لم يثبت فوظيفة جباية
المال ومعرفة من وظائف الناظر فقرر له انسان في ما استلذه منه له فادعي
ناحية في ما اذله عزله من ما بقي سا والله اعلم ووافقه سيدي الجدي رحمه

الله وكتب الشيخ ناصر الدين النقا في رحمه الله تعالى على الجانب الآخر
ما صورته بعد الجدة لا يعتبر النقص المذكور حيلما يحق اليه والله اعلم
سوال في شخص بني مسجد الله تعالى وشرط له انظر اليه في مصلحة
وبنا ما تقدم منه ثم ان المسجد يخدم غالبه ولديته وقف عليه وهو مطلق
على البحر الاظم بولاق وله غلة ثمانية ارباع غلة الوقت فادعي ان البيت والحال
ان المسجد يستعمل من ناظر شرعي يقوم بمصلحة مدة تزيد على عامين ونصف
فتقدم انسان الي من له ولاية النظر فيفسال ان يكون ناظر على هذا المسجد
ويقوم بمصلحه وما يحتاج اليه فقرر له الولاية متفقين الشفوع شرع
في تجاره ما تقدم من البيت والمسجد ثم اقترض ملاوا صرفة على العارة
بأذن حاكم ورجعي المستحقين ومباشرة لهم لذلك مع سلامتهم علىهم بالصرف
والرضا بما فعل فوجد في غلة الوقت على ساكن عليه وقد بما تمتع في العارة
اربعون نصفا في كل شهر ثم هذا شخص بعد العارة وقرر من الشخص المذكور
وصفي المدة المذكورة وادعي النظر على المسجد وابرز مستند ايده بالنظر
فصل تقبل دعواه مع شعور المسجد والهدامة وخراب البيت المذكور
غالب الوقف والحال ان الوقف المذكور ترتب عليه مستندات شرعية
في مدة الشعور تمتع في ما صرف من السكاكن في الأماكن التي تحتاج اليها العارة
فصع وطعنا وبر الوقف من الدين لاجنبي فمسئل تقبل دعواه ام لا ويستحق
النظر مع المدة المذكورة وشعور المكان منه وعدم مباشرة لمصلحة
المكان جوابه للعلم الصالح الفقيه كركناوي والطايف الشيخ شهاب
الدين البلقيني شيخ مجلس الصلاة على النبي صلى الله عليه وسلم رحمه الله تعالى
الحمد لله لا تقبل دعواه ولا يستحق النظر بذلك ان شعور الوظيفة تقتض لا تزال
لو ثبت نظر فكتف ولم يثبت اذ المستند ليس حجة والله اعلم وكتبه احد
البلقيني الشافعي عني الله عنه حامدا لمصليا سلمها وكتب تحت خطه بالموافقة
شيخ الاسلام الحنبلي وسيد الجدي رحمه الله تعالى وكتب على الجانب الايمن
الشيخ ناصر الدين النقا في رحمه الله تعالى اذ اهل الشخص للدعي للنظر الوقف

حتى ماتت صلحته فقد حضرت الوطنية والتمتع بالصادق والتعظيم الثاني صحيح
مخصوصا مع علم الاول وسكوته مدة طويلة فلا يقتل دعواه ولو ثبت مستنده
والله سبحانه اعلم سؤالا في رجل استطاع حقه من نصف شئ باءة وقف
له جليل ثمانية عشر وعشرة وسبع مائة اذلية وقرزم النافذة في
السنة المذكورة ثم حضر من ربيع سنة ثمان وعشرين واستمارة المراجعة مال
مصرف النافذة على مستحقين اربعة ثمان مائة وتسعة وتسعون مائة ومكسور غير السوي
بينهم والرجل الذي استطاع حقه منكسر من معلوم الوطنية ثلاث سنوات
بجمل المستحقين وشرط الواقف ان المال يجري هذا ليا وخرجا ويصرف
في كل شهر من شهر الهذلة لارباب الوظائف مائة مائة الواقف لم يرد قال
الرجلان انهما يستحقان النصف من معلوم التبرادة في هذه النفقة وقيل
تاريخ تبرعهما قبل والحالة هذه يستحقان ذلك لم يستحقه الرجل الاول
المكسور له المعلوم وما الحق في ذلك جوابا للشيخ الرمي رحمه الله تعالى
لا يستحق الرجلان المذكوران شيئا من النفقة المذكورة والمستحق لها الاول والله
اعلم ولتسبب سيدي الجيد رحمه الله تعالى سؤالا في رجل وقف قطعة
ارض ونبت ذلك وحكم به بحاكم حقيقي ولم ينش لنفسه زيادة ولا نقصا في الكتاب
ولا اخرجوا الاستبدالات بعد مدة وقت العين المذكورة وقفان ليا وشرط لنفسه
للمغال والنقصان والمغال والخراج والاستبدالات ان بعض مستحق في الوقت المذكور
طلب وكيل التفرع على الوقت والنافذة واعني عليه الذي يحاكم حقيقي انه يستحق في
ربيع الوقت الاول خمسة اسهم من اصل اربعة وعشرين سهما وما يتايل به بذلك
فالجواب ان المدي لا يستحق سوى قيراط واحد واحضر كتاب الوقت الثاني فطلب
منه شهود وباضاله فلم يحضر احد منهم واحضر المدي كتاب الوقت الاول وشهروا
وانضد بالحكم الحقيقي وحكم به وبالبطل الوقت الثاني والغاية ثم بعد مدة
حضر الناظر واستبدل العين المذكورة بمستند الوقت الثاني المعلوم باطلاله
والغاية قبل الاستبدالات صحيح ام لا ويجوز بكتاب الوقت الاول وحكم به
وما حكم السدي ذلك ولتسبب سيدي الجيد الاستبدالات المذكورة غير صحيح

والمعول

والممول على الوقف الاول والله اعلم وكتب تحت خطه بالوافقه الشيخ
ابو الفتح سالم بن علي السلمي الحنفي والشيخ يحيى بن علي الوفاي الحنفي
نعمهم الله تعالى برحمته واسلمهم فبينهم حنيفة بفضلهم وستة سوا
في رجل وقف وقفا على ربة وشروطه كتاب وقته شروطا ونزاجا عطفه صلب
كتاب وقته سمين في صلب كتاب الوقف وهو ثابت بحكم فيه ثم ظهرت نسخة
اخرى من اصل كتاب الوقف ناقصة شروطا عن الكتاب الاصلي الذي نسخت
منه وفي منتظمة ليست متصلة هذا العمل باصل كتاب الوقف المفضل الي
يوم تاريخه ام العمل بالنسخة التي غلت منه وفي ليست بمحصل جوابه الشيخ
الولي الممول في ذلك كتاب الوقف المفضل واخره بالملغوع والله اعلم
وكتب تحت جوابه بالوافقه سيدي الجدي والشيخ ناصر الدين الثاني نعمهم
الله برحمته والسلمين سوا في شخص هدم جوانيت وقف فائمة على
اصولها من غير سبع باستبدالها وبني مواضع المالك وغير معالم الا في هذا
والحال ما ذكره من ايام المذكور باعادة جوانيت الوقف على مكانه عليه
او غير مكانه ويعتبر قيمته المأوا فاقم باعادة ما هل يجب على ولي الاسرايد
الله تعالى ونفذ احكامه في الرعية ان يجلس الهيئة الموقوفة ويبيد هالي مكانه
عليه ويثاب الثواب الجزيل الاجواب سيدي الجدي رحمه الله تعالى برفع الشخص
المذكور لولي الاسرايد هدم بنائه واعادة الوقف على مكانه عليه ويؤديه
على ذلك التاديب الزاجر له الا بقرينة ويثاب ولي الاسرايد الله به الدين وقع
به العطفة والعذر من عند ذلك الثواب الجزيل والله اعلم وكتب تحت خطه
بالوافقه الشيخ صالح عبيد الرحمن الجوري رحمه الله تعالى سوال في واقف
وقف دارها موش وكاه ليستفتح بذلك سكان الدار وايضا في البنية
واصطبل باجرة معلومة في كل شهر فغضب انه ان الدكاكة وجعل في ما يولاد شيخ
فيه وهدم البنية وجعل مكانه مع الموش شجارا وهدم الاصطبل واعدم مائة
وجعل فيه بيتا لاجل سقي شجرة فحصل من البيروم على الدار لا حطافا بمذمت
منها ومن سقي الشجر في معنى على ذلك مدة طويلة واصردك بحال الوقف واصل

قبل يلزم معاداة الاصطبل كما كان وهدم البير وقلع الاستجار والنول ليعود
 الوقف على حاله ام لا يلزمه ذلك وهل يلزمه اعادته ما تقدم من الدلائل البيرية
 وسبق الاستجار لا وادانتم بالزوم قبل ذلك المظهر من ريع الوقف بقام له
 ام يرجع به عليه ان كان حيا وعلى ركنه ان كان ميتا لم يلزم من علم البير وهل
 يلزمه اجرة النول والحوش والطبقة والاصطبل في المدة المخصصة له الاجابة
 شيخ الاسلام نور الدين الطبرسي رحمه الله تعالى برحمته جميع ما تقدم يلزمه
 اعادته الى مكانه عليه وهدم البير وقلع الاستجار ونغير النول واجبه عليه
 ملزم به وكذا يلزمه عمارة ما تلف بسبب البير والسقي واجبة ما انتفع
 به واساعلم وواقعه سيد يلحق رحمه الله تعالى سوا السقي دارا راضا
 وبنا وقف ولها حدود اربعة وبالدار حوشان ولكل حوش حدود اربعة
 بعضها ينتمي لجدار الغير وبعضها داخل في الدار المذكورة وبالدار هجري
 سبي يعني بحري فيه الما من البحر الى بر ساقية ملك لغير الواقف واحد
 حدود اربعة الحوشين ينتمي الجدار الهجري المذكور داخل في الدار
 وعلى الهجري بعض بنين الدار ولم يذكر في مكتوب الوقف ان بعض البناء
 على الهجري بل ذكر في المكتوب على ما دل عليه ما ظن اصله الرق المسطر
 به الفصل الثاني في الواقف ما وقفه المكي تاريخ الفصل المورخ باطنه
 في العام الثلاثي فوجد في الاصل الرق المذكور ان بعض بنا الدار على الهجري
 المذكور وللأصل اصول لم يطلع عليها بعد والمحال ان تاريخ مكتوب
 الوقف يزيد على اربعين سنة وتاريخ اصله يزيد على مائة وخمسين
 سنة وصاحب الاصل وبعده الواقف وبعده الواقف ناظر الوقف لا يصح
 ايديهم على الدار والبناء الذي على الهجري والهجري بحري الما فيه من الهي
 الى البير المذكورة وينقطع في كل سنة مرارا وتداوت على البير ليا دكثير
 كثره تشري هذا من هذا مدة تزيد على تاريخ اصل كتاب الوقف ولما
 يتقرر احد من مال البير للدار ولا يصح من جهة الهجري ولا البناء الذي
 عليه لان الظاهر يشهد ان البناء الذي على الهجري ما وضع لها بحق لكن الاصل

الذي

الذي يشهد باصل الوقف لم يوجد بعد ثم ان شخصا اشترى بعض البير
 واستمرده ثم بعد ذلك تعدي وهدم حائط الدار التي يحويها باليد
 العادية من غير حكم حكاهم وطلب ناظر الوقف يرفع البناء من على الهجري قبل
 يلزم الشخص المشتري المذكور اعادته الحائط التي هدمها ام لا وهل للشخص
 ان يدعي على الناظر وبطلان برفع بناء الوقف من الهجري ويستخلص الهجري
 وحده وللخالفة هذه ام ليس له ذلك وحل اذا تقدم شي من بناء الهجري يجب
 على ناظر الوقف عمارة من مال الوقف ام اجوابه لسيد السيد الهجري
 الله تعالى برحمته نعم يلزم الشخص المذكور اعادته الحائط التي هدمها
 وليس له الدعوى على الناظر والمطالبة برفع بناء الوقف من الهجري اذا ظاهرا
 ان هذا البناء ما وضع حتى ووضع ببناء هذا الوقف عليه مع تقادم السنين
 من غير سارع دليل على ذلك وادانتم شي من بناء الهجري لا يجب على
 ناظر الوقف عمارة بل عمارة على ما تكده والله اعلم بالصواب وكتب
 تحت خط شيخ الاسلام الطبرسي رحمه الله تعالى جوابي في اجاب به العلامة
 واصح خطه ان الله ادام الله النعم به واساعلم وكتب شيخ الاسلام
 الحسيني رحمه الله تعالى جوابي لذلك الا في هدم الحائط فانه يلزم قيمته
 قاضية والله اعلم سوا ذلك في دار موقوفة ارضا وبناد كرفي مكتوب الوقف
 الدار الكاملة ارضا وبناد واحد ودار من القباي ينتمي الى دار مسجد والحق
 الى دارين شكر والسري الى الطريق والى مدار الساقية الهمايل والغرزي
 الى مكان اخر ثم وجد سرب تحت ارض الوقف في وسطها ياتي منه الما من
 البحر الى الساقية المذكورة والارض والبناد موقوفة واهل الوقف يستفدون بالدار
 مدة مديدة واصل الوقف يزيد على مائة وستين سنة يستفدون به ولم
 يعارضهم معارض من جهة السرب ولا غيره ثم ان شخصا اشترى الساقية من
 المذكورة واراد منع اهل الوقف من النقع بالارض التي فوق السرب وهدم ما عليه
 من البناء وبني فوقه ما اراد ويدخل في الدار المذكورة فهل له ذلك مع ان الارض
 والبناد موقوف ام ليس له ذلك وينبغي من النقص لارض الوقف ولبناء ما يجعل كسفا

وعلى جوابه لسيدي الجيد ليس له ذلك ويمنع من القوس لارض الوقف
المذكورة وللشرف فيها بناؤه ومناب المانع له من ذلك التواب للجيد والله
اعلم ووافقه الشيخ شمس الدين محمد بن العلامة المحقق الشهاب الرمي وشيخ
الاسلام الحنبلي والشيخ ناصر الدين النعاني سؤالا في ناظر على وقف لستاب
رحل عنه في عمارة مكان منه ابل الى السقوط ويبايع عقد كذلك فاجاب المهند
وذكر ان يجعل في وسطه بنا يحمل العقد والعمود والكتاف ويكون ذلك
صلحاً لخدمة الوقف من الغرامة وتوفر له ولا يضر ذلك بحال الوقف ولا
ينقصه من الغلة من بدل بيعه من على الناظر في بناء الدار عاقباً وكتاب على ذلك
جواب الشيخ ناصر الدين الثاني يجوز لناظر فضل ذلك حيث لم يغير
معالم الوقف ولم يطل بسببه منفعة من ساقع الوقف والحال ما ذكر والله
سبحانه اعلم ووافقه سيدي الجيد والشيخ شهاب الدين بن عبد الحق والشيخ
شهاب الدين الهوي الحنبلي رحمهم الله تعالى سؤالا في رجلين مشتركين
سويين في عاقبة ثم ان الناظر على الخافون يريدان تجديد عاقبة في الخافون
فيحصل اياهم بغير ضيق المكان والعرض فلهما قبل مع الضيق والعرض فلهما
ذلك ام لا جواب الشيخ العلامة شمس الدين محمد الحنبلي الثاني اذا كان فيه
تعيين اصل الوقف ليس له فعله والله اعلم وكتب تحت جوابه بالموافقة شيخ
الاسلام محيي بن ابراهيم الدبري ووافقه شيخ الاسلام الحنبلي على معنى السؤال
ما صورته بعد الجدة ليس له فعل ذلك والله اعلم وكتب تحت خطه بالموافقة
سيدي الجيد نعم الله تعالى برحمته وريته نظام الخزانة الاولى من شرح الجمع
لا في رتبة سيدي الجيد رحمه الله تعالى ما يرضه الجيد لله ما هو في رجل
سقط في كتاب وقفة ان نصف الضيافة المستحقين وهم صوفية وسودون وانما
فهم في المستحقين من معه ثلاث وظائف وهم من له مرتبة سنوي وهم العتاق
له مرتبة سنوي يدخل مع المستحقين وهل ينضم على الوظائف ام على عدد
الدروس هو ايه ينضم نصف الضيافة على عدد دروس جميع المستحقين
ويدخل في ذلك من له مرتبة سنوي اذ هو من جملة المستحقين للمرتبة والفضل

احد

احد على احد والله اعلم ووافقتي على هذا الجواب العلامة الشيخ ناصر الدين
النعاني ادام الله النفع به انتهى ما رايته سؤالا فيمن وقف وقفاً لخدمة
في وقفه هذا ان يريد في ذلك ما يري زيادته وان ينقص ما يري تنقصه
ويغير ما يري تغييره ويرتب ما يري ترتيبه ويدخل من ثوابه ويجوز
من اليد ويسترط من الشروط المخالفة لذلك ما يري استراطه وحمل النظر
على ذلك لاولاده وذريته وعتاقه مع مشاركة من يكون دواً وانما
ثم انه قد عليه الواقفانه حمل النافي محمد الدين بن السحنة الحنفى شريكاً من
بول اليه النظر من اولاده وذريته وعتاقه مع ما جعله الدوا الذي ثم
من بعده لمن يكون في وظيفته وهم جاحدين شرعياً وسرطلى بول اليه
النظر من اولاده وذريته وعتاقه زيادة ما يري زيادة في الوظائف وعقوب
من العدد والرد ونظر المعلوم وغير ذلك بما فيه وجه بروقبة واجوز
ومتوبة على ما نص وشرح في كتاب الوقف فان من اولاد الواقف وذريته
فخصر شخص واحد في ائدة من العتاق والنظر على الوقف المذكور ويذكره
باحصار مستند يثبت له بذلك لذي حكم شرعي فرب شخصاً الجنبية في المولية
والمشاركة وشريكاً في النظر وجعل له معلوماً على ذلك مع ربع الضيافة
فعل ما جعله للنفاضي بحسب الدين ومن في وظيفته من بعده ما في نظر الدوا
الثاني وما قرره المديني النظر من العتاق للاجنبي من النظر وغيره صحيح جوابه
سيدي الجيد نعم ما جعله الواقف للنفاضي بحسب الدين ومن هو في وظيفته من بعده
مانع من نظر الدوا والثاني ونظر من في النظر من العتاق للاجنبي في مشاركته
في النظر غير صحيح اما من في وظيفته المشاركة فتصحيح اذا ثبت نظر ما هو في
الشرعي والله اعلم وكتب تحت خطه بالموافقة الشيخ ناصر الدين النعاني والشيخ
شهاب الدين بن عبد الحق رحمهم الله تعالى سؤالا في رجل وقف مكاناً لقراءة
القرآن من المسلمين وجعل فيه خزانة مثل الخزان التي يجعل فيها الاوراق والكتب
فهل لفقهاء الكتاب المذكور ان يخرجوا في الخزانة المذكورة ويسكن فيها
وفي الكتاب المذكور رزوجه ام لا وهل لناظر ان يمنع من السكن المذكور

أم لا وهل إذا استعجى الناظر لخراج من الطبيعة وتفرغ فيه أم لا جوابه
 للشيخ ناصر الدين الثاني ليس لفقيه إلا يتم أن يخرج طائفة في الحزاة وسيكون فيها
 بروجته بل إنما يستعجى فيه بطلانها والناظر سعة من السكن بالكتاب وإذا امتد واستعجى
 جواز لخراجها وتفرغ من بصلح بدله والله سبحانه أعلم بالصواب ووافقه سيدي
 الجيد والعلامة الشهاب الرضائي بتقديم الله تعالى برجته سؤال فيمن شرط في
 كتاب وقفه أن يكون ما وقفه بعد ذنبه على الحرم الشريف النبوي والنظر من
 بعدهم لمن يكون قاضي قضية الشافعية فالتفتت الذرية وعظمت اللياسة
 فأراد بعض الظلمة وضع ربع منه بعد شخص من أن أظهره مرسوم السلطان
 بأن له النظر عليه مع شخص آخر وتكلف على ذلك مبلغا ويريد الخلاص من
 الوقت بحيث يحصل الوقت غرضه ويحشى من يتولى عليه فيضيق فاستعني
 قول الواقف أن يكون وقفه على الحرم الشريف النبوي بأن يكون على مصلحة
 من عمار فيرصد لذلك وحيث كان الحرم مستغني عن العمار لكثرة الأوقاف
 المصدرة عليه وأن وقع فنادر فيعرف ذلك لخدمته أو الفخر الجليل من به
 أو لجواره منهم وإن لم يكن بجواره ففراقت هو في المدينة ومن يتولى ذلك
 وما يفعله المتولي عليه لأن وما حكم الله في ذلك جوابه الشيخ الشيوخ
 سقى السادة المالكية السمر الثاني الألفاظ المجلدة تحمل على العرف الجاري في
 اصطلاحات العولية والعرف إطلاق الوقف على الحرم الشريف النبوي ويريدون التزاع
 اللا يدين به المعتبرين بحكمه الشريف فيصرف بيع ذلك الموقوف لخدمة الحرم الشريف
 وللشرف الشافعين بالمدينة الشريفة ورجحوا العيال والحاجة على غير ما جاء بالمرق
 له والحال هذه والله سبحانه أعلم وكتب تحت جوابه بالموافقة العلامة الشهاب
 بن عبد الحق وسيد الجيد نعم الله تعالى برجته أمي سؤال في شخص وقف
 وقتا وشرا أن يصر من ريعه في كل شهر ما في درهم وخمسين درهما للموقوف
 بعد ذلك أو هي أن يصر في ثلثه ما له في وجوهه برأوسه ما وقره حقا حبا
 برأه الوهي وبودي إليه لخدمته فاشترى الوهي من مال الثلث غفارا ووافقته على
 ذلك وجعل لمن يتولى بلا الخوض المذكور في كل شهر ثمانية دراهم وسوغ للمتولي

علي

على الخوض على الجاني بالوقف واستمر يتعاطى ذلك مدة طويلة إلى أن توفي الوهي
 المذكور فوضعت وجهه الأوقف المذكور يد ها على الوقف الأول بطريق
 الغصب والتعدي وسكنت فيه ووضعت يد ها على الوقف الثاني كذلك
 ورفعت يد المتولي للخوض من ذلك ووضعت يد ها عليه وصارت
 تفتش بالاجرة التي كانت تصرف للموقوف وبصرها يد ها عليه ويريد ذلك
 صرفه من الوقف الأول فندب ليسان الناظر الأول وجريا للمتولي الخوض المذكور
 فقام الناظر على الوقف الأول وطلبها من الشرح الشريف وأدعى عليها بالاجرة
 الوقف الأول عن مدة تسعين معاومة وأنها وضعت يد ها على الوقف بغير طريق
 شرعي فأجابت بأنها وضعت يد ها على ذلك فطابق جوابها دعواه وصبط
 عليها بخط عدول وذكرت أن غيرها سألوا تحتضنها وأدعت ثانيا بعد ذلك أنه
 ملك لها وأدعت ثانيا بعد أيام أنها كانت ساكنة مع زوجها والحال أن الزوج
 توفي وليس له موجودات لخدمته بالاجرة المذكورة فهل يؤخذ بأقرارها أم لا
 اليد عليه وتلزم بالاجرة المذكورة والقيام بها للناظر لخدمة الوقف المذكور أم لا
 وهل يعتبر ما ادعته في معروف وهو بغير طريق شرعي وبغير إذن الناظر
 أم لا وهل المتولي الخوض المذكور المطالبة بالمعاوين ويستحق ما واحد لها
 والحال أن الوقف الأول يحتاج إلى عارة ضرورة ويريد الناظر لخدمة الاجرة
 ويعرضها لساكن الضرورية فهل تقدم العارة أو يصر فقط الناظر الخوض
 في المدة الماضية والحال أن الخوض المذكور كان يستغني عنه جوابه الشيخ
 الإسلام القادر بوجه الله تعالى نعم يؤخذ بأقرارها وتلزم بالاجرة تدفعها
 للناظر لخدمة الوقف ولا يحبسها ما رفته فعديا ويجب على الناظر عارة الوقف
 من ريعه يبدأ من ذلك بما لا بد منه من العارة مقدما ذلك على غيره من المصارف
 والله سبحانه ونفاني أهله بالصواب وكتبه شيخ الإسلام الطرابلسي وشمس الإسلام
 الحسيني وسيد الجيد والشخص محمد بن أحمد الحسيني الحق الشيرازي
 الدهان وشمس الشيوخ السمر الثاني والشيخ شمس الدين محمد بن محمد الشيبلي
 الشافعي والشيخ أبو الفضل مسلم بن علي السبيعي والشيخ يحيى بن أبي الوفاي

الحق والشيخ شمس الدين محمد بن احمد الغزي الحنفي تزيل المدرسة البروقية
 بين القصرين تقدم الله تعالى برحمته والمسلمين سوا **ال** في رجل وقف
 وقفا وجعل فيه فزاة قران وصدة وغير ذلك من الزبائ وشروطه ان
 يكون النظر للذرية لا لغيره فالارشد منهم ثم جات امرأة من الغنم الى المال
 شيخ محمد الياس فاضي القضاة بمصر كان ختم الله له ولغيره جعل ما نظره على
 الوقف المذكور والحال انما تروجه تبرجل من التركات فخلته وكيلها منظر
 على امور البلاد في قبض مال الخراجي والهلالي وفي غارة الاماكن وفي الوقف
 على الحكم وفي ارسال القضاة الى الكشاف والي مشايخ العربان وخلص من الحقوق
 واعطى كل ذي حق حقه والحال ان كل مال وصل اليه من الخراجي والهلالي يدفعه
 للنظرة ويشهد عليها وكل غارة عمرها يشهد على المعلمين بالمون فمالجر
 في الحكم والوقف شهر لخصيص المال ولصرفه على المستحقين وذلك باذن
 النظرة وحضورها والحال ان زوجها وكل وكيل زكيا لقبض مال الوقف
 فقبضه سرا كثيرة ثم توجه الى الوجه الثاني وقبض على واجبه الى نصف
 الطريق فخرج عليه العرب فقتلوه ولخذوا منه المال فهل يلزم الوكيل شي
 ام لا وهل يكون بدعي امانة ام لا وهل اذا انا في البلاد مال عند القضاة
 مع سكونهم في الحكم والي مشايخ العربان فهل يلزم الوكيل منه شي او في
 النظرة على الوقف ام لا ثم بعد مدة توفي على الوقف ناظر ثم ان الوكيل
 المذكور اسند على النظرة ان وصل لها جميع المال الذي قبضه من مال الوقف
 الخراجي والهلالي وحلت بدعي منه الخراجي وكتب بينا وبينه براءة انهاء
 لاستحقاق عليه لجهة الوقف حقا ولا استحقاقا ولا دعوى ولا طلبا ولا شيئا قل ولجل
 للمعنى من الزمان والي تاريخه سوى حقوق الرجعية وحكم بذلك حاكم شرعي فهل
 على الوكيل المذكور بعد البراءة دعوى من المستحقين ام لا وهل يكون بدعي امانة
 ام لا وهل اذا استقلت النظرة بالوفاء الى رحمه الله تعالى ولها مال من جهة الوقف
 تناوي وقص وغير ذلك فهل يلزم الناظر المتولي على الوقف خلاصه له الوكيل
 جواب الشيخ الاسلام الحنفي حيث كان الذي تقدمه من المال وكان شرعا واذا كان

عليه

عليه ويدعي امانة ولا يلزمه ما تلحق على الفلاحين من الخراج ولا النظرة وجبت
 بتسليم النظرة وبين زوجها من تعاقب الوقف فلا ضمان عليه فيه لان
 ثبتت جهته في الوقف بطريق شرعي ومانعت للنظرة في جهة الوقف فلها
 اولوية ثم بان مات اخذ من الناظر المتولي تحليله من ريع الوقف ودفعه
 لها وظهر بالطريق الشرعي والساكن بالصواب جوابه العلامة الشهاب
 الريلي وسيد الجيد والشيخ ناصر الدين اللقاني تقدمهم الله تعالى برحمته
 سوا **ال** في شخص وقف على نفسه ايام حياته ثم من بعده على اولادهم
 الموجودين الان وهم احمد ومحمد وعبد الباسط وساره وام الخير خاصة المذكور
 والباقي قد سوا ومن توفي منهم يستحق نصيبه من بقي فاذا انقضى اولادهم
 يوجد منهم احد صرف ما كان يستحق فيه لمن يوجد حين ذاك من اولادهم
 من الظهور لاسم البطون ثم لاولاد اولادهم ثم لذريتهم ونسبهم وعقبهم
 طبقة بعد طبقة ونسب بعد نسب ثم من بعد انقراض ذريتهم المذكورين
 ونسبهم وعقبهم ولم يبق من احد يكون مصر وفا في جهته على كتاب وقفه
 وتوفي لجد وعبد الباسط وساره وام الخير في حياة والدهم ولم يبق كواذرية ولم
 يبق منهم سوى محمد وحدث للواقف ولد فتزوج محمد المذكور وقال انت ابني
 محمد المذكور وللحال ان الوالد المذكور لم يكن له في الوقف استحقاق ولا يولد له محققا
 وان الوقف يد محمد المذكور في البيت على المدعي او المدعي عليه وحكم بجملة
 الوقف حاكم حنفي جوابه الشيخ الاسلام الطالبي الولد لحدث لاحق له في الوقف
 ولا مانعة له من محمد المذكور ومحمد واصل المدعي من تاريخ فعلية البيان
 بطريقه الشرعي والله اعلم وكتب سيدي الجيد في السبوح الشيخ شمس
 الدين اللقاني تقدمهم الله برحمته سوا **ال** فيوقف وقف وقفا وشروط ان
 يقسم الريع اثلاثا الثلث الاول يصرف لاولاد اخيه ثم لاولادهم واولاد اولادهم
 وذريتهم ونسبهم والحال ان اولاد اخ الميت شخصان امرأة ومحمد فانت
 الرجل وحلق اولادهم للاولاد قبض حصته والدهم فيما كان يستحقه من الثلث
 المذكور لاجوابه الشيخ ناصر الدين اللقاني اذا مات الرجل من فتن حصته لاولاد

البراءة

انت

بعده واسم سحانه وكسب تحت خطه بالواقعة سيدي محمد والشيخ شهاب
الدين البقاعي رحمه الله تعالى سوا السبيلين يستحقان في وقت نظر
واستحقاقا نصفين بالسوية ونحو القنص والعرف بالطريق الشرعي ومن جملة
الوقت المذكور حصه ارض طين سواد بنود معلوم وفي ضامته الري والانتفاع
الشرعي ونزوي من النيل المبارك وليس عليه بمقارم وفي عامرة اهله فمر
ان لحدائق المذكورين باع الحصه المذكورة لشخص بمن معلوم وقبض منه
التميز المذكور وشهد على البايع المذكور بالتميز المذكور في كتاب الوقف
المذكور بل بينهما والشرعي وعليه الحفظ والصون والخروج من العهدة بحرية
الوقت المذكور ويشترط بالتميز المذكور بدل الاجرة الوقف المذكور ويقت ذلك بالتميز
بشرط الواقف ثم ان الشهود عليه بما البديل المذكور بانتقل بالوفاء في رجب الله تعالى
ولم يشترط الاجرة الوقف المذكور ونصرف في ذلك لنفسه ولم يترك موجود ذلك
في ضمة شريكه في الشغل المذكور وهو سافر ولم يحضر ذلك في البيع فلهذا
البيع من الموقوف في بناء عامرة اهله لم لا قلنا في المذكور رد البيع المذكور
وبخلاص الحصه المذكورة من هو واقع به عليها ويستعمل خارجا في كل سنة خمسة
الوقت المذكور وقبض حراجهما من تاريخ البيع والى تاريخه ام لا جوابه الشيخ
ناصر الدين الثاني رحمه الله تعالى للنظر الذي لم يباشر الاستبدال المذكور
والمطابقة في حصه الاستبدال فان ثبت مطعنا فيه تنقل الاستبدال وانزعت
العين المستبدلة من واقع اليد عليها او رجعت وقتا كانت وان لم يكن
للمشترى شبهة رجوع عليه بجميع ما استغله منها من حين الشراء واجرته ما انتفع
به منها وان لم يثبت الاستبدال مدفعا نفذ وطولبت تركه المستبدل لم يبلغ
الاستبدال واسم سحانه اعلم وكسب بالواقعة تحت خطه سيدي محمد
وشيخ الاسلام البخاري رحمه الله تعالى موسم غنم رحمة الميراث حوان
في شخص ملك حصه من بلد فياها الزوجه وسلمها لها وكتب بذلك سند
شرعي ثم ادوقف وقتا ودخلها في وقته وان الشهود الذين شهدوا
عليه بالوقفية اطاعوا على المكتوب حالة الوقفية فذكره والله ان المكتوب

يشهد

يشهد لزوجته بالملك فقال انا بعثتها لها ولكن لا اجل فيها واذا شهد عليها
بالامانة في ذلك فمعي ذلك ولم يشهد عليها بشي واقام بينة شهدت
له جيران الاماكن التي وقف اليه ملكه حاله لا يطاق وثبت ذلك وعلم به
في الشراء الشريف ومات الواقف ثم ان زوجته تارعت في الحصه المذكورة
وقالت انها ملكها وانها لم تخرج عن ملكها بناقل شرعي الي تاريخه ولها بينة
يشهد بذلك من قبل القول قولها في بقا حصتها على ملكها ام لا وهل اذا كانت
بينة تشهد لها بالملك تقدم على البينة الشرعية بالجريان يكون بينة الحرب
مستحقة الملك السابق ام لا وهل تقبل البينة الشرعية وتعلي اقراره بالملك
حالة الجريان لزوجه ام لا جوابه لقاضي القضاة الكمال القادري
الوقت المذكور غير صحيح لانها ملك الواقف واذا ثبت البيع المذكور كان
مقدما على الوقف ولا اعتبار ببينة الجريان لاستصحاب هذا اذا كان
عدولا ولا فائدة بشهادتهم والله سبحانه اعلم بالصواب وواقعه قاضي
القضاة الدميري وقاضي القضاة بن الجار وسيدي محمد والعلامة الشيخ
محمد تقي رحمه الله تعالى برحمته واسكنهم في رحمة سوا السبيلين واقف
وقف جهات على جامع وقال في كتاب وقته حاشية بشرط ان يرتب لناظراني
عشر من اهل القران وبولي اشهدهم وطبقة المشيخة عليهم وان كان
احد من اولاد الواقف صالحا لذلك فهو اولى بالتقديم على غيره ثم قال ويعرف
النظر لطيف بحسن الخطبة امام الجمعة والعبد بين بالجامع المستأجر اليه في كل
كذلك ولا نام يوم بالمسلمين الصلوات الخمس في العادة في كل شهر كذا
قرر شخص من اخفاء الواقف مستغفرا بالعلم سقصف بالتقوي في وطبقة
الخطابة ووطبقة الامامة ثم قرأ في نصف وطبقة المشيخة المذكورة فهل
تقر به في ذلك صحيح وهل عليه اعتراض في جمعه بين ما ذكر من الوفاية
ام لا اعتراض عليه اقول ما يجوز من جوابه لشيخ الاسلام الحلي
تقر به في ذلك صحيح والحال ما ذكر ولا اعتراض عليه في جمعه ذلك حيث
لم يكن مخالفا لشرط الواقف والله سبحانه اعلم بالصواب وكسب تحت

جوابه بالواقعة الشيخ ناصر الدين الثاني والشيخ شهاب الدين بن عبد الحق وسيد
 الخديرجمهم الله تعالى وقد رقت نسخة من هذا السؤال للعلامة المحقق
 الشيخ ناصر الدين الثاني فأجاب بما مضى بعد الحمد لله تعالى من ذلك صحيح وانظر
 عليه في جمعه بين ما ذكر من الوظائف والله سبحانه وتعالى اعلم بالصواب والواقعة
 سبدي الحمد وشيخ الاسلام الحنبلي والشيخ ناصر الدين الطبراني في نهجهم الله تعالى
 برحمته وهوانه وفي المحقق بخط سبدي الحمد فاض الله عليه انوار رحمته
 وتجرده عن غفلة ما صورته الحمد لله رفع الى سوال صورته ما يقول السادة العلماء
 ائمة الدين وعلم المسلمين وفتحهم الله تعالى لطافته اجمعين في كونه وقت وقته في ايام
 السلطان السعيد الشهيد محمد بن قلاوون الناصر سجي الله عنده وشرط في
 كتاب وقته لارباب الوظائف لكل واحد منهم استحقاقا من النقرة الناصرية
 في حساب كل درهم من النقرة الناصرية من معاملة الانفاق كما جوبى به
 ورايت بخط شيخ الاسلام الشهاب الحنبلي ابن الجار استمع الله المسلمين ببقائه
 بعد الحيلة الذي سمعته من افواه المشايخ الذين سبقونا الى الاسلام
 المساركة ان الدرهم النقرة ثلاثة فضة وثلاثة نحاس فيكون معدله ستة
 عشر درهما فالوسالان وكتب تحت خطه العلامة ناصر الدين الثاني ما
 مضى يقول تعالى ما الجواب بعد ثبوت الاسلام المشار اليه اهلا وكتب بالواقعة
 لما انتهى ورفع الى سوال لنا في الفضة شيخ الاسلام بدر الدين السعدي في
 في شخص وقت وقتا شرعا على حيات يروى بان متصل الامير والا يتناول شرط
 ان يعرف لكل درهم كذا كذا درهم النقرة فالمراد بدرهم النقرة لان الجواب
 بما صورته من خطه رحمه الله تعالى فقلت الحمد لله اللهم وفيه الصواب هذه
 الدراهم لم تغف عليها ولم ينعهم حقيقتها لكن سمعنا من تقدم من يوثق به من
 العلماء يذكروا انها كانت دراهم يتعامل بها وانما محتوية بنحاس وان خالص
 ما فيها من الفضة قدر الثلثين هذا لاقايه ما وصل الي علمنا واما الدرهم
 الشرعي فوزنه معلوم واما النقرة في اللغة فهي القطعة المذابة من الذهب
 او الفضة واسمها علم بالصواب وكتبه محمد بن محمد السعدي الحنبلي حامدا

تنقص
 مر

الله ومصليا بآية سوله وسلم اورقت نسخة من هذا السؤال للامام العلامة
 شيخ التوبوخ صالح الدين الطرابلسي رحمه الله تعالى فاجاب بما مضى ومن
 خطه فقلت الحمد لله تعالى بالصواب ربه في علمنا يصير في كل جهة قدر معلوم
 من النحاس بوزن من الواقف ولا ينظر الى ما يتجدد من الوزن ولا الى قيمة
 الدراهم لان لا نفي هذه الدراهم المصرية كان الدرهم الفضة مساويا لثلاثة
 اربعة وعشرون فلسا كل فلس منها درهم وربع ونحن يكوننا الوزن ثلاثة
 وثلاثين درهما من النحاس المصروب هكذا كان افعي به في كتابه شيخ الاسلام
 علم الدين صالح البلقيني رحمه الله قايلا هكذا كان ينبغي به في كتابه شيخ
 الاسلام الامام رضي الله عنه والله الموفق قال ذلك وكتبه محمد بن محمد الطرابلسي
 الحنفي غفر الله عنهما ما حامدا ومصليا مسلما وكتب شيخ الاسلام البرهان بن
 ابي شريف رحمه الله تعالى على نسخة ثالثه ما صورته الحمد لله الهادي
 للصواب المراد بالدرهم الدرهم الشرعي وبالنقرة الفضة والله تعالى اعلم
 وكنتيه ابراهيم ابن ابي شريف الشافعي حامدا ومصليا مسلما سوال
 في واقف وقف وقفنا على جامع لارباب وظائف عشرين في كتاب وقته الشرعي
 وحمل ما فضل من المصارف المعينة بكتاب الوقف المذكور لنفسه ثم من
 بعده لذريقه وجعل النقرة على الوقف لنفسه ثم من بعده لارشد
 من ذريته وجعل لمن يكون ناظر على الوقف المذكور غزل من شام لارباب
 الوظائف وتولية من شام و زيادة معلوم من شام ونقصه وتزيت من شام
 ثم ان الواقف استقل بالوفاة الى رحمه الله تعالى وثبت ارشدية واحد من
 الذرية واستحق النظر على حكم شرط الواقف وبأس ذلك على حكم شرط
 الواقف ثم ان جماعة من اقارب الناظر المذكور يطالبون الناظر بما فضل
 من ريع الوقف فهل القول قول الناظر انه فضل منه شي اوله يفضل وهل
 اذا فضل شي له ان يزيد من شام على معلومه وينقص من شام لعل الواقف
 له ذلك وتنقص قاريه المذكور من شرط الواقف وقوله في كتاب الوقف
 ان يزيد معلوم من شام وينقص من شام لا جوابه لشيخ الاسلام الحنبلي

ان حكمكم شرعي بصفة الشروط المذكورة فلما نظر فعل ما شرطه الواقف من
 زيادة معلوم ونقصه على حسب ما شرطه الواقف له ولو كان في ذلك
 تنقيصا قاربه والقول في عدمه فيما فضل عن المصارف المعينة
 واعلم بالصواب وتسمية الشيخ شهاب الدين الرملي والشيخ
 ناصر الدين اللقاني وسيد الخيرات رحمهم الله تعالى في وقت
 وقف وجعل النظر في ذلك لتقيد ايام حياته من غير مشروط له في ذلك
 ولا مانع وله ان يستد ويؤوض به لمن شاؤا فان مات
 عن غير وصية ولا استناد ولا تقويض او فعل ذلك ونقصه بوجوده
 من وجوه التقديرات الشرعية كانه النظر في ذلك لولده لصلبه فلان
 بمنزلة من غير مشروط له في ذلك ثم من بعد الارشاد الارشاد
 من اولاد الواقف المشار اليه ثم اولاد اولاده وذريته ونسبه وعقبه
 يقدم المذكور منهم في ذلك على الاولاد فان لم يكن فيهم ريشة او كان
 ونقصه كانه النظر في ذلك للارشاد الارشاد من الامانات ثم توفي
 الواقف المشار اليه وال النظر على وقفه لولده الذي عين اسم في كتاب
 وقفه ثم توفي وله الناظر المذكور
 رجلا ونسلا واولاد
 اخوة رجلا ونسلا واولاد بنات رجلا ونسلا واولاد بنات رجلا ونسلا
 كلهم متصفون بصفة الارشادية فهذا النظر لا ارشاد الموجودين من
 اولاد الواقف الرجال لتقدمه على غيره او يشتركون فيه اولاد الواقف
 رجلا او رجلا ونسلا وهل ذلك اولاد اولاد الواقف وتقدمهم على
 في جميع الموجودين من اولاد الواقف وذريته رجلا
 او رجلا ونسلا واعلم ان في ذلك جوابا لشيخ الاسلام قاضي
 المقاض نور الدين الطرابلسي بتقديم ارشاد الموجودين من المذكور
 من اولاد الواقف على الامانات منهم وعلى اولاد اولاده وذريته ونسبه
 اعلم وتسميته بخطه بالمواقفة الشيخ ناصر الدين اللقاني وشهاب
 الدين رحمه الله برحمته سوا في واقف شرط في كتاب وقفه ان يكون

النظر

النظر لجامعة ثم من بعدهم للارشاد الارشاد من اولاده وذريته ونسبه
 وعقبه فصل اذا ثبت رجلا من ذريته انه ارشاد من اولاد الواقف ومن
 ذريته الباقيين بينهما رجلا من ذريته الواقف ورجل اخر معه يصح
 ذلك ويكون له النظر في الوقت ام لا جوابا لشيخ الاسلام الحنفي
 تقبل شهادة المذكورين ويكون النظر له واسما علم وواقفه سدي
 الحمد رحمهما الله تعالى والله سوا في واقف شرط لا رباب الوظائف
 معلوما وخبر واقف بينهم في المعلوم دون الخبر ثم ان الناظر ادعى ان الر
 ضاق من المعلوم والخبر لم يل لدمرق ما يحصل بالسوية بين اولاد
 الوظائف ام يصرف عليهم بنسبة معاليمهم وهذا الذي الناظر ان الواقف
 جهة الخبر خاصة وان هذا المقتضى من تلك الجهة ولم ينظر لذلك
 يستد اقبل قوله جوابا للشيخ شهاب الدين الرملي رحمه الله
 تعالى يجب على الناظر صرف ربع الوقف على مستحقته بنسبة معاليمهم
 ولا تقتدر دعوى الناظر المذكورة بغير بينة او يستند شرعي والله
 تعالى اعلم وواقفه سدي الحمد رحمهما الله تعالى وتسميته
 الشيخ شهاب الدين اللقاني رحمه الله تعالى على تعيين السؤال ما نصه
 بعد المذلة اذ اوجب شرط الواقف فلا سبيل الى مخالفتها واذا فقد
 عمل بالاستفاضة والاستيماوات العادية المستتر من تمام الزمان
 والي هذا الوقف وحيث كان الامر كذلك فيما يتحصل من الربع يصرف
 على نسبة المعاليم وسلك الخبر المستتر حكاه على عموم جهات الوقف يعمل
 فيه بالعادة المستتر ولا تقبل دعوى الناظر بتخصيصه بغيره لولا
 هذه والله سبحانه وتعالى اعلم سوا في رجل بيده وظيفة نيابة نظر
 على وقف ثم توفي حياته لم يزل يصرف من فيها وسما شرطه لهما ام لا
 يصح ذلك لا شئ للمع بينهما وكتاب سوا في واقف في القضاة على اخراج
 الوظيفة التي باخرت من فيها بل على اخراج الجاهة لما فيها تقدم قبول
 الشهادة اذ الشهادة تدعى باخل بالمرء كالاكل في الاسواق والبواقي

يع
عقب

لدة



فأورع الطرق وتبيل الزوجة بحضرة المجانب لأن من المعلوم أن من كان له
على وقت أو شكل على بيتهم ونحوه يشترط فيه العدالة ومراعاة أخلاقه
مثلاً في زمانه ومكانه ومن ذلك هجر ذابيل الحسة وقد عدا العرف
لأن التليس بوظيفة الحياة من ذابيل الحسة في عصرها ومصرها لا تصاف
من تليس بها غالباً بكثرة الكذب والخلف في المواعيد ومغالطات السكان
والمستحقين الغير ذلك من الأوصاف الذميمة التي صار بها الحياة من
أسفل الناس راخضرو وصارت بها وظيفة سافلة وهل إذا كان من
بيده الحياة قاضياً ومباشرة كتابة الوصولات وحساب سكان الأوقاف
وتكون عليهم وهم في المواثيق يأخذ منهم تارة وأخرى بما دونه ترد ذلك قضاء
وحكمه كما نرد ستمائة الشاهد بأركانه رد أيد الحسة إذا لا يليق لمضب
الشرع ذلك أم لا جوابه للشيخ الرضائي في قراره في إحداهما لا يصح
تقرير في المخبر ويثاب ولي الله ما يدرك الله تعالى على فقره في ربه
ويرجع عليه بالخلاف من معلوم ومعلوم أن كلامنا ناطر الوقت ولو نابياً
عن غيره ومن الماضي إذا ارتكب ما يجلب مكرهه أو ظلم أحد بأخذه من ماله
مما لا يستحقه العزل من وظيفة مواسم العلم ونسبه الشيخ ناصر الدين الثاني
وشيوخ الإسلام الحسيني رحمهم الله تعالى ووافقه سيدي محمد رحمه الله تعالى
جوابي كذلك في قوله العزل فإنه لا يعزل بل يستحق العزل والله أعلم
سواء في واقف ووقف ثلاثة أوقاف على أولاده وذريته ومعارف
آخر وجعل النظر في تعيين منها للذكر البالغ من أهل الوقت وفي الوقت
المالك جعل النظر للذكر البالغ الرشد من أهل الوقت من أن الولاية
أوقاف المذكورة ذكرين أحدهما رشيد والآخر غير رشيد لكن من لم
أن الحسن المذكور وضع يده على الأوقاف المذكورة ولحقه غالباً بغير نفسه
ومات شخص من مستحق الوقت فالحذا استحقاقه لنفسه أيضاً ولم يعلم
المستحقين الذين يولد لهم استحقاقه من بعده مدة تزيد على أربعة وعشرين
سنة وشروط الواقف صدقة تفرق فلم يصرفها ولم يتبع شرط الواقف فهل

يفسق

يفسق بذلك وينزل من النظام ما إذا قلتم بذلك فهل يستحق الذكر البالغ
الرشد المذكور النظر على الأوقاف المذكورة فكونه متصفاً بالاستقامة
الوقت أم لا جوابه سيدي الشيخ الإسلام من الجواب لا نظر إلا من والحال ما ذكر
ويفسق الذكر البالغ الرشد النظر على الأوقاف المذكورة فكونه حبيذاً والله أعلم
بالصواب ووافقه شيخ الإسلام الطرابلسي على معنى السؤال نعم يفسق
ويبغض في قول ويستحق العزل في قول فوجب على ولي الأمر عزله والنظر
للذكر البالغ الرشد والله أعلم وكتب تحت خطه بالموافقة سيدي محمد
تعمد هم الله تعالى برحمته سواء في واقف ووقف وجعل برحمته
على شخص ثم من بعدهم على أولادهم ثم ذريتهم ثم تسليمهم ثم عقيرهم وجعل
النظر على وقفه للأرشد فالأرشد من أهل هذا الوقت والفقير ربيع الوقت
أولاد الشخص ثم من أولاد الأولاد من هو أرشد من الأولاد يكن محجوب من
استحقاق الربع بأصله فلولا أصله لا استحق قبل بعد من أهل الوقت
ففيستحق النظام لا بعد فلا يستحق النظر جوابه للشيخ تبارك الدين
الرضائي بعد من أهل الوقت فيستحق النظر لأنه من الموقوف عليهم والله أعلم
وكتب تحت جوابه الشيخ ناصر الدين الثاني رحمه الله تعالى وبالعالمين جولي
كذلك والله سبحانه أعلم بالصواب ووافقه الفقير ناصر الدين الحسن
الثاني المالكي حامداً مبطلاً ما أسأله ذلك مالم يحكم بموجب الوقت من مربي
خلاف ذلك والله أعلم وأستبش الفقير ناصر الدين الثاني المالكي ووافقه
سيدي محمد تحت خط الشيخ الثاني بالموافقة نعم هم الله تعالى برحمته
سواء في مسجد خارج البلد وحوله ساكن وقف عليه شخص ووقف
في بلد بمناخ وصوفية وبو ذنا وخطيباً وغير ذلك وعين لكل واحد منهم قدر
سأولهم كل شهر وسكنوا إلى المسجد من حياة الواقف ثم من بعده وفاته مدة
حصل للمسيكين المذكور حقون بسبب خراب ما حوله وبني سور على البليد
بحيث لا يصل من البلد إليه غوث إذا استغاثت فهل للنظر على الواقف المذكور
أن ينقل المصروف منه إلى الخاسع إلا هو وأن ياذن لليهود واليهام والمغلوب

بركة الزمان بالجامع الارهاض اعوضا عن وظائفهم بالمكان المذكور ويهدو
 كلهم ثواب ذلك في صحايفه الواقف ومن اشركه معه في كتاب الوقف وهل
 نزل منه الناظر بذلك ام كفى الحال جوابه للشيخ الرضائي بفعل الناظر
 ما هو الاصل في النقل المذكور الى الجامع الارهاض وغيره وتباعد منه بذلك والله
 اعلم وواقفته سيدي الجيد والسبب سبب الاسلام الذي يري على عيني
 السؤال ما صورته نعم الناظر ذلك النقل المذكور اذا وفي المستحقون به
 بما عليهم من شرط الواقف وتباعد منه بذلك والحالة هذه واقفه سبحانه اعلم
 سوا السبب واقف وقف رقة يعرض في مصر المحروسة مرصدا يربها
 على ادارة ساقية وحوض سبيل القرية المذكورة ثم حريت القرية به
 المذكور في عهده وعمره لها قرية ثانية من جهة اخرى وبطل مكان الساقية
 والحوض بسبب الخوف على الة الساقية والذو المعد للادارة وعدم به
 الاستعانة لاهل القرية من السبيل المذكور بسبب البعد عنهم والناظر على
 الوقف المذكور لشخص راي مكانا يرب بين القرية المذكورة على قاربة
 الطريق محل السبيل المذكور ووجد بالمكان المذكور ربر ما عين عليه
 قديمة فانشايد حوضا وساقية وعمره ذلك من بيع الوقف المشار اليه باسم
 الواقف المذكور سلك الناظر فعل ذلك لعموم الاستعانة للمسلمين ام لا
 جوابه للشيخ شمس الدين النقايني اذا حريت القرية التي كان لها
 وقف الحوض والسبيل وحصل اليها من عود غار فقا قلنا طر صرف ما كان يصرف
 لذلك في سبيل الخرم الاول في نفع المسلمين ويناب على ذلك والله
 سبحانه اعلم وواقفته سيدي الجيد وجميع الاسلام الحسني رحمهم الله تعالى
 امين سوا السبب واقف شرطه كتاب وقفته انه من غاب من ارباب الوظائف
 المذكورة من اعلاه عن وظيفته مدة ثلاثين يوما متواليه من غير عذر شرعي
 وهو منهم بالقاهرة المحروسة سقطت حقه من الوظيفة التي غاب عنها وقرر
 الناظر في غيره من هواهل لها على الوجه الشرعي وانما اذا غاب لجهة الاسلام
 اخري عليه معلومه المخرجه مدة غيبته بالحي الشريفة المدة المعتادة

لذلك

لذلك وفي ثلاثة اشهر واذ انك غيبته لجهة الطوع او الزبارة بيت المقدس
 او احد من الصالحين او من اهله او اقربيه وقر معلومه لجهة الوقف المذكور
 في طول البكة المذكورة وفي ثلاثة اشهر فاذا عاد من سفره المذكور وباسر وظيفته
 على العادة صرف له معلومه منها على العادة واذا زادت مدة سفره الى جهة
 من الجهات المذكورة اعلاه على ذلك اشهر سقطت حقه من وظيفته وقرر
 الناظر في غيره من هواهل لها على الوجه الشرعي وان يسامح كل واحد من
 الصوفية المذكورين اعلاه بثلاثة ايام من كل شهر ولا يكتفى عليه فيها
 غيبة فان غاب في كل شهر اكثر من ثلاث ايام من غير عذر شرعي من مرض
 او مد او غير ذلك من الاعذار الشرعية كسبت عليه الغيبة وقرر ما كان
 يصرف له لجهة الوقف المذكور انتهى فاسل اذا غاب احد الثلاثين يوما
 المذكورة لو اكثر من الثلاثة اشهر المذكورة تسقط حقه من وظيفته وقرر
 الناظر في غيره من هواهل لها ام لا وهل اذا زادت غيبته في كل شهر على
 ثلاثة ايام يوفى الناظر معلومه في المدة الزائدة لجهة الوقف ام لا جوابه
 للشيخ الاسلام الشافعي نعم اذا غاب احد من المذكورين ثلاثين يوما متواترا
 من غير عذر شرعي وهو منهم بالقاهرة سقطت حقه وكان الناظر تقرر غيره
 واذا غاب في الشهر اكثر من ثلاثة ايام وقرر الناظر معلومه لجهة الوقف فلا
 ما شرطه الواقف والله تعالى اعلم بالصواب وواقفته سيدي الجيد وشيخ
 الشيوخ الشمس القاني وجميع الاسلام الحسني نعمهم الله تعالى برحمة لجميع
 سوا في شخص اقام شخص اقام نفسه في شرطه واقفه على
 نفسه ايا حياته ثم من بعد على حيات برئ من بمانعه وبما دبره
 مشرط الانتقال والمخرج والزيادة والنقصان سي ارادوا اشتراكا
 عليه كذلك طاعة له ما جمعه نفسه ثم ان الموقف عليه فرب في الوقف جماعة وراد
 ونقص وادخل واحج كاشط فاسل له ذلك فيمضي ام لا جوابه للشيخ
 الاسلام الحسني نعم الله تعالى برحمة حيث وكل في الشر والاتباع والشرط
 الشروط المذكورة وفعل ذلك بطريق الوكالة كان ذلك صحيحا لا ما صور

لية

ما فعلوا الموقوف عليه من الزبادة والنقصان والامحاض والخراج ولم والله اعلم
 ووافقه سيدي الجدي رحمه الله تعالى في رزقه ارضها بعض
 السلاطين على شخص ثم توفي سلطان غيره واشترى شخص الرزقة المذكورة
 من وكيل بيت المال ونبت الشرا الذي حاكم شرعي ثم وقفها المسترعى على بيت
 عنها ونبت ذلك لذي حاكم شرعي قبل الوقف فتعلم ويبطل الارض السابق
 واذا قلتم بصحة الوقف قبل المناظر عليه النزاع الرزقة فمن في يده ولو
 تداولها الايدي واذا قلتم بانزعاجها قبل له الرجوع بآخرة مثلها على
 كل من وضع يده عليها بغير طريق شرعي ام لا جوابه لسيدي الجدي رحمه
 الله تعالى حيث ثبت لذي الحكم الشرعي الموقوف الرزقة والبيع فيها
 صحيح فالوقفية المذكورة والكلمة صحيحة وقد بطل الارض السابق اذ
 هو ليس بالزم فعلى الناظر رفع الامر للحاكم الشرعي لينزع الرزقة ممن في
 تحت يده وليستخلص لغير بيتها من كل من وضع يده عليها ويجوز الناظر
 في مصارف الوقت وسبب الشيخ نصر الدين القاني رحمه الله تعالى جوابي
 جوابي كذلك الخ في الرجوع بالعلمة واستدعائه اعلم بالصواب سواء
 في رجل يده قطع ارض ارض ارضه متفرقة بمقتضى توافيقه
 اجابية وله اولاد ذكور بعضهم قاصر فاطهر بالاشهاد بعد وفاة والده
 المذكور على والده بانه ترك له وجره دون اخوته المذكورين من قطع الارض
 المذكورة ستمولا بخطوط ثلاثة سنه و من سنه و بلدهم فانكره فبنيته الاولاد
 البالغين ذلك وقالوا ان ذلك زور على ابياتهم ان اولاد اكبر المتزوجة له
 احضرنا هدين من الثمن فله المذكورين الي فاض ما لكي المذهب في عمل
 غير عمل المحكوم عليهم المذكورين بجوار بلدهم فادعاهم في ذلك ونبت عند
 ذلك وحكم به من غير اعتبار ثم ان الشاهد الثالث المذكور خطه في التزول
 المذكور وليس له حقيقه ثم بعد ذلك حضر احد الشاهدين المودعين عند
 الحاكم المشاريه واخبره كذلك وانه رجع عما اداه قبل ذلك غير صحيح
 وجميع الاولاد ان يبالوا بابي الامام ان يعزروهم في جميع ذلك عن اولاده

المذكورين

سنة

المذكورين على حسب ما يبالونه ام لا جوابه لشيخ الشيوخ شمس الدين
 القاني المرجع في الرزق الاجابية لما شهد به التوافيق والديوان من
 اعطاء الامام وتخصيصه على من عين بها واعية بتزول الباب لبعض اولاده
 سواء كان سنه و لم لا وسواصدق بنية الاولاد على صدور ذلك من ابيهم
 او لم يصدر فواكل ذلك لغو باطل وكذلك الثبوت لذلك والحكم به لا يلبس
 شيئا صدر باعذار او غير اعذار ولا احتياج في بطلان ذلك الى رجوع
 الشاهد المحران ذلك لاحقيقه له والاسرية ذلك انما هو لامام او نائبه
 فيرفع اليه من اقرا استحق ومن سغه منع والعلل بالوقوع الاول يستمر
 الى ان يصدر من الامام ما يجالعه والحالة هذه والله سبحانه اعلم وسبب
 تحت خطه بالموافقة سيدي الجدي شيخ الاسلام الحنابلي رحمه الله برحمته
 سوا ما جوابكم في الله فندم عن الصدقة المعروفة بصدقة القرى
 التي يخرجها الامام كل شهر من بيت مال المسلمين اذ التمس من الناظر عليها
 احد من اهل القاهرة ان يربط له فيها رتبته ويكون من ذوي الاستحقاق
 في بيت المال بان يكون من الفقراء والاسراف او حله الغران او طلبة العلم
 وقرره الناظر في رتبته لاسيما في بيت المال لانه من يجب
 ارفاقه له منه واذا قرر الناظر احدا من الغنيا بجمال او ذوق او مستحقا
 في اوقاف ويخول في رتبته في الصدقة المذكورة وهو من سكان القرافة
 واهلها والقاطنين بها ليستحقه وللحال ما ذكر لم لا يستحقه ولا يصح تعيينه
 فيه من احد مطلقا ويجب على الناظر ان يخرج عنه الفقراء وان يرجع عليه
 بما اخذه بالغا بالغ ويدفعه للفقراء والمساكين وما حكم الله في ذلك جوابه
 لسيدي الاسلام الحنابلي من قرره الناظر في رتبته لاسيما في بيت
 المال بما ذكر فقير به صحيحه ونقر من ذكر من الغنيا باحد الوجوه المذكورة
 في المرتب المرصود للفقراء صحيحه وكوكان من سكان القرافة واهلها القاطنين
 بها ولا يستحق بالخير فيرجع الناظر عليه ويدفعه للفقراء والمساكين المرصود
 عليهم والله سبحانه بالصواب ووافقه سيدي الجدي وشيخ شمس الدين القاني

فئة

ر

اعلم

عنهم الله تعالى سوا في واقف وقف مد رسة وجعل لها مطبخا لطعام
 المستحقين بالوقف واستمر الحال على ذلك على حكم شرط الواقف مدة ثم تغير الحال وابطل
 الناظر لطعام المستحقين فاستدب شخص من المستحقين ساكن بجوار المطبخ المذكور
 وجعله اصطبل بغير حجير وبه مدقة فول ويتغير الحمار غير المحسوس من ذلك
 غلبة الضرر لعل الشخص المذكور ذلك ولو وافقه الناظر على ذلك وقرر في احتكار
 المطبخ المذكور لغرض ما يخالف الناظر شرط الواقف من ابطال الطعام والادمن من
 الناظر للشخص في احتكار المطبخ المذكور وهذا يعزل الناظر اذا ثبت الكلام المذكور عليه
 وبطل احتكار الشخص المذكور من المطبخ المذكور لان ذلك يخالف لما شرطه الواقف
 ام لا جوابه للشيخ شهاب الدين البلقيني رحمه الله تعالى ليس للشخص في ذلك
 ولا للناظر وبغير ذلك مما يليق به فان ارتكب الناظر كربة بان احدث ما لا يبيحه
 عالم الحرمين عزله واسد اعلم واستب الشيخ ناصر الدين النفاي على تعيين السوال
 ما صورته بعد الحمد لا يجوز للناظر ولا غيره ايجار المطبخ ولا اعطاه وغيره من
 ما شرطه الواقف بل يتعين العمل بما شرطه الواقف مما امكن وان تعذر العمل به
 لعجز الواقف فيسقط به فيما يجوز شرا واما فيما يضر للخير لاحتة او تحركة الدواب
 وما مات المصرة بالخمر او الخدر فلا يجوز ومنع من ذلك الناظر والسكن وبعضه علم
 بالجمع منه واستحبابه اعلم بالصواب ووافقه سيدي بعد شيخ الاسلام الحسيني
 رحمه الله تعالى عليهم جميع سوا في وقف مخصوص بملائيم على جملة ملكية معينة
 وخبر معين وما فضل بعد ذلك يكون لدرية الواقف فانا من المودب ومنهم فقال
 وقالوا له اسأل الناظر ان ينزل هو الاولاد مع ملائيم بالوقف المذكور ففعل ولم
 نعم لهم ابدا ولا ما لم بعد ذلك فتأجر المودب هو المباشر وشاهد الواقف بسبب
 جاسكية وجامكية ملائيم وخبرهم فقال المباشر وشاهد الواقف الملائيم هل فيكم
 من له اب قتلوا فلان وفلان فواشأ على المودب واخرها المذكورين وفيه شريف
 وهم ففرا والزما المودب بما فضوه من مال الوقف وقالوا لا نعرف الا انت فقال
 المودب انا ما يلزم مني ولكن اكتبنا الذي اخذوه علي واحسبها من جامكيتي بالوقف
 وانا اتركه له هل يلزم المودب ذلك ام لا وهل يجوز على ذلك ام لا جوابه للشيخ

البلقيني

الشيخ البلقيني لا يلزم المودب ما لم يصعب به عليه ويوجران وزنه والله اعلم ووافقه
 الشيخ ناصر الدين النفاي وسيدي الجدي نعم الله تعالى برحمته سوا في واقف
 وقف وقف او قرر به مستحقين وشرط لنفسه الانخال والاخراج والتعير والتبديل
 وجعله ناظرا وقال له يحضره سنوود فافتكك في ذلك مقام نفسي فمذ ثبت للناظر
 المذكور ما دخل والاخراج الذي شرطه الواقف لنفسه ام لا جوابه للشيخ العلامة شهاب
 الدين الرملي نعم اذ حكم بالوقف المذكور من يري صحته وقال وافقه المسر وطله ما
 ذكر لمن جهده ناظر افتكك مقام نفسي في امر الوقف ثبت لناظره المذكور ما ثبت
 لواقفه من الانخال والاخراج والتعير والتبديل غلا بهوم قوله مقام نفسي
 اذ هو مفرد مصاف فيهم والله تعالى اعلم ووافقه سيدي الجدي وشيخ الاسلام
 الجلال بن قاسم المالكي رحمه الله تعالى سوا في ناظر على مسجد
 والمسجد وقف فاذا الناظر يحصر ان يكون المسجد ويكون من المحصر
 من ريع الوقف ففعل وغزل الناظر ثم توفي ناظر وهو الي لان ناظر والحال
 ان الناظر الاول مبتدأ من ريع الوقف شيئا ولا الدرهم الواحد هل يلزم
 الناظر الثاني تحصيل حق المحصر لان حقه معقول بريع الوقف ام يلزم الناظر
 الاول جوابه للشيخ ناصر الدين النفاي يلزم الناظر الثاني تحصيل حق
 المحصر ودفعه له من ريع الوقف ولا يلزم ذلك الناظر الاول حيث تزل
 والله سبحانه اعلم بالصواب ووافقه سيدي الجدي والشيخ تقي الدين
 الحسيني نعم الله تعالى برحمته سوا في ناظر سافر وكل شخص
 يتنص ريع الوقف وصرفه على مستحقته ففيض اليه كل من ريع الوقف
 وصرفه على مستحقته في حياة الناظر ثم بعد ذلك توفي الناظر وال
 النظر الي غيره فعزل الناظر الثاني ان يجاسب السكان بما قبضه وكيل الناظر
 الاول المتوفي او يرجع على المستحقين مما قبضه وابطال ما فعل ام ليس له
 ذلك وله ان يطالب السكان بالتمسك الذي لم يقبضه الوكيل خاصة وعلمكم
 الله تعالى في ذلك جوابه للشيخ الاسلام العراقي سي رحمه الله انا الناظر
 الثاني ان يطالب السكان بالتمسك فقط لا بما قبضه وكيل الناظر الاول ولا بما

على المستحقين واسد اعلم وكتب تحت خطه بالموافقة سيدي الجدرجه
الله تعالى سأل في رجل كان مباشرا على وقف وله قرعة في الوقف
ثم انه توفي وترك ولدا ولدا له اربعة ابناء لا يعرف بحسب ثلاثة في
اربعة نزل له عن المباشرة والقرعة ثم لم يتوز ذلك ام لا واما الولد الثاني
كما ظهر فأتى انسان من قرعة الوقف فكتب ماله من الوظيفة والمعاوم
باسم ولده الرضيع والحال ان الواقف شرط ان يكون انسان يعرف القرآن في
مكان عينه فما لم يتوز ذلك التفرع لم يزل له وهذا افضل ذلك يفتق ويعزل
بذلك ام لا وهل اذا ادي من ريع الوقف لخدمة ولده شيئا يرجع عليه بد
لخدمة الوقف ام لا وهل اذا كان في الوقف ان يولد في الصبيح ما قدر ان يولد
ولم يولد في ذلك باهله ونكاسه وادعي انه اوصل من الما لستقا
ولم يولد في السقابة ذلك ولم يولد له الناصر ناسا ونكاسا وام لا وهل
واضح ذلك بالوقف وبين فيه لاجل شرب الما هل يفتق بذلك ويعزل
ام لا جواب سيدي الجدرجه الله تعالى لا يعرف تفرع الناصر ولده
الكبير في وظيفة المباشرة حيث لم يكن اهلا ولا تفرع ولده الرضيع في وظيفة
القرعة لخدمته لما شرط الواقف من كونه انسانا يعرف القرآن في المكان
الذي عينه الواقف ويرجع على هذا الناصر ما صرفه لولده الكبر المذكور
من معلوم المباشرة وبما اخذ لولده الرضيع من معلوم القرعة ثم ما فضل
هذا الناصر من تفرع غير لاهل وصرف المعلوم له وعدم توقيته بما
شرطه الواقف من مالي الصبيح فادعي في نظر لستق بذلك العزل
واسد تعالى اعلم بالصواب وكتب تحت خطه بالموافقة العلامة
الشراب ارمي نعمه الله تعالى برحمته سأل في رجل وقف
وقفا وشرط فيه شروطا منها ان يصرف للناسر عليه وللتولي لتصرف
ريعه في نظره لما يحتاج اليه الوقف المذكور ما جرت عادة الما
الناسر في تعاطيه من استخلاص المال وجهه والذب عن الوقف عند
ما يحتاج اليه والعامة قد رجع معلوم ومنها ان جعل ما فضل من ريعه

بعد العامة والزميم والمصاريف التي عينها يدفع لاولاد الواقف وذريته
على الترتيب الذي شرطه ثم تبادي على الناسر زمان طويل وهو يتصرف
الوقف ولم يعمر الحال ان غالب الوقف يحتاج الى العامة والابن
السنوط ولم يعمر ولم يدفع لستق الوقف في المرة المذكورة الدرهم
الولحد وكلما طلب منه العامة او الصرف او الحساب سوف بالتالي
وصرح باستناعه عن العامة والصرف وقال انما يلزمي ما دخل تحت يدي
من غير طلب من السكان وكل من وقف عليه شي من السكان لم يطلبه حتى
ضاع غالب الربيع وخبره المستغل بسبب ذلك لم يفتق ونسحق العزل
تتماديه على عدم العامة مع وجود الصرف وعدم المطالبة للسكان حتى
يضيع الربيع ويصرف ما وصل اليه في مصالح نفسه ام لا وهل اذا كان له
قدرة على الاستخلاص وترك المطالبة ففانوا ونكاسا او تفرع او غير
عن نسحق بعض السكان لستق العزل ويكون ذلك فستاسد وبعض
ما ضاع عند السكان ام لا وهل اذا ادعي صرف ما وصل اليه من غير استناد
على من دفع اليه فيقول قوله بمجرد ذلك ام لا عند عدم ما يصدق به
من دلالة الحال وهل اذ لم يعمر تحت يده من ريع الوقف شي للمستحقين
المطالبة به ام لا وهل اذا شرط الواقف تقديم العامة على الصدقة وعليه
ايضا وصدق بالصدقة بقوله وصرف ما اختار وحسب ماله من
الجمالة ولم يعمر الوقف والى الخراب يكون ضامنا ما صرفه للصدقة
ولتصدق ويرجع عليه بذلك لخدمة الوقف ويعمره كشرط الواقف ام لا
جوابه لشيخ الاسلام الحنابل نعم لستق العزل بما ذكر ولا يستحق التفرع
الذي شرطه الواقف للناسر واذا ادعي صرف الربيع بغير استناد وكان صرفا
شرعا فان قيل يصحبه لا عند عدم ما يصدق به من دلالة الحال فلا
يستل ويحب عليه صرف ما تحت يده من الربيع في عامة الوقف المحتاج اليها
معدا ما لمعان ثم ما لو كان بقية المستحقين وما صرفه للصدقة مع حلول
الوقت الى العامة المذكورة يكون ضامنا له يرجع به عليه ويصرف في صرفه

الشرقي والله اعلم بالصواب ووافقته سيدي الجوز تفردهم الله تعالى برحمته
 وقد تقدم لسيدي الجوز رحمه الله تعالى عن هذا السؤال جواب في القسم
 الاول من هذا الباب سوال في شخص وقف وقفا من جلته غدار
 بروضة مصر القديم وبالقنار المذكور حبيبة لها ساقية يرسم الزراعة
 والمنفعة بالمكان المذكور من أرض القنار المذكور بالرخام وبطابق
 مطات يعاها في ذات زجاج ملون واقصاب رصاص يرسم جريان
 الماء واستمر ذلك من حياة الواقف وقد شرط الواقف في كتاب وقفه بعد
 وفاته ان يبدا الناظر على الوقف المذكور بمجارته ومرتته وما فيه بقا
 عينه ودوام منفعة ولو اصر في ذلك جميع غلته وما فضل بعد ذلك
 يصرف في المصارف التي عينها في كتاب وقفه فهل اذا حصل في غير الوقف
 من الجهات المعنية من القنار المذكور وغيره ما يحتاج الى عمارته ومرتته
 وعوده على ما كان عليه لمحصل من برغبته سكنه بالاجرة الابدية
 به الناظر عليه الامتناع عن ذلك وتغيير العين الموقوفة وفوات غرض
 الواقف ام اذا امتنع عن اعادة جميع جهات الوقف على ما كان عليه ولو
 كان من ولد الواقف او من ذريته فهل لباقي المستحقين بحاصته
 على ذلك وللحاكم زجره واجباره عليه ام لا واذا احتج الناظر بان لم يكن
 بالوقف ما بقي بذلك ونم من برغبته في ايجار ذلك او بعضه ويصرف ريعه
 في عمارته فهل يجبر الناظر على ايجار ام لا جوابه الشيخ الاسلام الحنفي
 رحمه الله تعالى يجب على الناظر ان يعمل الوقف المذكور على ما كان عليه
 في زمن الواقف ولو انفق في ذلك جميع غلته على ما شرط الواقف ويجرم
 على الناظر الامتناع عن ذلك وتغيير العين الموقوفة وبني امتنع عن العمار
 وغير شي من الوقف فسق واستحق العزل ولو كان من ذرية الواقف
 ولباقي المستحقين رفع امره للحاكم الشرعي ليغير على العمار ويجزله حيث
 استع منها وان لم يكن في الوقف ما يجر به ووجد من بيتا جره او بعضه
 وجب على الناظر ولو كان ولد الواقف ان يوجه وان امتنع من ذلك

اجره

اجره الحاكم ويجزه جبر عليه والله اعلم وكتب تحت خطه شيخ الاسلام الحنفي
 رحمه الله تعالى جوابي كذلك وحيث انصف بالنسبة ان كان لم يجر له
 الحاكم والله اعلم بالصواب وكتب الشيخ الرملي رحمه الله تعالى
 وكتب سيدي الجوز رحمه الله تعالى بحكم خطه شيخ الاسلام الحنفي
 بالموافقة وكتب شيخ الاسلام الديلمي رحمه الله تعالى على الجانب
 الاخر ما صورته بعد المدة ليس للناظر الامتناع من العمار ولا تغيير
 العين الموقوفة وفوات غرض الواقف بل الواجب عليه العمار وحصيل
 غرض الواقف وان امتنع من ذلك ولو كان ولد الواقف او غيره يرفع
 امره للحاكم الشرعي مستحق او غيره ليزجره عما يقصد فعله مما هو مخالف
 للشرعية ولا يجوز له لعدم المصرف بما ذكره لا يسوغ له الامتناع من
 العمار مع وجود ما سأل في السؤال من وجود راعية برغبته في ايجار الحاكم
 الشرعي بعد نبوت ما يقتضي اجارته والحالة هذه والله سبحانه اعلم
 سوال في رجل مسئول على وقف مدة تزيد على ثلاث سنوات
 ويتيقن ريعه من مستأجره ويصرفه في ديون عليه ولا يعطي المستحقين
 منه الا شي يسير او يزعم ان بيده التمسك والعرف وقد اصر ذلك في شخص
 بالمستحقين واشرف الوقف على الغراب بسبب هذا النحل فقل بمنع من
 ذلك ويرجع عليه بجميع ما تاداه من ريع المكان المذكور ومرفه على مستحق
 وهل يثاب ولي لا سرفه من يد من المكان المذكور وهل لحد الشخص قيس
 المال من المستأجر لجماعة على الوجه المذكور ام لا واذا اعتذر استخلاص
 المال منه هل يرجع عليه به على المستأجر لجماعة ام لا جوابه الشيخ
 الاسلام السافري نعم بمنع من ذلك ويرجع عليه بما تاداه وبيتاب ولي
 المار بده الله تعالى على رفع يده عن ذلك وليس للمذكور قيس ريع الوقف
 المذكور واذا لم يجر قبضه بطل المستأجر بالاجرة المدة الوقف والله تعالى
 اعلم بالصواب وكتب شيخ التبعيخ التمسك الثاني وسيدي الجوز
 الاسلام الحنفي تفردهم الله تعالى برحمته سنو السيف واقف وقف وقفا

ومن جعلته خائفاه وجعل لها ابوابا وشرط له شيئا لاجل البوابة ثم بعد ذلك
وقف تخلف من ذريته وقفا وجعل فيه مصارف وما فضل لا واداه وذريته
ومن جلد المصارف ان يصرف في كل شهر مبلغ معين لعل معين وان يكون القابل
لذلك البواب للعين بالخافاة المذكورة فتألف في كتاب وقفه ان يصرف
في كل شهر مبلغ عينة البواب المقيم بالخافاة الغلامية علي ان يتولي فقيا لها
من الصهرج وجل الماء من حاصل المياه الاصل من يد الساقية التي منسوبة
الي الخافاة يرسم المقيمين بالخافاة المذكورة والواردين عليها في كل يوم
ونقل الماء الى الخادوي بالخافاة المذكورة من حاصل الساقية لا يتنازع
للمقيمين بالخافاة هذه عياره وصرف ذلك مدة ثم بعد ذلك خلت
الخافاة من السكان ولم يكن بها احد مقيم وبطلت الساقية المذكورة
ولم يكن البواب مقوما بالخافاة بل يحضر كل يوم جمعة بكرة النهار وينصفي
فصل يستحق البواب المذكور ما عين له مع عدم عمل ما شرط له في العمل
ويصرف ما كان معينا له لا ولا الوقت لانه فضل بعد المصارف ام كيف
الحال جواب الشيخ الربيعي لا يستحق البواب القدر المذكور حينئذ
ويصرف لا ولا الوقت والله تعالى اعلم وكتب تحت خطه سيدي
الحيد بالموافقة وكتب الشيخ ناصر الدين القاني على حسن السؤال
ما صورته لا يستحق البواب المذكور ما عين له مع عدم عمل ما شرط له عليه من
العمل المذكور والله سبحانه اعلم بالصواب ووافق شيخ الاسلام الحنبلي
تقدم الله تعالى برحمته سوسا في شخص انشاجا معا وجعل له جنة
وشرط فيه شعابره ان السلطنة وصنعت يدها على غلب وقته ولم يبق
يوفي شعابره وان يذهب رجل يترج بلا مائة بالمجامع المذكور وام بهتير
مدة تزيد عن عشر سنين ولم يكن به ما يوفي شعابره واصرف التكملة جلة
مال ولم يجدها منصوصه ان الامام المذكور اختار مطالبة التكملة على ملكية
الامامة عن مدة ماضية ولم يكن جهته مال الجنة الوقت ومن له عليه
طلب حيث لم يكن جهته شي للوقف ام لو حيث كان متبرعا له الرجوع بمعلوم

علي

علي جهته الوقت اذ لم يكن فيه ما يوفي شعابره ام لا جوابه للعلامة
الشيخ الربيعي لسر له مطالبة التكملة على الوقت شي بسبب امامته المذكورة
متبرعا ولو كان جوع لده على جهته الوقت والله تعالى اعلم ووافق الشيخ
ناصر الدين القاني وسيدي الحيد وشيخ الاسلام ابن الجارحهم الله
كتاب البيوع سوسا في خلاصة الشخص ابتاعوا من شخص
امتنعة بمجولة لم يعلموا حقيقتها ولا درعها بملع يزيد عن قيمتها نحو السطر
لمدة معينة وكتب عليهم بذلك اشهاد بانهم استوفوا الامتنعة المذكورة وانها
معلومة عندهم العلم انشراعي الثاني للجهالة من عاونه بذلك حاكم حنفى
ثم ان شخص المقتدي ياتي بالاستغفة المذكورة وبايعها للبايع لها ولا بشرط
التمن المعين بها في البيع الاول وقبض ذلك واوصله للثلاثة اشخاص
المذكورة وصدر ذلك جميعا على وجه الحيلة ولحقه الاستغفة المذكورة
من تحت يد مالكها ولم يضع يده عليها احد غير فضل ذلك صحيح ام لا وهل
الحكم الصادر منهم يمكن من التكم الحق بمولده ام لا وهل يلزم البايع الاول
ببين بان البيع الصادر منه لم يكن على وجه الحيلة وانما اسم الاستغفة المذكورة
للمتبعين المذكورين ام لا وما الحكم انشراعي فاقونا ما جوب من جوابه بشرط
في صحة البيع اذ لم يكن سارا اليه معرفة بما يبيى الجملة فان اذنت عند التلقي
بتمادة العدول ان الامتنعة معلومة عند المتلقي العلم الثاني للجهالة
وان تقام المثبتين لها صفة بمعاينتهم فلا تنزه في ذلك والعبرة لما ثبت عند
القاضي بينهما وهم وان كانا لا يدا للتسليم لم يصدر بمعاينتهم بل صدر
اقرار المثبتين فلم التماس من البايع في انه سلم ذلك والمثبتين رد
البيع المذكور على بايعه بحكم العين الفاضل اذ اذنت ان البايع عزهم في
ذلك بل قال لهم قيمة سنائي كذا وسنائي صباوي كذا فاشترى واشتاغل في ذلك
ثم ظهر خلافه اما اذ لم يقل لهم ذلك فليس له رد ذلك ثم البيع الصادر من الشخص
المقتدي في الاستغفة المذكورة ان كان قبل قبض المثبتين فالبيع غير صحيح
ولو لجازة المشترون اذ بيع البيع المتقول قبل القبض فاسد يجب رده

ر

والبيع الاول باق على حاله والله اعلم سوا في اسراء ملك ولدها
نصف ثمن ملكا شرعا وكتب على هامش الاصل فضل التملك ونقل الولد
الملك لنفسه القبول الشرعي وسلم ذلك تسليم شرعا واقل على
ذمة مدة سبع سنين ثم ان الزكاة في النصف الثاني انوال الى امرة المملكة
ومصبتها شخص نصراني وابعوا له سفنا من المتزل واخشيا وباب المتزل
وباعت المرأة معهم ما ملكته لولدها ثمن شخص يباع بجمولا واشهد الذي علم
بذلك وكان قبل بيعهم برز امرولي الامر باسهار المناداة بان احد الاخيرين
ولا ينقل من ذلك الخطايا من الاخشاب واخيره ثم ان الذي خالف في
الامر في المناداة ونقل جميع ما ابتاعه من الاخشاب زيادة على ذلك
وصر ذلك بحال المكان بمقتضى ما حرمه ومارس من ذلك لاحد باب
المكان قبل بيع المرأة والدة الملك صحيح ام لا وهل يلزم ما شئ لبيعها
بعد اسهاره في الامر ولم تعلم ذلك الا بعد البيع وهل لولدها الملك
مطالبة النصراني باعادة السقف والاخشاب واليب واصلاح ما فسد
وعرضه ممن ماسر من المكان ام لا واذا قلتم ان البيع صحيح فهل له
المطالبة بما في ثمن القيمة وهل قول الملك في القيمة وهل يحرم
الحاكم النصراني على اعادة السقف والاخشاب واصلاح ما فسد
وما يجب على النصراني ويلزمه لمخالفة ولي الامر وما حكم الله تعالى
في ذلك اقتضا ما جاورين واسر حوالا الجواب انما يحكم الله الخيرة منه
وكرمه جنابه بيع المرأة ما ملكته لانها وهو نصف المكان المذكور موقوف
على تجارتها فان تجارته نقد ولا يطل ولا يلزم المرأة شي ببيع نصيب ولدها
ويلزم النصراني بسبب نقضه السقف والاخشاب ان يدفع للولد الموقوف
له ما يخصه مما نقضه قيمة المكان المذكور بان يقوم للمكان سالما عيب
الذي حدث به في نقض السقف والاخشاب ويقوم ودية العيب المذكور
الف درهم وفضلا قيمته ودية العيب المذكور سبعاوية والفضل بين القيمتين
ثلثا ية فلزم النصراني ان يدفع للولد مائة وخمسين والله اعلم سوا

في ارض

في ارض زرع فيها عشرة اقدنة من قصب السكر هل يصح بيعه قايما ارضه
بعد ان يبيع حذا ينتفع به فيه على العادة ام لا وهل اذا لم يبلغ للار المنتفع
به على العادة بغير بيعه ام لا جوابه يجوز بيعه كانه باع ما هو موجود
شاهد يقدر على تسليمه لا فرق في ذلك بينا اذا بلغ حذا ينتفع به
في العادة او لم يبلغ والله اعلم سوا في رجل باع اخر حاربه بثلث
جنيه الف نصف نصفه على سبيل الاول ونصفه الاخر الي قدومه من الحج
ثم ان البايع المذكور طالب المشتري بجميع الثمن قبل سفره الى الحج فهل له
ذلك ام لا وهل البيع صحيح ام لا جوابه حيث كان الوقت الذي يقدم
فيه من الحج معاونا عند المتنازعين والبيع صحيح وحديثه فله المطالبة
بنصف الثمن الحال فقط والله اعلم سوا في شخص ابتاع من شخص اخر
عروضا ببيكة المشرفة لمدة معاوضة بثلث معلوم وهو من الذهب المطر
الواسع قيمته يوم الاشهاد ببيكة للمشرفة من الفضة ثلاثة وعشرين نصفه
ثم حضرا في مصر المعروضة وضمنه لشخص اخر في الدنة بالمبلغ المذكور ثم بعد
مدة عوضه الصا من المذكور في نظير سبعة وثلاثين دينار من الذهب
المذكور الفضة فضة واحدة ومائة وخمسين نصفه حسابا من كل دينار
من الذهب المذكور اثنان وثلاثون نصفه باسها بشرطي ثم فوض المذكور
الي حرمه الله تعالى بعد ذلك ولم يخلف شي ليو في به الدين المذكور وكيفية
وعليه ديون لا قوام ستفرقة منهم الصا من المذكور فهل يلزم الصا من
القيام بما ضمنه على حكمه او يلزمه المصلحة له فيما ضمنه او لا او يلزمه
قيمة الذهب حين ذاك ببيكة المشرفة او قيمته يوم نقوض القيمة المذكور
اعلاه كل دينار اثنان وثلاثون نصفه او قيمته الان وسأحكم اسوق ذلك
هو اسد حيث وقع العقد على الذهب المطر فليبايع المطالب بديه ثم
ما وقع الصلح عليه فيما مضى في نظير كل دينار كذا من الفضة فان حصل
القبض في المجلس صولا فلا وما بقي بعد ذلك من مبلغ الذهب فلرب
الدين مطالبة الصا من به سوا اراد قيمته او رخصت والسلام سوا

مئة الفضة



في رجل باع امرأة سكا نابت من معلوم حال مقبوض على الوجه الشرعي وانتهت
 عليها المشتري بعد ان دفع اقساما للبائع لها نظير الثمن او ما يقوم مقامه
 من النقود من يوم البيع والى معنى سبعة اشهر تعفي من تاريخ البيع مطلقا
 والحق لكل منهما في ذلك فصل هذا البيع صحيح ويكون لازما بعد معنى
 المدة او لم يحضر لها بنظر الثمن المذكور وهل اذ احضر المشتري نظير الثمن
 او ما يقوم مقامه من نقد لم يكن مضروب عليه حكم السلطان بل هو
 مفسوخ على قمار من غير على اخذ والمال ان حكم حكم حقيقي المذهب بموجب
 ذلك ولما حكم الله في ذلك جوابا اذا اعتد البيع خاليا عن الشرط المذكور
 وذكره قبل العقد او بعده فالبيع صحيح ويلزم الوفا بالعمد المذكور
 اعلم سوال في رجل اشترى شجرة او نجاة ليعني ثم يغير شرط القطع وحال
 البيع لم يكن لشجرة الباطح المذكور ثم ولا يورث بعد الشرط حصلت له
 حجة فقلت هذا البيع على الوجه المذموم صحيح ام فاسد جواب
 ان اشترى الشجر المذكور بدون ارضه وشرط لقاء في الارض حتى يجني
 الثمرة فالبيع غير صحيح فيه فعد فان كان البائع خالي بين المبيع المذكور
 وبين المشتري بان قال له خليت بيتك وبين المبيع وكان المبيع المذكور
 حصصا للمشتري بحيث يمكن من احدى الاماكن فذلك فقبض ولو ملك
 المبيع المذكور بعد ذلك في يد المشتري ضمن قيمته ليا بعد وان لم يكن
 بين البائع خالي بين المبيع المذكور وبين المشتري ثم هلك فقد انقضى البيع
 فعد كما ان هلك المبيع قبلا فقبض موجب لفسخه وان اشترى الشجر
 المذكور بدون ارضه ولم يشترط لقاءه فالبيع صحيح فان حصلت له
 في البيع على الوجه المذموم ثم هلك فقد هلك على ملك المشتري وان
 لم يحصل فقد هلك على ملك البائع والاساءة موال في رجل اشترى
 شجرة باطل بان الذي اشتراه عشرة خمسة عشر نصفا وياخذ
 فائدة زيادة ابقاها من بلزومه رد الخمسة الزائدة ويمر على ايدائه
 المسكين ام لا جواب لا يلزم رد الخمسة بل يجرى المشتري ان شاء

اخذ

اخذ المبيع بكل الثمن وان شاترك بعذر البائع على خيانتة والله اعلم
 سوال في شخص يقيم على بيع كسوة صغار او كبار الوجوه من قبيح
 والباطل تجد ردة ثم انه دفع لتقص جالس في بعض المواقف لغيره له
 بالشارع ما يقرب منه كرا او قال له اخبر متناه تماينة ولا تبين نصفها
 من غير ان يقع بينهما عقد شايخ فاحذر بدلكم خصوصا لاجرة له كالمعار
 وقال انه قد يدين على جدي والحال ان جماعة من اهل الخبرة نهروا
 بانه لا يساوي اكثر من عشرين نصفا من البيع يحرم على كل من التفتيش
 المذموم من ما ذكر من الاخبار للنفس وعدم عقد الشايخ بينهما ويمر
 كل منهما التفتيش باللائق بحاله وهل يثبت له الخيار اذا تبين له
 كون ظاهر ردة عنقته وهل يحرم على بايع كل سلعة عدم ذكر ما يبيع
 من عبثها ام لا وهل يثاب من منع من ترك ما تقدم من ارتكاب مثله
 ام لا جواب نعم يحرم على كل منهما الاخبار المذكور له خلاف الواقع
 وثبت للمشتري الخيار حيث كان بالسلعة عيب حتى فيجب على البائع
 ان يعلم يد المشتري فقد قال عليه افضل الصلاة والسلام
 من غش او لى سنا و يثاب من منع من ترك ذلك التواب الجليل
 بالفضل الجليل والاساءة موال في رجل يبيع بين جماعة شركة في
 قبض شتر قائم على اصوله مبلدة بينهما وبين مصر مسافة يومين
 وبيع الرجل الجماعة من القصب قبل القسمة مع الشركاء عشرة اقدنة
 ونصف بقدر معين والمشتري بمصر ولم يرو القصب عليهم سطور يمتن
 القصب واعتزوا فيه بالتسليم مع عدم الامكان ونبت الاقرار على فرض
 حقي وحكم بموجب هذا البيع والمعلم صحيح ام فاسد وان اذ اقل
 بالقبضة فيهما وقال المترون اقررنا بالتسليم ولم نتسلم هذا عطف
 المتر له انه سلم ما اعترفوا بالتسليم حالة الاقرار ام لا جواب البيع المذكور
 غير نافذ بل موقوف على اعادة الشركاء اجاروه فقد وان ردوه بطل
 في غير حصته وان اخلفوا في التسليم عطف المتر له على التسليم وحصل له

وكتب
 في

ر

ثبت فلتتري الخيار اذا ارى والله سبحانه اعلم سوا الب فيما اذا اشترى رجل
 من اخر شيئا منها ما هو بالعدد ومنها ما هو بالوزن واحزن البايع يوزن
 وعدد المعداد وعقد البيع الى اجل يسمى بعد ان اطلع المشتري على المنة
 واحاط به علما وخبره وطلب المبيع فاشترى البايع من ان يسمي واراد المشتري
 بحقق بالموزن لم يوزن بعد فمثل له التسعة واذا اطلب من المشتري
 كميلا بعد العقد حمل له ذلك ام لا ولو ظهر الموزن اقل من هذا واحد هما الخيار
 ام لا جوابه ليس للبايع الضم ولا يلزم المشتري كميلا ولو ظهر الموزن
 اقل مما ذكر في العقد فلتتري الخيار والله اعلم سوا الب فيما اذا اشترى
 من اخر ربع خمسين اردب اربعين مبلع فما ذمة المشتري ثم ان المشتري
 سافر بالخمسين اردب بمفرده ودفع له البايع مائة اردب اربع وبعده
 معه مضافا لك بالخمسين اردب وان البايع للمشتري ان يصرف على
 جميع الارز في كل سنة السفر في البحر المالح واليبل من ربع الخمسين اردب
 الذي في ذمته وان راد المصروف على ذلك بحاسبه به وكذلك ان تقص
 واذا ان البايع للمشتري ان يسافر بذلك جميعا بالخمسين اردب الشركة
 والمائة اردب الوديعه وان يبيع ذلك واقامه في ذلك مقام نفسه ليرا
 ان المشتري سافر بذلك في بحر النيل وخرج الى البحر المالح في مركبتين
 مبطنة من البحر على المركب وطعم الما البها من لملها واسفلها واتلف
 الارز وغرق وصار سلقا ففان المشتري على الارز المثلوف بمضاه
 بخاس وزبيب وبن وجاريد بيضا ويكون ابيض وصرف من عنده
 مالا له صورة حتى رجع المشتري الى حرز السك مة فوضع البايع يده
 على جميع ما احضره المشتري ولم يحاسب المشتري بشي من ذلك فقل
 للمشتري مطالبة البايع بالمحاسبة عما خذ ذلك وان كان فاذرة تقسم بينهما
 وان كان خسارة عليهما ام لا وهل للمشتري مطالبة البايع باخره
 عمله في المائة اردب الوديعه في السفر فيها والمقايضة شرط لذلك
 البايع ام لم بشرط سوا الب نعم للمشتري بمطالبة البايع بالمحاسبة

وان كان

وان كان هناك فابدة تقسم على ما شرط والخسارة على قدر المالبين وان
 شرط له اجره على عمله طالبت بها والله اعلم سوا الب فيما اذا اشترى رجل
 في ورقة ما نصه في سوا الب شخص اشترى غفارا ثم تشارط المتبا
 عليان البايع اذا حضره المشتري نظير الثمن قبل معنى مة كذا كان البيع
 بينهما مرفوعا وحكم بذلك حكم حنفى ثم توفى البايع قبل معنى المدة
 ولم يحضر للمشتري نظير الثمن فمثل ينقطع حكم الشرط المذكور بالموت
 ام ينقطع حكم الشرط المذكور لورثة البايع جوابه بانه ينقطع حكم
 الشرط بموت البايع ولا ينقل الخيار لورثته لان هذا بيع فيه اقالة
 وشرط جوار الاقالة بنوا المتقادين ولانه غير للخيار الشرط وهو
 لا يورث انتهى ما وجدته سوا الب فيما اذا اشترى رجل من سكر وغيره
 تحت ايديهم ولم ياذن كل منهم لاحد في بيع ولا غيره ثم اذا احد
 الشركا تولى مة فباع احدهم مال الشركة بغير اذن فمثل البيع
 صحيح ام باطل ويلزمه المثل من سكر وغيره ام لا وهل اذا كان ما با
 تحت بد واحد منهم ولا يجزي مال على احدهم فادعى من تحت يده المال
 ان الاجنبي اخله على شركته وان ما تحت يده اخذه لنفسه بمقتضى
 الحوالة فمثل الحوالة قبل فسخة المال المشترك والعلم بما يخص كل
 واحد صحيحه ام لا وهل اذا لم يذكر حوالة ولا ادعاهما بل ذكر انك
 اذنت لي ان ادفع لفرمكي ماله عليك ولم يصيد قد الشريك المذكور
 ولم يكن له بيعة تشهد بما ادعاه فمثل النول قول من عليه المال
 ام الشريك المذكور جوابه البيع المذكور صحيح فاذا لان الشركة
 لتعقد على الوكالة نعم ان حصل شيء من الشركا من انفراد احدهما بالبيع
 فالبيع المذكور صحيح فيما عدا حصصة الشريك البايع موقوف على اقرار
 بنية الشركا والحوالة ليست بخوالة حقيقة بل فيها معنى الوكالة تفهم
 ولو قبل الفسخة وقبل العلم بما يخص كل واحد والنول قول من عليه
 المال في عدم الاذن مع ميسره والله اعلم سوا الب فيما اذا اشترى رجل

يعان

نوع

الله تعالى ما صورته الحمد لله ما فوكم في رجل كان من تحت المدين حصل له
 الخطا في بذنه اعجز عن الكسب فالفق جميع ما معه من السد والعرض
 وهو ذوق عيال وصار مضطرا الى النفقة عليه وعلى عياله وله قطعة ارض
 شرقي مسكنه خالية من البناء فاشترىها شخص مندو من مسجوب السرى
 السرى فاحتياطا لا يضطر الرجل المذكور واحتياجا لبيع القطعة به
 الارض المذكورة لصورة الانفاق عليه وعلى من تتركه نفقته بمن
 معلوم وثبت لذي حكم حتى المذهب ان الثمن من المثل فالوقد وان في
 بيع النقطة الارض المذكورة بالثمن المعين منه خط ومصلحة لبيع ذلك
 خيف ولا شط ولا غش ولا غرط وحكم بموجب ذلك ثم توفي الرجل المذكور
 وانما المشتري ما عالج نحو نصف الارض ونصف مد زبد على اربع
 سوات ثم اثبت لذي حكم شافعي المذهب ان البيع صدر بمن المثل
 وان يدوان فيه الخط والمصلحة والغلبة الظاهرة وان الرجل المذكور
 كان ذاك محتاجا لبيع البيع المذكور لحاجة الانفاق عليه وعلى عياله
 وحكم الشافعي بموجب ذلك ثم ادعى بعض الاولاد الرجل ان اياه كان
 محتاجا لغير حاجة العقل والصدور العقد وان الثمن دون ثمن المثل
 واقام بينة بذلك فهل يبطل البيع والحالة هذه لصدوره من ق
 تحت العقل ام لا الصدور من مسجوب الحكم السرى لصورة الانفاق
 والموت وشدة الحاجة اليها وصدور البيع بمن المثل فالقد وجود
 الخط والمصلحة ولدخول الرجل تحت حجر الشرع عند احتلاله به
 اقبوا ما جوبين جواب لا يبطل البيع المذكور ولو فرض في عقد
 المالك احتلال اذ مسجوب السرى قام مقامه فلا اشكال وحكم الختي
 المذكور قد صدر على وجه مستور وفي معناه حكم الشافعي وبعد
 حكم احدى الامم دعوى المدعي اذ حكم كل منهما على ما ذكرنا من لا يرد
 عليه انتفاض والله اعلم ان ترى ما رايت سواي فمن اشتري من
 شخص حصه من فري والبائع له فيها شرك ويهت تحت يد الشريك ولم

يتسلم

يتسلم المشتري الفري المذكور ومن شخص آخر وكفل في ذمته وماله
 البائع للمشتري فيما باعه وقبض ثمنه وفي صحة ذلك البيع ووقع
 البيع بينهما صحة وسلامه سالمة من التارثم ان الشريك الذي تحت
 يده الفري حصل لها عند مرض فكوها فغير اذن الشريك الذي
 اشتراها وصارت معيبة بذلك فلمشتري فتم البيع والمطالبة
 بالثمن من البائع او الضامن ام لا جواب للمشتري كسبه البيع به
 والحالة هذه وله الخيار في مطالبة الثمن اياها من البائع او الضامن
 ورايت بظاهر كذا الدقايق نسخة سيدي الجدي خطه راحة الله تعالى
 ما صورته رفق الله به وورد من مكة للشفقة صورته ما فوكم
 في شخص اشترى من شخص فاشتا بمبلغ خوار بمائة دينار وكتب
 المشتري بخطه بذلك واعطاه للبائع ثم ان المشتري رجع عن البيع
 ونسخه في المجلس قبل ان يتفرقا ثم غاب المشتري ثم ان اخا المشتري
 جاء بالبائع وقال له اخي ارسلني اخذ القماش يا مارة ما عندك حفظه
 فظن البائع صدقه فدفع له القماش ولم يكن للمشتري علم بذلك
 فهل للبائع الرجوع بالقماش على المشتري ام على الذي اخذه منه
 والحال ان حاكما حشيا حكم بالرجوع على المشتري وعزم للمشتري لبيع
 نصف الثمن فهل هذا الحكم صحيح ام لا واذا قلتم بعدم صحته فهل
 للمشتري ان يرجع على البائع بنصف الثمن ام لا وجبت عنه بماضيه
 خيا المجلس باطل عندنا فليس للمشتري القسمة الا اذا وافقه عليه
 البائع فيكون اقاله للبيع فينسخه البيع بها فيعود المبيع للملك البائع
 ثم ان لم يحصل في البيع اقاله فلا يجوز اما انه حصلت التخلية بين
 البائع والمشتري ام لم يحصل فان حصلت فالمشتري بعد قابضا
 للمبيع بها فان دفع بعد هذا البائع البائع لاخي المشتري بغير اذنه وتعد
 رد المبلغ اليه فالمشتري بالخيار اما ان يقبض البائع فتمت باقضا
 من ثمنها او يضمن اخاه وان لم يحصل تخلية في البيع ثم دفع البائع المبيع



الا في المشتري بغير اذنه وتقدر رد البيع فقد انفسم البيع لئلا يكون البيع
 قبل القبض فلا بد من المشتري التمس حينئذ فحكم هذا الحكم الحنفى
 المشتري عجيب وكونه ينصف الثمن عجيب ايضا فلا يوقع هذا الحكم
 من الصفة فالمشتري الرجوع على البائع بما اخذ منه بغير طريق شرعي
 وللبيع الرجوع بالتقاضي على من اخذ منه في صورة ما اذا انفسم البيع
 والله اعلم انني ما رايت بظاهر اكثر ورايت على قول من فرسته
 رجعه الله قبل فصل الاستبراء وهذا قالوا اذا قال البائع للمشتري
 قيمة ثمنك كذا فاشترى بنا عليه ذلك ثم ظهر خلافه فله الرجوع حكم التفرغ
 وهذا هو الصحيح ما نصحه قال في القيمة بعد ان رغب ما صور تدفع ان
 عزم المشتري البائع فله ان يسرد وكذا ان عزم البائع المشتري لثمان
 بريرة في صورته في امرأة لها حصص من عرقها ما صور راد
 النقص شرعا ما يخصها فقالت له لان لا اعلم صفتها ولا عدد دهان في
 فارقتها منذ زمان بعيد فقالت انا اعلم بذلك فاجرها بان عدلها
 كذا وسمها كذا كذا حاملا وانثنتان تحت الحمل والبقية الاولى سنة فصارت
 على الصفة المذكورة ثم سافرت البائعة فوجدت عدة الحاموس كما
 ذكره للمشتري لكن الصفة التي في علمها اعلى مما ذكره المشتري
 فان غالبها راس مثل البيع صحيح ام لا وهذا له الخيار جوابه
 بان البيع صحيح ولا لالة الخيار ان كانت اصغت البيع وان شئت ردت
 لان المشتري عزمها لان البائع له خيار الرجوع والله اعلم انتهى
 وفي التمسد التي جميعها بخطه رحمه الله تعالى سؤالا ما قولكم
 في رجل ملك جارحة فقال لشخص شرقي هذه الجارية تخمسة فظاهر
 كتمان بشرط ان تدفع لي شرط الكتمان محلا فاذا دفعت لي ذلك ان
 اعطيتك الجارية في سبعة سنك بذلك ولا اخذتها ودفعت لك به
 ما اخذت من الكتمان قد دفع له الشرط وسلم الجارية ولم ينع بينهما
 وقبول فقلت عنده مدة ثم ذكر ما لكرها القالم فحجبه فقال له دعها عندك

انتاج

وسافر

وسافر فلما حضد كره له امرها لما اخذها فاستمع من ذلك وقال اما انت يا
 سبي فقلت عنده مدة ومرت بعد ذلك من ايام ذكر بيع محصا فاسد واذا
 قلتم بفساده فهد بعضنا ام لا جوابه الله لكاتبه ليس ما وقع على الصفة
 المستروحة ببيع بل حكمه حكم المقبوض على سبب الشرا وهو مضمون عند ما لينة
 فيما يقوم وقول البائع للمشتري دعها عندك لا يخرجها من القطن لئلا يمانا
 حيث لم يصرح بما يقتضيه الامانة من وديعة او عارية والله اعلم
 ارسله الى صاحبنا الشيخ العلامة الشهاب بن مثير بن عظمة صوره ما قولكم
 مرضي استقام في شخص شرقي من اخر جارية على الفاجارية ولان التي ترون
 كذا كذا انما من انواع العناوض بل لالة بكذا كذا الفنا ولولا ذلك الوصف
 ما بلغت قيمتها ثلث الثمن ثم تبين لا سر بخلاف ذلك من اجل هذه
 بينت للمشتري حق الرد اما لفساد البيع لهذا الشرط او لفوت وصف مرغوب
 فيه منقضي القيمة عند النظر فيكون عيبا او لغيره او للعين الناجس او لغيره
 اقنونا ما جوبين جوابه ببيع الجارية على خلاف الصفة التي شرطها
 من العنا لان العنا عيب فكل ما باعها بشرط البراءة من هذا العيب وبشرط
 لما قلنا قول قاضي خان في فتاواه ولو اشترى جارية على ارضا فغنى كذا
 كذا فاذا اهد لا تغني قال رحمه الله تعالى ثم فان البيع قد لم يملك اما الخبر
 عن عيبها انتهى والله اعلم انتهى ما في التمسد ثم رايت على هامش شرح
 الجمع اخر خيار الشرط عند قول للمص ولو اشترى عبد بشرط الكتابة فلم يكن
 يخير في اخذه للمص ولو اشترى جارية على الفنا فغنى كذا
 البيع لان ما شرط الجوارى روي ان رجلا جاء الى محمد بن عبد الله فقال
 اني استرته على اني انا فغني كذا فاذا اهد لا تغني لي قال رحمه الله قد
 فان البيع قد لم يملك اما الخبر عن عيبها ولو اشترى على رجل جارية
 مغنية يغني قيمتها غير مغنية قاضي خان في البيع الفاسد من ثماواه
 قال الولو للمص رجل اشترى جارية على الفنا فغنى فالبيع جائز ولا يهدا
 كانت مغنية اوله لكن لان هذا عيب براسه انتهى قال في الخلاصة في القبول

عيب في

الخامس من كتاب البيع ولو اشترى جارية على انها مقيمة فالبيع فاسد عند
 الحنفية رحمه الله وكذا روي عن محمد ولو باع على انها مقيمة على وجه التبر
 من العيب يجوز ان يني ويحلى هذا ما قد ساءه عن قاضي خان والولواحي
 من جواز البيع بحمول على ما اذا ذكر وصفه التقني على وجه التبر من
 العيب اما اذا ذكر وجه الشبهة للزعم في الشرا فالبيع فاسد وهذا التفصيل
 حسن بحسب الغويل عليه في الفتوى انتهى ما رايته في رجل
 باع لرجل صتما معلوما بتم معلوم لمدة معلومة بمسند شرعي ثم المشتري
 المذكور باع الصنف المذكور لرجل اخر بتم زائد عن التمن الاول والمدة
 زائدة عن المدة الاولى بمسند شرعي ثم ان مدة المشتري الاولى تمت
 وانقضى التمن فخصص صاحب الصنف المشتري الاول المذكور ليطالبه بالتمن
 المذكور فوجهه ساقط اذ ابيى عن منزله فحاله مطالبة المشتري الثاني
 بالتمن المذكور اذ لا وهلا اذ كان له مطالبة بذلك يلزم المشتري الثاني
 بدفع التمن قبل مضي المدة المذكورة ام لا ليس له مطالبة
 المشتري الثاني والله اعلم في نصاري فلاحين في بلاد السلطنة
 ينزولون من نصاري سلطنة سودان ههنا لا يتدينون بدين تجليلهم النصاري
 من بلادهم على حكم ان النصاري الجلايين المذكورين يتزكون السودان
 المذكورين من سودان سلطنة من بلادهم وان النصاري الملايين بكفاية
 السودان المذكورين وكفاية نسائهم من نفقة وكسوة لاجل زرعهم
 في طين السلطان وطين الاوقاف والزم بمنعهم من الاسلام فمثل منع
 النصاري الملايين من شرا السودان المذكورين من النصاري الجلايين
 ومن اقامتهم عندهم على وجه انهم يساعدهم على زرع طين السلطان وطين
 الاوقاف ليعمل المسلمين المنتع بالزراعة ام لا وهل اذا اسلم السودان المذكورين
 بمنعهم من اقامتهم عند النصاري المذكورين فلا حين كمال الوجه المذكور
 ام لا لا تمنع النصاري من شرا السودان المذكورين ولا من اقامتهم
 عندهم ماداموا على دينهم اما اذا اسلموا فانهم لا يتزكون في ملك اهل الذمة

على

بل

بالعجرون على بيعهم من المسلمين انهم لعينقروهم وهذا الجواب هو
 الصواب والله اعلم انتهى سوا في رجل عصى وصار شقرا في داره وصار
 زوجته تنصرف في اسواله بالبيع والشرا والاختنا والاعطاء وغير ذلك ومضى
 لها على ذلك مدة سنتين وهو لا يترك ذلك ولا شيئا منه ولا يغير منها في
 ذلك ولا في شيء منه بل الفن حاصل ان ذلك باذن ذويه ثم علم ذلك
 ومن جلدنا بالهنة حصدة شايعة في فرس ثم بعد مائة مائة لها من حين
 البيع اكثر من سبع سنين ادعى بقبلة ورتة الزوج ان ذلك كان بغير اذنه
 وطلبوا استقناهم في الزرع وجمعا اتفقوا فمثل ذلك ام لا لعدم مخالفة
 الزوج لها واعتراضه عليها في ذلك الى حين وفاته وكذلك ورثته مالي
 عين الاعتراض ويكون سكونه على ذلك على تقدير عدم اذنه او تركه
 منزلة اذنه ويكون القول قول المشتري بميمه في الماذن لها في ذلك
 واذا قلتم بعدم صحة البيع فمثل المشتري الرجوع على الورثة بمون
 العدة عن المدة الماضية في الزرع وما يتجه افيدهم والقبول ميسوطا
 سيما سبه ان البياعات الصادرة من الزوج فليس لاحد ان يقرض اياها
 بالابطال والحالة هذه والله اعلم انتم انتم من مسایل البيوع
 سوا في رجل يربى كلبا حاصدا في غراس وهما غايبان عن بلد القري
 وقد راي كل واحد غراس الاخر فبعض في سنة من الروية باع كله
 واحد حصته لرفيقه في الغيبة المذكورة فمثل البيع صحيح وبيعت
 لكل منها اختيار الروية او يفضل بين ان يري على حدة او لا باطل
 جوابه للشيخ شهاب الدين الزملي رحمه الله متى كان الزرع يغير
 غالبا من وقت الروية الى وقت البيع فهو باطل والله تعالى اعلم وكتب
 سيدي الجدر رحمه الله تعالى على الجانب الايمن ما صورته بعد الجرد
 البيع صحيح ولتشرى الجارية ان تغير المبيع عن حاله التي رايه عليها ولا فلا
 خيار له والله اعلم سوا في رجلين مشتركين في شجرة خبز وليون ونازع
 وغير ذلك فباع احدهما حصته من الخبز لقطاع واراد المشتري قطع

اجابة

سوال
 القسم الثاني من مسائل البيوع والاشرا

ذلك والحال انما اذا قطع يتزل على ما جاوزه من ثمر العيون ونحوه فيلزمه
 هذا الشرط الذي لم يبيح حصته منه من ذلك ام لا وهل له المصلحة بالنسبة
 مع ان الارض مشتركة ام لا وهل اذا اطلب المشتري المقاسمة في استجار الحيز
 فهل الذي لم يبيح حصته المستأجر من المقاسمة لان المشتري يريد النسبة
 ليستطعم ما يتوكله فيحصل الضرر المذكور وما حكم الله في ذلك جوابه
 للشيخ ناصر الدين القاني رحمه الله اذا كان القطع يؤدي الى اطلاق ما حوله
 من الاستجار فليس بملك منه من ذلك وله الاخذ بالشفعة ولو كانت
 الارض مشتركة واذا اطلب المشتري المقاسمة في استجار الحيز وكانت
 ما تنقسم فحق له بالشفعة ومنع من القطع اذا خيف من اطلاق ما حوله
 والله اعلم وكتب سيدي الجوزي رحمه الله تعالى على يمين السؤال
 ما صورته بعد الجردة نعم للشرط منعه من القطع وليس له الشفعة
 اذا استنفذ في الشجر الا اذا بيعت مع الارض فيزيدت نسبت الشفعة
 فيها بما لا يضره واذا اطلب المشتري الشفعة في استجار الحيز وامكن
 التعديل فيها من غير ضرر فحق لها والله اعلم سؤالي في رجل
 يبيعه وبين اخر دابة مشتركة فاذا ن احدهما الاخر في بيعها ما عاها
 وقبض ثمنها وسلم للاذن حصته من الثمن لم يعد ذلك ادعى عدم
 الاذن في البيع واذا تنازع حصته في الدابة من المشتري فهل له
 ذلك بعد ما ذكره الجواب للشيخ ناصر الدين القاني رحمه الله تعالى
 ان قامت عليه بينة بالاذن او علم ببيع شركته لغيره فلم ينكر وسكت
 مدة طويلة مع علمه فلا سارعة له في البيع ويلزمه وان لم تقم بينة ولا
 علم فسكت فالقول قوله بيمينته في عدم الاذن وكتب سيدي الجوزي رحمه
 الله تعالى بجانب خطه ما صورته بعد الجردة جوابي كذلك فحق علم
 المدعي بالبيع والتسليم ونقص المشتري منه زمانا وهو ساكت
 لم يمانع المشتري والله اعلم سؤالي في رجل استقل بالوفاة الدرجة
 الله تعالى وخلف ورثة شرعية وزك اسكن في بلد من مشرقه فباعوا

الورثة

لنقص

الورثة المذكورين موضعها من الاماكن المذكورة ثم ان المشتري باعده
 لنقص اخر ثم ان المشتري الثاني باعده لنقص اخر وزك الملك المذكور وسافر
 فقام الوارثة البايعين الاولين باعوا الملك لنقص اخر في غياب الرجل فلما
 وصل الرجل من سفره سألهم عن بيعهم لذلك الملك وباي طريق باعوه فقالوا
 له نحن نبعاه في الاول ونحن ما نعرفه ولا نعرفه والمشتري يقول لهم البايعين
 المذكورين انهم يعرفوه قل سيحكم له فهل ينيل قول البايعين المذكورين
 او قول المشتري جوابه للعلم الصالح الشيخ شهاب الدين البغلي
 الشافعي رحمه الله تعالى القول قول المشتري بيمينته والله اعلم ووافقه
 الشيخ شهاب الدين البهوتي الحنفي وكتب سيدي الجوزي رحمه الله تعالى
 على يمين السؤال ما صورته بعد الجردة حيث وصفت المكان المبيع وصانعتي
 الجارية فالبيع الصادر فيه من الورثة او لا صحيح ودعوى الورثة تقدم
 بروية لا يفتقر في صحة البيع والله اعلم سؤالي في شخص اشترى من
 اخر اسفا وسواها لم يطلب سكاكيل لا يبيد من جانيبه وهو مقول في ذلك
 ذلك بلا غلط بظرفه على جاري عادة الناس وعرفهم في بلد البيع ونقص
 المشتري في بعض ذلك بالبيع وارسل بعضه اليه ليدله لشره ثم بعد
 ذلك مات المشتري فهل هذا البيع صحيح ام باطل وبينه ويلزمه ما
 يعرف فيه ان كان شليا فمئله وان كان قيميا فقيمه ويقوم بشرط الميت
 وورثته في ذلك مقامه وهل القول قول في القيمة ام لا جوابه للعلم
 الشهاب الرطبي البيع المذكور باطل فمالم يره وصح فتماره ينسحق من الثمن
 وللمتري الخيار في اتمام البيع وميق لم يبع البيع او فسخه لزمه مثل ما تقر
 نعم ان كان شليا او قيمته ان كان موقوما وورثة الميت مقامه والقول
 قول في القيمة حيث لا ينفذ والله اعلم ووافقه الشهاب البهوتي الحنفي وكتب
 على الجانب الايمن الشيخ ناصر الدين القاني ما صورته بعد الجردة على الوجه
 المذكور فاسد وما تنصرف فيه المشتري يلزمه مثله او قيمته ويقوم وورثة
 المشتري مقامه في حصته ويقوم الزك عن نفسه في حصته والله اعلم



الحق في البيع والشراء

بالصواب وواقته سيدي الجدر رحمه الله تعالى سؤالا في رجل له تربة فيها
أواني وأواني غيره ثم إن ملك التربة رهن مكانهم بأعلى عند شخص على رهن
والحال أن المهرين قال لئلا رهن أن لم تخضر بالدرهم قبل وقت كذا أنت التربة
في سبعة وسبعة سنين منك ثم فأت الوقت المعلوم ثم مات الراهن فهل
ذلك البيع والرهان باجوابه للشيخ البلقيني رحمه الله لا يصح ذلك البيع
واسأله واقته أفني للقضاء في بيع التربة أم الفوحي الحنبلي أبقاه
الله تعالى وكتب تحت خطه سيدي الجدر رحمه الله تعالى ما نصه بعد
الحمد لله على كذا لك والحال ما ذكر وكتب الشيخ ناصر الدين القاني رحمه الله
تعالى على بين السوال ما صورته بعد الحمد لله ببيع المتاجر المذكورة بالأموات
ما نصحه كمال والسبب أنه أعلم بالصواب سؤالا في شخص ملك تربة مختلفة
عن والده وبأفاس في عدة لدن الأموات فتعدي شخص ودفن بأحد
المتوفات القبا في أواني له بغير علم صاحب الملك ولا أدنى في ذلك ولم
تخرج منه بيع ولا هبة والتربة المذكورة محتاجة إلى التريم وصاحبها ليس
له دية على صرف ولا ضاح الجاد يعرض بأحد في النساء في التعدي في بالدفن
بالبيع ليعرف ما يبيع ماله التربة المذكورة ورسمه ما قبل له ذلك أم لا وهل
للمتواري بالدفن بغير حق له فيها منعه من ذلك أم لا جوابه للشيخ
ناصر الدين القاني رحمه الله تعالى أن كانت الأرض مملوكة للمتواري فلا حرج
الموتى للمتواري ما ينفذ في دفعه له بذلك وإن مسيلة للدفن فليس له إلا
قيمة الحفر واسأله وكتب تحت خطه سيدي الجدر رحمه الله تعالى جوابي
كذلك وإذا كانت مملوكة فله التعريف فيها في البيع وغيره واسأله سؤالا
في رجل اشترى ستا ناوكل ثم ربه واستقل بعد مدة سنتين ثم استحق
الستان بعد ذلك فهل للمالك أن يرجع عليه بما استقله من الستين أبقيا
أم لا وإذا قلتم بعدم الرجوع هل يطيب للمشتري ذلك أم لا جوابه للشيخ
الجدر رحمه الله تعالى نعم له الرجوع على المشتري بما استقله واسأله وكتب
تحت خطه بالواقعة فاضي القضاء نور الدين الطرابلسي رحمه الله تعالى

سوال

سؤالا في شخص اشترى من آخر شئ من ثوبه ثم سواه بمن معلوم وباعه
المالك واستند عليه المشتري بذلك ودفن المشتري والده فيها والقسمة
في تربة وبحوارها فاضي عدة ثم إن المشتري أراد أن يكتب هو البائع فاستمع
وقال لا يكتب أنا وانت حتى زرع في كل شهر أربعة أضعاف من ذلك
أم لا وهل للبائع أن يفتل والده المشتري والحال أنه صدر بينه وبينه
عقد بيع صحيح أم لا وهل للبائع أن يمنع المشتري من زيادة والده له
للشيخ العلامة المحقق ناصر الدين القاني إذا باعها ببيع صحيح فليس له
الامتناع من المهاد وليس له قتل والده المشتري منها ولا منع المشتري من
زيادة أمه واسأله واقته سيدي الجدر المحقق الشيخ شهاب الدين عميرة
البرلسي الشافعي في بيع التربة الحنبلي أفني الله عليهم أو أرحمهم فتعديهم جميع
بغيرهم والمشتري سؤالا في شخص مسلم يبيع أصفاف لبعضهم وبعضها
لموكله فوافق مع فري على أن يترى منه بذلك أصاف تقوم الرهن في أصافه
بنيمة وقوم المسلم كل صف معه بنيمة معلومة وتسلم كل منها أصاف الآخر
على وجه أن الأصاف التي سلم المسلم فيظهر حله للأصاف التي المسلم ولموكله
فهل البيع على الوجه المذكور فاسد لإجل الجمل بما يخص صف المسلم وصفتها
من تلك الأصاف المأخوذة من الرهن أم لا جوابه للشيخ شهاب الدين القاني
المالكية المتس للشافعي رحمه الله تعالى نعم البيع على الوجه المذكور باطل للجمل
بالجن تفصيل والعلم به تفصيل شرط في صحة البيع والحالة هذه والله سبحانه
أعلم وواقته شيخ الإسلام الحنبلي رحمه الله تعالى وكتب سيدي الجدر رحمه الله
تعالى على بين السوال ما صورته بعد الحمد لله نعم البيع على الوجه المذكور فاسد
واسأله سؤالا في رجل اشترى من امرأة كالمية حرير بوجهين والمرأة المذكورة
موكلة في بيعها وبالكالمية تواضع كثيرة عددها له على يد كمال وقال لك
بعتك هذه الكالمية الحاضر المظهور بعد عدة تربة على ثمرجات المرأة في
السوق ومهازوج بخاد حريش أبي موكلة في بيعه فمسكه التاجر للمشتري
المذكور وقال المرأة أحضري بمن الكالمية فأتى بها في يدها يوا في مدة

الحق

درة

رق



استقر له فهل يلزم الملة من الكمالية لكونها موكلة في بيعها ما حكم استجانه
وتعالي في ذلك جوابه للشيخ الرمي ليس المشتري رد الكمالية بسبب
شي من العيوب التي اطلع عليها حال شراؤها وليس له حيل في مطالبة
البايعه بشي من الثمن والله تعالى اعلم وكتب بالموافقة تحت جوابه سديد
الحيد والشيخ شمس الدين اللقاني نعم هم الله تعالى برحمته سواء في رجل
يتسبب بين اظهر المسلمين فيقتصد به الناس بشر ما عتده من الامتعة فيبيعهم
ما يجد وعنده من الامتعة في عند مستقل بايجاب وقبوله ثم يسالونه
بعد ذلك في قرض فيزعمون مثل ذلك طرأ ام اهل بدخل الربا في ذلك
ام جوا الله للعبادة الربا في ذلك جائز ولا ربا فيه والله تعالى اعلم وكتب
قاضي القضاة شيخ الاسلام نور الدين الطرابلسي افاض الله عليه انوار رحمته
وتعمر بعفوه عن بيع الوقت هل هو باطل او فاسد فلجواب ما قد فاسد
ووافقه على ذلك سيدى محمد نعم الله تعالى برحمته وايضا شيخ الاسلام لبعض
تلامذته املا في ذلك نصه للخدمة وكفى والصلاة والسلام على سيدنا محمد
المصطفى وعلى اله واصحابه واتباعه السادة الحنفاء وبعد فقد سئل العبد
الفتير الى الله تعالى على ابن ياسين الطرابلسي الحنفي عن بيع الوقت هل هو باطل
او فاسد فلجواب بان بعض المتأخرين قال ببطلانه وقال بعضهم بنسأده
وهذا هو الصحيح من المذهب فان امتنار حتى الله تعالى عنهم عرفوا الباطل والفساد
فتألو الباطل فكان اصله غير مشروع اي لم يكن ملاك بيع للخدمة والميتة والدم
والخمر والخنزير وعرفوا الفساد فكانوا الفاسد فكان اصله مشروعاً اي مالا
منقوما مستغابة واشك ان الوقت مال منقوم مستغ به محترم مصون
بالملا فوه عواجلي الباطل فزوعا على الفاسد فزوعا فقالوا في فروع
الباطل لوجع بين عباد وعبادها صفة واحدة كان البيع باطلا فيها فان في
الباطل سرت الى العبد فابطلته وكذا لوجع بين شاة ذكية وسبية وباتهما
صفة واحدة كان البيع باطلا فيهما لما قلنا وكذا لوجع بين خل ودم او خل وحم
وباتهما صفة واحدة كان البيع باطلا فيهما وكذا لوجع بين شاة وخنزير

وباتهما

وباتهما صفة واحدة كان البيع باطلا فيهما وفسر عواجلي الفاسد فزوعا فقالوا
لوجع بين عباد وعبد غيره وباتهما صفة واحدة كان البيع في عباد صحيحا
نافعا لازما وكان في عبد غيره موقفا على اجازة بالكد ان اجازة فغذ وان رده
باطل وكذا لوجع بين عباد ومعدر او عباد وسكان او عباد وام ولد وباتهما
صفة واحدة كان البيع في العبد صحيحا نافعا لازما وكان في المدبر والمكاتب
ولم الولد فاسدا وكذا لوجع بين ملكه ووقت وباتهما صفة واحدة كان البيع
في الملك صحيحا نافعا لازما وكان البيع في الوقت فاسدا ولو كان باطلا ليجل
في الملك ايضا لا قد ساء في لغو العبد واساله فظهر ما قرناه من تقريبها لطل
والناسد والتسبب عليها ان بيع الوقت فاسد لا باطل وهذه الفروع والنقا
مذكورة في كتب ائمتنا من المتون والشرح والشرح والشرح والشرح والشرح
وغير ذلك من المتون والشرح المعول عليها في المذهب وقد اصل ائمتنا
اصلا وهوان المبيع بيعا فاسدا اذ لم يكن مستحقا للخدمة من وجه يمكن
بالقبض والخنزير لا نقولنا ولم يكن مستحقا للخدمة من وجه غير بيع المدبر
والمكاتب وام الولد فان البيع فيهما فاسد ومع ذلك لا يمكن بالقبض
لاستحقاق كل سهم للخدمة من وجه وقالوا يجب على كل من المتأخرين
منه المبيع بيعا فاسدا وان قبض لان رفع الفساد حق الله تعالى فيجب
رفعه هذا اذ لم يقصر فيه المشتري فان يقصر فيه يبيع او هبة او ثلثين
من غير عوض كان البيع صحيحا نافعا لازما لا يعلق به حق العبد واذ اجتمع
الله وحق العبد كان حق العبد مستغيا على حق الله تعالى باحتياج العبد وعي الله
تعالى فاذا علم هذا وتقرر وباع الوقت او الناظر الوقت على وجه الاستدلال
فان وجدت للسوعات الشرعية بان قد ربع مثلا او نقص نقصا فاحشا او با
ذلك كان البيع صحيحا لازما على ما هو المذهب به من المذهب وان لم تكن السوعات
موجودة او باع لا على وجه الاستدلال كان البيع فاسدا فاد اقبضه المشتري
ملكه بالقبض فاذا باعه لاحد كان البيع صحيحا نافعا لازما فلا يجوز لاحد
ابطاله كما قرنا فاد اعلم هذا فقد وقعت حادثة ووقع فيها خط كبير وهي

اشبه

ان شخصاً من اكابر البلدة اشترى اماكن من الوقف مدرسة معلومة على وجه الاستبدال من ثالث المشترين او من ثانيهم سواء كان الاستبدال صحيحاً او لا وكان البيع لا على وجه الاستبدال كان اشرا الشخص المذكور صحيحاً فاما لا وما وقد وقف ذلك وحكم بعتة الوقف ولزومه فامر جنبي فاذا رفع هذا الشخص المذكور امره الي ولي الامر ايد الله تعالى به المدين وقع به الطقات والمسددين وحسب عليه ان يمكنه من وضع يده على وقته وسنعه من بيعار صه في ذلك ويناب ولي الامر ايد الله تعالى الثواب الجزيل وان استع من ذلك والعباد يا الله تعالى كان انما كان الله تعالى حصه في الدنيا والاخرة ولا يرد على ما قررناه من النوازل المذكورة والنزوع المشهورة ببيع السجل وللجوامع فان ملاكها خرجوا عنها فحفظت لصلواته تعالى فصاروا امتزلة الاحرار صرح بذلك غير واحد من ائمتنا رضي الله تعالى عنهم اجمعين جميع ما ذكرته وقررت مستول في كتب ائمتنا رضي الله تعالى عنهم اجمعين ومن نازع في شيء ما ذكرته عن ائمتنا وقررت فهو بعيد عن العلم وعن بارة كتب ائمتنا رضي الله تعالى عنهم اجمعين والمجهد وحده وصلي الله على من لا نبي بعده قال ذلك العبد الفقير المستغفر علي بن ياسين بن محمد الغزالي الحنفي حامداً لله تعالى ومصلياً على نبيه وآله وصحبه وسلم وكتب سيدي المجتهد رحمه الله تعالى علي المملك المذكور ما نصه قال في المحيط ما نصه ولو باع الوقف والمملك صفقة واحدة فبطل بفساد البيع في المملك لان البيع يفقد على الوقف ثم قال وقيل بيع البيع في المملك وهو الاصح لان البيع يفتقر على الوقف لانه ما يستقوم الا بترى وان تلف الانسان الوقف بان هدم العتار او اجري الملبى الارض حتى صار تحتها لا تنفع للزراعة فيعزم قيمتها وهكذا ذكره هلال في وقته قال توابع المتولي الوقف ليحجز فان هدم المشتري البناء فللقاضي ان يبيع البناء فبينة البناء والمشتري فان ضمن البايع بفساد بيعة المملك بالضم فصار كأنه باع ملك نفسه ولو ضمن المشتري بفساد البيع وبذلك البناء فله على ان الوقف قابل للتمليك والتملك فانفق البيع

عليه

عليه فغير فائدة انعقاده في صحة البيع على الملك كما لو باع فناء ومدرسة في الحرمه يقول سطرها احدث بنو بني السهري بن السهري في موافق لما افاده في حلال له الحسن بن زاهد بن الطر الملبى الحنفي مد الله تعالى له وختم بالصالحات اعمالنا وعلمه من ان بيع الوقف فاسد لا باطل على الصحيح وكتب شيخنا رحمه الله تعالى طائفة بذلك ولو تبين لولاهم في ذلك القدر واوردنا السام والحق الحق ان يبين فاذا بعد الحق الامضال والله الموفق انتهى ورايت في ورقة بخط شيخ الاسلام رحمه الله تعالى ما صورته ليد الله عن مشايخنا رحمته الله تعالى عليهم في بيع الوقف واثبات في رواية باطل واختارها الامام ابو الليث رحمه الله تعالى عليه ومن تبعه فعلى هذه الرواية البيع باطل ولا يمكنه المشتري بالنقض والوقف باق على مكانه عليه ولا في رواية البيع فاسد وهو الاصح كما هو صريح به في هذه الرواية يملكه المشتري بالنقض ووقفه فيه صحيح واختار هذه الرواية كثير من مشايخنا منهم الامام حافظ الدين التتبي السني رحمه الله تعالى عليه في متن الكثر واصلة الواقي وغيره في هذا الوقف الذي لم ينزهه الواقف لنفسه فينبلا استبدال اما مع الشرط فقد جعله الواقف محالاً للتمليك والتملك فيكون حكمه حكم المملك ان باع طابعاً وقع صحيحاً وان باع مكرهاً وقع فاسداً بلا خلاف فينبغي للملك بالنقض للمشتري ويصح وقته وينقطع بدخول البايع في المملك اذا دأب كما صرح به ائمتنا رحمته الله عليهم منهم الامام احمد بن عمر والخشاف والامام المجتهد نكيد ابو يوسف هلال في وقته في وقته وغيرهم من الائمة رحمته الله تعالى عليهم اجمعين وان ارادوا ولا ايد الله تعالى وكفاة شرعاً وعدا وتخليد بن زيادة بيان حضرت بن يده بالنقض من الزوج والموت ولا الحق الحق ان يبين والسلم انتهى في رواية باب السلم سوال في رجل سلم رجلاً سلفاً معلوماً على رجل ثم ان الذي عليه السلم المذكور كتب رجعة فخطه لبعض جماعة بهلك دمه الصعيد ان يدفعوا السلم المذكور فاصد صاحب الحق وهو من مركب وكتب

ان السهم

اسع في الرجعة ليوصل ذلك الى مالكه بالدار المصرية ثم بعد ذلك قيل
 سفر الرئيس اشترى النعم المذكور من مالكه بشئ معلوم بينهما ولم يقصص بينهما
 الدرهم الفرو ووجه الداريس بسبب محي النعم للاخر في جدي الطريق
 ان الذي عليه النعم ارسله لما كنه الاول مع ريس مركب وادن له في دفعه
 له فوضع الرئيس الذي يتسك بالنري يده على النعم المذكور سنا على حصة
 البيع فهل البيع الاخر صحيح والحال ما ذكر ام لا جوابه بيع رب السلم
 النعم المذكور قبل قبضه غير صحيح والله اعلم سوا السلي رجل اشترى من
 شخص ما ية اردب فحضر سنا بعد معلوم لاجل فجنس البايع المبيع على الشئ
 حتي انقضي الاجل ثم تصرف البايع المذكور في النعم المذكور فطلب المشتري
 ان يسلمه فوجه له عرف فيه فهل يلزم البايع بتفريقه مثله او قيمته وهل
 يضر به لرجل الحرام استحق الثمن ام لا جوابه انفسه البايع في النعم المذكور
 بتصرف البايع فيه قبل التسليم ان كان التصرف مقرر استبداد له او لا استبداد
 له لا كل الطرفين فلا مطالبة لاحدهما على الآخر والله اعلم سوا السلي شخص
 كتب وثيقة بخطه صور بها يقول سمعنا فلان ان في ذمتي ثمن ترمي فلان
 من الشواهد كذا اليوم له بدركه موضوعها بالمكان الغلابي سلمه كذا
 وقبضت ريس مال السلم عن ذلك ثلاث فندات التفتة الاولى كذا والثانية
 كذا والثالثة كذا اولست كل نفقة منها موافقة لما بعد حلف التفتة والجنس
 وبين كل نفقة والى ثلثها مدة كبيرة فهل هذا المهر ارجح ويؤثر به
 الشواهد المذكورة مع انه غير ظاهر ام لا وهل يشترط اخاف ريس المال
 دفعة واحدة بمجلس العقد ويكون الا قباض على الفندات المذكورة مسند
 للسلم المذكور ام لا جوابه عند السلم المذكور فاسد لان قبض ريس المال
 كله في في المجلس شرط والله تعالى اعلم سوا السلي في ضمان سلم فيه حضر به
 المسلم بوضع شرط التسليم بعد حلول الاجل فاستع المسلم من تسليمه على انه مخالف
 للوصف للمشر وطحالة عقد السلم واذر للمضامن ان يبيعه ويحصل له غيره
 فاستل اسره وباع المسلم فيه وغرم من شئ ما جرت به العادة من المكس

فهل

فهل اذن السلم بالبيع يكون قبضا ويصح البيع ام لا جوابه لا يكون ذلك قبضا
 وحق رب السلم في السلم فيد باق هذه المطالبة به والله اعلم ورايت على شرح البيع
 بخطه رحمه الله عند قول المص رحمه الله ولا يتصرف فيه ولا في السلم فيه قبل القبض
 ما تضمنه بهيمة ولا شركة ولا قولية ولا استدلال قال في شرح الفتاوى للشيخ قاسم
 رحمه الله الاستبدال براس مال السلم في مجلس العقد انه لا يجوز وهو الاخذ براس
 مال السلم شيئا من غير حقه لان قبض راس المال للمالك شرطا للاستبدال فينبوت
 قبضه حقيقة لانه قبض به له وبدل الشئ غيره وكذلك الاستبدال بمثل العرف
 انتهى وعلى هذا فلو عقد السلم بدراهم ثم عوضه بدراهم ما يبرق قبل الاقتراف
 لا يجوز السلم للاستبدال وقد دفع الى سوال بذلك واجبت عنه بعدم الجواز
 والله اعلم ومسيبة ما لو سلم عينا ودنيا فوعين فويزداد كرامة من الجواب
 اتي بارائه كتاب **المصرف** فنن باع ذهباً فمقد ابتلوس جرد
 سنطاني كل يوم قدر معلوما فهل يكون ذلك جائز ام لا جوابه ليس
 ذلك بجائز والله اعلم سوا السلي في رجل صير في يصراف الذهب بالفضة
 والفضة بالذهب فقال له رجل انا دفعت اليك ذهبا للمصرف ولم تقبضني
 فضته فقال ان الذي اصرقتك مني اوصلتك فضته بالمجلس فهل
 يلزمه البيعة على ذلك ام لا جوابه لا فيقبل قول الصير في دفع
 الفضة بل لا بد من اقامة البيعة بأعمال الفضة اليه فان تجر عن اقامة
 البيعة حلف صاحب الذهب على عدم وصول الفضة اليه ووجب جنيته
 اعادة ذهبه اليه لفساد الصرف لا فترافها لان قبض والله اعلم سوا السلي
 الكفاية سوا السلي شخص ضمن شخصاً من احضار روضه ما ودينه وسقي
 تجر عن احضاره كان عليه ما يثبت عن المضمون بالطريق الشرعي ثم ان المضمون
 طلب من الضامن احضار المضمون والمضمون سبيله وفي مسافة القصر
 فهل يجزى حتي يحضره ام يمهل وهل اذا تجر بغير المال ام لا وهل اذا
 ثبت على المضمون قدر ازيد اعلى ما عليه خاصة بطريق الزامه لانه
 اخر يلزم الضامن به مع انه ما استلزم الزامه ما عليه خاصة ام لا جوابه

الشيخ

ان علم وضع المضمون وطلبه رب الدين من الكفيل فالقاضي يميل الكفيل
مرة ذهابه واباه فان ابي الكفيل من الذهب حسب القاضي وان لم يعلم
بوضع المضمون لا يحبس الكفيل ويكون ذلك بمنزلة الموت وحسيند يلزم
القاضي الكفيل باداءه المضمون بغير اصالته للمضمون له والله اعلم
في شخص قال اني كنتك سيدت فلان هذا هو ام واذا اقمتم مع وتعد احضار
المكحول هذا يلزم الكفيل ما ثبت على المكحول عليه من المال ام لا جواب نعم الكفيل
محبته واذا كان المكحول بمقاييل لا يعلم مكانه ولا يوقف على انزه لا يحبس الكفيل
ولا يلزمه مبالغ المكحول به من المال والله اعلم في شخص قال اذا جاء
كتاب فلان للدعوى عليه احضرت فلان هل يكون ذلك شكلا يبدنه
ام لا وهل اذا استدت بيته بالقول المذكور وبينه باءه لا يحل بصفة
الكفالة من المتقدم منها او يتبع التراضى واذا اقمتم بصفة الاولى فسل
يلزم بالاحضار قبل جبي الكتاب ام لا جواب لا تثبت الكفالة
مما قاله الشخص في البيعة الشاهقة بصفة الكفالة مقدس والله اعلم
في القسم الثاني من سبائل الكفالة سوا في رجل ضمن احضار كماله
لبيد خاصة لشخص اخر لمدة معينة وان تقدر عليه احضاره قال عليه القيام
بالمضمون له بالفرل به المكحول وهو كذا وحكم بذلك حكم بري محمد وقاتت
المدعى وتقدر عليه احضار المكحول ولزمه المال فهل يلزمه غيره ام لا وهل
اذا كان عليه دعوى او غلته لشخص اخر هل يلزم الكفيل المذكور واحضار المذكور
المكحول ولزمه المثل ام لا يلزمه الاما ضمن فيه خاصة جواب نعم القاضي الشافعي
قال الدين الطويل القادري الشافعي رحمه الله تعالى لا يلزمه الاما ضمن فيه
خاصة والله تعالى اعلم بالصواب ووافق سيد الجورج رحمه الله تعالى سوار
في شخص قال لشخص وهو ممر اكر بطريق الحجاز مع فلان قادرا من القوم
وقدرا من الدقيق بمن معين واكر جلك باجرة معينة فاذا اطلبت له ولم
يدفع اليك شيئا من ذلك دفعت اليك قباعة ولم يدفع اليه الثمن ففعل هذا
فكان صحيح ويلزمه ما ثبت عليه اذ لم يدفع اليه شيئا ام لا جواب نعم للعالم

الصالح

الصالح الشيخ عبد الرحمن الجورجى المالكي تفرع الله تعالى برحمته هو همان صحيح
واذا لم يدفع له المستر شيئا عسرة او غيبة لزمه ما عليه والله اعلم ووافقت
سيد الجورج رحمه الله تعالى سوار في رجل عليه ديون لا قوام سترقة
كفله لارباب الديون لغرض الدين بغير اذنه ورضاه ثم ان الكفيل
والمكحول تباريا ابراعا مطلقا ثم بعد ذلك قام الكفيل لارباب الديون
بالدفع المكحول به فهل للكفيل الرجوع على المكحول بالمال المكحول به
مع انه ضمنه بغير اذنه ورضاه ام لا وهل الامرا مانع من المطالبة ام لا
جواب نعم للشيخ ناصر الدين الشافعي رحمه الله تعالى نعم للكفيل الرجوع على
المكحول بالمال الذي اذاه عنه بغير البراءة والله سبحانه اعلم بالصواب
وكتب سيد الجورج رحمه الله تعالى على عيني السوال من ضرورة بعد الجورج
لا رجوع للكفيل على المكحول عنه والحال ما ذكر والساعلم كتاب
الحواله رأيت خط سيد الجورج تفرع الله تعالى برحمته في ورقة
ما صه سوار في رجل استهدى على نفسه انه حال يزيدا له في ذمة من
الدين الشري وهو كذا وكذا ايل ذمة فلان الفلاي بنظير المحيل في ذمة
الحال عليه من الدين الموافق لما في ذمة المحيل في القدر والصفة
والمحول ورجى الحال بلحالة على هذا الحكم ثم تبين ان الدين الذي
في ذمة الحال عليه هو جل الى ستة اشهر والدين الذي في ذمة المحيل هو جل
الى ثلاثة اشهر فتكون الحواله على هذه الحالة صحيحة ام باطله كذا رضي
الحال شرط وهو مبرحن الا بما يلاوي دينه في الاجل لما يبريد لعله على
اجل دينه لان ذلك ينتضي تأخر قرضه الى انتهاء الاجل وهو مبرح
بذلك فتوقا لمجورين الجواب لا يبرح الحواله من رضا الحال عليه
عند ثاقان ووقت الحواله برضاه وصدق على ان الدين الحال به موافق
لدين الذي عليه في الاجل فالحواله صحيحة نافذة فاذا مضت ثلاثة
اشهر فالحال ان يطالب الحال عليه بدينه ويلزمه الدفع موافقة له
بصديته وان وقت بغير رضا الحال عليه فهو موقوف على اجازته
فان ردها مغلنت وان اجازها وصدق على الحواله في الاصل فالحكم فيه



اسألكم ان اول حال رضاه ونصده بتداني ما رايته ووجدت ايضا ورقة
 بخطه ماصورة لهدية ما فوكم في شخص حال شخص على ذمة غاييب بنظر
 ماله في ذمة الدين الشرعي الموافق لذلك الموافقة الشرعية فهل هذه الحوالة
 غير صحيحة ام صحيحة متوقفة على رضى المحال عليه واذا اقمتم بالتالي فهل
الجواب اطالها والرجوع عنها قبل رضى المحال عليه ام ليس له ذلك
 الحوالة للحالة المذكورة صحيحة موقوفة على اجازة المحال عليه والرجوع
 الرجوع قبل اجازة المحال عليه اذ الحوالة بعد لم تتم الا ترى في البيع ان لكل منهما
 الرجوع بعد الايجاب قبل القول فلهذا وبظاير كثيرة انتهى ما وجدته
 وفي التراسد التي تحتها موال في الحيل والمحال اذ انتفا على صحة
 الحوالة وادعى الحال عدم رضى المحال عليه والحيل رضاه والمحال عليه قاي
 ولا يثبت لاحدهما القول لمن واذا اقمتم اسكت ظالم شخص بسبب شخص غاي
 واغرمه سلفا هل يلزمه ذلك ام لا واذا اقمتم هل القول للعارف فيما غرم
 يمينه ام يحتاج الى بيينة وفي شرطي غرم وفي تحت احدهما فادعى
 من في تحت يده موت بعضهما ولم يصدق شرطي هل القول للموت لمن في
 تحت يده يمينه ام يحتاج الى بيينة وفي شرطي بضاعة من جماعة يمين
 في ذمة ثم من بعد تسليم القران شخص بسبب شخص غاي انه باسرع والبيع
 في ذلك هل يقو كليل عنه وصدقته المقر له في ذلك هل يعتبر هذا الاقرار
 ويحكم به ام لا واذا كان صحيحا هل لرب البضاعة مطالبة المتري بالتمن
 لم المقر له ام هو اذ كانت المطالبة للمتري يطالب المقر له بالتمن ام كيف الحال
 اقولنا ما جاورين والبطور الجواب **جواب** التول قول المختار يمينه
 لم منكر للعقد لا الحيل واذا كان يدعى جهة العقد فقد ذكر في الفتاوى
 الصغرى اذ اختلفا في الصحة والنساق المختار ان القول لمن يدعى الصحة ولذا
 اختلفا في الصحة والبطالان فالقول لمن يدعى البطلان لانه منكر للعقد انتهى
 ولا يخفى ان الحوالة مما لا فرق بين فاسدها وباطلها واذا غرم الظالم شخص
 سلفا بسبب شخص فليس لمن غرم الرجوع باغرمه على من غرم ليس به
 لكن له الرجوع على من اغرمه والقول في المقدار قول الظالم الذي اغرم

والقول

والنول قول الشريك الذي تحت يده الغنم فيما مات منها يمينه واقرار متري
 المضاعة بان فلانا سيقتمنا صحيح والحكم به كذلك ولرب البضاعة مطالبة
 المتري لا المقر له ولا تترى مطالبة المقر له بالتمن والله اعلم القسم الثاني
 من مسائل الجوارح في جعل اقرض يمينه بغير وجهه بذلك حكم شرعي والحال
 ان المقر المذكور لم يغير شيئا اقر به فهل النول قول المقر يمينه ام قول
 المقر له في الاصل ثم ان الرجل المقر له سافر من تلك القرية الى قرية اخرى لم يعلم
 له حال والحال اسألكم ان المقر له بالتمن المذكور ويدعى على المقر بان
 ولا تاسبق عنده ذلك القدر الغلابي فاجاب المدعي عليه بان فلانا لم يمينه
 ما شهد على به والحال ان الحيل يطيل في سفره مدة مستطيلة فهل رفع
 الدعوى عن المحال عليه المحضور من سفره ام النول قول المدعي يمينه وهل
 يجزئ في الترسيم او هل يلزمه ضمان ويحجر على ذلك ام لا **جواب**
 لعدم الصالح الشيخ شهاب الدين البلقيني الشافعي نعم الله تعالى
 برحمته النول قول المقر له والمقر تخليفه وتخلف من حاله انه يستحق
 عند القدر في ذمة المقر فاذا اختلف اخذوا من كل خلف المقر وسقط المقر
 ولا ترسم ولا ضمان ولا اجار عليه والحالة هذه والله اعلم وكنت سيد لي الجرد
 رحمه الله تعالى على الجانب الايمن ما مضى بعد للمقر له بشرط الصحة
 الحوالة رضى المحال عليه تحييل لم يرض بها طلبة والساعلم سوال في رجل
 احال اخر على رجل ثالث بان استدي على نفسه انه حال فلانا بنظر
 ماله في ذمة من دين شرعي على فلان الغلابي فهل اذا لم يكن له
 للمحال دين في ذمة المحيل تكون الحوالة المذكورة صحيحة ام باطله
 واذا اقمتم بطلانها فتبطل الحوالة الغنم المحال به فمن سيقتم المطالبة به هل
 هو المحيل ام المحال عليه **جواب** الشيخ المذكور ان كل الدين الطويل الحوالة
 المذكورة باطله والمستحق للمدكور المحال والله اعلم بالصواب
 وكنت تحت خطه بالموافقة شيخنا العلامة الحلي رحمه الله في النسخة الشمس
 الثاني وسيد الجرد رحمه الله في النسخة الثاني نعم الله اجمعين رحمته

السر...

بدر



الكتاب المختار في نكاحه على آخر مبلغ من معاملة
 بينهم انه انما بدلت عند حكم حقيقي على ان يوم له بذلك مستظا عليه في كل شهر
 كتب وكنت الانظار الشرعية المبول لعله بحاله انه لا يبدل على وفاد ذلك الا ذلك
 ولشهر عليه من عليه الدين انه متى مضى شهر واحد ودخل في الشهر الثاني
 نفسه ولم يوف قط الشهر الاول كان لاحق له في الانظار وحكم بذلك حاكم
 حقيقي مثل هذا الانظار صحيح ولا ينافي على من عليه الدين انه متى مضى شهر
 واحد ودخل في الشهر الثاني نفسه ولم يوف قط الشهر الاول كان لاحق في
 الانظار بعد اعتراف رب الدين ان المديون لا يبدل على وفاد ذلك الا ذلك
 وحكم بذلك حقيقي مثل هذا الحكم صحيح ولا ينافي صحيح ام لا جواب
 الحكم المذكور صحيح والله اعلم **سوال** رجل استترى من رجل عمارا بالبيع
 وقبول شرعي واقام البايع المذكور بينة شرعية شهدت له بجريان
 العين المتبعة في ذلك البايع المذكور اني حين صدور هذا البيع وثبت
 ذلك عند القاضي القاضي وحكم بموجب ذلك مستظا على الشرايط
 الشرعية ثم باعه الرجل المتري المذكور لرجل اخر وثبت عند القاضي وحكم
 بموجب ثم باعه الرجل الثاني لرجل ثالث وثبت عند القاضي وحكم
 بموجب ذلك ومضت على ذلك مدة نحو ثمان سنوات خارجا عن ذلك
 عند القاضي قاض حقيقي انما عصبه لرجل كان مالك هذا العقار قبل
 للقاضي الحقيقي انما ادخل القاضي الاول والثاني والثالث بوجبه من
 الوجود ام لا جواب ليس للحقيقي الترضي لحكم القاضي بالاطال الله عليه
سوال في شخصين خصما عند القاضي في عقار خارج عن ولايته هل
 ينفذ قضاءه عند الخصم ام لا ينفذ فقوا فبين على الصحيح والله اعلم
 سوال في رجل ثبت عليه حق شرعي ومعين مدة والحال ان له قدرة على
 وفا ما ثبت عليه من تجبر على وفاد ذلك لا جواب ابد نعم تجبر على ايتا
 ما عليه فان كان مال المديون من جنس ما عليه من الدين دفعه القاضي
 لرب الدين بغير وان كان من غير جنس ما عليه باعه القاضي لاداء عليه

والله اعلم **سوال** في رجل في ترويح بكره اصداف معلوم ودخل بها ان الحق
 بكونها منها وادعوا عليه ببيع حال صدق باعلى الروح فاجاب انه لان ليس
 بقدر سوا على ما يقوم به وهذا من النفقة وليس له ان ما يدفع لها
 وهو القدر المدعي عليه والحال ان ليس له موهو دظاهر من الحكم ان
 يجسده على ما ادعي به عليه ولا ينفذ بقول الروح فيما ادعاه ام يقبل قوله
 في عدم الموهو وهل للحاكم ان يجسده حقي يتبين له موهو او رسم عليه
 وهذا اذا رأت الزوجة ان تاكل مع زوجها بالنفقة فالحاكم ان ينفذ
 ما قدره له عليه من النفقة ام ينفذ عليه منها وهذا اذا كان له ملك
 وهو ساكن فيه فهل عليه ان يلزم باخر لجد من مالي مكان غيره ام لا
 جواب ليس للآخر المدكور من المطالبة بصدق الزوجة بالتوكيل
 من اخيه باذنت بالعدة عاقلة او كانت قاصرة واقام القاضي في الحكم
 عليها واذا ادعي الزوج للاعسان ما عليه من المهر لا يقبل قوله فيد حكم
 حبسه ان طلب غريمه الحبس مدة يراها الحاكم ويقرر القاضي للزوجة
 النفقة في كسبه وزوجها وان وفي كسبه بنفقة فاذا كان وان لم يف تومر
 بالسدانة بما يوفي بنفقة او يحيل على الزوج بما استدانت واذا كان
 للزوج دار هو ساكن فيها لا يلزمه القاضي بتجريحه وببها في ديون ساكنها
 من حوايجه الاصلية ككتاب بدنه فانه لا يتابع في ديون فذلك مسكه
 والله تعالى اعلم وفي اكراسة التي جمعها بخطه رحمه الله تعالى الحمد
 لله والصلاة والسلام على اسرة خلقه سيدنا محمد وآله وصحبه والتابعين
رفع الى سوال اور من المدينة المنورة سنة ٩٢٢هـ على الحال
 افضل الصلاة والسلام صورته ما تقول السادة العلماء اية الدين نعم الله
 تعالى به المسلمين في رجل استترى من اخر ارفا سدا ووجه فسادوا به
 قالنا ايج بك الى مكة بحضرتك من البستان القلا في فقال لهم نعم فثبت
 خرج به واستولى على حصته المذكورة سبني كثيرة فلما توفي المتري جالوسي
 الى البايع وقال له يا فلان انت تعلم ان فلان للرحوم مات ولم يبرده عليك



بصحة

أو القصد إلى شهيد عليه لأن الحصة صارت إلى فلان بالطريق الشرعي فانه يدعي
نفسه بذلك فرفع الوصي اليهودي إلى قاض شافعي وأدوا الشهادة عنده أن
الحصة التي كان لها صارت إلى فلان المرحوم بالطريق الشرعي فكتب القاضي
في المسطور الذي شهد به على البايع فيه تحت خط الشهود جهداً واعتري
بذلك وكتب إعلان المسطور حكمت ذلك أو بموجب ذلك أو بموجب ما دلت
به الشهود أو حسبما شهدوا به أو مثل هذه الالفاظ والحالة أن الخصم في المولد
لم يحضر للقاضي ولم يحضر وكيله فهل يكفي خطأ القاضي كتماناً بحكمته بحجة
ذلك أو يستحق الحكم واعتبار في حقوق العباد والدعوى الصحيحة
للمصلحة شرعاً لا بد من ذلك من الخصومة فإن قلتم لا بد من ذلك من الخصومة
والدعوى الصحيحة فهل الخصم أن يجعل ذلك الحكم الذي ليس حكمه كمال
بغير المتأخر من لا وجود للحكم الذي ليس هو في المسطور حكماً بل إذا رفعت
الحادثة إلى حاكم آخر خالف بقضي مذهب ولا يلتفت إلى ذلك الحكم السابق
فإن الزاع الذي يرفع الحكم بحكمته وهذا استناد على نفسه وقراره بالحصة
الفاصلة لتلان ينسب البيع صحيحاً لم يواد أقلم لا بد يكون فاسداً فهل
يجب على الورثة فتح البيع وإن الحق لله فادعوا فكم يجب فهل يرجع البايع
على المشتري والورثة بالتأمل لا أفقوا ما يجوز أن تأمل الله الحجة فكتبت
الجواب بحكمة وصورة ظهر من عدم كون الشهود الكون العون حكم القاضي
من غير دعوى في غير الحصة باطل فالحكم الحق وغيره نقضوا والتماد
البايع على نفسه أن الحصة صارت لفلان لا بد من رفع النساد وعلى الورثة
لتأملهم مقام سورهم تفرض هذا البيع رفعاً للنساد من بين العباد ثم المبيع
إذا زاد في يد المشتري شراً فاسداً فالزيادة لا تختار إلا أن تكون منفصلة
أو منفصلة وكل واحد منهما على وجهين إما أن تكون متولدة من الأصل
أو غير متولدة إما إذا كانت متولدة من الأصل منفصلة كالحسن والجمال فإنها
لا تنفع من الرد والبيع كافي العيب وإن كانت منفصلة غير متولدة كالنوب
إذا صيغ بما يريد والسوق إذا ثبت بالسن أو العسل أو كان نوباً فقطعه

فخاطه

وخطه قبا أو فطافه أو غزلاً فنجده أو حطة ففطنها أو شاة قدحها أو شواها
انقطع حق الفسخ وإن كانت الزيادة منفصلة متولدة من الأصل كالولد
والحسن والجمال من لا تمنع الفسخ ولو هلكت هذه الزيادة فما يد المشرى
فلا ضمان عليه كزوايد المعصوب وغيره من ضمان الولادة ولو استملكها
المشتري ضمنها ولو هلك المبيع والزيادة فأبىه فلما كان يسترد هاتين
وبعضهما فبهم المبيع وقت القبض ولو كانت الزيادة متصلة غير متولدة منه
كالخضبة والصدقة والكسب فللبايع أن يسترد المبيع مع هذه الزوايد
ولا تطبق له وينصدق بها فإن هلكت الزيادة بقيت يد المشتري فلا ضمان
عليه وكذا أن استملكها عند الإمام أبي حنيفة وقال يجب عليه ضمانها
ولو استملك المبيع والزوايد فأبىه في يد المشتري ثم ضمان المبيع والزوايد
للمشتري ثم ضمان القيمة وقد علم من هذا التفصيل والعرض جواب
السائل عن السؤال الأخير وأما طنبها في الجواب فكلها العوايد طلباً للنواب
وكتبها حرم عباد الله تعالى ولهم إلى عقولهم الجواب من يونس الحق الشهير بأن
السائل يفتد الله تعالى ما سألوه وعملوا ووالديه والمساجد ولا خوانه
المسلم جليل أصلياً سألوا صورته ما فوكم في شخص خطيبه
أبىه تخم راجعاً سألوه وحكم بصحة الخطبة ماله في بيع الحكم المذكور
خطبة غيره أو عقد غيره وهذا إذا قال الخاطب أشهد وأعلن أنني لا حق لي
ولا تمك في الخطبة المذكورة يكون ذلك كافياً الرجوع ويصح العقد لغيره
أم كيف الحال الخاطب كتابه عند غير الخاطب على الخطبة جاز مع الكراهة إذا لم
يستطع أحد من الخطبة إذا استطاع الكراهة وإذا حكم المال في صحة الخطبة فمتى
غير الخاطب عليها العقد فادع هذا العقد الجحكم ماله في بيع الحكم المذكور
من براه ففسخ العقد فسخه وقد أفاد في سيدنا شيخ التوبة معنى السادة
المالكية الشمس الثاني اسم الله المسلمين بينا به أن حكم المال في صحة الخطبة
لا يمنع الخلف من الحكم بصحة نكاح غير الخاطب والله اعلم سألوا ما فوكم
في فسخ حكم في مسيلة يختلف فيها على قول موافق لمذهب أبي يوسف ومحمد يخالف

اي حنيفة ولم يكن هناك نص على ان المفتي في هذه المسئلة قول اي حنيفة
فهل يفتن قضاؤه ام لغيره لقصد جواز البطلان العمل على قول
اي حنيفة رحمه الله ولذا راجح المشايخ دليله في اغلبه على دليل من مخالفه
من اصحابه ويحيون بما استدل به مخالفه وهذا السارق العمل بقوله وان لم
يصحوا بان الفتوى عليه اذ ترجح من الصحيح لان المرجوح طابع
بمقابلته الرابع وحيد فلا يبعد للمفتي والقاضي عن قوله الا اذا صرح
احد من المشايخ بان الفتوى على قول غيره فليس للتأخير ان يحكم بقول غير اي
حنيفة في مسئلة لم يصرح فيها بقول غيره ويجوز ان دليل اي حنيفة على دليله
وان حكم فيها بحكمه غير ما من ليس له غير الاستفاض والله تعالى اعلم انتهى ما في
الكراسة **سؤال** رجل علق لزوجته ثقلها بطنه واخره انه يعطيهما
قد لا يعين في وقت معين وحكم حاكم حنفي بصفة التعليق المذكور ثم مضى
الوقت المعين ولم يعطها المبلغ المذكور وادعى العسر عند حكم ساقى وحكم له
بعدم وفوق اصل حكم الثاني يعارض حكم الحنفي في ذلك ام لا
جوابه حيث حكم الثاني بعدم وفوق الطلاق وفيه وقع ولو حكم
لحنفي بصفة التعليق وكذا الوحكم لحنفي بالموجب وحكم الثاني بعدم وفوق
الطلاق والله اعلم ووجدت في ورقة بخطه نعم الله تعالى رحمته الحمد لله
ما فوقكم رضي الله عنكم في رجل تزوج بامرأتين بكرة وعمره فعلق لاحدهما بان
قال مني معي الشهر الفلاني المعلوم عندهما ولم ينزل زوجتي عمره المذكورة من عصمتي
وعقد نكاحي ببسوة الفصال كانت زوجتي بكرة وعمره المذكورتان طالفتين
طلقة واحدة فملكها نفسها وبني بنته زوجتي عمره المذكورة من عصمتي
وعقد نكاحي واعتصم الي عصمتي وعند فكاحي بنفسى او بوكي او بغضولي
او بطريق من الطرق كانت زوجتي المذكورتان طالفتين كل واحدة منهما
طلقة واحدة فملكها نفسها او انفصل ذلك بحاكم حنفي وحكم بموجبه ومضت
المدة المذكورة ولم ينزل عمره المذكورة فملكها مني عند معي المدة المذكورة بوقوع
الطلاق المعلق على بكرة وعمره رجعيًا بشرطه واعاد بكرة وعمره له الحكم الثاني

كفرج

غير

غير انهما ورضاها بشرطه وحكم بصفة العود وعدم وقوع الطلاق المعلق
عليه ثانياً عند عودها فهل حكم الثاني في ذلك جميعه صحيح مانع لوقوع
الطلاق المعلق على بكرة وعمره باينام لا وهل في حكم الثاني يعارضه حكم
المجتهد لا وحاكم الله في ذلك افتونا اجورين عن كل واحدة واحدة
الحنفة الجواب لكاتبه وبالله التوفيق حكم الثاني بما ذكر صحيح
مانع لوقوع الطلاق على الزوجتين ولا يعارضه حكم الحنفي وحكم الثاني
انما هو موجب التعليق اما كون الطلاق باينام يتناول حكم الحنفي وكيف
يتناول حكم الحنفي شيالم يوجد بعد وحكم الحنفي انما يرفع الخلاف اذا وقع
حادثة بين يدي القاضي وتكون الطلاق باينام يتبع حادثة بين يدي
الحكم الحنفي ان ذلك لا يكون الا بعد وجود الشرط ولم يوجد الشرطان
وجود حكم الحنفي نعم لو وجد الشرط ورفع الامر لحنفي وحكم بوقوع الطلاق
البين استع لفتيم من المختلف بكونه رجعيًا بعد ذلك والله اعلم انتهى
وفي اخر نسخة كثر الدقائق بخطه رحمه الله تعالى الحمد لله **سؤال**
مبصرة ما فوقكم في شخص ادعى على شخص عند قاض حنفي انه قال له يا نصيب
فانكر للمدعي عليه وطلب من المدعي ان يثبت ما يدعيه فقال المدعي
انا احضر بينة تشهد بذلك فتوجه لاحضارها فلم يثبت له ذلك فقال للمدعي
احلف وانا اعززه فحلف وعزره القاضي وحنفة فهل هذا الذي فعله القاضي
حكم اسام هو حكم باطل مخالف لمذهب اي حنيفة رضي الله عنه **جواب**
لكاتبه لطف الله تعالى به هذا حكم باطل كما لعدم صا در عن قاض له في
الجمل قدم وهو جدير بالنزير التبريد والعزل والمخير المد يد لمجازفة
في الاحكام وعدم **سؤال** عما لا يعلوه من الخلاف والحرام وقد قال تعالى في كتابه
المكسوف فاسبلوا اهل الذكر ان كنتم لاتعلمون واذا كان هذا حكمه في السائل
الواقعة فليفت في التي تحتاج الى الاقوال الشارحة والله تعالى يزوج العباد
من مثل هذا القاضي فما للتسداد والله تعالى اعلم انتهى ما اخر نسخة نعم
الله تعالى رحمته القسم الثاني من مسائل افتنا سؤالي في شخص تقلد

الثاني رضي الله تعالى عنه وهو ناظر على وقف ثم انه قرر شخصين
 في خلوة منه بالسوية بينهما ثم توفي منهما سيقر نصيبه للاخر
 واشهد على نفسه بالتقرب المذكور في الوجه المذكور ثم بعد ذلك
 ثبت له شاهد المذكور الذي حكمه المالك وحكم بصفته فهذا
 الناظر المذكور عدم صحة التبرير المعلق بما نفا من صحة
 فيه على الوجه المذكور او لا يكون اعتقاد ما نفا من ذلك وحكم
 المالك ناقدا مجموعا به بحيث اذا مات احدهما استقر نصيبه للاخر
 من غير احتياج لتقرب من واما حكم الله تعالى في ذلك جوابا للعلامة
 المحقق الشيخ الرضاي حكم المالك معتبرا ولا يمنع منه اعتقاد الناظر
 حتى اذا مات احدهما استقر نصيبه للاخر والله تعالى اعلم ووافقه
 العلامة المفتي الشيخ ناصر الدين الطيلى وسيدى الجدد والعلامة
 الهامة الشهاب بن محمد الحق الشامي والمحقق الشيخ عمير البرلى
 والعمدة الموفق الشيخ ناصر الدين اللناني والعلامة الصالح الشيخ
 عبد الرحمن الجوهري المالكي والمستشيخ الاسلام الحنبلي تخرق الفتاوى
 والظاهر الشيخ البلقيني والشيخ شمس الدين البرهموشي الحنفى والشيخ
 شهاب الدين المقدسى الحنبلى تقرهم الله رحمة سواك بنى وقيد
 وبين خصمة صلح عان الكار ثم ان قران كلامه لا يستحق على الخرج
 كذا كذا الى اخر ما يفتاد ذكره من الفاظ الاقرار بعدم الاستحقاق وحكم حكم
 حنفى المذهب بموجب الاقرار بعدم الاستحقاق من غير نفي للصحة المذكور
 فهذا يكون هذا الحكم ما نفا الخالف من الحكم بطلان الصلح المذكور او لا
 واذا بطل الصلح المذكور هل يبطل ما ترتب عليه من الاقرار بعدم الاستحقاق
 المذكور او لا الجواب لقاضى القضاة نور الدين الطرابلسي الحنفى تقر
 الله تعالى برحمته نعم مانع الخالف من الحكم بطلان الصلح المذكور والى حال
 ما ذكر والله اعلم ووافقه سيدى الجدد رحمته الله تعالى سواك بنى
 ضمنا شخصين في ذمتها واما ما فيها عليه من دين لشخص ما نرى مقبولا

وتبت

وتبت ذلك وحكم به حكم حنفى في وجههم هذا اذا ادعى الضامان المذكوران
 الحنفى ذلك يسوغ للشافى الحكم به على قاعدة مذهبهم ام حكم الحنفى مانع
 من ذلك جوابا لتلك الاشارة الحنفى لا يسوغ للشافى الحكم بما ذكره واسا على ذلك
 تحت حفظ الموافقة الشيخ شمس الدين الغزالي وسيدى الجدد رحمته الله عليهم اجمعين
 ووجدت في ورقة بخط سيدى الجدد رحمته الله تعالى ما صورته رفع الى سوال
 في شخص قال ان ضربت ما وجبت من اضرار يكون طالقا طلاقا باينة متمكنا بها
 فكأنفسها وحكم بموجب التعليق حكم حنفى ثم وجدنا الصنف هذا حكم الحنفى
 المذكور مانع للشافى من الحكم بوقوع الطلاق الرجعي ام ليس مانع فاجبت
 بانه ليس مانع ووافق على الجواب قاضى القضاة نور الدين الطرابلسي
 فاعتزله بعض الشافعية وقال ما الفرق بين حكم الحنفى بموجب التذبير
 فانه مانع للشافى في مفرق بينهما قاضى القضاة المشار اليه عما لم يخصص
 ان التذبير قد علق بأسر كابر لا بحالة وهو الموت بخلاف ما وقع في السؤال
 فانه معلق بأسر على خطر الوجود قد يكون وقد لا يكون والذي ظهر لي
 انه من الفرق انه انما كان حكم الحنفى في التذبير ما نفا للشافى من الحكم
 لانه لو لم يكن ما نفا لزم منه القاعلم الحنفى بالكلية بخلاف ما وقع في
 السؤال فانه قد اتفق معنا الشافى على صحة التعليق ووقوع الطلاق
 لكن قد اختلفنا في صفة نفي نفي بانه باين وهو يقول جبي والحنفى
 انما انصب حكمه على الحكم بموجب التعليق فاما الامر بكونه باينة فلم يحسم
 حكم الحنفى وكيف والطلاق لو يوجد بعد لعدم وجود المعلق عليه فلا
 يكون حكم الحنفى بالتعليق ما نفا للشافى من الحكم بكونه الواقع رجعي
 بعد ان وجد المعلق عليه انتهى ما وجدته سواك بنى في رجل اشترى
 من رجل ترشد وتناولته بالحكم الشرعية من مدة تزيد على اربع سنين
 ربع مكان تركه البايع بنى مبلغه من المصنة ما يعيد ثلثا به دينار
 واربعين دينار حالة مقبوضة بيده بخضرة السمود والفتنة وحكم
 القاضي في الوجه ثم ان المالك المذكور وقف المصنة المذكورة وحكم حاكمه

بينه



شرعي بالوقية كغيره الحال على ذلك مدة تزيد على سنتين ثم ان اعدا وحسادا
لحبوا على البايع وعلى بعض القضاة الذي كان سبيلاً من يديه فقال لهم يزيدون
ر هذه الحصة المتأخرة استندوا ببايع وبعاد تحت الحجر واقام له قاضيا
غيره سمع البيعة بالسنة وهو الذي حكم بالبارئ ويدو طلبوا المشتري وادعوا
على الواقف للصيانة استنزي من سعيه ولم يتفرض عليه حكم الشافعي الذي
حكم في الوجه بالبيع ولا حكم الحنفى الذي حكم بالوقف وعلو البايع به
ان يدعي على الرجل بامد اختلس ما في صندوق له جرم وجعل دبرها
دعواي باطلا لاجل اخذ الربيع المشتري منه بلا شيء وهددوه بتكواه
من الغائب والوالي وضرب المقارع ورسوا عليه وقالوا لنتيم عليك
بينة واخافوه بذلك ومن جماعة من قال انا استند عليك بذلك وقال
له القاضي ادم خط هذه ولا يفعل معك ذلك ولحقه واقفة للمسايب
بذلك وجعلوا لهم طريقة الى التحدث على الرجل المذكور ثم استندوا
على الرجل الواقف باستند الاربعة المذكور للبايع المذكور وروى
يقبض الوقف مال البدل والشيء بالهتد يد والوعد والوعيد وقال
القاضي انا اخبرنا انك اخذت المال بصند وقه ونضرب بالمقارع
بعد جمد خيالوا للرجل المذكور في ذمة البايع مائة دينار كل دينار
خمسة وعشرين غاليا مستظا ذلك في كل شهر سبعة دنانير وجعلوا الربيع
المذكور هنا تحت يده والهدوا عليه يقبض مال البدل ولم يقبض منه
شيئا واستغذروه في وقف جرم فيما يستحقه واقفت له به المداوخل
للبايع بذلك ونفذ وكل ذلك ليس له حقيقة ويخالف لما شرطه الواقف
واغرمه القاضي المذكور مبلغا لمصور اخذ منه بخسة من مئذله
بذلك وبالهتد يد والضرب بالمقارع وبعدم اخذ مال البدل وكتب براءة
بهما وحكم بتفاهك من هذه الاحكام نافذة بعد ما ذكر الوعد والوعيد
ومخالفة شرط الواقف لم اوهل ببيع مال البدل الذي لم يوجز ستم اوهل
يلزم ورثة القاضي الذي اخذ من الرجل المعزم المذكور ام اجوابه للعلاء

الشيخ

الشيخ شهاب الدين الرازي رحمه الله بامد ما صاد به قبل وجهه لاكماله فالبدل باق
بحاله ويلزم ورثة القاضي غرم ما اخذ من الرجل المذكور بغير طريق شرعي والى
خلف ما يوفي ذلك والله تعالى اعلم وواقفة سيد الجدر رحمه الله تعالى وكتبه الشيخ
شمس الدين اللقا في رجة الله تعالى على بين السوال الحمد لله رب العالمين اذ اصر في
السوال من الافعال النسيئة الصادرة من ذكر فيه ولا حيرة لي في ما تقر بطلانها
والذي يجب في مثلها رغبة الى الامام الاعظم سدد الله تعالى لرجوم اربك الخلل
بالضرب والسجن والعزل حتى يرضى اموره سوله فان السكوت على مثل هذا يصيب
للشرايع المحرمة والمخالفة هذه والله يحسن العلم كسيد محمد اللقا في المالكى لظن سبعة ايام
موا السيرة رجل اخر لاخر مبلغ على سبيل المراض ثم استند عليه ان ذلك خارج عن
كذا وكذا بمتقى مستدعي سابق على تلخيصه مورخ بكتبه وكبت بقا وقها على
ذلك ونبت في حكمه حتى تم اذ هو دتم اخبر الى نقل هذا المستند لمرودة
السيرة فقلت من اخبره باذن الحاكم الحنفى السار والد فقل ما لخط السيرة
لعمري ثم جعل القاضي وكتب الحكم الحنفى بغير حرة النسيئة المقولة بعد الجمللة ثبت
عند ذلك على الوجه المذكور بتماده من ذكر اخره بعد ذلك في نقله من اصله متاخذ
ذلك به في تاريخ كيب وكبت وكتبه من يكون اسم الاشارة شامان للمبلغ
الثاني واذ انقل الشوت حكم حنفى من المالكى بموجب ما ثبت عند الحكم الاول والشرع
بان من سوجه نبوت المبلغ الا في ام اجوابه لشيخ الامام الطرابلسي الجرداني
المعالي ذلك في الاصل والفرع راجع للسيرة وجب وقم الشوت بالدعوى والشهاد
كان حكما فيستد ويلزم به والله اعلم وكتبه العبد الفقير المستغفر علي ابن ياسين
الطرابلسي الغني حامدا وسامعيا على نبينا محمد وآله وصحبه وسلم وكتب سيد الجدر
تحت خطه ما نصه الحمد لله من ممد انكون استمد العون جوابي كما افادته شيخ الامام
التمنا الله تعالى للامام واسد اعلم وكتبه احمد بن يوسف الحنفى حامدا ومصليا سلم
وكتب تحت خط الجدر الشيخ ناصر الدين اللقا في ما صورته الحمد لله رب العالمين
حيث كان حنفيا جوابي ما افادته المحييات المتار اليها ما اعان والله سبحانه اعم بالصور
وكتبه الفقير ناصر بن حسن اللقا في المالكى حامدا ومصليا سلم سوا السيرة



فغلبوا الشهاد او ادوا فيه عند حكم تم كتبوا المستند وجاوابه الحكم لما وجدته مخطئة
 عليه فقال لهم ما دبتوا عند هذا المستند ومنه قول الشهورام قول
 القاضي جوابه للشيخ العلامة الشهاب الرضا في قوله امير المؤمنين
 لا معنى لهذا الاختلاف في الحكم بالحكم بالثبوت حتى لو كانوا ادوا عنده ولم
 يتذكر ذلك لم نقدر التاوية شيئا فالمعول عليه قول الحكم لا قول الشهورام والله
 تعالى اعلم وكنت سريدي للبحث فخطبنا بالموافقة **سوال** في شاهد من
 اثباتي قاض فشهدا عنده ان امرأة شهدا على في حال عصية او سلاهما ووثقا
 واختاراهما بملك ابنة بنتها الفاضل عن درجة البلوغ جميع ما ملكك ويل
 لها والداها ولا يخلو اربع عشرين ربيع الاخر سنة اربعين وسبع مائة وثبت
 ذلك عند القاضي المذكور اعلاه وحكم بموجب ذلك ثم بعد ذلك ماتت
 المرأة المشهود عليها يوم الخميس عاشر جمادى الاول سنة ثار فخذ اعلاه ثم بعد
 موته حاجا الى القاضي المذكور راجعا المشهود عليها فتبينها واخبرتها فتبينها
 وقالوا للقاضي المذكور اعلاه هذه لختنا وكان بيننا وبينها عداوة وما
 استند عليها بما في حال عصيتها وهو لا يبيح الا من الثلث ولنا بينة تتردد
 برضاها وجات ببيتهام الى القاضي المذكور اعلاه وسندوا ان المرأة المشهود
 عليها امر بقتل من اول شهر ربيع الاخر المذكور اعلاه مستقلة المزمع الي
 يوم فالتقا يوم الخميس المذكور اعلاه فتبينت لك تابا عند القاضي المذكور
 اعلاه بالبينة الثانية لانها قبل الاولى وقسم القاضي المذكور الزكاة اثنا ثمانية
 الشان للاخوة المذكور مثل حظ الانثيين والثلث الباقي لبنت البنت الموصي
 لها بد فهد الحكم الاول معمول به ام الثاني واذا قلتم الثاني فانتفى البينة
 ويبطل الثلث وبصر الجميع للورثة وان صدق ذلك هل يلزم البينة التقرير ام لا
 جوابه سديد في رد رجا استحكم الاول هو المعمول به لا لقضائه بالقضا
 وبينة العصة مقدمة عنده تعالى بينة المزمع لكن ان لم يحصل قبض على الموصي
 الموصية حتى ماتت الواهبة فقد بطلت الوهبة وكان ذلك ميراثا للورثة
 والله تعالى اعلم بالصواب وكتب الشيخ شرف الدين البلقيني رحمه الله تعالى

على

على معنى السؤال ما صورته للهد لله على ما انتم نعم الحكم الصادر عن القاضي اولا
 معمول به من حيث اتصاله بالقضا وكذا بينة العصة مقدمة عندنا على
 بينة المزمع وان اتصل قبض من ولي المملكة قبل موت المملكة فالملك صحيح
 ولا فلا ويورث عن الميتة على ما يقرر الله تعالى في حالة هذه قاله ذلك وكنت
 الفقير الخبير محمد بن محمد ابا الطيفي الشاذلي الحنفى جاعلا مصلحا ومسلما
كتاب ما اذا سألني شخص ادعي على شخص حقا فانكره فاقام القضا
 بينة لذي الحكم بما ادعاه فادعي المدي عليه ان يبينه وبين المشهود عداوة
 ما نعت من قول الشهادة هي ان الشهود في حوزة عزه ويجوزون لفرضه قبل
 يكون ذلك ما فاض من قول الشهادة ام لا جوابه ذكر ما يختار رحمهم الله
 تعالى ان شهادة العدو على عدوه غير مقبولة ان كانت العداوة دينوية
 لانه لا يؤمن عليه من الكذب قال في شرح اكثر لمسكين رحمه الله تعالى
 ما مضى وفي المرأة العدو من يفرح بحزبه ويحزن بفرجه وقيل يفرح
 بالعرفانتي والله اعلم **سوال** في رجل مسلم يزعم انه فدية توجه
 الى بلاد الفرنج ومكث ثلثا سنة عند عملها وعاد الى بيته المسلمين
 ورتب لدمرت على قضا حوائج الفرنج واظهر الضبيحة لام ورب له
 ايضا كسوة في كل عام ومحل المهر والكنسوة له وتمكن الرجل من الديوان
 اي ان صار له كلمة بالنسبة بصادق يكون عليه خويلد احد من الفرنج ويهد
 له على السلم في ذلك الامر كذلك قبل شهادتهم ام لا جوابه اذا ثبت
 على الرجل المذكور ما ذكر كان ذلك قادحا في قبول شهادته والله اعلم
سوال في رجل ادعى له بوثيقة مكتوب فيها تباع شرعي بين شخصين
 وثبت ذلك على حكم شرعي فقال للباي هذا خطك وشهدت بد فقال
 نعم هذا خطي ولكن لم اذكر الحادثة فمن اجل له الاقدام على الشهادة ام لا
 حتى يتذكر الواقعة لم يثبت لها وهل اذا اقرق الشاهد عند حكم شرعي
 بان خطه يلزمه الحكم بالشهادة ام لا جوابه لا يثبت له الاقدام على الشهادة
 اذا اقرق خطه ولوم يتذكر الحادثة اذا كان خطا له خطا له خطا له

كتاب الشهاد



والله اعلم سواي في شخص اخر يدين وكتب له بذلك مستند ومات
 المدين بعد ذلك واقتاج رب الدين الي ثبوت مستنده فجارب الدين
 الي الشاهد وساله النادية فقال حتى انكر دفترتي الذي دفترتي في منزلي
 ثم حض الشاهد وقال رايك دفترتي فوجدته مطابقا للمستند غير انكم انكرتم
 هذه القضية فهل يجوز له الشهادة اغما دايما ووجهه في دفتره ما لا
 وما حكم الله في ذلك جوابه ادا وجدتم ما دفترتي في مكانه فخذوه وهو محذور
 بيده كنه لا يذكر الحادثة هل يسوع له ان يشهد في تلك الحادثة قال لا امام
 ابو حنيفة لا يسوع له ان يشهد ما يذكر الحادثة وقال ابو حنيفة ومحمد
 رحمه الله له ان يشهد قال في الحقائق قال في العيون ويعني بقولها والله
 اعلم ورايت عليها شرح الجمع فخطه رحمه الله تعالى ما صورته سلبت
 عما لو شهدت الام بال لبستها على مئتمرها العربي هل تقبل شهادتها فاجبت
 بما حاصله ان شهادته لا امام على احدي البتة وان كانت مقبولة
 لكن لما قصفت الشهادة للاخر عيردت ولا تقبل شهادتها ولله المنة والحمد
 ويشهد لما اجبت به قول ان يذلي رحمه الله في كتاب النكاح ولو زوجها
 بشهادة ابنتها ثم تجاد لا تقبل مطلقا لانها يشهدان لغية المنكر شيئا
 انتهى ما رايت سواي في شهود محكمة حجة انما شهدوا على شخص
 بما لا نسان عليه مال للدعوى ان الشرف فطلبوا الشهادة عليه بما اقرب
 عندهم بحمل الحجة فامروا الشهادة عليه فوجهه باعترافه بالمال المعسر عليه
 فنيل عن اليهود فقال يبيرو بينهم عداوة واقام بينة غير مقبولين
 الشهادة وكتب صورة الواقعة وفي اخرها ان احدا لم يوافق في صفة المتردد
 من المال المذكور بمقتضى اية دفع ذلك للمقر له ولا واداه والحال ان المتر
 سكر لا يصل ولم يفسخ دفعه وهو يكذب لذلك فهل يكون احد الشهود
 المذكورين رجوعا من شهادته ام لا وهل ينفع قوله ذلك وسيطع عنه
 المال المقدمه ام لا فان اليهود المذكورين الخمسة باقين على شهادتهم وما حكم
 الله في ذلك جوابه ليس ما ذكر عن احد اليهود رجوع عن الشهادة

الشاهد
 رحمه الله

بل هو

بل هو شهادته بالبراءة عن الدين بمقتضى الدفع وهذه الشهادة
 غير مقبولة لانها شهادة فرد ولان المتر يكن ب هذا الشاهد في شهادته
 ولو فرض انه رجوع عن شهادته فلا يقدر رجوعه في حجة لاقرار المذكور
 بل لو رجوع من اليهود والخمسة المذكورين ثلاثة وبقي اثنان على شهادتهما
 فلا قرار صحيح والمال لازم لهما من يثبت به الدين وهو الشاهدان الباقيان
 على شهادتهما والله اعلم سواي في رجل حضر بين يدي قاض من
 فقهاء المسلمين حتى وادعي على المرأة مائة شريعة على وقف معتقها
 انه من ذرية العتقا وانه مستحق بالوقف فانكرت واعترفت بعد ذلك
 وشهد عليها بمسند شرعي ثم ان القاضي اثبت المستند انه مستحق
 وانه من ذرية العتقا وشهد ثلاثة اقبل بعد ان تركوه وثبت ذلك
 لذي القاضي وحكم بموجب ذلك ثم ان زوج الناطرة اشكى الحد البيينة وحيث
 عليه وهدد بالضرب وسلط عليه جماعة من الرسل واخذوا الى محله وامرته
 عليه انه رجوع عن شهادته فهل يصح ذلك بعد حكم القاضي وبغير علمها دام لا
 جوابه رجوع الشاهد مع الكراه غير صحيح ولو فرض بانه رجوع من غير
 الكراه فرجوع الشاهد بعد القضا لا يقتضيه حكم القاضي على ان نصاب
 الشهادة وهو رجلان باق على الشهادة بعد رجوع هذا الشاهد فلا يصح رجوعه
 والله تعالى اعلم سواي في رجل له جارية دون البوع ثم ان امرأته اتفقت
 الجارية المذكورة انهما دخلت بيته واخذت منه مكاتيب وفلوسا ثم ان المرأة المذكورة
 طلبت الجارية وسيدها الى حكم شرعي وادعت على الجارية المذكورة بذلك وانها
 دفعتهم لسيدها فانكرت الجارية المذكورة وسيدها ذلك فطلب الحكم من المرأة المذكورة
 بينة تشهد بذلك فاحضرت رجلين وامراتين وذكروا انهم نظروا الجارية خارجة
 من باب الخوخة وتحت طرباشها ما يعلو فثبت بذلك بغير على الجارية المذكورة
 احد ما ذكرها اخذته وهل دفعه الدعوي على الجارية المذكورة تكون ايمادون
 البوع وهل يصح شهادته من شهد على الجارية لكونهم لم يعلوا ما معهما من شهادته
 جوابه لا تنفع الشهادة على الوجه المذكور والله اعلم وفي المسائل الجعونة اخر كنز

بخطه رحمه الله تعالى سؤالا في شخص اقترض من المرأة مبلغا ذهبيا
 ثم مات المقترض وقامت المرأة تطالب بالمبلغ المذكور لكن ادعت ان المبلغ
 المذكور ذهب غوري واحضرت بيته فتهدت بالقتل وعلى امرائه بان المبلغ
 ذهب سليلي فهل تقبل البيعة ونفيها بذهب سليلي لانه اقل قيمة او يقبل
 حقها بدعواها الذهب الغوري او توافوا ما جهرت بجوابه كتابته فيجب لها بما تهمته
 به البيعة وهو الذهب السليلي لانه اقل قيمة والحيث بين الذهبين متخذه والمختار
 بالوصف جودة المرأة وهو غير مصرحنا بخلاف ما لو ادعت السليلي وسقطت البيعة
 لها بالغوري فانه لا يقضي لها بشي لانها حينئذ مكذبة للمتهم وحبس شهداها
 يا كرم ادعته فلا تقبل شهادتهم وشهد لما ذكرناه ما قاله في الخلاصة بما نصه
 وفي القضية شهد شاهدان رجل على رجل بالقتل وهم قال احدهما ببيض
 وقال الاخر بسود والبيض فضل على السود او شهدا بكر حنطة قال احدهما
 جيد وقال الاخر ردي او شهدا بحدام بالثوب والاخر بالثوب وحمامية او الف ومعد
 او الف وثوب ان ادعى المدعي افضلها فقبلي يا قلم وان ادعى اقلها بطلت الشهادة
 الا اذا وقف فقالا كل في عليه الف وحمامية كما شهد كل في ابراه عن حمامية الوقت
 حمامية ولو شهدا على مائة دينار شهدا احدهما ان المائة ينسا بورية وشهد الاخر
 بخارية ولنيسا جهر فضل على البخاري ان ادعى للمدعي النيسا بغير نفي بالبخاري
 وادعى البخاري لا تقبل لصل انتمى فتقوله ولو شهدا على مائة دينار شهد احدهما ان
 المائة ينسا بورية الى اخره فيقر رسالة السوال واختلافهما في سيلة الخلاصة
 واذا كان فيما ادعى الذهب الذي هو اكثر قيمة وشهد احدهما الشاهدين
 بالاكثرفقيمة وشهد الاخر بالاكلقيمة انه يقضي بالاكلقيمة مع
 ان الشاهدين قد اختلفا فيما شهدا به فاخري ان يقضي للمدعي
 بالاكلقيمة فيما ادعى الاكثرفقيمة وانفق الشاهدان على
 القيمة والله اعلم انتهى باب اخر كنز القسم
 الثاني من سباب الشهادة سؤالا فيمن انفسه لحنه في
 روح اسامه بجلولين الوين كل من تحت يده مدة طويلة وعيل مبركته زوجهما

فوكلت

في

في مطالبته بالزوج الاساور فادعى عليه عند قاضيه من قضاء الشرع فاجاب
 بالانكار فقال للمدعي هل الزوجتك بيعة تشهد لها بذلك فقال ابي يشهد بذلك
 فطلب القاضي والدها وساله عن حقيقة ذلك فقال ابوها نعم اخذت الاساور
 المذكورين وتزوج بهم فقال القاضي احلني مع شاهدك لتستحق فخلها
 العمين الشرعي على استحقاق الزوج الاساور عند اخيها ومن شهد لها صادق في
 شهادته فهل شهادته الوالد عليه ولد صحيح مع الخارج بقول البيعة ام لا وهل
 اذا قل القاضي بعد حلف المرأة وشهادة ابيها على ولد هل يستطرحها عند بعد
 نبوته ام لا **جوابه** للشيخ فاصر الدين القاني المالكي رحمه الله اذا شهد
 الاب لابنته على ولده الزكرا ما ذكر ولم يظهر من الاب ميل للمبت عاجلا من
 شهادته مقبولة وليس القاضي بعد قبول شهادته وبينها الرجوع فيها صدق
 منه من ثبوت او حكم ولا يستطرح حين الرجوع القاضي الا ان يكون حكم مخالف
 لما يري ذلك والله سبحانه اعلم وكتب سيدي محمد رحمه الله تعالى على ابي بن الاخر
 ما صورته بعد لعمري شهادته الاب على ولده لا بيعة غير صحيحة والله اعلم سؤالا
 في شهوة وشهد واعلى شخص في عينيه من غير حضوره هل تقبل شهادتهم عليه ام
 واذا قلتم تقبل تلك الشهادة فهل للمقايب المشهود عليه في غيبة طلب المشهود
 المذكورين ليس بشاهد له وعليه اذ حكم غير الحكم الاول ام لا **جوابه** للعامة
 المحقق الشيخ شهاب الدين الرملي نعم الله تعالى رحمة ان شهدوا اوليه وهو
 غائب وقت شهادتهم فوق ساقطة القدوي قبلت شهادتهم عليه ولا تقبل
 والله تعالى اعلم وكتب سيدي محمد رحمه الله تعالى على الجواب الامين ما نصه لا
 تقبل الشهادة على غاييب سؤالا في رجلين حضر الى جماعة من العادل
 وكتبوا بينهما انهما وان احدهما يقضي في ذمة الاخر مبلغ كذا حاله ونيت ذلك
 لذي حكم شرعي وحكم موحيد ومات احدهما الشاهدين المسعر للوثيقة ومات من
 عليه الدين فطالب المدين ورثة المدين واظهر المستند المذكور فوجد به
 بعض نظمداد احد النقط في محل اسم جد المدين ما نفع لتبين الحروف والحال
 ان اسم المدين واسم ابيه وحرقة كسبة وثاني النقط في محل التارخ بما سأل ذلك مثل

خط السادة العدول وبه شهد بتاريخ ثامن عشر شهر القعدة سنة كذا وبن
 العشر والشهر نقطة مداد وحصل التمسك في موضع النقطة فيجوز ان يكون
 النقطة جات على ياونون فيكون التاريخ ثامن عشرين ويجوز ان جات على
 بياض كحاصل في المستند في محلي على بياض فمثل يكون ذلك محل الشهاد
 ويصير مالرب المال عليه ان يكون الشهاد الثالث المحكوم به مموها وهما الشهاد
 المديون كالمعه وشهرته يقتصر الى كتابة جده ام اجوابه الشيخ الرابي حصول
 احد النقط على اسم جده المدين والتاريخ المذكور كالحاصل مستند الاقرار المذكور
 فيجوز به ومتى عرف المدين باسمه وامم اسم الجاه الى كتابة جده ان المقصود تميز
 وزوال الالهام وهو حاصل في ما واصله ووافقه سيدي محمد نعمه الله رحمة
 سابع الوكيل في رجل وكل شخص اذا سئل عنه طيبا بالخط
 والمصلحة فاستاجر له طيبا غير خط والمصلحة بمقتضى ما قيلت الري بلاؤك في مختلفا
 وقيل الاستماع به كاستاجر له باجرة زائدة على اجرة المثل والحال ان الكولم عرف الارض
 المستجرة فلا اطلاع عليه وان رعاها الوكيل المذكور على ذمة الكولم فم يثبت عليها
 الا التلبيل من الما بها من الخطا وقلة الري والحرس واحوار وما علم الوكيل بذلك
 الا بعد الرق فمثل اذا خالف الوكيل ما امر به الكولم يلزم الكولم ما فضل الوكيل
 ام او ما حكم في ذلك وهذا يلزم الكولم اجرة المثل عن الارض المذكورة ولا يلزمه الاجارة
 الا في الحالة افتونا ما جوبين جوابه حيث خالف الوكيل ما امر به كوكله فالعقد
 وقع للوكيل لا الكولم فلا يلزم الكولم شي من اجرة الارض المذكورة والله اعلم سवाल
 في رجل له على اخر دين فوكله وكيلان في اخلاصه منه ثم بعد ذلك اقر الوكيل انه قد قبض
 ونقص كوكله الشيء الا ان في عن كد لو كذا اعتنا وان ذلك وصل اليه وعليه الخروج من
 عمدة ذلك كوكله وثبت اقراره كدله وحكم به فمثل ومثاله هذه اذا مات الوكيل
 واقام وصيه ببيتة ان المديون اقرانه لم يدفع للوكيل شي يكون ذلك ما نفا
 الكولم من مطالبة الوكيل او ركنه بما اقرانه سئل او لا يكون ما نفا له من المطالبة ولا
 يسري ذلك على الكولم وهو هذا الوكيل باقراره ان اقر المديون لا يقطع الكولم
 فثبت له اقراره ما جوبين جوابه لا يكون ما ذكر ما نفا الكولم عن الرجوع

على

عليه الوكيل لو ركنه باقر بقبضه وبواحد باقراره بذلك والله اعلم سवाल
 في شخص وكل شخص في بيع سلعة بمن معلوم فبما كذا ذلك ودفع الثمن له ثم
 ان الكولم ادعي على الوكيل بالتمن والباطل سابع دفعه لفصل القول قول
 الوكيل بيمينه ام لا وهل للمكاتب الكولم انه ما قبض منه الثمن ام لا جوابه
 القول قول الوكيل بيمينه والله اعلم سवाल في رجل وكل رجل اشترى
 عبد بعينه واشترى الوكيل ثم قال اشتريته لنفسي وقال الكولم اشتريته في رجل
 يكون العبد للكولم ام لا جوابه يكون العبد للكولم ولو صرح الوكيل بالشر
 لنفسه بان قال اشترى والا في قد اشتريته لنفسي ولو كان الكولم حاضرا وصرح
 الوكيل بالشر لنفسه بيمينه والله اعلم سवाल في رجل يربي الكالة عن امرأة
 حرسا طر شارب في قمع وكانها لو كان يبيع هذه العنات المذكورة ام لا جوابه
 اذا كانت المرأة المذكورة اشارت بمعلومة فتوكيدها صحيح والله اعلم ولا يثبت
 كرم في كمال الكالة ما صورته سلبت عن رجل وكل رجل يبيع عروص نسبية الى
 شهر من بيعها الوكيل بالتمن فمثل ينفذ بيعة فاجبت ان كان مثل الثمن الذي
 يباع به الى شهرين فالباع نافذ والا فالباع موقوف على اجارة المالك ورد ما تبيع
 قال في القيمة الوكيل بالبيع نسبية اذا باع بالتمن ان باع بالتمن ما يباع به
 بالنسبة بخلافه والا فلا وبغية الكلام ينظر في التمسك وهذا اخر خطه جواسيب
 ولا يثبت ايهاها منه ما مضى فيجب حفظه فيع الى سوال صورة ما تبيع في شخص
 دفع لشخص مالا وقال له ادفعه لزيد فعينه من ان كذا يد قبض المالا المذكور
 فقال الشخص اعطيت المال المذكور لزيد ولم يصرفه لزيد ذلك فمثل
 القول قول الشخص انه دفع له ذلك لم لا يد من اقامة البيعة فاجبت ان كذا
 زيدا الما صور بالادفع اليه كان يجوز ما ان يصيد وقد الامر في الدفع اليه يد او يذ
 كما كذا يد زيدا فان صدق الامر الما صور في الدفع للامين ويخلف من يد يد ما قبض
 فان حلف لم يسقط دين زيد عن الامر لو كان له عليه دين وسطالته به باقية
 وان كذا يد ظهر قبضه وسقط عن الامر دينه وان كذا يد الما صور في الدفع
 كما كذا يد زيد فان نكل لزمه ما دفع اليه وان حلف برأيه امين والقول ليمينه

فانقول قول الما صور
 في الدعوى

فانقول قول الما صور
 ويخلف هو خاصة
 بالله لقد دفعه الى
 فثبت

قول زيد انهم يفيضون بالعين لان الامر قد وافق زيد في تكذيب المأمور
 في الدفع واسما علم وقد لحقت هذا الجواب من مختصر الطحاوي
 وشرحه للاسبغاني وقد نقلت عبارة ما يتاها في ظهر الصفحة الاولى من
 هذه الصفحة فارجع اليها لتبين ما كتبه بها من كثره وصورة ما اشار اليه بظاهر
 الصفحة المذكورة ما يحفظ من مسائل الوكالة قال في مختصر الطحاوي وشرحه كتاب
 رحمه الله تعالى واذا دفع الرجل الى الرجل مالا ليدفعه الى رجل فذكر ان دفعه
 اليه وكذبه الامر في ذلك والمأمور له بالمال فالقول قوله في ابراء نفسه عن الضمان
 والقول قول الآخر انه لم يفيضه ولا يسيطر دينه عن الامر ولا يجب اليه عليها
 جميعا ولا يجب على احدها لانه لا بد للامر من ان يعيد في احدهما ويكذب
 الآخر فوجب النسيان على الذي كذبه دون الذي صدق فان صدق المأمور في
 الدفع فانه يجب الآخر ما ساقض فان حلت لا يسيطر دينه ولم يظهر التفيض
 وان نكل ظهر قبضه وسقط عن الامر دينه وان صدق الآخر انهم يفيضونه
 وكذب المأمور فانه يجب المأمور خاصة بالله لقد دفعته اليه وان حلت
 بري وان نكل لزمه ما دفع اليه وكذلك لو ادفع ماله عند رجل ثم امر
 المودع بان يدفع الوديعة الى فلان فقال المودع قد دفعت ففعل علي
 هذا التفصيل ولو دفع المودع الوديعة الى رجل وادعى انه قد دفعها
 اليه بامر صاحب الوديعة وانكر صاحب الوديعة الامر فالقول قوله مع يمينه
 ان لم يأم به بذلك ولو كان المال مضمونا على رجل كالمضروب في بدل الفاصب
 او الذين فامر صاحب الدين او المضروب منه بان يدفعه الى فلان فقال
 المأمور قد دفعته اليه وقال فلان ما قبضت فالقول قوله ولان انهم يفيضون
 ولا يصدق المأمور على الدفع الا بيمينه لان ذلك ابراء نفسه عن الضمان الا
 اذا صدقة الامر في الدفع فحينئذ يبرأ ولا يصدق ان على النافذ والنقل
 قوله انهم لم يفيضوا مع يمينه ولو كذب المأمور انهم يدفع وطالب المأمور
 بيمينه فانه يجب على العلم بانه ما يعلم انه دفع فان حلت اخرسته
 الضمان ولن نكل سقط عنه الضمان انتهى ما اشار اليه رحمه الله تعالى عليه

ورأيت

ورأيت لها شرح الجمع ابن فرشتا اول فصل الوكالة بالبيع مأمورة
 سبقت عن ارسال اخرها را ببيعها ويفيض منه لشخص عينه كالغزاة
 لنفسه واقض منه لمن عينه فهل هذا الشر صحيح ام لا وهل
 اذا وكل شخص في شراء له وباعه له بنفسه او وكيل اخر عنه يعطى المند
 ام لا فاجبت بالنقض اما يبيع لنفسه فغير صحيح كما صرحوا به واما يبيع من
 وكله في شراء له وباعه له بنفسه او بوكيله فغير صحيح ايضا فقد ذهب ابو
 حنيفة رحمه الله الى ان يبيع الوكيل من رده هادته للوكيل غير جائز وظلوا
 بان مواضع التهمة مستثناة عن الوكالات وهذه مواضعها لان المنافع
 بينهم مسألة قصا ببيعان نفسه فلا يجوز ولا ريب ان التهمة هنا التي
 تعذر الجواز فيه اجري على ان الصحيح من المذهب فيما اذا وكل شخص
 بشراحي ان المالك يبيع للوكيل ابتداء لانه يبيع للوكيل ثم يبيع للوكيل وانه
 سبحانه اعلم بالصواب قال في احتياق في الوصية في مقالة الامام خلافا
 لما يبيع الوكيل من نفسه بمثل التهمة او يبيع بغيرها يجوز بالاطلاع ذكر
 في نظم الفتاوى ما رايت وفي الاستبصار التي جمعها اخر كثر مخطئه فحده
 سمو ما قولكم في شخص دفع لشخص مالا ليشترى به عقارا
 فاشترى المندفع اليه العقار المذكور بمال الدافع ان المندفع يبيع
 العقار المذكور الذي اشتراه بمال الدافع بغير اذنه ثم ان الوقفية
 امضيت بحكم حقيقي وحكم بذلك فهل اذا اقام الدافع بينة شرعية
 تشهد ان العقار ملك الدافع بمقتضى الاذن في الشر لا تبطل الوقفية
 ام لا والمشرع يصدق على ذلك ام لا جوابه كما بينه اد اثبت بالبينة
 الشرعية ان غرض البيع الصادر من الوكيل في العقار المذكور وقعت
 للوكيل الدافع لال المذكور بمقتضى الاذن له في الشراء الوقفية غير صحيحة
 وكذا اذا ثبت بالبينة اعتراف الوكيل المذكور قبل صدوره الوقفية
 منه بان العقار المذكور ملكه لوكله بمقتضى الاذن له في شراءه اما ان اراد
 الوكيل بعد صدوره الوقفية منه بان العقار المذكور ملكه لوكله المذكور

الأمانة
 1000000000

جميعه

غير معتبر واساعلم وكنته لحد بن بولس كفتي غفر الله له ولو الدية وفي
 الكراسة التي بخطه رحمه الله تعالى ما قولكم في رجل تاجر اقام
 انسانا اسبانيا ياتي ايضا بعد بالظاهر المحروسة واذن له ان يبيع بالبدن
 والنسبة واستمر على ذلك مدة من السنين ثم عند نهاية الحساب
 تاجر سابع بمسندات شرعية على اقوا استقرقة منهم من استحب منهم
 من توفي ولا ترك له ومنهم من هو مقيم ولا قدر له على ما هو عليه من
 يلزم الامين ذلك لم لا حوسب لا يلزم الامين شي حيث اقدم على
 البيع لحو لا غير لم يجرههم وافلاهم والله اعلم سوا في رجل ادع
 مع شخص وداعة مائة استرقى واذن له في السرقة والقبض فوجه
 المودع واسترعى بها ضاعة من الشام وجرها صعبة حال للظاهر
 واذن له ان يسلمها للمودع فوصل الحال للظاهر واحضر المودع الى
 المكان التي بها المضاعة فارضى المودع ينسبها وان الحال في بيع ما قبض
 منها فباعها بالجل وقبض منها ووصل للمودع من ثمنها عشرة وبقض المودع
 للمودع من الشام بالجل وكذا يقبض منه ثمن المضاعة فقبض منه
 وتوجه به لصاحب الوديعة وقال له حذ هذا التاجر من وداعتك
 فلم ير من قبضه فاسترك به الوكيل فاشا وتوجه به صعبة الفحل صعبة
 فسرقت القماش من الوكيل المقيم بدستهم ام يلزم المودع المقيم بالظاهر
 افقونا ما جاورين جوابه ليس للوكيل ان يوكل الا باذن من موكله او تفويض
 منه فان كان الوكيل الذي بالشام فوض اليه موكله او اذن له بالوكيل
 فوكيل هذا الوكيل الذي ارسله الى القاهرة ان كان وكلة موكله يقبض الثمن من
 لجل فقط ولم يار به بشر القماش فوكيل المذكور حاسن لتعديده بالشر او كان
 وكلة بالقبض والشر فلا ضمان عليه ولا على موكله الذي بالشام ان ياتي بالكل
 يتعلق بهذا الباب اجر له الله تعالى له الاجر والثواب التسمية التي من
 سائل الوكلاء سوا في شخص ناظر على وقف وهو من جهة
 مستحقه اقر الشخص بدين واذن له في قبض استحقاقه بالوقف ما عليه

دوكل

وكذلك في المطالبة بما يخصه من استحقاقه بالوقف وفي ايجار ما هو في استحقاقه
 وتحت نظره من الوقت المذكور من عقار واراض وعقيد من رغب في الجمل
 ذلك باجره للمثل فما فوقها وقبض اجرة وفي المساقاة من الانساب التجارية
 في الوقف على ابراهيم في المدة وكالة شرعية مطلقة موصونة وبحال ان المستقر
 الموكل عليه ديون فمثل المدة الماذون والوكيل المذكور في الوقف ما يقبض
 من استحقاقه بالوقف المذكور من استحقاق واجرة دون ارباب
 الديون ام وهل اذ لم يقبض الوكيل شيئا اصلا من مال الموكل المستحق
 بالصيغة المذكورة يلزم بكفالة ما على الموكل من الدين كما ناس احتر
 قبض اول يقبض الجوابه لسيدى لحد بن بولس رحمه الله تعالى جميع ما قبض
 الوكيل من استحقاق موكله باذنه له في قبضه ماله عليه من دين فقد
 نازبه الوكيل من دينه وليس لاحد من ارباب الديون شراكة فيه
 وكما مطالبة الوكيل بالمال على موكله من دين وكما يلزم الوكيل بكفالة
 عن موكله قبض اول يقبض والله اعلم وكتب على كتاب الامين العلا
 المحقق الشيخ ناصر الدين الثاني رحمه الله تعالى ما نصه بعد الجولة اذا
 كان المثل الموكل لمال له ليس له مال الا ما اذن للوكيل في قبضه فلا يفوز بما
 قبضه بل لبيت ارباب الديون الدخول معه فيما قبضه وان كان له ما غير
 ذلك فانه يكون ما قبضه وسوا كان الذي قبضه يوفي بدينه لم لا يلزم الوكيل
 اذ لم يقبض شيئا بكفالة لئلا ياتي الموكل من الديون والله جانه اعلم سوا في
 شخص وكل اخر في قبض دين له على جماعة اختلا به عليهم فذكروا له قدرا ما عليهم
 ليدفعه لموكله فاستمع وطالبهم بذلك كما فسألوه الصبر عليهم وساقا جابهم بعد
 ان لم يد على نفسه بوصول ما عليهم من الدين لم يخرج من ماله فلو كان
 الدين المذكور في ذمتهم لم يسألوا على ارض وقفا قد واياهم على ذلك ثم حصل الوكيل
 لموكله وذكر له قبل ذلك فاجازه واسماه ونادى الحال على ذلك وصار الموكل
 كما طالب الوكيل بعد وعينه الي ان وصل اليه منهم غالب السلم فيه فلاح
 عليه الموكل في الطلب قال لحد بن بولس رحمه الله تعالى ما نصه

مه



اصابة ماله عليه لم يعلم ما طرأ عليه من الجوع ومن قليل من ذلك فمهل
 والحالة هذه للموكل المذكور المطالبة عليهم او على الوكيل بآله وهل اذا انكر
 الوكيل ما ذكره موكله ما ذكر اعلاه ولم تعلم عليه بينة بذلك هل للموكل تخليفه
 على ذلك وهل اذا اعترف الوكيل بوصوله فذكر من السلم فيه وهو الارز
 المذكور اعلاه واقضت عليه بينة بذلك يكون للموكل المطالبة عليه بذلك
 وانما راج ذلك منه ام لو هل تقبل منه دعوى الوكيل حيث لم يبين ان ما وصل
 اليه من الارز اسلمهم عليه مال له دون مال الدين ام لا ما يحكم الشرع في ذلك
 جواب العلامة احتج القضاة الشافعي الحنفي الشافعي للموكل ان يطالب
 الوكيل بما استهد به على نفسه انه وصل اليه والسلم منه وما بعده لغو ولو اجاز
 الموكل وامه اعلم ووافقه المحقق الشيخ ناصر الدين النقاوي وسيدى محمد
 رحمهم الله تعالى سوا في شخص يتيم بالتأخير وله دين على اخضر
 بدستق فارسل رب الدين بدستق وكاله لبعض اصحابه في قبض الدين
 المذكور وفي ان يشتري بذلك من السلم كذا اقتضى الوكيل المذكور الدين
 واشتري به السلمة واحضرها للموكل بالتأخير فمهل اذا ظهر في السلعة ربح
 يكون الوكيل في وهل له مطالبة الوكيل بالجمالة على ذلك والحال ما ذكره
 افوتونا ما جاوز من جواب الشيخ الشيوخ الشافعي القضاة الشافعي
 اشى الوكيل في الربح والجمالة مثله ان كان لا يقا من له والحالة هذه والله سبحانه
 اعلم وكتب على الجانب الاخر العالم الفقيه الشيخ الزين عبد الحق السباطي
 الشافعي القزويني رحمه الله تعالى كاشي الوكيل في الربح ثم ان ذكر الوكيل له شيئا
 ساعوا فانه يبيعه وامه اعلم وكتب سيدى محمد رحمه الله تعالى تحت خطه
 بالموافقة سوا في وكيل عن شخص وتحت يده اصناف فارسل
 رجل اخر الوكيل مستفان من الاصناف مثل ما تحت يده لو كاله منفرد في الوكيل
 بالبيع وخط الما على مال موكله لا يشتري من الخطط اصنافا فان ذلك لو كاله وارسلها
 لو كاله ففقر الوكيل في الخطط لنفسه فلما بينا ان ذلك جميعه ماله فظهر ان الخطط
 ماله للموكل فمهل يلزم الوكيل والكيل رد ذلك سائل او ساعوا ما يحكم في ذلك

رين
 فر
 ١٢٢٠ هـ
 ١٢٢٠ هـ

جوابه

الجواب سيدى محمد رحمه الله حيث اقدم الوكيل على بيع المصنف الذي
 ارسله الرجل فانه لو كاله ولم يعلم انه المرسل فهو ليس متعدي فيلزم المرسل
 مثل صفة ان كان مثليا وقيمته ان كان قيميا وقد تقدم للجواب عن حكمه ان
 الوكيل المرسل ياتم من هذا ويلزم الموكل لو كاله مثل المصنف الذي باعه
 الموكل ان كان مثليا وقيمته ان كان قيميا وامه اعلم ووافقه شيخ الاسلام
 الطر البسي والشمس القزويني ورايت باخر كونه بعد كتابته السؤال
 المذكور ما صورته جوابه لكاتبه ان كان الرجل المرسل الوكيل المصنف
 الذي مثل صنف الوكيل او الوكيل يبيع صنفه فيبيع الوكيل حينئذ صحيح
 والوكيل يخطئ منه متعدي فيضمن للرجل مثل الفمن الذي خطه بالموكله
 وان كان الرجل المرسل للمصنف لم يامر الوكيل ببيع المصنف فالوكيل يبيع
 متعدي فيلزم له مثل صنفه ان كان مثليا وقيمته ان كان قيميا اما الوكيل
 فلا ضمان عليه للرجل بكل حال وامه اعلم وكتب قاضي القضاة الطر البسي
 استخ الله الملمين بيننا به تحت خطي بالموافقة انتهى ما كتبه والله الموفق
 سوا في رجل دفع لآخر من الذهب قدر ما ساعوا ليشتري به جارية
 بيضا واشتري بذلك القدر فاسا وذكرا انه اشترى بالناس جارية فنهت
 منه فمهل يكون مخالفا بشرائه الناس فيضمن مع انه لا يشتري لجوارته
 الا بالناس لولا هل اذا كانت تشتري قارة بالناس وقارة بالندعة فلم
 يشتريها بالندع واشتري بالندع فاسا يكون مخالفا لاول ما حكم الله في
 ذلك افوتونا ما جاوز في الوجهين جوابه الشيخ الشيوخ الشافعي القضاة
 اذا خالت موكله ففقر من الخطط ولو صح انه اشترى به قاسا ثم اشترى
 بالناس جارية ونهت لم يبر ابدا له من القمان والحالة هذه والله سبحانه اعلم
 ووافقه سيدى محمد رحمه الله تعالى والعلامة الشافعي والعلامة الشافعي
 وسيدى محمد رحمه الله تعالى في الجواب القزويني القزويني القزويني
 سوا في شخص ادعى على اخوانه فقبض له
 باذنه من فلان الفلاني القدر الفلاني وطالبه برده فامر المدعي عليه

شمس الدين

تتبع المبلغ من فلان المذكور وادعي انه اختال به عليه من قبل جماعة
سأله فأنكر فلان الفلاني لحوالة وخرج مدعيه بأجل بيانه ثم حضر والكتاب
جوابا عن الاول بان قال أدت لي في دفع ما قبضته فلان الفلاني
ودفعته فهل يقبل منه ذلك أم لا كما ذكرتم كيف حال جوابه
لا يقبل المدعي عليه ذلك لأن المدعي عليه لما صدق المدعي على وصول
المبلغ المذكور من فلان وادعي انه قبضه من فلان المذكور لنفسه
بمقتضى الحوالة على المدعي من أقوام وعجز عن إثبات ذلك فاقض هذه
المدعوي بدعواه تأييدا لقبضه من فلان المذكور للمدعي لا لنفسه وانه
أذن له في دفعه لتخص وقد دفعه له فالمدعي عليه هذه المدعوي الثانية
يدعي انه أمين وعجز عن إثبات الامانة تدفع المبلغ لتخص يزعم ان
المدعي أذن له في الدفع له وكيف يكون امينا وهو يدعي المبلغ أولا لنفسه
والله اعلم سأل في رجل ادعي على اخيه مال لمورثة عند حكم حنفي
المذهب فاجابه المدعي عليه بالانكار فاقبض عليه على ذلك تخلف له قيمتين
الشريعة فهل اذا حضر المدعي بينة بأثر المدعي عليه هل تنجح له جوابه
ليس ان يخلف المدعي انه لا يعلم ان البينة التي اقامها بينة زور بعد قبول
القاضي اياها لا طلب المدعي الي كبر ملته او كان ذميا والله اعلم سأل
حين ادعي على اخيه ان سرق له شيئا فقال القاضي لحنفي المدعي عنده ابنتي بينة
عليان المدعي عليه مروي بالسرقة فادانت بها الزمة فعق هذا القول
القاضي المذكور صحيح ام لا جوابه ليس قول القاضي لحنفي بصحيح
والله اعلم سأل في رجل اشاع من يهودي سلعة ومساكنة دفع يهودي
عليه اخذ خط يده عنده حتى انه لم يتأخر عليه الا التليل ثم ان اليهودي
ادعي بطلبه فقال الحكم المسموع عن الجواب فقال القاضي ولكن دفعت له
هذا خطه فانكر اليهودي لخطه فليس المسلم ثم ان اليهودي اعترف ببعض الخط
وانكر البعض ثم قال كله حله كذا وهل انه اعترف بثلاث ما قبض فهل
يعيد على ما قاله اليهودي ام لا واذا اجاب جماعة من اليهود وقالوا هذه

احل

الخط كذا كذا دينار يقبل قولهم عندكم ونقضي على اليهودي بما قالوا له
جوابه لا نقضي على اليهودي الا بما اعترف بوصوله حيث لم يكن عليه
بينة ولا نقضي عليه بقول اليهودي وهذا الخط كذا كذا دينار من غير ان يبينه
على اليهودي بوصوله اليه من المستشري المسلم والله اعلم سأل
في رجل له على شخص دينان قرض من غزل فادعي عليه بالقرض خاصة
فاعترف به ثم طالبه بقرض الغزل فانكر وقال له من الغزل من داخل القرض
الذي اعترف به فهل يقبل منه ذلك ام لا جوابه اذا ثبت اعترافه
بصله من القرض من داخل القرض من غزله لا وطالبه بالقرض فاعترف بالقرض
وادعي ان القرض داخل في مبلغ القرض فلا يقبل منه ذلك ومبلغ القرض
غير من الغزل والحالة هذه والله اعلم ووجدت بخطه رحمه الله تعالى
في ورقة ما نصه الحمد لله وحده سأل صورة ما لو حكم في لقمان
لدعوى انسان حق شرعي بدول قرض شرعي وما يجب الحق غايب بيلا ولا نقد
وله وكيل شرعي بالديار المصرية ثم ان الوكيل بالمدعى ادعي عن موكله على
من كان عليه الحق عند حكم شرعي شافعي ان موكله يستحق في ذمته كذا كذا
دينار ايدل قرض شرعي ويطلبه لوكله بذلك وسئل فاجاب بان المبلغ
المدعي به ما كان لا تحت يده لوكله على سبيل الابحار الشرعي فلفق منه
فقال الوكيل له ما كان ذلك الا في ذمتك لوكلي بدول قرض شرعي فهل
القول قول المدعي عليه في ذلك حسب جوابه او قول الوكيل فيما ادعي وهل
اذ قبل القول ليس قول المدعي عليه فيما اجاب به فهل لتخفيف الوكيل انه
ما يعلم ان ذلك كان تحت يده لوكله على سبيل الابحار ام لا وهل يوم دفع
المال للوكيل وهما حتى يجبر الوكيل ويحلفه ام لا وما حكم في ذلك فتروا
ما جاز من وبنو الناجواب فضلا انما حكم الدائنة منه وكرمه جوابه
والله التوفيق لعمدة القول للمدعي عليه مع اليمين لان يقيم الوكيل البينة
على الترضي فليزعم المدعي عليه به وانما كان القول قول المدعي عليه لان
الوكيل قائم مقام الوكيل ولو ادعي الوكيل نفسه القرض فادعي عليه بالقرض

الله

كان القول قول المتر لا بما مضى فاعلم ان الاختصاص باذنه والاختصاص باذن الملك
لا يكون سببا لوجوب الضمان على المحدث الا باعتبار عدم الضمان فالملك
يدعي عقد الضمان وقد انكره والقول قول المحدث بمسببه والمستهلك
في سراج الخنزير يلحق به وقد ادرجت عبارته في الجواب انتهى ما وجدته
ووجدت ايضا في ورقة بخطه رحمه الله ما صورته بهذا المعنى
ما وقع في شخص ادعى عليه اخراجه وضع يده ليدخل في من المليات في طريق
شري فقال له هذا الذي انكره المدي عليه ذلك وقال ما وضعت يدي لك
على شيء من ذلك فيلزم المدي عن البيعة فقال في بيعة وخرج ليحضرها
فاقر المدي حينئذ بوضع يده على ذلك وادعى انه لو صل عنها بعد ذلك
واقام البيعة بان انما المدين المدي في مثل تمنع دعوى الا فيما مع انكاره
اولا ام لا ثم قال الحكم الذي وقعت الدعوى بين يديه ان المدي يلزمه
تغدير يكون ادعى باطلا فيلزمه التمسك ام لا فتونا ما جاوز في الجواب
ثم تمنع دعوى المدي عليه ونقبل بيعة بان انما بعد انكار ما حصل
الدين قال الامام قاضي خان رحمه الله تعالى ادعى دينا فأنكر المدي
عليه وقال كان ذلك على شيء فقال قام المدي في البيعة على الدين قال المدي
عليه البيعة على الانيا او لا بل قال فقبل انتهى ولا يبر هذا المدي
احتمال ان يكون مضافا في دعواه في نفس الامر هذا اخر خطه فتمت الله
تعالى برحمته سوا الله في امرأة لها دين شري عند رجل من غير بلدها
فقد وعد الرجل ان اخيا شقيقها ثم توفي اخوها المذكور بعد ان كتب عليه
الدفع اتمها واشترعا ما دفعه اليه اخوته وعلم ورثته بذلك فقتل وقاته فلما
توفي طالبهم اخوته بذلك فقال لها الباعون من الورثة من عالون بذلك
ومصدقون عليه لكن الباقي ذلك لاجل الناصر من الورثة فتصد ذلك ارسلت
وكيلها ليرثها الاول بعد اليه فلما وصل الى المزم وطالبه المخرج له مستند
الذي دفع به اليه اخيا فقال له وكيلها ادفع لي وارجع على تركه اخيا فترافعا الى
حاكم شرعي فامر بالرفع الوكيل او يتوجه بعد اليه بلما المرأة ويثبت مستند

في صوره

في وجهه شكلي التركة فاما يرجع على التركة ويدفعها او اما يدفعها اليها شكلي
التركة بل بالحق صحة الوكيل الى ان ثبت مستند لذي حاكم شرعي في وجه
المستند على التركة فاعذر في ذلك وسأع له الرجوع على تركه شرعا فتصد ذلك
امرهم الحكم ان يدفعوا له ويتجهوا المرأة من مال التركة فتصدوا له ودفعوا لها بعض
مال ولحق الرجل مستند وسافر الى بلد فطالبته لم يفسح عن مدته فقالوا
لها انتي ايضا ولا ترجع عليك عاقبتيه في مثل ذلك ام لا ام تلخذ ببيعة
مالها الذي ثبت لها على الوجه الشرعي جوابه حيث اثبت الرجل
مستند وسأع له الرجوع على التركة واذن للمرأة في قبض ذلك فلا يلزمها
الامانة ثانيا ولها الخد ببيعة ذلك من التركة والله سبحانه اعلم سوا الله
في شخص بينه وبين جماعة معاينة ثم ان الجماعة صدر منهم اقرار بعدم
في حق الشخص المذكور وثبت ذلك عند حاكم حقيقي وحكم عموما فيهم ثم ان
الشخص المذكور طالب الجماعة بدين له عليهم فلما يوافقوا بالاعتراق بذلك وانهم
وقفوا للشخص قبل ان يصدر منهم اقرار بعدم التحقيق للشخص المذكور فانكر
الشخص وصوله الدين فقال القاضي بجماعة انكم بيعة فقالوا لا وطلبوا تخفيف
الرجل المذكور في مثل تتوجه اليهم على الشخص المذكور بعد صدور اقرار
بعدم التحقيق من الجماعة فان الشخص يصدر منه اقرار بعدم التحقيق
وانما صدر من الجماعة خاصة في حق الشخص واذ لم تتوجه اليهم فيحق القاضي
على ببيعة الدين ام لا الحكم جوابه نعم تتوجه اليهم على الشخص
للمذكور حيث انما ادعاه الجماعة من الانيا وصدور اقرار بعدم التحقيق
من الجماعة لا يمنع تخفيف الشخص المذكور والله تعالى اعلم واما في ورقة
بخط سيد الجيد رحمه الله تعالى ما صورته بهذا المعنى في امرأة مات عنها زوجها
فتحت يدها السقة تتعلق بزوجها وامنة وديعة تحت يدها للسقة ما
يصلح للنفقة ثم ان بعض الورثة احضر شاهدين لضبط ما في المتزل
من الذي يتعلق بالزوج والذي يتعلق بالزوجة وصار ببيعة الورثة
يتسكنون بذلك ويقولون ان الكل تركه وتحال ان المرأة حال الكفاية

شبكة

الأمانة

يقول لم هذا ملكي وهذا ودعية تحت يدي للسوق مترتين وذلك ما يصلح
 للسوق فهل يقبل قولها فاما هو ملكها وودعية تحت يديها
 للسوق المذكورين ام **الجواب** كما تبين القول قول المرأة منع من
 ايضا فاما تدعيه انه وودعية تحت يديها ما هو صحيح للنساء ما هو صحيح للرجال
 والله اعلم **سوال** في رجل اشترى من امرأة غرضا
 قابلا منقطة ارض معلومة بمن حال مقبوض بيدها وتسلم المشتري
 الغراس المذكور تسلم منه وذلك بعد ثبوت الملك ونحوها الى حين
 صدور البيع لذي حكم ما كان المذهب وحكم موصيه واستمر المشتري المذكور
 واضح البدي على الغراس المذكور مواعدا تحك الارض لاربابها مدة تزيد
 على اثني عشر سنة ثم وقف المشتري الغراس المذكور مع جهات اخرى على
 نفسه مدة حياته ثم على اولاده الى اخره ونبت ذلك لذي حكم حياتي
 المذهب وحكم فيه بالموجب مع الخلاف ونقد لذي حكم شرعي شافعي به
 المذهب ونبت له مدة شهادة جمع المسلمين جريان الوقوف في تلك المدة
 وجوزهم الي حين منتهى الوقف وحكم فيه بالموجب واستمراره على الوقف
 تجا شخص واخر يمتد باسنانهم على تاريخ البيع المذكور مدة تزيد على
 ثلاثين سنة بجريان الغراس القائم بجميع الاربعة قطع الارض من وقف
 الغير ومن جعلها النقطه الارض المذكورة والحال انما تقاطع الحدود
 الارضين جرتين فهل بعد ثبوت ما ذكره من الدعوى بالوقف المذكور
 ونزع يد المشتري مع تطاول مدة المذكورة وعلى تقدير الانتزاع فهل
 للمشتري الرجوع بمن المبيع عليه الباعية ام كتب له **الجواب**
 لا تنزع يد المشتري عن الغراس المذكور بل ملكه بالمذكور **سوال**
 في واقف وقف وقفا وجعل النظر فيه لنفسه وان يوصي به وليه ونحوه
 لمن شاء فان لم يقبل او قبل ونقل ذلك بوجه من وجوه التفرقات الشرعية
 يكون النظر على ذلك والولاية عليه الارسل ولا يرسل من اوله والوقف وسيله
 وعقده وانه مع ساركة من يكون قاضي قضاء المالكه بالدار المصرية

العلم

حين

حين ذاك ولم يكن من ثوبه الثواب بالدار المصرية حين ذاك ثم ان
 من المستحقين بالوقف لم يبيها خيرا في الوقف له مدة ثلاثين سنة فامر
 عليه بملء الجرم وسكن فيه وان له استحقاق بالوقف وله مدة سنين لم
 يصرف له من من استحقاقه ثم ان احد المتأثرين على الوقف طالبه باجرع المكان
 المذكور وادعى عليه باجرعة **سوال** في رجل اشترى من رجل دعوى
 بمفرده ام لا وهل تسع عليه من احد من دعوى ام لا وادعى عليه ونبت عليه
 شيء فهل يجازى به من استحقاقه بالوقف ام لا يدفع الاجرة خوفا منه
 الدعوى بالبيع تكون من كل الطرف فان تعذر نظر احد من اهل الحكم شخصاء
 مقامه وادانت عليه شيء من الاجرة وله استحقاق خوفا من استحقاقه
 والله اعلم **سوال** في رجل اشترى من رجل ثوبا فباعه لغيره فباعه لغيره فباعه لغيره
 في رجل اشترى من رجل ثوبا فباعه لغيره فباعه لغيره فباعه لغيره
 له بالجار ولم يجلد له ثم بعد ثلاث سنين ادعى عليه بمن اشترى على سمسر
 الحجاز فقال له انتم تسلمون ببيع فقول ان لم يتسلم ببيع
 او لا واد اقلتم لا يقبل فهل له ان يجلب المدي ان سلم له او وهل اللازم له قيمته
 بالجار **جواب** كما بينه اذ الشاهد عليه انه تسلم منه ببيع منعه ووثبت
 الاثبات على اقراره بذلك لذي حكم شرعي ثم انكر بعد ذلك التسلم منه لا يقبل
 منه وله تحليف المديعي باسائه عليه ما الشاهد عليه به فاذا حلف لم يمدى عليه
 قيمة ببيع بصران الاثباتا عليه تسلمه لا تسلمه ما قاله في بعض الفتاوى
 والله سبحانه اعلم **سوال** في رجل اشترى من رجل ثوبا فباعه لغيره فباعه لغيره
 شخص انساكن عنده في دار نحو ثلاث سنين لم يستحق اجرة ومع المديعي
 ببنية شريفة تشهد عليه بالسكنى وعلى اقراره بالاجرة الموقوت الدعوى فهل
 يلزمه والحال ما ذكر من مع البينة ثم لو حكم له بان يمدد به البينة ام لا
 وفي رجل تزوج بامرأتين فانت احدهما وترك اولادا قاصرين وترك
 سوجوا ما قلح حصص الاولاد والدم ودفن في قبر المرأة الثانية فهل
 تقتضى للمرة الثانية بعد موته بغير اموال لها بالارث الشرعي دون



الاول المذكورين وما الى اليهم بالارث الشرعي من والديهم من تركتهما
 امر تقسم التركة بالمخاصمة بنسبة الديون وهل ما اخذ والدم من
 حصتهم من تركته والدم صار ديناً على تركته يحصون فيه ام لا
جوابه لا يلزمه بين مع البينة المذكورة ولا تخفى المرات الثانية
 بعد موتها بخلاف دون الاول المذكورين بل تقسم التركة بين ارباب
 الديون بنسبة ديونهم وما اخذ والدم ما خصهم من تركته والدم نفسه
 صار ديناً على تركته يحصون فيه ارباب الديون والله اعلم **سوال** في
 شخص وقف وقفاً وحده ومجود واربعة فثلاثة منها تنطبق عليها واحد
 الاول وهو الثاني ذكر له خمس علامات فاختلف في علامة واحدة
 منها فهل يعمل بالاربعة او بالواحدة وتلغى الاربعة او الواحدة
جوابه يعمل بالاربعة فقد ذكرنا اختيار حكم الله انه لو ادعى
 غيلاً وذكر من حدوده ثلاثة وسكت عن الرابع كفي ذلك لان لا اكبر
 حكم الله قال في الكثر وان ادعى غيلاً ذكر حدوده وكنت ثلاثة
 والله اعلم وفي الدراسة التي بخطه رحمه الله **سوال** في رجل
 ادعى على اخوانه وضع يده على حنين ارد باقما من مركب مازن بغير
 طريق شرعي فانكر فاحضر المديعي الحاكم بينة تشهد بوضع يده وقبالت
 ثم بقا وقال ان اخيراً يستقيته المديعي في ذمة المديعي عليه ثلاثون اردبا
 اليوم لم يجه له بها كذا عند حنين كذا وان ذلك اخيراً يستقيته في ذمة
 من حلة حنين اردبا فاقا وضع يده عليه ما وتعرف فينا قبل تاريخه من
 مركب مازن ثم صدر بينه بقرار عام مطلق ما عدا الحق المتصادق عليه
 وحكم بذلك حاكم ما كفي هذا الاول انه صدر قبل صدور هذا المتصادق
 بين المديعي ووكيله المديعي عليه استناد من مضمونه ان فلان اذ قبض
 من فلان من الحق الصديقي السلام من العيب سنة وعشرين اردبا وتوفي
 في اربعة وعشرين اردبا من الحق الموصوف من الاضمان الكبار ما يتي
 نصف واربعين نصفاً ولم يتحرك له من ذلك شي وذلك عوض القدر

النقطة

الذي

الذي وصل للمقبض المذكور من وكيله فلان الغائب عن مجلس هذا الاستمارة
 من نقل الغائب المذكور من مركب مازن وتعرف فلان المتصرف المذكور
 في ذلك لنفسه بغير فالزم ذمة فمقتضى لك ريت ذمة فلان المتقبض
 المذكور ووكيله المديعي عليه المذكور البراءة الشرعية وان فلان وهو الغائب
 المديعي المذكور او انه لا يستحق على المتقبض المذكور ولا على وكيله وهو
 المديعي عليه المذكور او لا حق ولا استحقاق ولا دعوى ولا طلب ولا انفا
 بنصا فقام على ذلك وثبت هذا الاستمارة الصادر بين المديعي ووكيله
 المديعي عليه على حكم حتى المذهب وحكم بموجب ذلك وقد على حاله
 ولم يعلم المديعي عليه المذكور ولا بعدد هذا الاستمارة الثابت ان المتصدق
 هناك يلزم المديعي عليه الفقه المتقاضي عليه ام لا يلزمه **جوابه**
 لكانته حيث كان المديعي مقر انه لم يبيع المديعي عليه له من مركب
 مازن الا على حنين اردبا من غير زيادة عليها ولا يلزم المديعي عليه شي
 ان الاستمارة الصادر بين المديعي وموكل المديعي عليه بوصول الحق الذي
 وضع يده المديعي عليه المديعي من مركب مازن وببرائة ذمة المديعي
 عليه تبقى ببطنة دعواه والمديعي عليه معذوره في المتصادق المذكور
 اذ لم يعلم بالاستمارة الصادر بين المديعي وموكله لصدور في غيبته والله
 اعلم **النظم الثاني** من سبيل الدعوى **سوال** في رجل
 ادعى على رجل انه يستحق في ذمة من النقطة كذا كذا انصافاً بينة من
 ما اتعده منه ونسقه وفيه العين الثلاثية فسيبيل المديعي عليه عن ذلك
فاجاب بانه ما ابتاع ذلك سنة وانما اتهم العين المديعي به سنة
 ليسعها له بطريق الوكيل فسيبيل المديعي عن ذمة فلان **فاجاب** بانه
 لم يوكله في بيع ذلك وانما استلها منه بالنسبة القول قوله مديعي الوكالة
 ام قول مديعي البيع **جوابه** للشيخ منها اب الدين الرملي رحمه الله
 تعالي القول قوله في البيع بيمينه وبحجابه مديعي البيع الى بينة تشهد له
 به والله تعالي اعلم وكتب سيدي محمد تقى الله تعالي رحمه تحت خطه

سواء
م

بالموافقة سوال في رجلين اخر معايلة وبيع وشرا واحظا في امسا
معلومة ثم انه توفي الي رحمة الله تعالى وخلف ورثة شرعية من جهة قوله
ثم ان الولد طلب الرجل المحكمة شرعية وطالبه ان والده توفي الي رحمة الله
تعالى قبل تاريخه وعليان والده لسيقت في ذمة المدعي عليه من
الغضنة لجد يرة الف نصف وما يبق نصف وتلاثين نصفان جلة الف
نصف بنية معايلة صدمت بين والده وبينه قبل وفاته وانه وضع
يده ايضا لوالده بمكة الشرفه علي ثلاثة احوال دقيق بغير طريق شرعي
ونصرف فيها البيع وانه وضع يده لوالده ايضا على حمل عصم الممن عنه
تلاثمائة نصف وانه بطالبه محضته من ذلك فسيل المدعي عليه عن ذلك
فاجاب بالانكار وطلب الحكم من المدعي البينة فقال له الان لا اعلم
لي بينة وان تذكرها فمثل الجواب كاف ام تستفسر عن المعاملة وغيرها
فقد وجه عليه الايمان وخرجا عن الاستحلاف ثم بعد ذلك قال للمدعي
عليه ان المتوفي هو الذي كان يشري مني وتخلي في حقه قدر معلوم
وعندي بينة تشهد بذلك ثم انه قال انا وضعت يدي المتوفي على
جلهين دقيق بغير ملة الشرفه بطريق التوكيل وبعثهم وتلف مني الممن
المذكور ومن قبل قوله في ذلك ام بالبينة وهل لورثة الدعي عليه
ايضا بالجلهين الذين اقرها خلاف ما الجاب يدعه بالانكار ولا ثم انه قال
العصم وضعت يدي عليه ولكن مالي دون مال المتوفي فاحكم البينة في ذلك
اولا بالولد ليحصل بذلك المعانة على خلاص حقوق الايتام ان انكم الله بحجة
جوابه للشيخ ناصر الدين القاني رحمه الله تعالى اذ اصرح المدعي
في دعواه ان القدر المدعي به من معايلة واراد بالمعايلة البيع والشرا
كفي ذلك ولا يحتاج الي الاستتسار واذا اقر المدعي عليه بوضع يده
على جلهم دقيقا المتوفي بغير ملة بطريق التوكيل وبعثهم وتلف مني الممن
لم يصديق في دعوي الوكالة ولورثة الميت مطالبة بذلك عند عدم البينة
بالتوكيل واما اقراره بوضع يده على العصم وقوله انه ماله دون مال

المتوفي

المتوفي قال قول قوله في ذلك بيمينه مالم يعترف بتقدم وضع يده المتوفي
على ذلك فان اعتبر بذلك احترازا له والله سبحانه اعلم وافقده سكر
رحمة الله سوال في رجل اشترى من رجل ارضا وتماخيل بغير
وثبت ذلك وحكم به وعلى حكم شرعي وحدد دونه ودارع لحد القبي
لما يدا ولا دنهاب ولحد البحر لما يدا اراهد ومن شرهم وبحر الشرقي
لورثة بطيل ولحد الغزي لحد حجة بنت الصغر فتوفي المشتري وخلف
ولدا الي الملك فوجد رجلا اكل ثمر القليل بطريق التعدي كون اولد
المشتري المذكور اعلاه ساكن في بلد بعيدة عن بلاد الملك المذكور
فادعي الولد على المتعدي بالكلية ثم لم يتقبل بغير طريق شرعي فاجاب
ان الملك المذكور ما يدل على صحة الملك المذكور فاعلم من يد مستندا
يدل على صحة الملك المذكور مشهور بتكويبه مستندا فقال المتعدي
عند ذلك الحكم المدعي بين يديه اقرارا على المستند المذكور فقرر عليه
فاجاب ان القبي والجرى يحتاج وصدقوا جبره الملك المذكور
على صحة ما واما كروا لحد الغزي والشرقي وقالوا ان لحد الشرقي
والغربي الا ان في ملك اوقم لسيوا او اذ العجل واولاد ربيهم تعلم
بحد من المصححون ولا جبره بالانتماء الي لحد الشرقي والغربي
المذكورين وتقيي علي المتعدي وتقيي بره المنة الي ربهما في
السنتين الماضية ويرفع يده في المستقبل وماذا يلزم المتعدي
في الشرع وهل تعلم ببقية المستند المذكور ام لا جوابه للشيخ
ناصر الدين القاني رحمه الله تعالى اذ اثبت ان لحد من الشرقي
والغربي معرفان في تاريخ الشرايين ثم في المستند على المستند
ورفعت يد المدعي عليه وطالب بالتعدي عليه ان لم يكن له شبهة
ولا يضر كون لحد من الامر وفيه باقرا العجل وان لم يثبت ذلك
ولا يكتفي في ذلك صحة حد من لحد دون بنية واستحسان
اعلم وكتب سيدي لحد رحمه الله تعالى تحت خطه بالموافقة

حكم

صلى الله عليه
سبحان الله
وبه من والشر
المدعي

سؤال في شخص له دين على آخر فطالبه بما عليه من الدين فموجب
 فطلبه المشرع الشريف وادعى عليه فاتفق بما عليه من الدين لم ادعى ان يدفع
 نقدات متفرقة من الدين الذي اعترف به فطالب ببينة فلم يجز ببينة
 فاحضر صاحب الدين بحجته فحينئذ ان صاحب الدين اخرج عنه وبعد ايام
 قليلة توفي صاحب الدين الى رحمة الله تعالى واخضرارته في الورثة استوفوا
 جميع تركته فطلبوا ذلك الشخص المذكور لجلس الشريف الذي ادعى عليه فنهى
 وادعوا عليه فلجاب بالاعتراض ببعض الدين وادعى انه دفع ما بين يديه
 فطالب ببينة فطالب الاموال الى ثلثة ايام وللورثة بينة شرعية فتشدد
 عليه بالقران بعد وفاة مورثهم ان الدين باق في ذمته فهل تنفع بينة المحدث
 عليه ام بينة الورثة التي تشهد باقراره بعد وفاة مورثهم ان الحق باق في
 ذمته والحكم في ذلك جواباً للشيخ العلامة الشهاب الراملي رحمه الله تعالى
 تقدم بينة الورثة الشاهدة باقراره بينا الدين في ذمته بعد
 موت مورثهم والله تعالى اعلم وواقته سيدي محمد رحمه الله تعالى سؤال
 في امرين متنازعتين على قطع طين سواد بنواحي شترقة ساجهم بالقصة
 تكلمت سبعة وخمسون قدانا وان اعداهم بيد قاتلهم اصابني بكل الخطوط
 والعلامات على العادة وسليم من ذلي امرين يدون لها بالنصف والربع من النظر
 والتجدي طين زاوية جبهة الاعلى باحجية هو المعروف بزاوية الشيخ احمد
 المغربي الريان والثانية بيد قاتلهم اصابني بيد بالربع من النظر
 والحق على الزاوية المذكورة لم وقع بينهما شجر ووقف على حاكم
 شرعي واظهر كل ما يبردها من المستندات والنواقيع ثم ان صاحبة الربع
 اظهرت مستنداً شرعياً يبردها عن الزاوية وان التي في شترقة على
 النصف والربع ليست من الزاوية ثانياً على الشرف المحكوم فيه
 ثم ان المتحدثة على النصف والربع اظهرت مستنداً شرعياً يبردها على
 صاحبة الربع ان لا رافع ولا مطن ولا حكم ولا حصار ولا جوار فيما بينها
 من الحق على النصف والربع وبضاد بل ذلله ثانياً محكوماً عليه على حكم

مالكي

مالكي تنص على حالين شرعيين حبيبي وختني فسيات عن ذلك فذكرت
 لهما عليها وقالت احضروا بالاثبات الذي شهدوا علي ولحال
 ان الشهود انفقوا بالوفاة الى رحمة الله ولحكم المالكي المذكور فهل ينيل
 قولها في ذلك بعد ان شهدا عليها ولا اتصال بعد ذلك ام ينصل المستند بالحكم
 الذي عنده الدعوي ويعمل به جواباً للشيخ تاجر الدين الشافعي
 رحمه الله لا قيل قولها في ذلك ولا يلزم احضار شهود ولا اصل وقولها ما ذكر
 من نبوت المستند المذكور لا اتصال بالبينة الشرعية واذا انصل المستند
 بالحكم الذي وقعت عنده الدعوي عمل به بالطريق الشرعي والله سبحانه اعلم
 بالصواب وواقته سيدي محمد رحمه الله تعالى سؤال في شخص
 اشترى بيتاً من اخوين بمن معلوم بعد انهما في المنداه وهم في حال
 صحته وسلامتهما ثم توفي احدهما وخلف زوجة واولاد اقر من شدة
 ان المشتري المذكور يقبل موت احد البائعين بحد البيت المذكور وعمره
 عمارة واقام بعد ذلك مدة سنين ثم انه بعد ان توفي البائع المذكور
 بمدة ثلاث سنين قاتلته زوجته المذكورة ارغبت على المشتري المذكور
 بالمعنى فهل لها الرجوع على المشتري المذكور بذلك وهل تنفع لها دعوي
 ام لا جواباً للعلامة المسند من اهتت له الولاية في مذهبه شيخ
 الاسلام الحنبلي لا رجوع لها ولا تنفع دعواها ولحال ما ذكر والله سبحانه
 اعلم وواقته العلامة الصالح الشيخ البلقيني والمحقق الشيخ ناصر
 الدين اللباني وسيدي محمد نعمهم الله برحمته سؤال في شخص
 ابتاع من انسان ثياباً من النقود ثم ان البائع قبض بعضه وباقى البعض
 على حكمة ولت له بخط يده شهادة عليه بما باع له وما وصل له من الثمن
 وما بقي ولت شاهد خطه صحبة خطه بشهادة عليه بذلك ودفع له المبيع
 ثم ان المشتري المذكور اطلع على البائع المذكور وعسنته ان يشاهد من
 البائع المذكور وان المستند الذي طلع به المشتري ثانياً لم يكن
 على البائع ولا حضرم ولا اقرب ولا يعلم من كتب وادعى انه غير المستند

شركة

لا يتقبل قول المدعي عليه في ذلك بحجده بل لا بد من اثبات ذلك بالبينة -
والله اعلم وكتب تحت جوابه العلامة الشهاب بن عبد الحق رحمه ما مضى
لحمد لله وفق الصواب جوابي كذلك الا في نزع المدعي فانه لا يلزم ذلك
الامان وصل المدعي وانما يفر من اخذ منه والله اعلم بالصواب وكتبه احد
بن الحق الشافعي وكتب علي بن ميمون السوال الشيخ ناصر الدين
القائي ما صورته بعد الله رب العالمين اذ ادعي بينه غايبة غيبة بعيدة
فقص عليه بقطع الخصومة في ذلك المدعي به مع تناقضه في القيام بها
ان كانت قد تمت وان كانت قديمة الغيبة نظره حكم بالاختم فان لم يأت
بما يقتضي عليه بذلك لم لا حجة له بعد ذلك ونعزم المدعي المدعي عليه ما
اغرمه بسبب شكواه ظاهرا اذ ثبت الغرم والله سبحانه اعلم بكتبه القدر
ناصر بن حسن الثاني المالكي حامدا مصليا سوا - في شخص
الترابيلدة من البلدان من الديوان الشريف بمبلغ معلوم وكل منهما
قبض من الفلاحين مالا ومن الشخصين شخص صرف من المال الذي
قبضه مبلغا على مصالح الناحية بادن الفلاحين كما جرت به العادة
بذلك ولم يأت على الفلاحين بانهم صدقوا على صرف ذلك ولا دفع لهم ولا مخصص
وعرضوا له وثبت ذلك لذي حاكم شرعي من الشريك في الالتزام الدعوي
على شريكه لذي امر في المبلغ وهل يتبرطه مناه في ذلك أم لا وهل يقتضي
بعضد بقاء على صرف ذلك أم لا واذا قلتم انه لا يقتضي الشريك في ذلك ثم
تعدى عليه بالبد العادية واشكاه الي حاكم سياسة ونقض عليه واودعه
السجن غير طريق شرعي بواسطة شكواه مبلغا من مرجع على الشريك ما غرمه
او على الحاكم ام لا وهل يوجب على فعلته هذه ام لا جواب الشيخ الشيوخ
المسئ للقائي رحمه الله يلزم الشاكي بطريق الظن والعقد عزم ما تكلفه
الشكوى بسبب شكواه حيث فقد اخذ من المأخذ وما قد اذ لك ما سبل
شبهه فبني على الالتزام وهو فاسد واذا رفع الامر المصروف التجاري به العادة
الي الناظر على الديوان امضاءه للفلاحين ولن صرف على بره نصفي ذلك

علا

على تجري العادة في ذلك والحالة هذه والله سبحانه اعلم ووافقه سيد
الحيد تهره الله برحمته وكتب علي بن ميمون السوال العلامة الشهاب بن
الدين الرملي رحمه الله تعالى ما صورته بعد ليرة لميس للشريك في
الالتزام الدعوي بالمبلغ المذكور على شريكه ولا يتبرطه مناه ولا يقتضي
الي بعضد بقاء وكما يرجع من غرم المأخذ من اذ ارفع الغارم من
اشكاه الي الحاكم عزه التفر من الايق بحاله الرابع له ولا مثاله عن ارتكاب
مناقص افعاله والله اعلم سوا - في شخص المدعي عليه نفسه
ان عليه في كل شريك في نظره ما يحصل له من الشكايات بنواح معلومة
فصرح في البلاد مدة ومدة لم يصرح فطوبى للمتهم عليه بالمدعي التي
سرحها والتي لم يصرحها وحال ان الذي يحصل معه من الدعاوي والشكايات
دفعه للمتهم وله من كل يحصل والحال ما ذكر الاستعداد والمال لان ما ان
في المدعي التي لم يتحصل فيها الا يلزمه ذلك بحال وهل يجب على الامر
منع المتهم له من معارضة المذكور واخذ المال المذكور ام لا جواب
الشيخ البلقيني رحمه الله لا يلزمه ذلك بحال ويجيب على ولي الامر ايده
به الدين وقع به العفاة والمتم من منع المتهم له من معارضة المذكور واخذ
للال منه والحالة هذه والله اعلم وكتبه احد البلقيني الشافعي وكتب علي بن ميمون
الامين الشيخ ناصر الدين رحمه الله تعالى الاستعداد بذلك باطل واخذ المتم من المذكور
للال المذكور من اصحاب الشكايات والدعاوي باطل واخذ المتم له ذلك
من المتم باطل وذلك كله محض وحرام لا يجوز اخذه ولا الالتزام به والله سبحانه
اعلم بالصواب وكتب سبدي لخير رحمه الله تعالى تحت خطه بالموافقة
وايه اعلم سوا - في شخص باع لولد شهابينه وبينه من غير
حضور بلكن معلوم لم ادعي بعد ذلك المستري متاعه فقال البائع
ما بعته لك الا لا كرم من هذا التمن فبطل ليقول قول البائع والمستري
جواب الشيخ ناصر الدين الثاني رحمه الله تعالى اذا اتنا رعا في قدر
التمن والسلعة باقية بيد البائع تحت الفاوننا سنا ومن كل نصفي عليه الف

واسمها شاعرا علم بالصولب وكتب سيدي محمد رحمه الله تعالى بجانب
 خطه جوابي كذلك وكذا الحكم لو كان بعد فتن المبيع والله اعلم سوا
 في رجل يجر الى حجاز الشريف هو وزوجه وله بنت من غيرها ولم يلبث
 وصية فتوفي في مكة الشريفة وله قاعة سكن بمصر فاحد الخامن ما وجه في
 مكة تحت يده وجاءوا الى مصر فوجدوا فيها اسقة والزوجة تقول لا اسقة
 ستاتي والنت تقول لا اسقة ستاتي ولم يكن هناك بينة فهل القول
 قول الزوجة ام البنت جواب الشيخ الرملي رحمه الله تعالى البند
 بان لا اسقة المذكورة للبنت والزوجة فانه اقامت احدا بينة بدعواها فتبي
 لها بها وكذا ان بكت احدا وحلفت لا تحري وان حلفت فبنتها بحسب
 يرواها من ساكن القلعة والله تعالى اعلم وكتب علي بن السوال العالم الصالح
 الشيخ عبد الرحمن الاجوري ما نصه بعد رسد العالمين ما يعرف للنساء المرأة
 وكما هو ثبت وكتب عبد الرحمن الاجوري الى ابي حامد اصيلي سلمه وكتب
 تحت خطه بالوافقة سيدي محمد وشيخ الاسلام كتبني بخدم الله تعالى رحمه
 هو الله فيمن كان مستغفرا على حمل لا ير من الامل سو حجاب به اليه
 جرح يسير ذلك الحمل ويصرف في ذلك بحسب ما اذن له في ذلك وان يرد
 في ذلك يد امانة واستودع من اقوام متفرقة من دقيق وغيره واذن له في القرن
 في ذلك اذا وصل ذلك الموضع مع سلام الله تعالى منه رحمه الله بالبراه في ذلك
 يحفظ والصحة ويجعل منه لاصحابه المودعين فهل اذا قام قائم بعده
 خمسة عشر سنة وادعى على المودع بغير احوال من الدقيق وانه تسليم
 من كان مستغفرا على المديونية وانه وضع يده على ذلك وباعه وان ذلك باق
 الي يوم تاريخه لم يصل ذلك المودع الذي كان مستغفرا على المديونية يكون انه
 كان قاهرا واد الجواب بان جميع ما دخل تحت يدي من ذلك وغيره من الودائع
 من المتحدث وغيره خلت بيدي من ذلك ومن جميع الودائع لودها هل القول
 قوله في ذلك مع بينة ام لا وهل اذا كان المديون صدق ان المديونية عليه يده
 يان ذلك امانة وادعى دفع ما وضع يده عليه من من الدقيق وغيره المودع وهل

القول

القول قوله مع بينة ام لا جواب الشيخ الرملي رحمه الله تعالى القول
 قول المودع بمينة في ان رد الودائع لا بها والقول قوله ايضا في انه
 دفع ما وضع يده عليه من من الدقيق وغيره من ايمتد والله اعلم ووافقه
 شيخ الاسلام لعلي والشيخ ناصر الدين القفاني وسيدي محمد رحمه الله
 تعالى سوا في رجل ادعى على زوجته شتما تستل بالوفاء اليه لاجل
 الله تعالى ومن جملة ذنوبه قاصرة شموله بايضا وهي شرعي وقبض المدي
 من مال الزكاة على يد العاصب وهي القاصرة سبنا على وجه الصلح
 بائنا شرعي مزيل باقرار بعد الاستحقاق ثابت بحكمه فيه في
 الشرع الشريف والمبلغ المديني به مستند شرعي في سنواري وعشرين
 وثمانية ثم بعد ذلك ظهر مستند شرعي بين المديني والمؤدي
 بنسب سبلة من جهة وقت في سنة ست وعشرين وتسعين
 مزيل باقرار بعد الاستحقاق عاما مطلقا وامر من الجانبين ثابت
 في الشرع الشريف بحكمه فيه من قبل حكم شرعي مالكي المذهب فتقد
 على بنية ذوي المذاهب الثلاثة فمن عليه ما قبضه من مال
 الزكاة على يد العاصب والوصي في سنة احدى وثلاثين وتسعين
 بعد ظهور المستند الذي في سنة ست وعشرين المعير بالامانة
 جواب الشيخ شهاب الدين القفاني البراءة الصادرة في سنة
 ست وعشرين وتسمية اسقطت الطلب بجميع ما تقدم على تاريخها
 فلا تنفع دعوي بذلك ولا يعمل بمينة ولا مستند شرعي شاهد
 على مقدم على تاريخها فان تقدم الاطلاع على مستند البراءة المذكورة
 فوقع الدفع للمبلغ استناد الى الحق الشرعية بالمستند السابق على
 ذلك في سنة اربع وعشرين وتسمية فلما دفع القيام بالبراءة التي اطلع
 عليها بعد ذلك واسر حاج المبلغ من فاضد بقرينة الشرعي والادلة
 هذه والله سبحانه اعلم ووافقه سيدي محمد وشيخ الاسلام لعلي
 تقدم الله رحمه الله سوا في رجل له رجل اخر دين شرعي ثم توفي

ع

الديون وتركوا ثمة متعدي وافتسما ما رآه فطالب رب الدين احد
ورثة المديون بدنيه من كل لاهضه منه على التزانه ام ياخذ من كل
وارث بقدر حصته وما حكم الله تعالى في ذلك **جواب** سيدي محمد
رحمه الله تعالى قال المادرجه الله ناقل عن الفتاوى الصغرى كما مضى
تركه فيها دين غير مستغرق فتمت ثم جاء الغريم فانه ياخذ من كل واحد
منهم ما يخص نفسه من الدين حتى لو كان الدين الف والارزلة ثلاثا لاف
قسمت بين ثلاثة بنين ياخذ من كل واحد ثلث الالف وهذا لاخذ
جملة عند القاضي اما اذا نظر باحدهم ياخذ منه جميع ما في يده انتهى
واسد اعلم وكتب الشيخ شهاب الدين البلقيني رحمه الله تعالى على عيني
السؤال ما صورته بعد معرفة نعم له اخذ اقل الامر من دينه
وما في يد احد الورثة لطول التسعة ولكالة هذه واسد اعلم
سوال في شخص له نظري وقف بطريق شرعي ولديته من
يعده فالحاضر جهات من الوقف المذكور لشخص مدعى فويله
ثم انتقل الناظر جهات من الوقف المذكور الى رحمه الله تعالى والادوية فادعى المستاجر
ان الناظر حله من الوقف وباعها للمستاجر وادعى انما اعطاه ماله
صورة على باقي الجهات المستاحرة والحال ان الذرية لم تقنع بدها
على شيء من تركه الميت فبلى لم الوقف الدين المذكور ام لا والحال
ان الميت قبل وفاته ادعى على المستاجر بجهة التي ادعى فيها الملك
وكتب عليه مستند شرعي بحكمة ان لا يدفع له ولا تقص وان بجهة
المذكور باقية على وقفها المذكور عرف الحق فاستعنه من له ان يدعى
بعد ذلك بمكملها ام وهل اذا ثبت الدين المذكور على الميت المذكور
بلى الوقف **جواب** الشيخ شهاب الدين الرضاي يلزم
جملة الوقف من الدين المذكور ولا تنفع دعوى المستاجر الملك
المذكور واسد اعلم ووافق سيدي محمد والشيخ ناصر الدين اللقاني
تقدم الله تعالى رحمة **سوال** في امرأة لها حق شرعي على امرأة

اخرى

اخرى مستند شرعي ثم ان صاحبة الحق نوفيت الى رحمة الله تعالى ولها
ورثة فطلبوا المرأة التي عليها الدين واظهروا المستند المكتوب عليها بالدين
فاجابت انها اوصلت صاحبه الحق لبعض الدين مستند شرعي ليظهر
عليها وبنيته الحق اوصلته لتقابل موتها على ففدت شترقة بغير احد
ليشهد عليها من قبل بيتيل من المرأة المدبونة في حق الميتة انها اوصلتها
او يلزمها وزان البالغ او يلزمها بحين بالله العظيم **جواب** الشيخ
الرسلي ما شهدت به البيعة سقط عن المديونة وغير القول فيه قول
الورثة بالماضى والله تعالى اعلم ووافق سيدي محمد رحمه الله تعالى
كتاب الاقرار **سوال** في والد مولانا امير المؤمنين
اعز الله به الدين وله نصف بناملكه شركة رجل ففقد على الرجل
اجرة الصف المذكورة فقال له ولدك امير المؤمنين ففقد مني ذلك
فقال له انما اذنت لولدي في قبض الاجرة منك فقال له اذنت
انك ما اذنت لولدك في القبض والقبض الاذن من قبل يلزمه اليقين
المذكور على سبيل التهمة او لا يلزمه كونه امرته بذلك وهو امير
المؤمنين مع ان ولد اخذ ذلك بفيلذن والده الذي هو صاحب الملك
ولم يملكه بذلك لوالده دون الولد واذا قال له انت وصي علي بن
القتبي هل يجبر لم **جواب** الاصل في كل بوضع لو اقر لزومه فاذا
انكره يتخلف وعلى هذا قولنا ولد امير المؤمنين اسخ الله تعالى
ظله ورحمته اسلامه الكرام وابقى بخلة نعمة اليقين والحال ما ذكر
واذا ثبت قبض مولانا امير المؤمنين لاجرة المذكورة من الرجل المذكور
وان والده وكيله وان له تلا تحت يده فللرجل المذكور بحاسية به
والداير المؤمنين بذلك واسد اعلم **سوال** في رجل ادعى على
رجل حق فاكتم وحلف اليقين الشرعية واقام عليه سطر البيعة ثم
ان المديني اخذ دعواه لا حصار مستند له بحليل فقدر المستند
الحضار ثم اقر له خصمه بعد ذلك بحضور بيعة مسلمين بان حقك



الذي ذكرته عندي ولكن دفعته لزبدن الناس من بل يولخ هذا
 لافزار ام لا جواب بواخذ هذا المتر باقراره واساعلم ولايت
 بخط سيدي محمد رحمه الله تعالى حاشية على قول الزبدي رحمه الله
 اول كتاب الاقرار وهو غير ما اذا اقر احدنا من بعين مملوكة لغريم
 لا ينفذ للحال واذا ملكها يوما يوما بتسليمها الى المقر له نفسها ولو اقر
 بان هذه الدار التي تريد فلان وقف على مسجد كذا لم يملكها المتر فانه
 يوم بتسليمها الى المقر هكذا الفتية في سوال رفع الي والله الموفق
 انتهى **سوال** في رجل طلق امراته فكلت مدة فمضت من مائة
 فيه الموت ثم بعد ذلك في ذلك المدة فابراته من جميع الحقوق الشرعية
 رغبة للزوج واحراما للوارث فهل البراءة صحيحة ام لا **جواب**
 البراءة المذكورة موقوفة على اجازة فتية الورثة ان شاءوا اجازوها
 وان شاؤوا ردوها والله اعلم وفي الكراسية التي جمعها سيدي محمد
 رحمه الله تعالى ووقع الي سواله ودرس الروم صورته ما فوكم رضي الله
 عنكم في رجل اقر لصبي لا يعرف نسبه انه ابنه ثم اند ما زال يربيه
 مدة خمس عشرة سنة او اكثر ثم تفاه هذا بغير نفيه بعد اقراره ام لا وهل
 يرتك من المتر بعد نفيه ام لا **الجواب** ما نفيه بعد اقراره من مدافعت
 استدل العون نسب هذا الصبي ثابت من المتر ونفيه غير صحيح كيف وتقدم
 الزمان دليل لما تراءم وقد قال في الهداية ما مضى ومن اقر بطلاق بولده
 مثله للملأ وليس له نسب معروف انه ابنه وصدقة الغلام ثبت نسبه
 منه وان كان مريضاً لان النسب ما يلزمه خاصة فيصح اقراره وبه
 وشرط ان يكون له نسب معروف لانه يمنع نبوته من غير وان شرطه
 فنقد بيقته لا يفي بد نفسه اذ المسئلة في اقراره بغير من نفسه بخلاف
 الصغير على ما مر من قبل ولا يمتنع بالمر من لان النسب من احوال
 وبنارك الورثة في الميراث لا يثبت نسب من ماله وارث الموقوف
 فيسألك ورثته انتهى وكتب المذهب من النور المطبوعات والمختصرات

في
 ردها

كالوقاية

كالوقاية والجمع والذرة ناطقة بذلك وقد صرح العلامة الملقب بالشيخ
 في باب الدعاء بانه اذا اقر بالولد صريحاً كما اذا قال هذا الولد مني او هذا ولد
 او دالة كما اذا سكت حين هني به لا يصح نفيه بعد ذلك **ثم قال** بعد هذا
 باسطر بعد الاقرار بالنسب لا يقع الرجوع عنه لتعلق حق الغريم به انتهى
 وهكذا صرح غيره في باب الدعاء وغيره فقد علم من هذا المنقول ثبوت
 نسب هذا الصبي من المقر وعدم صحة نفيه فيرتك من المتر كسراً اذ اداه والله
 سبحانه اهل بالصواب قاله وكتبه احمد بن يوسف بحسبتي عن والده تعالى له
 ولوالديه ولما تحبه والسليبي حامداً لله على نفسه ومصلحاً على اشرف
 خلقه سيدنا محمد واله ووصيه **ثم انتهى سوال** في شخص اهدى
 على نفسه انه ضمن له فيما اقرت انها ضمنته اباه فيه وهو النافعا لسلام
 وبنت ذلك لذي حكم ونبت اقرار الولد ووالدته لذي حكم شرعي وحكم
 به فهل اذا احضر الغناس وقال ان الذي في ذمتي من هذا الدين
 الف مثلا من غير زيادة فواخذ لهم وولدها ما اقر به ويلزمها حكم الغناس
 ولا يلتفت الي قول الاب لم يعمل يقول الاب ويبطل الغناس فيما انكره
جواب نعم فواخذ لهم وولدها ويلزمها ما اقر به حكم الغناس
 والله اعلم **سوال** ما فوكم في رجل اقر لرجل بمبلغ معلوم حال له
 في زمته بين يدي حكم حتي وصده بينا بما لمجلس اقرار بعدكم استحقاق
 ونيار من يدي حكم ولم تستثن المبلغ المترية المذكور وحكم بحكم موجبه
 ومن موجب حكمه لا يرا من الجول على فاعذ مذهب الشرف وكتب بذلك
 مستند بيد المقر وانقل المستند حكم حفي ثم حكم مالي ثم بعد ذلك
 طلل المقر له بالمبلغ المترية فخرج المقر المستند الذي بيده ومسك بالار
 والشاري الذي بينا فيه وقال له ذمتي برئت لك بمقتضي ذلك فهل
 تنسل دعواه عليه بالمبلغ المذكور وله مطالبة ام يستطاعه بمقتضى التبر
 وحكم بذلك ام لا وهل تبطل قول الشهود بينا المبلغ المذكور بعد انقل الحكم
 بالمستند المذكور لم يلزمهم نظراً ما تلقوه لانهم لم يستثنوا المبلغ المذكور

الألمة

أما وهل قيل قول اليهودي السهو في عدم استنباطهم في ذلك أم لا وما
الحكم في ذلك أو ضوابط الجواب جوابه لا قبل دعوى القربى في إعرافه
من الأمر في القدر المقرب والمقر له مطالبة بما قر به حيث شهد اليهود
شعور الأبرار وأهم تركوا الاستنباط وكذا له مطالبة إذا قال اليهود
لم يعلم هل شهد الأبرار أم لا لأن الأمر لا ثابت بيقين ووقع الشك في
الأبرار في القدر المقرب وعدمه فلا يثبت الأبرار في الشك وقوله الوثيق
ونبت ذلك لذي فلان وحكم بموجبه ومن موجه حكمه الأبرار من الجهور
فيه قرينة ظاهرة على أن الأبرار إنما صدر عن بني مجهول والقدر المقرب معلوم
فلم يشهد الأبرار على أن الأبرار وقع في القدر المقرب في مجلس الأقرار لم
يصدر المستند بالأقرار بل كان كسب بينهما أقرار بعدم استحقاق من
غير ذكر القدر المقرب فعدم استنباط القدر المقرب محمول على سهو اليهود
والله أعلم سوا ذلك أرسله إلى من عزة الشيخ الفاضل شمس الدين
الشرقي الغزي الشافعي أبقاه الله تعالى ونفع به صوته سابقكم رضي
الله تعالى عنهم ونفع المسلمين بعلومهم في أملة ثلاثة أو أصفاء جدهم
رطيع والأخرا من سبب الله في غفلة أي الأوراد فأراد أن يزوج عليها
فشق عليها ذلك ثم طلب منها أن تقرأ بالأوراد الثلاثة الصغار بما بقي دينار
ذهب للذكر ما بقي في المال التي جنون فأقرت خوفا من التزويج عليها بذلك
وأن ذلك في ذمتها لم ينظر في صحة تزويج من غير أن يبين تلك الطريق
وصدق والدهم على ذلك وعرف بها اليهود دخلها وزوج أختها وكتب
بذلك مستند شرعي ونبت الذي حكمه شافعي وحكم بموجبه بوجه للقرعة
واعذرت ثم توفي ابن من الأوراد ثم توفي أبوه عن ورثة مائة مائة الزوجة
المذكورة وذكر من غيرها وقد تجد لها كسوى وأحقوق شرعية على الزوج
فطالبها فظهر لابن المستند وقد ماتت يهوده والقاضي المبت له وصفي
عليه مائة نحو ثلاثين سنة وبعده على حكمه ما كان وادعى بما فيه على المرأة فقالت
أقرب ما قيل إلى بني ما قربت به والتمست بين الابن المدعي على أن هذا يبلغ

المقرب

المقرب وصل إليها ونبت في ذمتها من جهة أخوته المقرب وبحال أن الأولاد الصغار
المقرب لم يبعد لهم مال أصلا وإن أحد الميراثين بوجود معتق بأنه لم ير لها حيا
سند علم ولا شصا ولا تعرف بها اعتمادا على صورتها وإن المرأة من أولاد المقرب
لم بوجوده سند أصل الأقرار من الأقرار المذكور من غير ما يشبه والشها
بالمقرب على الوجه المزوج أعلاه صحيحا أم لا فإن قيمته صحيحا بقوله في القدر
حكم الشافعي قبل يسوع الحكم بحسب الزام المقر بالمصلحة المقرب اعتمادا على حكم
الشافعي أم لا فإن قلم لم يزل يزم من المدعي أن يحلف اليمين المذكورة
على البت كما هو ظاهر مذهب الشافعي أم على بنى العلم فإن قلم على البت
قواض أو على بنى العلم فهو مخالف لمذهب الحكم الذي اعتد به حكمه ويلزم منه
أن لا يجوز الحسنى الزام المذكور وذلك أنه إن نظر إلى مذهبه كان مستمرا لا
يخفى على حكمه الحكم وانظر إلى مذهب الحكم الشافعي فتعصبية بوقف
الزوم المقر على بين الابن الوارث على البت لأنه قائم مقام مورثه وهذا
ما استكمل في هذه الواقعة فينبوه نوحوا وادام الله السع تعلمكم وأنابكم
أحبته منه وكرمه أمين جوابه لكاتبه نعم الأقرار صحيح نافذ وإن لم يبين
سببه لكن إن وقفت ربه في الأمر إلى القاضي في الجبار على بيان السبب وعدمه
والعريف المذكور أيضا صحيح ودعوى أحد الطرفين أنه اعترف بالاعتماد على
صوفيا غير مقبولة سيما وقد نبت ذلك على حكم شرعي ويسوع الحكم بحسب الزامها
بما أقرت إذا البتل به حكم من سببه بطرقة الشرعي وليس الزام احتسب إياها بما
أقرت به سببا على حكم الشافعي بل لو لم يثبت الأقرار لذي شافعي وأدت بشود
الأقرار لذي حكم حقيق وفيها سماع له الزام بما أقرت والكثرة التي من
أولاد المقرب أصل الأقرار غير قاص في صحة الأقرار بل يبري الكارها في احتصمها
فقط وأد التمنت المقر بين الابن المدعي حلف على بنى العلم أنه هو ليس
فعل المدعي عليه لا على النبات نيا به عن مورثه إذا النبات لا تجري في
اليمين وليشهدا قلناه من المقول ما ذكر في فتاوى القاضي وأخلاصة والقدر
قال القاضي خان في فتاواه في باب اليمين إذا طلب المدعي بين المدعي عليه

د



فاسي قال المدي عليه اخرج كراسته حساك لا تطرفه فقال المدي اخرج
فطلب من القاضي ان يحلفه قالوا ان امر القاضي بان يخرج فهو حسن ولا يجوز
كما لو طلب المدي عليه من القاضي ان يسأل المدي من اي وجه يدعي هذا
الحال ان ساله القاضي فهو حسن فان لم يبين لا يجبر القاضي كذا هنا
وقال في الخلاصة في كتاب القضاء قيل الفصل الخامس ما لصد
وفي كفاية الاصل في باب المدي عليه اذا اطلب من القاضي ان يسأل
المدي من اي وجه يدعي هذا المال يسأل له لكن اذا لم يجبر فان
وقعت ريبه فالراجح للقاضي وقال في الفصول العديدة في اول
الفصل السادس عشر والكيفية الخفيف فتقول ان وقع الدعوي على فعل
المدي عليه من كل وجه بان ادعى على رجل انك سرقته هذا مني اوقال
غضب هذا مني ليجعل على التبات وان وقع الدعوي على فعل الغير
من كل وجه يحلف على بقى العلم حتى لو ادعى ديناً على ميت بحضرة وارثه
سنيب الاستدلال او ادعى ان اباك سرق هذا العيين مني او غضب
هذا العيين مني يحلف على العلم وهذا مذهبنا ثم قال في باب
القضا بالامان من قضا الجماع الصغير لصاحب المحيط رجل ورث عبداً
فادعاه انسان ولا يبيته له يحلف الوارث على العلم بالله ما نعم ان هذا
عبده ولو وهب رجل لآخر عبداً وقبضه او اشراه منه ثم ادعاه اخر انه
عبده ولا يبيته له يحلف المدي عليه على التبات والفتنة فيه ان الوارث حلف
عن الميت والسياسة لا تجري في اليمين كي يحلف على التبات كالورث ولا
لكذلك الشري والوهوب له لا بد اصل بنفسه لا نابي عن غيره وان
وقع الدعوي على فعل المدي عليه من وجه بان قال اشتريت مني
استاجر مني استقرضت مني فان في هذه الافعال فعله وفعل غيره
فانها تقوم باثنين ففي هذه الصورة واجابها يحلف على التبات والله
تعالى اعلم وكتبه احمد بن يونس المحقق غفر الله تعالى له ولوالديه وسامحه
والمسلمين حامداً مصلحاً مسلماً اللهم اني من مسابيل الاقرار

سوال في شخص اثبت على ديناً عند قاض حقيقي المذهب وهو
غائب عن محل الحكم فحين حضر لم يطالبه بذلك ولا يعضه واستمر بقبول
تجددته بتعاطي امور من بيع وشرا وغير ذلك وهو لا يعلم انه اثبت عليه
من قبل مدعى علم المذكور ان الشخص اثبت عليه ديناً فذكر له ذلك فقال
الشخص انما اثبت عليك ذلك الاخوفا من عدم مجيئك او ان المال الذي
يجادل به بابتل وكان له ما يدره مالا وصله له حال حضوره فقال له
فهل تستحق على حقا مطلقا من سائر الحقوق او ديناً او عينا في يدي
قال له المحقق عليك حقا مطلقا وكان ذلك بحضرة انا س واستمر على ما كان
عليه من تجدده على حالته الاولى ثم سافر بعد ذلك الى محل من المحال
للتجارة وغاب به مدة ثم عاد فوجد الشخص قد توفي الى رحمة الله تعالى وكلف
ورثة وبعض اليهود قد توفي ايضا والسفر باق فخصي المذكور من ورثة الشخص
ان تطالبه بالمستد الذي كان اثبتهم عليه لانه لم يحكم في حال حياته فاخذ
من بقي من اليهود واثبت اقرارهم عليهم لانه لم يحكم في حال حياته فاخذ
من بقي من اليهود واثبت اقرارهم في حال حياته لانه لم يحكم في حال حياته
المذهب انه لا يستحق عليه حقا مطلقا كذا راعاه ومن جهة ولا ديناً بسطوره
ولا غيره وحكم بذلك الحاكم الشافعي وشهد عليه به يهود من جملتهم ولد
الموتى احد ورثته ثم سافر المذكور بعد ذلك ايضا الى بعيد للتجارة على
عادته وغاب مدة طويلة اطول من الاولى ثم عاد فوجد اخ الموتى اطلع
على المستد الذي كان اخوه اثبت عليه في تركته فطلب المذكور الى قاض حقيقي
المذهب واشهد عليه انه لا دفع له ولا سطق في المستد المذكور وان الدين
الذي به ياتي في ذمته الى تاريخه وحكم بذلك الحاكم المحقق ثم اتصل به بعد
ذلك ما نسب للقاضي الشافعي من براءة المذكور للموتى ونفذ حكم الشافعي
فعمل اقرار المذكور الذي لحكم المحقق عاقر به بعد ثبوت براءة الذي نسب له
وبعد اقرار الموتى ان لا يستحق عليه مطلقا معمول به ويلقى ما يدره من
حكم الشافعي ام يكون اقراره ببراءة الدين بعد ثبوت براءة منه لا غير به

والعلمكم الشافي وهذا كون شهادة ولد المتوفي على الشافي ما ثبت على
 ابيه من العلم الشخص المذكور فاقية مقام الاعذار منه حتى لو قيل يلزم
 المرء ما اقر به يكون الاعذار منه سار في حصته لم يتبع طلبه اثم جواب
 الشيخ الاسلام الطرالمسي العل على ما ثبت عند المحقق فيستحق الدين
 المذكور جميع الورثة والله اعلم وكتب سيدي الجوزي رحمه الله تعالى تحت
 خطه بالموافقة **سوال** في امرأة حضرت لمجلس حاكم شرعي وافرت
 ان في دستها امرأة غايبة محضرة والتمس اجسامة نصف قرص وكتب بذلك
 مسطور وحكم فيه حاكم مالكي وذييل بيلة سوي اجسامة نصف ثم بعد
 ذلك حضرت جماعة من جهة المرأة المشهود عليها بالاجسامة في الفرض وقالوا
 هذه ما اقررت واخذت وهذه حيلة عليها فامسك بغير قولهم في ذلك
 من غير بينة واذ لم يكن عندهم بينة يلزم المرأة تبين لها الرضا بها بعدكم
 الحكم املا جواب **سوال** للشيخ ناصر الدين القاني لا تقبل دعوى جماعة
 المذكورين وليس على المترجمين بعد البراءة العامة ما سوى المستفي
 المذكور والله سبحانه اعلم بالصواب وكتب تحت خطه القاضي
 الجوزي ما نصه الحمد لله رب العالمين المعول عليه ما افقي به
 الجيب اعلاه حيث كان الحكم ما تكيا والله اعلم **كتبه** عبد القادر
 الجوزي الشافي حامدا مصلها وسلم **والفقير الجوزي شيخ**
 الاسلام الحسيني وسيدي الجوزي رحمه الله تعالى اجمعين **سوال**
 في ناظر ادعى على شخص انه وضع يده على اصطنيل وحوش جار
 بين في الوقت الذي تحت نظره وهدم الاصطنيل واخذ نفسه وبني
 بركة الاصطنيل وخمر ارضه واراض الحوش وزرع بذلك اشجارا
 واخذ ذلك بجوار الوقت ومعنى على ذلك مدة لم يدفع فيها اجرة
 وطالبه الاجرة في المدة الماضية بما عاده المكان على مكان عليه واجاب
 المدعى عليه بان لم يفعل ذلك وانما والده هو الذي جف النهر وماها
 وغرس الاشجار ولم يفرس المدعى عليه غير شيخين فهل يواخذ المدعي

عليه

عليه باقراره بان والده هو الذي صنع ذلك ويكون ذلك دينيا
 في ركة والار ويواخذ هو جميع ذلك ما قصه من اراث والده ام يكون
 ذلك عليه وعلى بقية الورثة **جواب** للشيخ الاسلام الطرالمسي
 رحمه الله تعالى نعم يصيد في اقراره ويوم يقبل الاستحار وتوحيد
 الارض واعادة المكان على مكان عليه ولزمه اجرة مثل المكان مدة
 وضع يدايه عليه دون بقية الورثة حيث اتركوا ذلك والله اعلم
 ووافقه سيدي الجوزي رحمه الله تعالى وكتب تحت خطه
 العلامة المحقق الشيخ ناصر الدين القاني رحمه الله تعالى جوابي
 كذلك فيما قصه المترجم من مال للزكاة والله سبحانه اعلم بالصواب
سوال فيمن ورث دارا وشجر تخل من امه والجد من جد
 ثم اعطاهما لمراته فيملها عليه من الصداق وغيره ثم اسره حاكم البلد
 باقراره بضمها بما حقه وخاف ان لم يفرضه وحيدة فاقر بذلك
 فهل يصح هذا الاقرار والقضاء في ام **جواب** للعلامة
 الشيخ جمال الدين عبد القادر الصافي الشافي اقرار المالكه
 غير صحيح والله تعالى اعلم ووافقه شيخ الشيخ الشيخ
 الدين القاني المالكي وسيدي الجوزي رحمه الله تعالى
 في صحة امين **سوال** في رجل تزوج بامرأة ولها حقوق
 في أماكن متفرقة ولها اخ وكان يئنه وبينها شجار ولم توكله
 في قبض مالها من الاستحقاق ثم اباؤكته وجمها في قبض استحقاقها
 وقبض ذلك المبلغ ثم بعد مدة خمس سنوات حصل بين الزوج والزوج
 شجار على شيء من قبض استحقاقها فقال لها انت قبضت ذلك مني
 فانكنته وقتت الناس بينهم فهددوا عليه باقراره بعدم الاستحقاق
 وثبت ذلك عند حاكم بري الايمان من الجهول وحكم به ثم بعد ذلك
 حصل بينهما وبينه شجار اخر فقالت له اعطيت استحقاق الذي
 قبضته قديما فقال لها او صلتك ذلك والقول قولي انا وكيل

قالت له انما عرفت انك من الوكالة المتقدمة فقل بقبول قولها بعد البراءة وحكم
 الحاكم بما يقولكم في اجابة يدعي ان المال الذي قبضه لاخته بطريق
 التوكيل منها ان ذلك من حصته فهل يتقبل قولك في ذلك ام لا يدعي ان
 جوابه الشيخ ناصر الدين الثاني لا يقبل قول الزوجية ليدعي
 الغرض في الزمان الماضي لا يبينه وان اقامت بينة بذلك فالبراءة العامة
 المتأخره صحيحة وتكفي بما صحح معقول به واذ ادعي الاخ ان الزوج انما
 قبض حصته لم يتقبل دعواه خصوصا بعد العلم بانها قبضت ذلك منه وبعد
 سكوتة والله اعلم ووافقه الشيخ شهاب الدين البلقيني وشيخ
 الاسلام الحنابي وسيد محمد تقي الله تعالى اجمعين رحمته واسكنهم
 جنات جنة بنده وكرمه امين **كتاب الصلح** **سوال**
 في شخص قبض داره وسرق منه ثمنه فوجد جله واقر بذلك وسدعت
 عليه جماعة من المسلمين ثم اصطلح مع رب الثمن بديفنه له ثم بعد ذلك
 ادعي انه ما اخذ الا البعض من ذلك فهل منه ما ادعاه او يلزم مما اقر
 به واذ اقلتم بالبرائة فاذا ابرئ عليه بلام الشرعي **جوابه** لا يتقبل
 ما ادعاه ويلزم بديفنه ما وقع عليه الصلح والله اعلم **سوال** في شخص
 وضع يده لآخر على مبلغ فقد ذهب وقضه تعديا وطلبه بذلك فادكر
 قالتمس بمسئله على ذلك فوجهها الحاكم فشرع في اليمين وقطع يمينه بالبرائة
 ولم يكملها وقال اصله من ذلك تخمينه وبنار وقوع الصلح عن المبتغي
 المدعي ما ببعض مبلغ الذهب موحلا باجل معلوم فهل الصلح صحيح ام لا
 والحال ان الحاكم قضى على التامل بالمدعي به بأكوله **جوابه** حيث
 حكم الحاكم على المدعي عليه بالمبلغ المدعي به فقد صدق ذلك دينه عليه فاذا
 وقع الصلح بعد هذا عن المبلغ المذكور ببعض الذهب المدعي به
 فالصلح صحيح ولم يكن ذلك معاوضة لان في جعله كذلك ربا بل يكون
 ابراس الباقى واحذ البعض حقه والتأجيل في المبلغ المصلح به صحيح لانه
 بعد الصلح لا يسخن المدعي على المدعي عليه الا القدر الذي وقع عليه

الصلح

الصلح والله اعلم **سوال** في شخص وضع يده لآخر على مبلغ فقد
 ذهب وقضه تعديا وطلبه بذلك فادكر قالتمس بمسئله على ذلك فوجهها
 الحاكم فشرع في اليمين وقطع يمينه بالبرائة ولم يكملها وقال اصله من ذلك
 تخمينه وبنار وقوع الصلح عن المبتغي المدعي ما ببعض مبلغ
 الذهب موحلا باجل معلوم فهل الصلح صحيح ام لا والحال
 ان الحاكم قضى على التامل بالمدعي به بأكوله **جوابه** حيث
 حكم الحاكم على المدعي عليه بالمبلغ المدعي به فقد صدق ذلك دينه عليه
 فاذا وقع الصلح بعد هذا عن المبلغ المذكور ببعض الذهب المدعي به
 فالصلح صحيح ولم يكن ذلك معاوضة لان في جعله كذلك ربا بل يكون ابراس
 الباقى واحذ البعض حقه والتأجيل في المبلغ المصلح به صحيح لانه
 بعد الصلح لا يسخن المدعي على المدعي عليه الا القدر الذي وقع عليه

الدين الرباني رحمه الله تعالى الصلح المذكور باطل فلا اثر له والله سبحانه
اعلم ووافقه شيخ الاسلام الحنبلي رحمه الله تعالى وكتب علي الحب
لما بين سيدي الجدر رحمه الله ما صورته بعد المدة حيث اتمت الواضع
يد علي التركة انه وارث مع من يشركه وكانت التركة مشتملة علي
التقوى وغيرها فاصلح الواضع يد المخرج المذكور علي ذهب اوقصة
وكان القدر المدفوع من حبس باقي التركة من القدر وكان اقل ما يخصه
من ذلك القدر فالصلح باطل وان كان كذلك فالصلح صحيح ليكون قدر
نصيبه من القدر مقابلا لثمنه والقدر الزايد عليه يحقه من بقية التركة
والله تعالى اعلم سवाल في شخص توفي عن زوجتين وخلف
بوجودهم اثاث واسعة وديون وقمارات ثم ان احد الزوجتين فاسر
ولها من سهمه فضل ما يخص بنت اخيه بمبلغ كبير ولم يحصل المير وجه
شي من الميراث لم بعد مدة يسيرة ظهر للموتى الاستقنة والعقارات والمنازل
ثم حين مصلحته الم كتب بذلك براءة ان متي قامت بنت اخيه وطالبت
بخصمه ما يخصه كمال هو القام بذلك فيسأل للمرة رجوع علي الموجود
الذي ظهر بعد الاستقنة وعليها ام الجواب **الشيخ العلامة الحق**
التميز الرباني رحمه الله تعالى صلح المير المذكور باطل وكذا المير والزوج
بعد بلوغ المطالبة بجميع ما يخصها والله تعالى اعلم وكتب تحت خطه
العلامة الصالح الفقيه الشيخ عبد الرحمن الاجوري المالكي تقرب الله تعالى
برحمته ما صورته جوابي كذلك اذ لم يكن للمير ولادته والله اعلم
وكتب تحت خطه العلامة الزهانة المنرد في مذهبه افضى القضاة
الشيخ فني الدين بن شيخ الاسلام بن النجار الفتوي الحنبلي اطال
الله بها في جزع عافية وادام النفع لعموم ما صورته انه مير الذي
بيد القتل بوثية من بينا جوابي كذلك مطلقا والحال ما ذكر والله
سبحانه وتعالى اعلم وكتبه محمد الفتوي الحنبلي حامدا لله تعالى
ومحمدا علي نبه واله وسلم وكتب سيدي الجدر رحمه الله تعالى

بجانب

بجانب حفظ العلامة الشهاب الرباني ما صورته جوابي كذلك والله
اعلم سवाल في شخص اشترى من شخص نصف بقعة بدين معا
شبه ببد البايع المذكور وسلم المشتري البقرة المذكورة ثم انها تولد
حتى صار في ستة اربس ثم ان النصف الثاني من البقرة صار للبائع
ثم له بينه وبين المشتري المذكور شخص اخر وقال المشتري هذا
لشخص في هذه البقرة او ثمنها الربع من حصتي من النصف الثاني الذي
اسلمه فاحتر من اولادها ثلاثة فضلحه في النصف من البقرة واثمنها
هو والنصف المذكور ثم انه بعد مدة جافار علي باقي من البقرة ومن
اولادها وهو الشخص المذكور الذي جابه صاحب النصف وذكر انه
يستحق في البقرة وفي اولادها الربع وقد استرضوا في النصف بالثلاثة
المذكورة فهل له بعد ذلك حق في باقي بعد مصلحتهم ام لا جوابه
للشيخ ناصر الدين اللقاني اذ وقع التراضي بالثلاثة من الاولاد عن
النصف من البقرة واثمنها فليس لهذا الشخص حق فيما بقي بعد الصلح
المذكور والله اعلم ووافقه سيدي الجدر رحمه الله تعالى سवाल
في امرأة لها علي زوجها صدق فوكلت رجلا في مطالبة وكالة عامة
فضاع الزوج الوكيل وعوضه عن الصداق عشرة نخيل ورجل الوكيل
بذلك ثم ان الزوج اجتمع بزوجته وذكر لها ذلك فقالت له ارضني
بفعل الوكيل وراعا عندكم شرعي فحصل بينهما الرضا علي ان تكون العشرة
التقليدية بعرض الصداق والبعض باقي عليه وكتب بذلك مستند شرعي
بعد الزوجة سبعين في القدر الذي عوض فيه والقدر الباقي لم اقبل بالوفاء
اي رحمه الله تعالى فباتت ذريرة المرأة وطالبوا ذريرة الزوج باقي الصداق
فاظهرت ذريرة الزوج المستند المكتتب علي وكيل الزوجة بالتقويين ثم
اظهرت ذريرة الزوجة المستند الثاني في الجمل بالثاني الميراث
بنواك سيدي الجدر رحمه الله تعالى يعمل بالمستند الثاني
والله اعلم وكتب شيخ الاسلام الطرالمسي رحمه الله تعالى تحت خطه

للموافقة كتاب المضاربة سوال في رجل دفع
 لرجل مالا مضاربة لشري كنانا ويسافر به للتجارة كسندري ويبيع
 ذلك بالتقد دون النسبة ونقائص عنه ويحضر بالتقد والمقتضى عنه
 الى القاهرة ومصر الحروب ويتبع ويبيع ذلك بالتقد دون النسبة ومما
 طلع في ذلك من ربح لقيم بينهما اثنين بالسوية فاشترى المضارب
 كنانا ويسافر به الى القنطرة السكندرية ولم يبيع الكنانا المذكور وتعدا
 وسافر به الى بلاد العرب وباعدها واشترى بثمن ذلك بضائع
 واحضر الى مصر فقال له رب المال ما ذلت لك في بيع ذلك الا بالتقدي
 السكندري ومارضيت بما فعلت وطالبه بالكنان فمضى لرب
 المال مطالبة المضارب بالكنان واخبره ام لا واذا قلتم بان المضارب
 يلزمه تغير الكنان المتصرف فيه بلاد العرب يكون موضوعا بالتقدي
 السكندري ويكون له اجر مثله لم يلزمه ذلك بالموضع الذي تسلم
 فيه وبالحكم الشرعي في ذلك جواب نعم لرب المال مطالبة المضارب
 بكنان موضوع بالتقدي كنان الذي فيه بالمسافرة لبلاد العرب
 والمضارب اجر مثل ما عمل مثل التقدي والله اعلم بالصواب
 ووجدت في مرقاة بخطه رحمه الله تعالى ما صورته في رجل سلم
 لرجل مالا واذن له ان يشترى به كنانا اصغرا ويداويه الى ان يصير
 للبيع متوقفا ومما حصل من الربح يكون بينهما اثلاثا لصاحب المال
 الثلثان وللدولب الثلث قال في الدولب انه شريك فمثل
 بقيل قوله في ذلك ام القول قول صاحب المال وهل هذه المعاملة
 شركة وهل يستحق الثلث المذكور جواب لا ينيل قول المدفوع
 له المثل في الشركة فيه وليس هذا العقد بشركة بل هو مضاربة
 صحيحة وربح بينهما على ما اشترط اتى والله اعلم ووجدت على هامش
 اكثر غراب للمضارب في مضارب ما نصه فمن تسلم من شخص مالا على انه
 يدولب طاحونا ومما اطلعنا الله تعالى من الربح كان الثلثان لرب

سنة
 3

المال

المال والثلث لذلك الشخص من الشركة صحيحة ام لا وجبت
 عنه من غير كتابية بان هذا ليس بشركة اذ لا يصيدق على نوع من
 انواع الشركة المذكورة في المتن بل هذا العقد مضاربة صحيحة
 ولشهود لصحتها فروع من المذهب والله الموفق اهـ
 قد عد في هذا المذهب المضاربة من انواع الشركة
 فقال الشركة نوعان شركة الاملاك وهي ان يملك رجلان سياتيا من غير
 عقد الشركة بينهما وشركة العقود وهي اربعة انواع شركة المضاربة وهي
 ان يكون انواع شركة المضاربة وهي ان يكون المال من احدهما والعمل من الآخر
 قال قاضي خان اذا اشترى المضارب بماله المضاربة ارضا للمضاربة
 ثم دفعه الى غيره مزارعة على ان يكون البذر من قبل المزارع وان يكون
 حصص المضارب من الخراج بينهما وبين رب المال على ما شرط في المضارب
 كذا ربح مال المضاربة ولو استاجر المضارب ارضا بضمائم اشترى بخصف
 مال المضاربة بزيادة فربح ما جاز انتهى وقال في العهدة وادفع
 رجل الف درهم مضاربة على ان يشترى بها الثياب ويقطع ويحفظها
 يهره على ان مازق الله تعالى من ثمن ثوبينها ان نصفان او على
 ان يشترى بها الجلود والادام ويخرجها خفافا فربحها على ما شرط
 وهذا الخلاف ما وقع اليه الف درهم على ان يحتفظ ويحفظ على ان
 مازق الله تعالى من ثمن ثوبينها نصفان فان المضاربة لا يحتج بها في
 ومذهب المالكية ان هذه مضاربة صحيحة قال في المذهب
 للبرادعي في كتاب القراض ولا ينبغي ان يقارض رجل على ان لا يشترى
 الا بالبر لا ان يكون موجودا في الشئ والصنف فيجوز له لا يعود الى
 انتهى قال بن عرفة بعد ذكر هذه المسئلة قلت المعتز عليه
 وجوده ما شرط فصة المهر عليه لا دام وجوده في الشئ والصنف
 لئلا يفسد الواربية لا يجوز على انه لا يبيع الا في سلعة كذا ليس وجودها
 بما مومن ومنه ما يفعل بنو نيس من اعطايه على المهر في العهر فقط من عليه



لا عراب ان كانت القافلة كيفة جاز كاعطاه على البحر في غلة الزيتون و
 والعرب حين اياهنا وللشجر على الموازية يكون على انه لا يتجر الى المين
 والحيوان ان كان موجودا انتهى هذا اخر خطه ووجرت خطه في
 المواق التي يلحق الكثر ما صورته سوا الـ في رجل دفع مالا على
 وجه الفراض ليس ببيع بذلك ولا يترك ما احب واختار من الامساك ويكون
 له جز معلوم فليشترى العامل حاربه من مال الفراض على الوجه المذكور
 وفيها او عليها وانت تشتت فالحكم هذه البنت هل هي من حيلة مال الفراض
 كما هي لتساع منه ام هي شايبة مريضة لان الواطي يستحق خزان المال
 التي هي من حله وحيث ارعى العامل بان يشتري الحاربه المذكورة
 لنفسه من مال الفراض فضل يتغير الحكم ام حكم الفراض متغير على البنت
 واما الحقنا ما جوبن جوابه ان وقع الشرا في الحاربه المذكورة بمال
 الفراض لرب المال ولا يجوز المضارب وعليه كان في المال ربح اولي
 لكن ان لم يكن ربح لا يثبت نسب البنت سند وان ادعاها لان الواطي
 يخصر ما وجد في يده ببيع البنت واما وان كان ربح يثبت نسب
 البنت ان ادعاها وصارت امه ام ولد ولزمه لرب المال ما يخصه من ربحها
 وفيها وان وقع الشرا في الحاربه لنفسه وتقدمها من مال الفراض
 فهو له وليس لرب المال فيها شيء وانما علم وكتبه احد من يوسر الخفي
 حامدا عليها سلا انتهى ما وجدته بخطه لعنه الله تعالى بربحه ورايت
 في كراسه بخطه بها السيلة رفعت له غير مرتبة الخطيب عنها رحم الله
 منها ما يتعلق بهذا الباب وصورة سوا الـ في رجل اعطى رجلا سلفا
 على ان يشتري بذلك ما احب واختار من اصناف الضايح والمتاجر
 بالمتد والنسبة وقما قد اهل ذلك معاقرة شهية وتسلم العامل المالك
 ثم بعد ذلك يرد مال رب المال العامل بالمبلغ المذكور فقال المبلغ دفعته
 الى اقوام شفرقة في ثمن بضايح وساهاله فقال ما اصبر وسال فضل العامل
 في دفع المبلغ فدفع العامل نظير المبلغ من ماله لرب المال في مال العامل المقتد

سند

مادفه

ما دفعه اليه بمقتضى انهم لم يتناسخا احكام ما تعاقدوا عليه وبشرى رب المال
 صابرا الى ان يتحصل ما هو من المبلغ المكتسب على الاقوام ويدفع اليه حصته
 ام لا جوابه مادفه المضارب نظير رأس المال ان كان على سبيل
 القرض سأل رب المال فله الرجوع به وتقدم المضاربة باق وان كان
 المضارب ورث المال اتفاقا على ان المدفع يكون بدل رأس المال ويكون
 ما اشتراه المضارب له وهذا هو الظاهر ولا يخفى اما ان يكون المضارب
 اسلم ما قبضه من رب المال في سلعة وذكر شرط السلم او اشترى به سلعة
 بطائفة فان اسلمه في سلعة والمضارب حينئذ الرجوع بما دفعه نظير رأس
 المال وعند المضاربة حينئذ باق لا يجوز ان يكون السلم فيه المضارب
 بدل ما دفعه لرب المال لا نه حينئذ يلزم منه التصرف في السلم فيه قبل
 قبضه وهو غير جائز وان اشترى به سلعة حاضرة وفيها فليس له الرجوع
 بما دفعه للمضارب اشترى السلعة من رب المال بما دفعه نظير رأس المال
 وان اشترى به سلعة ولم يقبضها فله الرجوع بما دفعه لان في هذه الحالة
 لا يغير المضارب شترى من رب المال لان بيع المتقول قبل قبضه لا يجوز
 فأنتم هذا الجواب والله اعلم بالصواب سوا الـ في شخص دفع لشخص
 سلفا على سبيل المضاربة فاشترى المضارب من رب المال بالمبلغ المذكور
 بضايح وسأل بذلك لبلاد الروم وراح ذلك ما ونفوس يثمن ذلك بضاعة
 وقد شرط على ان الربح بينهما من المضاربة صحيحة والربح بينهما على شرط
 ام لا جوابه نعم هي صحيحة والربح بينهما على ما شرطه فالتقاضي
 خان ولو اشترى المضارب شيئا فباعه من رب المال واشترى رب المال
 فباعه من مضاربه واستراه المضارب المضاربة جاز وقال محمد وزفر
 البيع باطل بربده اذ لم يكن في المال ربح لانه اذ لم يكن في المال ربح كان
 رب المال مشتريا من مال نفسه والله اعلم انتهى ما رأيت كتاب
 الوردية سوا الـ في شخص ودعت ودعية عند اخرتم اذ انقلته
 فقالت له رد علي ودعيتي فقال ما بقيت انتقلتم انتقلتم من غير علم ولا

الوديعه معه فوقع في المبلد المنتقل اليها فخرج المودع بالوديعه وسأغ
 له فأخذ المتاع كله منه والحال انه ما انتقل من مكانه اولا لا يخافه علي
 الوديعه فبذل يفتنه والحال ما ذكر اكرامه جوايبه حيث لم تر من المالكه
 فبذل الوديعه ففتنها المودع فبذلها ففوضا من والده تعالى في علم سوال
 في رجل اودع عند رجل خمسة ارطال حديد فقام جماعة مسلمين ثم ان
 الرجل المودع جالي الرجل الذي عنده الوداعه فطلبها منه فأخرجها له
 فراها اربعة ارطال فقال له بقي لي رطل فقال هذا شيك ثم انه راح الي
 البيته وقال له ان اراخ لشكي وان كان معكم شيهاة استهدوا لي فقالوا
 تعالى حتى نقت عليه وكله بالي هي احسن فرحنا اليه وكلناه فقال
 يا جماعة من فضلكم اصبروا علي لي العصر وانا احضر لكم شيكم فصرنا
 عليه الي العصر واخنا اليه فابكر اصل وقال ما اوردتوا غدي شي فاحضر
 الله جوايبه يلزمه ما نقص والحالة هذه التسم الثاني من
 سايل الوديعه سوال في رجل اودع كتابا وامتنعه عند
 شخص ثم ان الرجل المودع ان المودع في بيع الكتب ولا امتعة فباع ثلاثة
 كتب من ذلك وبعض الامتنعه وانفضه التمن ثم غار اليه بعض الامتنعه
 وباقي الكتب المذكورة وسافر الرجل المودع الي مكة ثم عاد فطلب الثلاثة
 كتب المذكورة فقال له انت اذنتني في بيع من فانكر الاخذ في بيع تلك
 وفيما عاد فلو اودع اليه باق من الكتب ولا امتعة ويقصد ان يدعي بجميع
 ذلك ويقيم عليه البيه بالتسليم ويخرج المودع في بيان ما دفعه من
 الوديعه المذكورة فبذل القول قول المودع مع بيته ام القول قول المودع
 ببيته جوايبه للعلامة المحقق الشيخ شهاب الدين الرضائي نعم
 الله تعالى رحمته القول قول المودع ببيته في دفع الامتنعه المودع والقول
 قول المودع ببيته في انكار الاذن وفي عدم وصول الثمن اليه والله اعلم
 ووافقه سيدي الجليل رحمه الله تعالى سوال في سريكين بينهما فرس
 شركة وما دون لكونهما ان ليسر ويغير ويعير ويعيب المعادي لئلا

ان احد

احد السريكين طلب من سريكه الفرس المذكورة ليتوجه الي مكان فاعطاها
 له فلما ان جات وقفة احد با شاء وكانت اذ كان يركب الخيل مربوطه
 على البرسيم بجمله اموال الناس فجاء العرب ونقدوا على اموال الناس ومن
 جملتهم الفرس المذكورة فبذل يحكم ذلك السريكين لسريكه في ما يدعيه
 من جهة ما على الحكم السريوح ام لا والحال ان الوقفة جات بقتة وتاخر السريكين
 اليها من غير تراخ فلم يدعيها جوايبه الشيخ السيوطي التتالي رحمه
 الله تعالى لا يلزم السريكين شي تبسيرا والحالة هذه والله اعلم ووافقه
 سيدي الجليل رحمه الله تعالى سوال في امرأة اودعت
 امرأة فقدم العدم السريعي مع اسقة المودعة فبذل يلزم المودعة شي
 ام لا جوايبه الشهاب البلقيني لا يلزمها شي ويعتدق ببيته والله
 اعلم ووافقه الشيخ ناصر الدين التتالي وسيدي الجليل وشيخ
 الحسيني نعم الله تعالى رحمته سوال في رجل اودع عند رجل
 اخر بيته تهنده عليه واحفظ يده بذلك ثم انه اخذ وديعته ثم طالب المودع
 المستودع بها فقال له دفعته اليك فذكره لك ولم يكن مع الدافع بيته تهنده
 له بالدفع لكون ان المودع ظالم ما هو وبذل القول قول الدافع ببيته او يلزم
 بيان الدفع او يلزم المودع يمين على ذلك جوايبه الشيخ الهادي
 الدين الطويل رحمه الله تعالى القول قول المودع بفتح الدال ببيته والله
 تعالى بالصواب ووافقه سيدي الجليل رحمه الله تعالى كتاب
 العارية سوال في امرأة اعارت ابنها عينا ليرهنها ثم طلبتها
 منه فاستدعي على نفسه انه سبي معنى اربعة اشهر وخمسة اكر من ذلك
 او اقل منه ولم يحضر لها ما استعار منها ليرهنه كان عليه وبيته لها من
 الفضة الكبيره السلطانية ثلثماية نصف ثم انه باع العين المستعارة
 المذكورة فبذل للمعيرة انتزاع العين المذكورة من يدها في يده بعد
 ثبوت الملك ام لا جوايبه نعم للمعيرة انتزاع العين المذكورة من
 يده تحت يده والله اعلم كتاب الفقه سوال في اخية

يلزم

اربعة اشفا حضروهم ووالدهم الى مجلس الشرع بشر دسباط المحروس وصادقوا
على وفاة موه شر والد الاخوة المذكورين وان الحصة التي قدرها النصف من
الستات الثلاثي محضه عن موه شر وان كلامهم ومن شقيقهم ثلاثة الغاية واضع
بده على حصته في ذلك بالطريق الشرعي وبيدوا قدر الحصة المذكورة وان احد
احد الاخوة المذكورين استأجر من والدته المذكورة حصصا في ذلك بالطريق الشرعي
وليس نظرهم في حصة الاخوة حق ولا استحقاق ولا ملك ولا شبهة ملك ولا منفعة
ولا استحقاق منفعة ولا ملك يوقف ولا يملك عرف كل منهم الحق في ذلك
فاقر به والصدق فابتعه لوجوبه عليه شرعا وصدر بين احد المذكورين
واسواته المذكورات اقرار بعد الاستحقاق على سبيل الموم والتمول
والاستحقاق وبرة من الجانبين وثبت اثباتا دهم على انفسهم بذلك
وهم بحول الصفة والطوعية لذي حكم شرعي مائي المذهب وحكم على
كل منهم بموجب ما استهد به عليه فيه واستمر وفي ذلك نحو اس سنتين
ثم احد المذكورين حضر بعد ذلك مكتوبا يشهد بانه ملك الحصة من ابيه
وانه اوقفها على نفسه وبه ثبوت وحكم لذي حكم حقيقي من اهل الوصول
المستند الوقت المذكور تسمع دعواه في ذلك ويلقي حكم الحاكم المالك
المذكور ان تسمع دعواه في ذلك لما قضتها لما صدر منها من التصديق
والاقرار والبراءة للمذكور ذلك اطلاقه ولما صدر به حكم الحاكم المالك المذكور
وما حكم في ذلك **جواب** ان كان التملك لاجل المصادرة في الحصة
المذكورة حاصلا بالصفة في غير صحيحة اذ هبة الشاع فيمكن جعل القسمة
غير صحيحة عند نافيها في الجمع ولا يجوزها في العبة فيما يقسم الى بعد القسمة
سهم في دار واذا كان التملك غير صحيح فالوقف للمزب عليه لذلك وجيز
فالعمل على ما حكم به للمالك وان كان التملك المذكور باحصل بالهبة فليجواب
غير هذا الجواب واستدعى اعلم بالصواب **سوال** فمن استهد عليه
في حال مرضه انه ملك بن بنته القاصر جميع الحصة التي قدرها الثلث
من جميع المكان الثلاثي تملك شرعيا وقيل ذلك له جرح قبول شرعيا ثم ان

المشهد

المشهد المريض عوفي من مرضه فرجع في التملك المذكور قبل والحال اذ ذكر له
ذلك ولو حكم في التملك حكم ام اجواب **سوال** حيث كان المكان مما
يحتل القسمة فالهبة فيه صحيحة لان هبة الشاع فيما يحتل القسمة
غير صحيحة لكن ان حكم بها من يراه نقد حكمه وليس الجرح حين الرجوع
سوال في شريكين في دار من اقدمه اليه الربع والاخر الباقي قوهيب
الثاني لعاصبه السدس زيادة على ما يبد وهو الربع ثم توفي الموهوب
له وبريد الواهب ان يرجع في هبته فهل له ذلك ام لا وهل الهبة صحيحة
في اصلها ولا وما الحكم في ذلك **جواب** الهبة صحيحة حيث
وجد القبض وليس للواهب الرجوع بصد موت الموهوب له والله اعلم
المشم **سوال** من سبائل الهبة **سوال** فيما اتاده الناس
وهو انهم يرسلون الى بعضهم في اعياد كعكاوي يدون لغيره يدون
ولذلك في حكم الاصلية هل هو مباح او ممنوع واذا قلتم بالمعازر والممنوع
فما وجه من مناه ما صنفه سلف الخبز على شوعلي الصفة المتعارفة بين الناس من
لخذ العدد ورد قديم ام اجواب **سوال** في الشيوخ ناصرين الثقاتي رحمه
الله تعالى الذي جري به العرف في الكعكاوي ولم ياصح في العدية فلا
خرج فيها الا ان تكون الهدية لتقديما لفاة فلا يجوز فيها التفاضل
ولا التسمية واما السلف في الخبز فيجوز على الخري في الرغيف ويحرم قال
في التوضيح وكتب سيدي الجرحه الله تعالى على من يبيع العاصرية بعد
الهدية ما اعتاده الناس من ارسال الكعكاوي او التمر سايع شايخ والمقصود منه
الهدية فيما بينهم ولا ينظرون في ذلك الى اعطاء البدل واستقر من الخبز
يجوز عند الامام الجرحه الله فربنا وعد القارف الناس على اهداء التقارب
بين احاده كما اهدر والتقارب بين الخوذين واليهضتين قال
الشيخ عبد الطيف رحمه الله وعليه الفتوى والله اعلم **كتاب**
سوال في تخمير استاجر مكانا من ناظر شرعي مدة
معاومة بلجن معاومة وانقضت تلك المدة ثم ائذ استاجر منه ثلثي

ذلك كذلك وحكم بموجب عقد التاجر حكم جنبي وامعني ذلك الناظر واجازة
ثم بعد ذلك قامت بيعة شرعية بان الاجرة عن ذلك دون اجرة المثل ومن
ينسخ التاجر ويستمر الجارة على حكمها الى انقضاء المدة ام كيف للمالك
جوابه ان عقدت الجارة بدون اجرة المثل فان كان ذلك بعين
بيرو هو ما يتقارب الناس فيه فالجارة ~~مستحقة~~ ويلزم المستاجر باسمي من الجارة
وان كان ذلك بعين فالحسن وهو لا يتقارب الناس فيه فالجارة غير مستحقة
وينبغي للمقاضي اذا رفع الامر اليه ان يبطل الجارة ويعتدها باجر المثل
ويلزم المستاجر فيما يعني من المدة باجر المثل بالعام بالغ والله اعلم سوا
في شخص فلاح زراعي في ارض وقف فاجر شخص اخر في ارض التي تحت
يد فروع فيها شجر ثم مضى انسان الى ناظر ذلك الوقف واستاجر منه
تلك الارض التي تحتوت على الشجر ومن يلزمه قلعها او يعطي قيمتها
قائمة او يقي في ارض ويلزمه اجرة المثل للارض وما حكم الله في ذلك
جوابه اجارة الارض المستغولة بالاشجار للزراعة غير مستحقة اذا
كانت الاشجار في وسط الارض المورجة وان كانت في بواحي الجارة مستحقة
واذا اجرت الجارة التابعة وصفت المدة فعلى الناظر ان ينظر في الاشجار
المذكورة فان راي المصلحة لجهة الوقف في ابقاءها باجر المثل فعل وان
راي المصلحة في قلعها امر قلعها والله اعلم سوا ~~في رجل استاجر~~
طائفا ويوقف من ناظر شرعي مدة ثلاث سنين ودفع للناظر مبلغا
فرضا واسمى على نفسه انه يقي طالب بالمبلغ المذكور قبل معنى الجارة
المذكورة كان لاحق له في الاجارة والله يعني شهر ولا يحق الشهر الثاني ولم
يوق الشهر الاول كان لاحق لبق الاجارة ثم بعد ذلك مضى مدة واستحق
عنده شهر من الاجرة فقال له الناظر بالاجرة المذكورة قاضي ان عنده عام
بالمكان المذكور والله يعمر من الاجرة التي تقدمت فقال له الناظر ادفع
لي ما تقدم من الاجرة لانا امر واحد من تلك الذي تمضي فرفض واخطى
للخوف المذكور اعطى لعينك فقال له نعم احذ المبلغ واعطيك الخواتم

الارض

وليس

وليس لي حاجة بها وحسب على احضار الوثيقة الشاهدة بالتمسك
فاستمر مدة شهر فاستحق غنم شهرين كاملين لم يوف شيئا منها ولم يبرئ
شيئا منها في العارة في مثل الجارة فخصت في الوقت على هذا الحكم ام لا
وهل توافق الساكن والناظر على احذ المبلغ واعطى الخواتم مقابل
ام لا وهل هذا الاسماء الذي اشهد به على نفسه الساكن انه متى مضى
شهر واستحق الثاني ولم يوف الاو لسكان حقه سافدا من الاجارة معتبر
وسيط حقه من اعطى لكم المشرع ام لا وما الحكم في ذلك **جوابه** ان
لمست الاجرة المذكورة مستحقة حيث ذكر الاسماء المذكورة في صلب
العقد لانه شرط فاسد والجارة تقصد بالشر وطالبه كالباع فيجب
فسخها ويجب على المستاجر اجر مثل ما استوفاه من منافع الخافوت
بالعام بالغ هذا ان عقدت الجارة باجر المثل اما اذا عقدت بدون اجر
المثل وهو الظاهر هنا والله اعلم لان المستاجر اذا اقرض الناظر مبلغا طمعا
في الاجارة بدون اجر المثل والجارة فاسدة من اصلها ولو لم يكن ثم شرط
والله اعلم سوا ~~في رجل له مركب وسرها مع راين الى اخيه~~
الصعيد ولوسقها الرأس الذي في معه بالمخنة ثم جات الى نصفه
الطريق وعرفت وطعم الوسق الذي هو فيها بالتمام والكمال وعقدت
المركب ومن يلزم اصحاب الوجود الذي طلع الاجرة ام **جوابه**
حيث بلغت المركب نصف الطريق فيلزم اصحاب الوجود نصف
اجر المثل لنفسه والجارة والله اعلم القسم الثاني من مسائل
الاجارة **سواله** في شخص استاجر سكانا من ناظر شرعي مدة
معلومة باجر معلومة وانقضت تلك المدة ثم انه استاجر مائة فاقب
ذلك كذلك وحكم بموجب عقد التاجر حكم جنبي وامعني ذلك الناظر
واجازة ثم بعد ذلك قامت بيعة شرعية بان الاجرة عن ذلك دون
اجرة المثل فمن ينسخ التاجر ويستمر الجارة على حكمها الى انقضاء المدة
الناظر القدر الزايد على ذلك ويستمر الجارة على حكمها الى انقضاء المدة

ام كيف الحال **جواب** ان عقدت الاجارة بدون اجرة المثل فان كان
ذلك بعين يسير وهو ما يتعين الناس فيه والاجارة صحيحة ويلزم
المستاجر ما سمي من الاجر وان كان ذلك بعين فالحل وهو لا يتعين الناس
فيه والاجارة غير صحيحة وينبغي التفاضي اذ رفع الامر اليه ان يبطل الاجارة
ويعتدها بالجر المثل ويلزم المستاجر فيما معنى من المدة بالجر المثل
بالفا ما بلغ والله اعلم **سوال** في شخص فلاح زارع في ارض
وقف فاجر شخص اخر الارض التي تحت يده فزرع فيها شجران معنى انسان
الي ناظر ذلك الوقف فاستاجر منه تلك الارض التي احتوت على الشجر ومن لم يرد
قلعها او يعطي قيمتها فقيمة او تبقى في الارض ويلزمه اجرة الارض وما حكم
الله في ذلك **جواب** اجارة الارض المستعولة بلا شجر للزراعة
غير صحيحة اذ كانت لها شجار في وسط الارض الموحدة وان كانت في
واحد الارض والاجارة صحيحة واذا أصحت الاجارة الثانية وسقطت
المدة فعلى الناظر ان ينظر في الاشجار المذكورة فان راى المصلحة لجهة
الوقف في ابقاءها بالجر المثل فعل وان راى المصلحة في قلعها امر بقلعها
واسد اعلم **سوال** في رجل استاجر حائونا وفيه وقف من ناظر
شرعي مدة ثلاث سنين ودفع لناظر سلفا قرضا واشهد على نفسه انه
سحب من طالب بالمبلغ المذكور قبل معنى الاجارة المذكورة كان لا حول له
في الاجارة والله متى معنى شهر واستحق الشهر الثاني ولم يوف الشهر الاول
كان لا حول له في الاجارة بعد ذلك معنى مدة واستحق عنده شهر من الاجارة
فطالبه الناظر بالاجرة المذكورة فادعي ان عنده غارة بالمكان المذكور
وانه يعبر من الاجرة التي عنده فقال له الناظر ادفع لي ما عندك من الاجرة
وانا امر اخذ سلفك الذي عندني فرض واعطيتي الحائوت المذكور
ايقيم ما تعينك فقال له نعم هذا المبلغ واعطيتك الحائوت وليس لي
حاجة بها وحسب علي الحصار الوثيقة الشاهدة بالقرض واستمر
مدة شهر واستحق عنده شهرين كاملين لم يوف شيئا منها ولم يعبر شيئا منها

في العمان

في العمان فهل الاجارة صحيحة في الوقت على هذا الحكم ام لا وهل توافق السكان
والناظر على هذا المبلغ واعطيت الحائوت تقابل ام لا وهل هذا الاضمار والذي
استند به على نفسه السكان المتفق معنى شهر واستحق الثاني ولم يوف
الاول كان حجة ما قاطع من الاجارة معتد وبسقط حجة منها على الحكم المبرور
ام لا وما الحكم في ذلك **جواب** ان المستاجر المدفوع صحته حيث
ذكر الاستدراك المذكور كالمطلب المعتد لانه لم يفسد والاجارة تنطلي بالشرط
الفاسد كالباع فيجب فسخها ويجب على المستاجر اجرة مثل ما استوفاه من
سائق الحائوت بالفا ما بلغ هذا ان عقدت الاجارة بالجر المثل اما اذا اعتد
بدون اجرة المثل وهو الظاهر هنا واسد اعلم لان المستاجر اذا فرض الناظر
سلفا طمعا في الاجارة بدون لجر المثل فالاجارة فاسدة من اصلها ولو لم
يكن ثم شرط واسد اعلم بالصواب **سوال** في رجل لم يركب وسفرها
مع رايس الي اخر الصعيد وادفعها الرايس الذي في معه بالمصلحة جات
الي نصف الطريق وعرفت وطلع الوسق الذي هو فيه بالقلم والكمال
وعدمت للركب فهل يلزم اصحاب الموجود الذي طلع الاجرة ام لا
جواب حيث بلغت الكم كيب نصف الطريق فيلزم اصحاب الموجود
نصف اجر المثل لنفسه والاجارة واسد اعلم **سوال** في رجل انشأ
مكنا في دار خراب استاجرها من ناظر شرعي ومات المستاجر وله
وارث فقدم قاض جاهل حقيقي وحكم بفسخ التواجر مع حضور الوارث
في المبدأ الذي في الحكم والمكان الموحى فلم تقع دعوي شرعية على الوارث
ولا على وكيله فهل يلزم هذا الحكم بالفسخ المذكور ام لا واذا قلتم لا يصح
وحكم حاكم غير الحقيقي المذكور بفسخ التواجر وعدم الفسخ بموت احد المتواجرين
على ائتمه مذهبه هل ينبغي قضاءه ام لا ويصير الوارث مالك المنفعة
في العين التي استاجرها سور المذكور في المدة ام لا وما حكمه في ذلك
جواب الاجارة عندنا بفسخ بموت احد المتواجرين اذ اعتدها
لنفسه اما اذا اعتدها للغير كالأب والوصي والوكيل ومنول الوقت

لا تنتسخ بموته اذا اقرر هذا فان حكم حكم حنفى فان بقا التاجر بعد موت
احد المتقادين فليس حكم صحيح اذ ليس حكمه على قاعدة مذهب هو جمل
محض منه وان كان الحكم الثاني من يرى بقا الاجارة بعد موت احد المتقادين
حكمه صحيح والحكم الصحيح الاول صحيح فيما اعتقد من المذهب من التسليم
بالاجارة بموت احد المتقادين لكنه غير مصيب في حكمه حيث اصدروا من
غير تقدم دعوى صحيحة والله اعلم ووجدت في ورقة بخطه رحمه الله
نقلى ما صورته لغيره رفع الى سواك **مسألة** ما قولكم في قول
السادة العلماء وتفسخ الاجارة بموت احد المتقادين ان عقد هذا العقد
كالوكيل والوصي فيقول الوقت هل المراد بالوكيل موجبا كان او قابلا على ان
ظاهر الاطلاق يصحبه او المراد للوجوب خاصة كما قيل به في الوكيل بالشرائط
ما جاور من فارقين بين الوكيل في الاجابة والوكيل في القبول جوابه
لكتابته قال مشايخنا رحمه الله تعالى الاجارة بنفس موت احد المتقادين
ان عقدها لنفسه وان عقدها لغيره لا ينتسخ بموته ككاتب والوصي
والوكيل والمولي في الوقت اتيقن ولا يخفى الوكيل العاقد والاجارة بان
يكون موجبا بعقد الاجارة بل حيث كان الوكيل احد عاقدى الاجارة
سواء موجبا للعقد او قابلا فزوده لا تنتسخ به الاجارة والوجوب هو
الذي صدر منه الاجابة وهو اللفظ المذكور او لا من احد العاقدين سواء
كان من بايع او مشتري او موجرا او مستاجر والقابل هو الذي صدر منه
القبول وهو اللفظ المذكور ثانيا واطلاقه في اكثر وغيره انه اذا عقد
بالاجارة لغيره لا ينتسخ بموته كالوكيل يمثل الوكيل من جانب الموجر
والوكيل من جانب المستاجر لكن ذكر في شرح المحج فاقلا عن التعيين
ما مضى واما الوكيل بالانتيجار اذ اقامت بقا الاجارة بموته لان الوكيل
بالانتيجار وكيل بشر الثاني فصار كالوكيل بشر الاعيان يعني من جهة
كون العقد يقع للوكيل ثم ينتقل للموكل لان بينهما مباولة حكمية كان الوكيل
بأعنه من الموكل لكن صرحوا بان الصحيح ان للملك يقع الموكل ابتداء وعليه

منه

شي في اكثر فقال والمالك يقع الموكل ابتداء حينئذ يكون الاجارة ينقل
بموت الوكيل بلا استيجار اذ هو من بيع على التولية بان العقد يقع للوكيل
ثم ينتقل للموكل وهو خلاف الصحيح كما قد سأل في البذلح ما يبيد
ان الاجارة لا ينقل بموت الوكيل سواء كان من جهة الموجر او المستاجر
فليراجع قال في الصغرى بموت الموكل تنتسخ الاجارة وموت الوكيل
لا في باب المساومة من الزيادات وانظر في سائر الشارح للزوي
انتهى ما وجدته بخطه فقه الله تعالى برحمته ورايت مما سن من المحج
تخفف في اول كتاب الاجارة ما مضى وتكلم بانفساجنا بموت المتقادين
او احدهم رفع الى سواك في ذي استاجر حاقا مدة معلومة
وسكن فيه مدة ثم اجرت بيته المدة لشخص ثم مات الذي قبل نفسه
الاجارة بموته ونزح الى جهة الوقف الى مدة الميث جوا **مسألة**
لكتابته اذ اقامت الذي المذكور لتفسخ الاجارة الاولى والاجارة الثانية
وترجع جهة الوقف لان الذي مستاجر وموجر والاجارة تنتسخ بموت
احد المتقادين مستاجر كان او موجرا وانظر ما كتبت على الشرح باقلا
عن الخلاصة انتهى ما رايت **سوال** في شخص استاجر من تاجر شرا
تسعة افرته من وقف مدة معلومة وقد جازها خمس سنوات حكم حكم حنفى
يدون اسوة المثل هل اذا اقام بيته بأسوة المثل له الرجوع ام لا
جواب حيث لم يصرح بالوقف بمدة يوجبه بالوقف فلا يخفى
ايجار الاراضي اكثر من ثلاث سنين فان اوجرت اكثر من الاجارة فاستنسخ
فان فسخ المدة وفي قيد المستاجر لم يفسخ المثل بالغا ما بلغ والله اعلم
سوال فحين استاجر مكان من ليس له ولاية الاجارة مدة معينة
بقدر معين ثم اجرت له ولا منه المكان المذكور شخص اخر مدة معينة
بقدر معين محلا اذن في دفعه للشخص معين من له الولاية المذكورة
قد دفع له من الاجارة الثاني باطل لشغله باستغناء المستاجر فلا يقع
الرجوع على موجره او صحيح لو منع بالغير حتى لعدم صحة الاجارة الاولى

شبكة
الأمركة

فلا يكون رجوعه جوابه الاجارة الثانية الصادرة من له ولاية
 المبحر في الصحفة والله اعلم سवाल في رجل استاجر وقفاست
 بنجر معلومة لمدة معلومة والحال ان بعض الوقف موجه على الغير وبعضه
 متقول على امته لما لكها وهو غائب عن مصر المحروسة فهل يقع له
 الاجارة في جميع الوقف او فيما عدا الموجه والمقول او لا يقع واذا وقعت
 فيما عدا الموجه والمقول هل يلزم المستاجر الاجارة في الوقف هل يكون
 وقفا ام اجارة اجارة فيما هو موجه على الغير بوقوفة في مدة
 على الاجارة المستاجر الاول فان شا ابطها وان شا اجازها فان اجازها
 تكون الاجارة له الموجه والاجارة فيما عدا ما ذكر صحفة نافذة لان المستاجر
 ما تلتزمه المجره فيما هو متقول به استغفله بعد التسليم والخراج من
 الاستغفله والله تعالى اعلم سवाल في ثلاثة القس مشتركين
 في مركب تجا احد الشركاء بعدى واجر المركب وقبض من المستاجر شيئا
 وتاخر شيئا هل لاخذ الشراكة المطالبة على الشريك الذي اجار وعلى الشريك
 وما حكم الله في ذلك جوابه حيث اجاز بنية الشراكة الاجارة
 المذكورة فلم الوجوع على شريكهم الموجه بما يخصهم بما قبض ويتبع
 الكل المستاجر بما بقي من الاجارة والله اعلم سवाल في ثلاثة اشخاص
 استاجر واجبات اوقاف واجر واغالب المستفلا استخاص منفقة به
 والاروا استخصا بان يستخلص لهم قدرا معين من جهات الخراجي عند
 من يري صحة الالتزام ثم اذا احدا الثلاثة المستاجر من قبض دون حصته
 من المستاجر من ومن الملتزم فهل لشريكه الطلب عليه بشي كاقبضه
 من حصته او للتاظر ان يطالبه بقدر ما يد عن حصته المستاجر بما
 منه وما حكم الله في ذلك جوابه لشريكه مطالبة بما يخصه بما
 ما قبضه وليس للتاظر مطالبة كل الا بما يخصه من الاجارة اذا اذات
 كل منهم كقبلا عن الباقي والله اعلم سवाल في حصص بعضهما
 اوقافا وبعضها طائفا شائيا في اماكن فهل يستل التاظر على الحصص

المرفوعة

المرفوعة بما يجارها الغير ماذن الطاق وقبض اجرة بالنفسه اذا كان مستقلا
 بما يجره اول اجوابه اجارة المشاع من غير الشريك فاسدة والله
 سبحانه اعلم ووجدت في فرقة بخطه رحمه الله تعالى ما صورته اخضر
 الى الشيخ العلامة الشهاب الرمزي استع الله ببقائه المسلمين سوا الامور
 ما فوكم من الله تعالى عنكم في شخص مستاجر ارضه استوفى عليه ما يخص
 ووضع فيها ما منع انتفاع المستاجر بامدة طويلة فهل ينتفع الاجارة فيها
 وينتفع مطالبة بجره المستوفي اذ المطالبة انما تنبت للوجرام او هل
 تمنع مطالبة المستاجر ايضا للمنفعة ام لا وما حكم الله تعالى في ذلك افوتوا
 ما جوبن جوابه كتابته وفقه الله تعالى يدا اذا غصبت العين المستاجر
 تسقط المجره عن المستاجر لانه اذا حبل بينه وبينها فانت المانع فقات
 التسليم والفسخ العقد فنسقط الاجارة وكذا اذا وجد العصب في بعض
 المدة للقدرا لا انتفاع بقدر تلك المدة كذا قال العلامة الشهاب
 بن الساعات فاما لصاحب الهداية رحمه الله تعالى اذا علم هذا والعين
 الموجهة اليه كره التي دفع الاستيلاء عليها في ان كانت وقفا او ملكا معدا
 للاستئذان او ملكا لصغير يمتنع على الموجه مطالبة المستاجر المذكور
 باجره بامدة وضع يده وليس المستاجر ذلك لما تقدم والمستاجر مطالبة
 المنولي في اقله بغيره ما انبقي من من مدة اجارته ليستغ بها والله
 اعلم انهي ما وجدته وما ينبت على ظاهر الخبر الاول من شرح الجمع كامن
 فرشته بخطه رحمه الله تعالى ما صورته بغير الله رفع الى سवाल
 صورته ما فوكم في وكالة كالمك بالمستاجر من مستاجر اجرها الناظر
 لعمرة وسهم مفتاح الوكالة وتسلم المستاجر من غير تفرغ الوكالة من
 المستاجر الذي هو عمر وقبض المفتاح وانما للمستاجر من على ما فوا عليه
 من الاجارة فهل هذه الاجارة صحيحة بناء على ان الشافع المقصودة من
 الوكالة ما فانت في حق المستاجر فيجب التسمي او فاسدة بناء على ان الوكالة
 ما سلمت فارغة فيجب اجرام المثل افوتوا ما جوبن جوابه كتابته

ما هو
 في الدية
 من اجرة
 المستاجر
 كانه من
 المستاجر
 بل هو

حيث كانت السكنا بالوكالة المذكورة يسكنون من غير اجازة ثم اجاز
النظر في المذكور من معلومة باجرة معلومة فلا اجازة صحيحة لان الاجازة
التقول بالامانة صحيحة مع بقاها في خان وعلا النظر في بيعها وتسليمها
للمستاجر اذ يلزم المستاجر ما استاجر من الا بعد التفرغ والتسليم لكن حيث
دفع الناظر للمستاجر المفتاح فقد اذن له في نفقها وتسليمها مع التفرغ
انما يحتاج اليه حيث كان من قصد المستاجر السكني فيما استاجر وحسب
لم يكن من قصد اخذ الاجرة من الساكنين وابقاؤه على ما كان عليه مع
قدرته على التفرغ فله ذلك واخذ الاجرة منهم وعليه ما سمي من الجحر
هذا ما ظهر من الجواب والله اعلم حتى ما رايته بخطه الكريم سوال
ما تقولكم في رجل استاجر من رجل ارضاً مدة معلومة باجرة معلومة ثم
انما اجر اخذ من انفس من المدة الاولى ثم انما بدأ بجريها فاجازة ثلثانية
باطلة واذ كان كذلك فله الرجوع عليه بقيمة النذر يوم النذر
او قيمة ما يملكه ارضه اقوتاً ما جاوزت جواب الاجازة الثانية
ان ردّها المستاجر الاول في غير صحيحة ثم ينظر ان كان الذي يذم الثاني
انما يذم لنفسه لا على سبيل المزارعة فخراج له على ما شرطت كانت
المزارعة صحيحة وهذا الجواب على تقدير ان يكون قد ثبت الحب وفي
السوال ما يدل عليه وهو قوله او قيمته فاما على امره والبيان لم وجدت
في اوقافه بخطه رحمه الله تعالى ما صورته للزمه في شخصه مني وعرض في
حرم داره والتمس معه على ان يعطيه في مقابلة ذلك شياً معلوماً مثل
ذلك لاجاز فاسد ام لا واذ قلتم بنفسا هاهنا بقي باجرة ثم يدم البنا
ويقبل النحر بمجانم يلزمه ارض ما نقص من ثبايه وعرضه ام لا وهل اذا وقف
الارض يتعين الا بئاً باجر ام لا واذ اوقف الامام ارض بملكه يتناول ذلك
حرم دارها ام لا واذ قلتم بذلك فعرض شخصه وفي الحزم المذكور هل
يتي بجر ام يدم ويقبل ارض ما نقص ام لا غير اقوتاً ما جاوزت الجواب
المجازة المذكورة في صحيحة فان الحرم ليس حق رب الدار على خصوص ما هو

حقه

حقه وحق غيره فلا بد مجهول المتكلم وان الله مجهول ويوم الشخص يدم
بثايه وقيل غراسه سواء وقف ذلك ام لا واذ اوقف الامام ارض بملكه لا يدخل
في ذلك حرم دارها ويوم من بني وعرض يدم ذلك وقيل من غير
رجوع بارش ما نقص والله تعالى اعلم انتهى ما وجدناه الموفق ورايت
في كراسه بخطه رحمه الله تعالى اسئلة تروى اليه فاجاب عنها وفي غير
سلسلة منها ما يتعلق بهذا الباب ما صورته سوال ما تقولكم في شخص
ذرع قضبا بارض من غير جريان عقد فواجر شرعي من ملك الارض ثم
بعد ذلك ملك الارض الموقرة اخر واجرها للزارع المتقدي او لا وفي
مشغولة باستجار ولعقد قضب المتقدي المذكور من الملك ان يكلف
الزارع قلع عمر قصيه ام لا جوابه ان كانت الاستجار التي بارض
الموقرة المذكورة في وسط الارض ولم يدفع الاستجار اليه معاملة فالبنا
غير جائز وكذا ان كان في وسط الارض شجرة عظيمة ولم يعامل عليها لم تجز
المجازة وحسب ذلك فلو جاز ان يكلف المستاجر قلع عمر قصيه والا فالمجازة
صحيحة فلا يكلف القلع والله اعلم وشهد بذلك ما قاله فافهم خان في فتاواه
رجل استاجر ارضاً في استجار ان كانت الاستجار في وسط الارض لا تجز المجازة
وكذا اوقف ارضه مزارعة وفيها استجار ولم يدفع الاستجار اليه معاملة لم تجز
المزارعة وان كانت الاستجار في فواحي الارض على المسناة جازت المجازة
وللمزارعة وان كانت في وسط الارض لم تجز او شجرة ثان صغيرة ثان مثل التالة
التي مضى عليها لم يحول او حولان جازت المجازة والمعامله وان كانت الشجرة
عظيمة لم تجز لان العظيمة لها عروق كثيرة تلحق الارض ويطلمها يضر بالارض
ولو كانت في وسط الارض ابنية في بمنزلة الشجرة العظيمة وان كانت
الابنية في ناحية الارض جازت المجازة فان كانت في ناحية الارض فرفعت
الابنية يدخل ما تحتها في العقد وكذا الشجرة ولو استاجر صلياً بمضما
فارع ومضما مستقول قال الشيخ الامام ابو بكر محمد بن الفضل في
المجازة فيما كان فارغاً لا تجز فيما كان مستقلاً وهذا بخلاف ما تقدم

اذا استاجر ارضا في وسطها شجرة عظيمة قال لا يجوز الاجارة فيعلم بكر
 مشغولا بالشجرة لان ثمنه قد مر ما يكون مشغولا بمرور الشجرة غير معلوم
 انتهى سوالك في واقف ارجار من وقف جماعة من الفلاحين
 بدون اجر المثل ستة واجرة وانقضت السنة المذكورة والمطلقات به
 للفلاحين غير نصيب نائب في الارض من قبل الواقف المذكور فكيف يكون
 قلع زرعهم ليجزها لمن يرغب فيها بالبيعة او بملك ذلك بيمينه جواربه
 قد مرح شجرة ارحم الله تعالى بان مدة الاجارة اذا انقضت وفيما كان عاقبه
 بترك باجر المثل الى ثمانية استقسانا لان له نهاية معلومة واذا
 انقضت وفيما شجرة وبنائها يوم المستاجر بتسليم الارض فارغة من بنائه
 وعمره لانه لا غاية لزمانها وحاصل حكم الرطبة كالشجرة في الهداية
 في الجامع الصغير اذا انقضت مدة الاجارة وفي الارض رطبة فاقبها بقلع
 لان الرطبة لا نهاية لها فانه الشجرة في الذكر والرطبة كالشجرة قال الربيعي
 لانه لا نهاية لها كالشجرة فيقطع عند انقضاء مدة الاجارة لا يقطع الشجرة في الكفاية
 عنده وفي المختار والرطبة كالشجرة في المختار لطول بقاها في الارض بالزرع
 فله نهاية معلومة فيترك باجر المثل انتهى ويجب ان يكون حكم القصب لقصب
 حكم الرطبة فيقطع عند انقضاء مدة الاجارة كالرطبة لان القصب وان كان
 له نهاية لكنما بعيدة فينظر للموخر بابقاها في ارضه بخلاف الزرع فان
 له مدة قريبة وقال لا نقاب لان الزرع له نهاية معلومة وقتها قريب
 فكلمنا منقذ الزرع الى الادراك باجر المثل رعاية للمختص انتهى وسنفي
 ما قد ساء في الرطبة انها تقلع للمثل عند انقضاء مدة الاجارة وهو مخالف
 لمبنى التهمة حيث قال فيها اذا انقضت مدة الاجارة وفي الارض
 رطاب تركتها باجر مثلها حتى تجز وهو على اول جزمه ترك بعد
 انقضاء مدة الاجارة انتهى فعلى هذا يبنى القصب بعد انقضاء مدة الاجارة
 الى ان يترك اول جزمه يقطع ويبنى التحويل على ما قد ساء من وجوب
 القلع للمثل وليس لناظر ان يترك غير القصب المذكور لجنة الوقت لان يكون

الارض

الارض تنقص قيمتها بقلعه فيتملكه حينئذ لجنة الوقت ويلزم منه
 للقلع انتهى ما رايته سوالك فيمن سرق له فرس فقال له تنقص
 اعطيت سلفا قد مر كذا انا ادلك على من سرقها فادفع له المبلغ وقضه
 منه وقال له عليها من قبل له مطالبة بما قبضه منه ويستحق عليه
 الرجوع به ام اجوابه ان يبنى الشخص المذكور معه وذلك انفق
 الاجرة والا فلا سوال في شخص ابتاع من شخص اخر سباع الوفاة من
 معلوم وقضه منه بعد ان تواعد على ان ياتي احضر البايع المشتري
 فظهر الثمن المذكور قبل مدة معينة يكون لاحق للمشتري المذكور في
 البيع ولا له به وحكم بذلك حكم حنف واستاجر البايع من المشتري
 البناء المذكور مدة معلومة باجرة معلومة في كل يوم من الاجارة المذكورة
 صحيحة والحالة هذه ويلزم البايع الاجرة المذكورة طول مدة التواجد
 ام اجوابه حيث صدرت الاجارة بعد قبض المشتري المبيع
 فهي صحيحة والاجرة لازمة للبائع طول مدة التواجد اتم ووجرت
 في وقعة بخط سيدي الجدر رحمه الله تعالى ما صورته سوالك
 وجوابه لكاتبه المحدث في حصنة من حامين موقوفة على مصراع
 جامع فاجرها الناظر لتخص باجرة مدة معلومة ليستمتع بها لحصل بسبب
 استئجاره خلية قدورها الرصاص ودواب البير فاصح المستاجر الخلل من ماله
 قبل قيام له ذلك مطلقا اذن الناظر ام لا واذا قلتم بان قيامه قبل يفرغ
 على الحصنة الموقوفة وعلى غيرها ام لا ونقط عند اجرة زمن الاصلاح
 ام لا وهل اذا حصل عدم الانتفاع بذلك بخوف وقع بالناحية من قبل
 نشط اجرة مدة الخوف ام لا وهل لناظر ان يخلص الاجرة بتمامها من
 المستاجر زمن فكهة وغيره ام لا وهل اذا قام الناظر باياله وسامع المستاجر
 لبي من الاجرة مع علمه بتقدم المستاجر عليها قبل قيام ما سوغ به
 المستاجر ام يوحذ منه اذ لم يمين الناظر وهل اذا اضاف الربيع عن
 السبك لهما بسبب ارتفاع اسعار الرصاص وغيره من يلزم الناظر

الفرق على جهة الوقف على جهة لأجل السكن إمام هو بالخيار أفنونا بل هو
واستطاع الجواب الجواب لكاتبه ما اصرفه المستاجر في اصلاح الفقير
بغير اذن الناظر متبرع به فلا يرجع له ما اصرفه وسقط عنه الاجرة في زمن
اصلاح الفقير وفي الزمان الذي حصل فيه خوف أو فتنة بالبلد سقط
من الاستفاد مما هذ ان استاجرها لينتفع بها حاما اما ان استاجرها
بخرنا كما يقع الاستيجار في بعض الاماكن لبعض الناس فلا جرم جميع ما لزمه
للمستاجر لا يستطعن ما ينبغي وعلى الناظر مطالبة المستاجرين بالاجرة
في زمن كلهم وفي زمن من تقدمه اذ الناظر الذي قبله بغيره صلح من احاد
الناس ليس له ولاية المطالبة فتعينت المطالبة على الناظر المتولي
وسايجد نايب الناظر المستاجر من ينسب من الاجرة باطله واصفا الناظر
لها باطل ايضا وعلى الناظر استخلاص ما ساعده به نايبه من مخرج من
للمستاجرين وحيث دعت الضرورة الى الفرص وكذا في تركه ضياع الوقت
ووجد من يرضى فعلى الناظر الاستمرار في اذن القاضي احيال الوقت وله
الرجوع كما استقر منه في ربيع الوقف انتهى بتي الكلاسة فيما اذا تقدر الرجوع
على من ساجد نايب الناظر بالاجرة هل يرجع على نايب الناظر بما ساعده
ام لا يرجع ذلك انتهى واجدته سवाल في شخص يصرع احيانا ويأتي
منه كلام واقفال لا يتيق بالاعتدال فانفق حجة ان ذلك انما يحصل من
تاثيرات الجن وذلك عندهم مقطوع به فليس يجوز احدا ان التمس
من يعتقد قدرته على رال الله عن الشخص المذكور وهل يكون بل هو
بذلك ويباب على فعل ذلك وهل اذا امتنع عن فعل ذلك مع قدرته
على ازالته ذلك يكون ام وهل اذا اطلب اجرة المثل اذ العين عليه ذلك
له ذلك جوابه اذا كان لشخص قدرته على ازالته ما بالمصروع من
الصرع وازاله فقد حصل له بذلك الثواب الميزيل لكن الغزمية التي يقال
اذا كان فيها كرات لا يعلم معناها لا ينبغي ان يقال لا اختلاف ان تؤدي
كلما تها الى الكفر واذا اجعل له جعل على ذلك حل له تناوله والله اعلم

سوال

سوال في غمار بين شخصين بالسوية وهن احدهما حصنة على دين
عليه من غير قبض ثم اجر الحصنة المذكورة لشريكه مدة معينة بلحق معاونة
ثم بيعت الحصنة المذكورة لعين الشريك قبل الاجارة المذكورة صحبة ام لا وهل
للمشترى المذكور معارضة المستاجر المذكور ام لا جوابه ان الرهن المذكور
غير صحيح والاجارة المذكورة صحيحة وليس للمشترى معارضة المستاجر
حيث اشق من الاجارة والله اعلم سवाल في شخص وقف جامعا
لله تعالى وجعل فيه اماما وخطيبا وموزنين وراشدين واربابا وظانين
وشعائير وجعل في الجامع المذكور مكانا مرمدا لمن يكون اماما بالجامع المذكور
واما من اخر رسم معينة ارباب الوظائف ثم ان امام الجامع المذكور كتب
تخصا عنه في الامامة المذكورة واسكنه في المكان المرمد لسكن الامامة
ثم طالب النايب بالجرع المكان المذكور ام لا واذا قلتم بعدم صحة الاجارة
وسمع قبض الاجرة وقبض من النايب الرجوع بما قبضه ام لا جوابه
ليس للامام مطالبة النايب بالاجرة ولا يجوز له اجارة المكان واذا قبض من
النايب اجرة فله الرجوع بما والله اعلم سवाल في رجل اوقف عقارا
على ولد ثم من بعد ولده يكون وقفا على من يكون مستحقا بترتبه ثم
ان ولد الواقف اجر شخصما العقار بشروط شرعية وقدم الشخص المستاجر
الاجرة الى سنتين فأت الموجه قبل معنى المدة التي قدمها اجرة عليها وقد
ال الوقت المذكور الى من هو مستحق بالترتبة المذكورة هل المستحق ان يطلبوا
الشخص المستاجر قبل قبض المدة ام لا وهل لنفسه الاجارة بموت الموجه ام لا
جوابه ليس المستحق مطالبة المستاجر ولو في النظر اتباع تركه
الموجه ما قبضه مجازا لم يثبت صراحة في مصارف الوقت ولا لنفسه الاجارة
بموت الناظر الموجه والله اعلم سवाल في رجل وقف وقفا على
نفسه وعلى اولاده وشرط النظر وعلى ذلك لنفسه ثم لا يرشد
فلا يرشد منهم ثم بعد انراضهم يكون ذلك وقفا على مصالح المزمين المرفوع
وحكم فيه من ربي صحته ومنه ساق في هذا الوقت المذكور ان يوجه

الوقت المذكور يدون اجرة المثل ام لا وما حكم في ذلك جوابه
 ليس للتعذر على الوقت المذكور ان يوجد بدون اجر المثل فحين فان
 اجرة ذلك فلا اجارة فاسدة فتفسخ فان صنعت مدة الاجارة ولم تفسخ لم يفسخ
 اجر المثل كما لا والله اعلم **سوال** في رجل جانيك اعطوه حرقه ليعينه
 ام تم انه فرغوا وقرروا لا يصحها فاذنوه ان يعطوا للقصار ليقصرها
 لهم بعدت من عند القصار هل يصح في ذلك ام لا **جوابه**
 ان عدت بلا تقييد من القصار فلا ضمان عليه والله اعلم **سوال**
 في رجل توفي الى رحمة الله تعالى بمكة المشرفة تترك من الممتلكات وعظماها
 وكان من جملة ما خلفه جارية ثمة كانت بمكة المشرفة ايضا ثم ان شخصاً
 حمل الجارية على جاله واتى بها من مكة المشرفة الى القاهرة المحروسة
 بغير اذن الورثة فلما بلغتم محلي الجارية طالبه الورثة بالجارية فاستنع
 من دفعهم لمهر وقال لا يعطى ما حتى تدفعوا الي اجرة حملها فلما نفي نصف
 وطالبوه سراراً وهو يمتنع من ذلك حتى ياخذ الاجرة ثم ان شخصاً اتى
 اليه من غير الورثة وقال له ادفع الجارية لمستحقها وانا ادفع ذلك الاجرة
 وانما قال له ذلك حتى يخرج من عنده ويصير بيد وارثها فاعطوا الورثة
 وطالب الشخص الذي قال له انا ادفع لك اجرة ثمة الجارية المذكورة فهل
 يلزمه ذلك ام لا واذا اقلتم يلزمه فهل له الرجوع على الورثة بما دفعه
 الذي اتى بالجارية ام لا **جوابه** ليس للحامل الجارية الرجوع باجرة
 حمل الجارية بل على الورثة ولا على الشخص الذي وعد بالدفع والله اعلم
سوال في دار موقوفه بابيت بعض الخال من السكان لم يرد
 وليس في ريع الوقف ما يفي بمصارته فهل اذا اجر الناظر جميع الدار
 المذكورة بدون اجرة المثل رغبة في نيل الاجرة لاجل العمار تكون الاجارة
 صحيحة ام لا **جوابه** نعم صحة الاجارة لصورة العمار والله
 اعلم القسم الثاني من مسائل الاجارة **سوال** في
 رجل حصداً يعمل باجرته وصورة عمله ان يقول له رب الرزق احمد

عشر قتات ولك واحدة من ثمة الاجارة على هذا صحيح ام لا
 يعمل فظير السمين وبيع كل فطرة بعتة فهل هذا صحيح ام لا
جوابه للشيخ ناصر الدين القاني رحمه الله تعالى اذا كانت
 كل قنة معاومة القدر بالعادة او بالوصف فلا اجارة صحيحة وبيع
 الفطر باليمن كل واحدة بعتة من حش حش او من غير حش صحيح
 اذا كان بدايد والله سبحانه اعلم وكتب سيدي المير رحمه الله
 تعالى بحاجب خطه مامورية بعد الجدة جوالي كذ لك في سبيلة بيع
 الفطر واما في سبيلة للمصادق الاجارة فاسدة والله اعلم **سوال**
 في رجل استاجر من اخيه شارباً من اراضي بركة وروفيها الما
 قامت ففعل هذه الاجارة باطله الجمل بالارض ام صحيحة جيا
 للشيخ شهاب الدين الهوني الحنابي هذه الاجارة باطله والحال ما ذكر والله
 اعلم وكتب على الحاجب الامين الاخضر العلامة المحقق الشيخ ناصر الدين
 القاني رحمه الله تعالى رحمة ما ضده ففعل اجارة المأمور به اذا كانت
 معاومة قبل ذلك فانه استقر الما عليه حتى فأت ابان الزراعة وكانت الاجارة
 للزراعة فلا يفي على المستاجر من اجرة تلك السنة والحالة هذه والله سبحانه
 ونفاني اعلم ووافقه سيدي المير رحمه الله تعالى رحمه ورايت بظاهر الجمل
الاول من شرح الحج من فرشته بخطه رحمه الله تعالى مامورية المير رحمه
 وقع الي **سوال** صحرة في رجل استاجر حبات سقادة من مائة شري
 وبعض الحبات بالسعيد وبعضها بالفرسية والشرقية والموقوفة ولم يكن
 المستاجر ولا المورج يعرفان الحبات ولا سافر المستاجر الى الاقاليم التي
 فيها الحبات مطلقاً ولكنه اتى بالتسليم على سبيل القهالة ولم يكن حكم بعتة
 حكم شرعي والي يومنا هذا لم يكن المستاجر وضع يده على الحبات وبعض
 الحبات مخرج من الناظر على جماعة متفرقة فتل هذا الشخص ففعل
 الاجارة صحيح ام لا **جوابه** عن هذا الشيخ العلامة الشهاب
 الرومي بان الاجارة باطله وكتب تحت خطه قاضي القضاة الشهاب

الرمي بأن الإجارة باطلة وكتب تحت خطه قاضي القضاة الشهاب
 الحسيني جوابي كذلك وكتب تحت خطه الشمس الغزي الحنفى الموافقة
 وكتب الحمد عليه بما فيه حيث وصفت الجهات المذكورة ومغايرتي
 لجهالة فلا إجارة صحيحة من غير توقف في غير الجهات التي أجزاها الناظر
 قبل هذا الإيجار والمستاجر في اختيار الروية أن شاء المضي الإجارة
 إذا رها وان شأ رها وأما الجهات التي كانت موجبة قبل هذا
 فلا إجارة في ما سؤفة على إجارة للمستاجر الأول لأن الحق فيها له
 فإن أجزاها فذلت والمستاجر في اختيار الروية كما قد سألنا رجا
 بطلت وحيث كانت الجهات الموجهة بعيدة من العاقدين وأقر
 المستاجر بالتسليم ولم يكن تسليما هو وتوكيده فلا يكون محذورا
 بالتسليم فليما لأن التسليم إنما يثبت ذلك الموجر قاذرا على التسليم
 وهو غير قادر عليه الحال حيث كانت غايته عنه هكذا قال مشايخنا
 رحمهم الله تعالى والله أعلم وكتبه أحمد بن يوسف الحنفى حامدا مصليا
 سألني ما رأيته سؤا في رجل ساكن في بيته فوت له ولد
 يستقر عنده في ثمن العنبر ما جرت له توفي والده وعليه اجرة الخانوت
 المذكور فهل تلتزم الولد أم لا جوابه لسيد الجدر رحمه الله تعالى
 حيث كان المستاجر هو الولد فلا إجارة لا تلتزم الولد وإنما تلتزم الولد
 فوخذ من تركته والله أعلم ووافقته الشيخ شهاب الدين المصفي والشيخ
 ناصر الدين النجاشي والشيخ شهاب الدين التتوي الحسيني سؤا
 في شخص وقف وفقا وشرطا المنظر على ذلك لنفسه ثم من بعده لتخصيص
 محبين وشرطا لا ينفرد شخص من أبا بكار ولا ينفرد بل يكونا مجتمعين
 لا متفرقين ثم إن أحد الناظرين أجزا شخصنا الوقف المذكور وانقر بذلك
 بعد أن لا أجزا فصل الإيجار المذكور صحيح أم لا والله أعلم بصحبه والحالة
 هذه فهل يلزم المستاجر لزمن اجرة المثل أو اجرة المثل والقول
 قوله فيما يقصه من اجرة الوقف المذكور أم لا جوابه ليس المستاجر

الحسيني

الحنفى الإيجار المذكور غير صحيح ويلزم المستاجر اجرة المثل عن المدرك
 التي وضع يده عليها والقول قوله بيمينه فيما يقصه من اجرة الوقف
 والله سبحانه وتعالى أعلم بالصواب وكتب تحت خطه الشيخ الشيوخ
 الشيخ شمس الدين النجاشي المالكي ما نصه بعد الجدر جوابي كذلك
 خلا أن العلة تستحقها المستاجر لوقت الفسخ والحالة هذه وكتب
 تحت خطه الشيخ شهاب الدين الرمي بعد الجدر ما نصه الإيجار
 المذكور باطل فتبطل المستاجر مع الوقف لم يتبع بالموقع فبوخذ
 اجرة مثل الوقف من استوفى منفعتة ورجع من أقبض المستاجر
 شيئا عليه به فإن اخلف المقتض والقابض في قدر المقتوض صدق
 القابض في قدره بيمينه والله تعالى أعلم وكتب سيد الجدر خطه بيمينه
 خط شيخ الإسلام الحسيني بالموافقة له تعالى الله عن كل سوء واستسلم
 فحجته والمسلمين أمين سؤا في شخص استاجر
 أرضا إجارة شرعية وملاك منفعتها بالطريق الشرعي فوضع شخص
 يده عليها ووزعها واستقر بها بغير توقا جرت له الموجه ما جرت
 سألها الجاورة لها فامتنع من ذلك وقال لا أدفع إلا مثل الأرض
 الفلائية وهي بعيدة عنها بمسافة ليست مثلها فهل يلزمه اجرة
 مثلها من الأراضي الجاورة لها من الجهات الأربع ولا اعتبار بقول
 زارها المذكور والله أعلم ووافقته الشيخ ناصر الدين النجاشي وسيد الجدر
 وقاضي القضاة بن الجادر رحمهم الله تعالى والمسلمين اجمعين
 سؤا في من جاز في إيجاره قطعة أرض جارية في وقف يتواجر
 شرعي ثابت تحكم به في الشرع الشريف معدة لزرع الغلال فيني
 بقطعة من الأرض بناه ووزع على قطعة من الأرض أشاب شجر
 شجر جاز ذلك في ملكه أم لا به ثم إن المستاجر المذكور طالب أرباب
 الشجر والبنابا جرة ذلك كل فدان بأية نصف فاستنوا من ذلك وقالوا
 ما دفعه اجرة كل فدان سوي خمسة وخمسين نفما سؤا اجرة العين

الذي يزرع غلالا فصل والحال ما ذكر للمستاجر مطالبته بمائة نصف العدة
 وانه استعوا من ذلك بجبر واهل قطع استجارهم لينتفع المستاجر بالارض
 فيما ساء اجوابه للشيخ الرضا يلزمهم اجرة مثل البنا والفرس
 ولو كانت كل فدان مائة نصف فان استعوا من بذلها اجرة الحاكم
 على تزيغ الامر من لينتفع بها استاجرها والله اعلم وكتب تحت خطه
 بالموافقة الشيخ نصر الدين القاني وسيدي الجدي شيخ الاسلام الحسيني
 تفرغ الله تعالى اجمعين رحمة سوا الله في شخص بلغ سن البيع
 ومات وصيه الشرعي واراد هو من نفسه من يتخذت عليه فخر من
 بيدي ولي الامر فخر وفي الامر فاختار شخصا من قاربه فاذن له وفي
 الامر بالحدث عليه مع مشاركة امين الحكم مستند شرعي ففقدنا عليه
 سنة من الزمان حتى بلغ من العمر عشرين سنين ثم طرأ له ان يرشد نفسه
 ورفع فقته لولي الامر المشار اليه فعين على احد بوابه وسبع بيته وهي
 تزيد على عشرين سنة واكثرهم بارز العدالة وحكم له بالارستد بده
 وانفصل هو والتمسك عليه بحضور القاضي المذكور بالباب العالي
 ولم يكن للمتحدث المذكور في الارستد بده المذكور سبب ولا اسد
 ولا قول ولا فعل ثم ان الشخص المذكور بعد مدة مقولة اراد الرجوع
 بيت الله الحرام وبه حصة من غار يملكها اراد بيعها او بالمكان المذكور
 شخص ساكن اراد ان يتزجها سنة اعطاه قدر معلوما فصار للمتحدث
 عليها في ذلك ففتنه عن البيع فقال له ان اريد الرجوع ففقدنا فقلت
 سني ذلك ولا بعته لعينك واشترى الحصة منه بمنزلة من التبعة واقضه
 التمن بحضرة شهوده والحائنة وحكم له بذلك حكم شرعي شافعي
 المذهب ثم بعد ذلك ولزومه شرعا وقع المشتري المذكور الحصة
 المذكورة التي ملكها وحكم ببعثه الوقت المذكور حكم شرعي حنفى للمذهب
 نري محبة ذلك بعد استيفاء الشرايط الشرعية ولذلك مدة طويلة نذر
 ان المالك انكسر له اجرة فطالب الساكن بما هووف به فقال له اعطني

اجرة

اجرة المثل والاخراج من داري قاني لم اوجرك ولم يملك على سبعة اجار
 ولا غير فضل للوقت اخذ اجرة المثل منه ام لا وهل وله اخراجه من
 المكان ام لا وهل اذا طرأ على الرجل الذي ترشد وبلغ عمر ما يزيد على
 عشرين سنة سرف في ماله ان ينفق الحكم فيما باعه ووقف هو جيبه
 ام لا فتونا ما جيب من جوابه لشيخ الاسلام الكمال القاهري الشافعي
 نعم للوقت المذكور المطالبة بذلك وله اخراجه من المكان ولا يقدح
 ما ذكر من الحكم طرؤ سنة المذكور والله سبحانه اعلم ووافقه مشايخ
 الاسلام قاضي القضاة فخر الدين الطرابلسي الحنفى وقاضي القضاة شهاب
 الدين من البحار الحنبلي وقاضي القضاة جبي بن ابراهيم الديمري
 المالكي وكتب شيخ الشيخ الشمس القاني ماصورة بعد المراجعة
 اذ كان الحاكم قاضيا والجواب كما افاده شيخ الاسلام الشافعي منع الله
 يتايد السليين وكتب سيدي الجدي ما مضى جوابي كما افاده مشايخ
 الاسلام مع الله بوجودهم لانا م والله اعلم سوا الله فتم استاجر
 قطعة ارض جارية في وقت من مستاجر اجارة شرعية مدة معاونة باجرة
 معلومة ثم بعد ذلك طوالب بالاجرة فالكر الواجر فظهر عليه مستند
 الواجر فصدق عليه التقديق الشرعي ونبت ذلك وحكم عليه في
 الشرع الشريف ثم بعد ذلك بغير ما استاجر ولم يزرعه فوجه اليه
 للوجر فحرب منه وقال لا قابله الا ان اعطني من الاجارة فاختال
 الجور عليه وكتب له فرقة صورتهما اتفق الموجر المستاجر من حمل
 فلاحه الطين الذي حمله له وعني عنه عن ذلك واعطاه هالة لاجل
 اخنائه فضل والحال ما ذكر في اجارة صحيحة ويلزمها اجرة ثابته
 كتب له بالفرقة يكون مبقلا للاجارة واذ لم يزرع ما استاجر ويوم
 يلزمه اجرة اجوابه لشيخ شهاب الدين الرضاي الاجاز
 صحيحة ويلزم المستاجر الاجرة السمتة ولا اعتبار بما قسمته الوقف
 المذكور والله اعلم ووافقه سيدي الجدي وشيخ الاسلام الحنبلي



وهل يثبت المستاجر الفسخ وان لم يوافقه ناظر الارض على ذلك
ولحكم ان يحكم به قبل الموافقة ام لا جوابه للشيخ الرضائي
اجارة المستاجر قبل تسليمه العين الموجهة لكن حيث لا يابها وجب
صحت الاجارة الاولى الفسخ فيما تقدر الانتفاع به وسقط عنه
المستاجر فسطحه من الاجرة المسماة وبقيت فيما يمكن الانتفاع به ولكن
يلتزم المستاجر الخيار في فسخها ولا يحتاج الى موافقة الناظر عليه والحكم
ان يحكم به قبل الموافقة والله تعالى اعلم وكتب الشيخ ناصر الدين اللقاني
على الجانب الاخر ما صورته بعد المدة تنفس الاجارة الاولى والحال ما ذكر
من ملك المالك بعض الارض حتى فات اوان الذرع وعدم ربي البعض الاخر
وقد لا انتفاع به ومن عدم روية العين الموجهة وعدم صرفها بوصف
او غيره والله سبحانه اعلم بالصواب وكتب سيدي الميرزا محمد بن محمد بن
نعم الاجارة في البعض الذي روي واسكن الانتفاع به ونفسه فيما عداه
واجارة الارض قبل تسليمها غير صحيحة والله اعلم واجاب الشيخ
الرضائي رحمه الله تعالى على مسئلة ثانية رخصت اليه من هذا السؤال
بما نصه من خطه ثقلت الاجارة الثانية من المستاجر الاول
صحيحة ولا يتدرج في صحة عدم تسليم العين الموجهة قبلها وقد افسخت
الاجارة الاولى فيقال برؤ وما تقدر الانتفاع به بسبب ذلك وسقط
عند من الاجرة المسماة ما يقابلها من ما قد علم ان المستاجر لا يحتاج اليه
الاجارة فيه وانما بقية فيما عدا ذلك وله الخيار في فسخها بما ذكر والله
تعالى اعلم وكتب الشيخ الاسلام الحسيني على نسخة ثالثة ما صورته
بعد المدة نفع الاجارة قبل التملك لكن بشرط الصحة تاروتها
ويثبت للمستاجر الفسخ والحال ما ذكر وان لم يوافقه الناظر على ذلك
ولحكم الحكم قبل موافقتها والله اعلم بالصواب سوا
في شخص مسلم ولد له معلم كتي ليعلمه صفة التجديد من غير اجارة
ولا تبريرة العلم ولا الصبي والولد المذكور عار عن سرفه ذلك

تقدم

تقدم شيئا يسيرا في مدة سنتين ثم حصل بين المعلم والوالد الصبي تشاجر
فقال ادعى عليك يا ابن عمي في المدة التي هو عندها فيها والحال انه ما هو
مستاجر وليس له عند ارباب صنعتنا اجرة قبل اذ اقام الولد
او والده وطالب بالجرة يلزم المعلم اجرة للولد المذكور والحال ما ذكر ام لا
جوابه للشيخ الاسلام الحسيني لا يلزم المعلم اجرة للولد المذكور
والحال ما ذكر والله اعلم بالصواب وكتب تحت خطه بالموافقة افقي
النفقة الشيخ محيي الدين بن عبد القادر بن حسن الجعادي الشافعي
والمحقق الشيخ ناصر الدين اللقاني وسيدي الميرزا محمد بن محمد بن
سوال في شخص مستحق بوقف من الموقوف ومن اوقف
الحاري في الوقف المذكور جازين سقطت من خراب فاذن الناظر
على الوقف الشخص المذكور ان يعلم المدين المذكورين ويصرف عليهما
ما يحتاج اليه وانه عمرهما وسكن فيهما مدة سنتين باجرة اتفق مع الناظر
المذكور عليهما في كل شهر ستون نصف من غير ثواب شرعي واستمر الشخص
المذكور واصغارا على المدين المذكورين مدة السنين المذكورة فتوفي
على الوقف المذكور ناظر غير الناظر الاول وقال الشخص ان
سكنت في المدين المذكورين ما اخذت منك في اجرة ما في كل شهر اماية
نصف والحال انهما في محل خراب لم يحصل منهما شيء يسد مسرهما فاقبلها
الشخص المذكور على جنة الوقف ثم بعد ذلك طلب الناظر المذكور
من المدين المذكورين والمعلمين وشيخ الطريقة وصروا حقة المدين
المذكورين بحضرة الناظر هل من يزيد في الاجرة على السنين نصف
المذكورة فلم يزد عليهما احد على ذلك الدرهم الفرد فعند ذلك اجر
الناظر المذكور المدين للشخص المذكور بمبلغ سنتين نصف في كل شهر
وطالب المستاجر المذكور من الناظر على حسابه عن مدة السنتين
السابتين وما صرفه على العارة في مدة التواجر الثاني ليعلم ما له
وعليه فاستغنى الناظر المذكور من عمل الحساب وقال انا ما اخذت في



السنتين السابقتين في كل شهر الاماية نصف فضل له ان ياخذ من
 الشخص المذكور اكثر من اجرة المثل ام لا وهل له الامتناع من عمل الحساب
 ام لا **جوابه** للشيخ ناصر الدين اللقاني ليس على المستاجر
 في السنتين السابقتين الاجرة المثل ان لم تكن وقعت اجارة فيها
 من الناظر الاول وليس الثاني الامتناع من عمل الحساب والله سبحانه
 اعلم بالصواب ووافقه الشيخ شهاب الدين الرملي وشيخ الاسلام الحنبلي
 وسيدى الخلد حماد السبكي **سوال** في شخص من طلبة العلم استاجر
 طينا وقتا باحجية من المواحي وتوجد لزوم ذلك فنزع عليه اجارة فسنة
 من شيخ الوسط بالاحجية وامواهم ومنع من زرع ما استاجره وقالوا
 لا سبيل ان احل زرع غيره لان زرع غيره منقوي به لان من عاد فقم
 اثم من زرعوا طين الاوقاف والرزق ويكلموا اخراجا ولا يدفعوا المستحقة
 شرعا فالوي عليهم المستاجر المذكور وقال لا بد لي من زرعهم فقطعوا
 قتله فتركوه لهم فخر او كرها لما تحقق منهم وقوع ما توعدوه به فلم
 يكتموا منه بذلك بل قالوا له انم توجرنا غالية فتلتناك واخرنا البلد
 وقصدوا ليطعنوا به فلما عين ذلك منهم قال لفتية الناحية
 اذا كان من جملة من حضره الفزع كتب لهم مني اجارة بالذي يريدون
 فكتب لهم اجارة بغالب الطين الذي استاجره فضل الاجارة التي كتبها
 لهم فتيه البلد والحال انهم لم يكتفوا ام باطلة واذا قلتم بطلانها فاذ انتم
 من زرع الطين منهم ايلزمه اجرة المثل الا على الاملاوي وماذا يثبت على الناس من
 المهدومين المذكور بالقتل على من هم وهم بدعهم من ذكر ما ذكر وماذا يلزم
 باستقلالهم اكل مال الاوقاف بغير حق واذا اعانهم فتيه البلد على ذلك لا جمل
 ما يشاء فغير في اكله من مال المسلمين فاذ ايلزمه ان فعل ذلك مستحلا
 له او مستند احريته وما الحكم في ذلك **جوابه** للشيخ الرملي
 المذكور غير صحيحة ويلزم من زرع الطين اجرة مثله وتكرار الحكم
 المذكور من التفرع الذي يقع بالهجر ومن اعتقد حل اكل اموال المسلمين

الاوقاف

الاوقاف بغير حق كزواله اعلم وكتب تحت خطه بالموافقة الشيخ
 ناصر الدين اللقاني وشيخ الاسلام الحنبلي وسيدى الخلد فقههم
 الله تعالى رحمته وصوابه **سوال** في مكان موقوف
 ساحته استاجر شخص على ان يعمل فيه نسا الفم يستخرجه من الما
 ثم يهرب الما من على الفم الى ان يقبل الى الخلف فيحتاج في كل وقت الى
 الفتوات لينظر في امر الما ويجراه فضل اجرة الفتوات ينزوم الوقت
 او يلزم الساكن ان الفتوات انما هو يصد د الما المتحصل من فضل
 الساكن وما الحكم في ذلك **جوابه** لسيدى الخلد رحمه الله تعالى
 يلزم الساكن لانه حصل بفعله والله اعلم ووافقه شيخ الشيوخ
 النعمان اللقاني رحمه الله تعالى رفع **سوال** للشيخ شمس
 الدين اللقاني رحمه الله تعالى صورته في رجل شريك في اجرة قاعة
 فمراق يعلوها اجرة القاعة لشخص وستين احدى ما بالعلوف ان
 الشريك توطاع المكثري على الاساق في استعمال الما في
 غسل القاعة وغسل جيطانها وغير ذلك امر خارجا عن العادة حتي
 ان سراهها صار يحتاج الى تسجدة في السنة ثم ارا بعد ان كان يحتاج
 اليه مرة فضل تسجدة وتقل ما يحصل منه لازم للمكثري فقط اوكه
 وللشريك الساكن بالرواق او للشريك معا فاجاب رحمه الله تعالى
 بما صهرته الحمد لله رب العالمين يلزم ذلك للساكن بالقاعة وهو
 المكثري وللشريك الثاني بالعلوف على كنهها ان الزه من ذلك
 والحال هذه والله سبحانه اعلم كتبه محمد بن حسن اللقاني
 المالكي لطف الله به امين **سوال** في شخص استاجر قطعة
 ارض وقف من ناظر شرعي مدة معلومة اجارة شرعية باجرة معلومة
 فو ساجد اعاملة تاريخه فضل يلزمه القيام بالاجرة المذكورة فلو سا
 على حكم المعاملة التي استاجر في زمنها ام القيام بالاجرة فلو سا في هذا
 الزمن ام كيف الحال **جوابه** للشيخ الشيوخ يعني السادة

المالكية الشمس الثاني لما تزرعه الفلوس التي عاقدتها قبل بطلان القابل
 بها حيث كانت موجودة لان ولا تزرعه من الفلوس التي تخررت فان قلت
 القديمة بقيتها من العقود يقال لو كانت موجودة وبيعت لانها نقد
 كما تروي فمقابل فهو لازم له والحالة هذه والله سبحانه اعلم
 وواقعة العلامة الشهاب بن عبد الحق وكتب سيدي الجدي علي بن
 السوال ما نصه بعد المهلة ان غلت الفلوس التي وقع عليها
 عقد الاجارة او حقت قبل القبض فعليه رد مثل ما وقع عليه عقد
 الاجارة من الفلوس وان نودي عليها بما اكسار وبيعت مدة الاجارة
 فعليه قيمتها من الدراهم يوم العقد والله اعلم وواقعة شيخ الاسلام
 الحنبلي تقدم الله تعالى رحمه سوالي في رجل اجر صيا سفيحة
 شملة على لانه فباع منها قطعة من الدراهم في مري في الاجارة
 فبيعت ام او هل يكون الصبي ضامنا ام اذا اقلعت في الصورتين فهل
 اذ اعملوا على الصبي حيلة وهو اقرضوه دراهم تكون في ذمته فهل
 الرض صحيح والحالة هذه ام اجواب الشيخ الصفي يوسف
 الطهوي المحدث اللهم وفقني للصواب عند الاجارة مع الصبي باطل حيث
 ضاعته المرسى منه فلا يكون ضامنا واما الرض للصبي فباطل ايضا مع
 الحيلة وغيره والحالة هذه والله تعالى اعلم بالصواب وكتب يوسف بن عبد
 الرحمن الطهوي الشافعي وكتب سيدي الجدي علي الجانب الاخر
 ما صرح به بعد المهلة الاجارة المذكورة غير نافذة والرض غير صحيح
 ولا ضمان على الصبي في المرسات والله اعلم وكتب تحت خطه
 بالواقعة الشيخ ناصر الدين الثاني واسبغ الاسلام الحنبلي
 رحمه الله تعالى سوالي في قطعة ارض مشتركة بين اثنين
 وفي مشحونة بالتراب فاستاجرها شخص من احد المالكين
 بدون اذن من الاخر ثم اذن الموجه المستاجر يتلوا بها واحدا من
 الارض جميعا بالوجه غير اذن شريكه فرجع الشريك الذي لم يوجر

علي

على المستاجر بجمعه فضل المستاجر الرجوع على من اوجره بما زاد
 على حصته من الاجرة ام لا جواب الشيخ شهاب
 الدين البلقيني نعم له ذلك والله اعلم وواقعة الشيخ ناصر الدين
 الثاني وسيدي الجدي نعم الله تعالى رحمته سوالي
 في مستاجر وقف كتب حسابه عما يجز عليه من مال الوقف المذكور
 ثم ان وكيل الناظر ابراهيم المستاجر عن موكله وعن جهة الوقف وثبت ذلك
 لدي حاكم شرعي وحكم به بطل البراءة عن جهة الوقف والحكم المرتب عليها
 صحيح ام اوهل يسوع للناظر مطالبة المستاجر المذكور بيمين في حقه من
 مال الوقف لا جواب الشيخ ناصر الدين الثاني لا يصح
 المبرأ من مال الوقف فلنظر ان طالب من تين ان في حقه من مال الوقف
 ولا عبرة ببرائه ولا ببراءة غيره منه والله اعلم وواقعة سيدي الجدي والشيخ
 عمير البرقي والشيخ شهاب الدين الهوي رحمه الله تعالى سوالي
 في امانة تستحق جميع النصف والرابع من جميع ملكين شايعا بالطريق الشرعي
 ثم يجدها على السكان بالنصف والرابع اجرة معلومة بقدر معلوم من مدة
 معلومة ثم ان المالكة انتقلت بالوفاة الى رحمه الله تعالى ولد من رجل وامرأة
 من غير شريك لها في ذلك ثم ان ولدها الرجل المذكور طالب السكان
 بالاجرة المعتبرة المذكورة فوجد السكان المذكورين دفعوا ذلك
 لرجل اجنبي من غير ان المالكة المذكورة وبغير طريق شرعي وتصرف
 في ذلك لنفسه فهل للرجل الواهب المذكور مطالبة السكان بالاجرة
 المعتبرة المذكورة ورجع السكان على من قبض منهم بغير طريق شرعي ام لا
 جواب الشيخ الدين الرملي رحمه الله تعالى للرجل اخذ
 اجرة تلك المدة من السكان ولم الرجوع على من قبض منهم بطريق شرعي
 والله تعالى اعلم وواقعة سيدي الجدي رحمه الله تعالى سوالي
 في رجل استاجر جهات وقف اجارة شرعية من ناظر شرعي على حكم
 الري ولا تتقاع بما النبل المبارك فشرق من ناحية من الاوقاف

شهاب



المستاجر طين لم يشمله الري وطول المستاجر المذكور يخرج الطين
 الشراقي الذي لم يشمله الري أم لا وإذا لم يوافق الناظر على ذلك وإرادته
 استخلاص ما شرف من المستاجر فعلى بيتل قوله أم لا جواب **بـ** الشيخ
 الإسلام الكمال القادري لا يلزمه خروج الشراقي لأن العقد ينسخ
 عنه والله تعالى أعلم بالصواب وكتب سيدي المير مخت خط الثاني بالموافقة
 وكتب الشيخ الإسلام الحسيني بجانب خط الشافعي بالموافقة ثم قدم الله تعالى
 برحمته **سـ** في رجلين استجرا بملك جاربه في وقف من
 الناظر الشرعي على ذلك الوقف والحال أن في البلدة المذكورة رجلين
 فلا حين لها وعليهما دين شرعي لجهة المذكورة فالزم الناظر المذكور المستاجر
 المذكورين باستخلاص ما على الرجلين لجهة الوقف المذكور من
 الدين الشرعي ثم بعد ذلك إذا رجل آخر على المستاجرين المذكورين
 في البلدة المذكورة واستاجرهما والتزم بما التزم به المستاجر الأولان
 من امر استخلاص ما على الرجلين من الدين الشرعي لجهة الوقف وحكم
 على الرجل المذكور بموجب ذلك حكم شرعي ثم إن المستاجر المذكور احتل
 من الرجلين المذكورين غالب ما عليه لجهة الوقف من الدين المذكور لجهة
 الوقف ثم استقل بالوفاء إلى رحمة الله تعالى وبأبى ما استخلصه باق
 في ذمة لجهة الوقف ولم يكن خلف شيئا فادعى الناظر على المستاجرين
 الأولين بأنهما التزما له حين إيجارهما باستخلاص ما على الرجلين وقد بقي
 فكان عليه لجهة الوقف بقية لم يجلبها منهما العوفي وأمرهما باستخلاص
 ذلك فأجاباه أنهما يلزما ذلك فأنشأنا البرسنا بذلك الحال استيجارا
 البلدة المذكورة لمرفتنا بقدر المولي وقد استاجر البلدة المذكورة
 رجل آخر والتزم بما التزمنا به وحكم عليه بموجب ذلك حكم شرعي فحكم
 الله تعالى في ذلك ولا يلزم المستاجر الأولين في ذلك وهو يلزمهما
 استخلاص ما تبقى من الدين جهة المذكورين أم لا وهل إذا اعجز الرجلان عن
 القيام بما تبقى عليها في الدين المذكور لجهة الوقف يلزم المستاجر **سـ**

الأولين

الأولين القيام بما تبقى عليها أم لا وهل للناظر أن يجس المستاجر الأولين
 على ما تبقى جهة الرجلين من الدين المذكور أم لا وهل يلزم الناظر حفظ
 الرجلين المذكورين في عند المستاجر الأولين أم لا جواب **بـ** الشيخ
 الشيخ الرضائي لا يلزم المستاجر من المذكورين شيئا على الرجلين المذكورين
 فإن التزم ما يتخلصه مجرد وعدة يلزمه بسببه شيء وإن تجر المدينون
 عنه ولا يجزئ للناظر أن يجس المستاجر بسببه بل لا تمنع دعواه
 عليها بما هو الله تعالى أعلم ووافقه شيخ الإسلام الحسيني وسيدي
 الخدر جهم الله تعالى وكتب الشيخ ناصر الدين الثاني رحمه الله تعالى
 على الجانب الأيمن ما صورته **الأول** والثاني باطلان إذا
 قارنا عند الحاجة ولا يلزم المستاجر الأولين شيئا متأخر من الدين
 المذكورين والله سبحانه أعلم **سـ** في رجل استاجر
 أرضا حرا مملوكة وشركا فقبضت ثم إنه انقضى شيا من تلك الأرض ونظفها
 وغرس فيها أشجار نخيل وحفر فيها بئرا وجعل عليها مساقية فتساقطت النخل
 وغيره ثم إنه وقف تلك الأرض المزروعة والتي بدلت راع على الحريسي
 الشريفيين بعد النهرية ثم توفي إلى رحمة الله تعالى فمال شخص من
 من ذرية الواقف حلا وقال له تعالى تنظف هذه الأرض التي بدلت
 لراع وليس بماتع وكل شيء زرعته يكون لك بنفسه فتظف الرجل
 وأولاده الأرض المذكورة فزرع فيها نخلا وغيره فقال له بعض
 الناس ولو بقيت في هذه الأرض الوقف ما يحصل لك منها شيء ولا من
 الذي زرعته فهل تجب عليك شيء من هذا المزرع الذي غرسه في الأرض
 الموقوفة أو لا جواب **بـ** للشيخ من باب الدين الرضائي ما غرسه يكون
 له ويلزمه حرقه مثل مكانه والله أعلم ووافقه الشيخ ناصر الدين الثاني
 وسيدي الخدر وشيخ الإسلام الحسيني ثم قدم الله برحمته **سـ**
 في شخص استاجر من ناظر على وقف شيئا من أشجاره وحكمه هو جيبه
 حكم شرعي ومات الناظر وبقي من مدة التواجر مائة فهل تبطل الجارة بموت

بين



دکتر
م

100

من

الألوكة

من الناظر اذا اجرها لم يستفيع باجرة عند انتفا المارة الى المستحق ولقد
اعلم ووافقه سيدي الميرزا محمد الله تعالى **سوال** في مكان
موقوف محتاج الى المارة وهو معلق على الخشب من مسننتين
وخلا المكان من السكان خوفا من الهدم وصار خاليا ولم يكن فيه
من الربيع ما يعم به ولم من ريعه عند بعض المستحقين مني
فطالبهم الناظر واشتكاكم وحسبكم لظلم وم يخلص منكم الا البعض بالجمد
وال الموضع الى السقوط ولم يجد الناظر من سائر المكان باجرتة الغناء
بل وجد اسنانا مستاجر باقتض من الثلث من العادة ويجعل اجرة
سنتين لاجل عمارة المكان ونضع الاجارة ام ليس له ذلك **جواب**
سيدي الميرزا محمد الله تعالى رحمه الله نعم الناظر ان يوجر المكان
المذكور المذكور ما ذكره حيث دعت الضرورة والله تعالى اعلم وكتب
تحت خطه قلمي النفاة نصر الدين الطرابلسي افاض الله عليه الوار
رحمته ونعمه بمغفرة جوابي كذلك او يستغفر من ما يعمر به على الوقف
باذن قاض والله اعلم **سوال** في دار مشتركة بين ثلاثة اوقاف
كل وقت له حصه معلومة وكل وقف منفرد لشخص على حدة ومرفقة
على جهات وحدها فضلا اذا طالب احد النظار ما يخص وقته من الاجرة
ليصرفه في مصالحه له ذلك وليس لغیره من الوقفين المطالبة بما اقتضه ام ليس له
ذلك ولكل من الوقفين ان يأخذ منه حصته بما يقتضيه وهل اذا كان في المار
عارة واستمع احد من الوقفين من المارة يجبر على العارة كم كيف الحال **جواب**
سيدي الميرزا ان اجرها النظار في عقد واحدة فلا يختص احد باقتض من
الاجرة وان اجر كل ما تحت نظر على حدة فيقتصر واذا استمع احد من النظار
من المارة وقع الامر للحاكم فينقل ما بينه الصالح اما لاجار بما من شخص ونعم
بلاجرة واما بالاذن لغیر الاي والاستنادة على الوقف والله اعلم وكتب
تحت خطه بالموافقة شيخ الاسلام الحسيني رحمه الله تعالى **سوال**
في رجل اشترى بالوفاء الى حمة الله تعالى وله حاصل موقوف بهذه اخري

فتوجه

فتوجه ولد المتوفي الى تلك البلدة وفتحه فلم يجد فيها شيئا وجلس به
بتلك البلدة اياما كثيرة ولم يلقه وحضر الى بلد ثم بعد مدة طويلة
جا انسان من البلدة التي بها الحاصل وطالب باجرته بعد
ان رفع الامر للحاكم الذي بالبلدة التي بها الحاصل وفتحه فحصل
يلزم الولد اجرة حيث لم تأخذ شيئا من مخالف والده ام لا **جواب**
لما طي القضاة الحسيني يلزم الولد اجرة والحال ما ذكر وكتب تحت
خطه بالموافقة سيدي الميرزا محمد الله تعالى **سوال**
الحج **سوال** في رجل قضى الحج ثم ملا بارت شرعي وايضا حكم
ذلك من المارة على نفسه ان عليه المخرج من عملة ما يقتضيه الحج
فخرج له عن ذلك اوم يخرج ثم ان الحج ثم بلغ رشدا فحصل ينتشر
لا عذر له في ذلك لمن اقبض منه المال ام لا **جواب** لا ينتشر
لا عذر له حيث ثبت وصول ذلك للمختص على الحج المذكور والله
اعلم **سوال** في البينة اذا بلغت وعلمها وصي ولها مال
تحت يد الوصي فضل بليت رشدا فالحج والبلوغ ام لا يد من بيعة
تشهد على رشدها واذا اقدم لا يد من البيعة فضل تقبل شهادة
النساء في ثبوت الرشدا ام لا **جواب** الرشدا صلاح التعريف في
المال وهو لا يثبت الا بحضرة وفي رجلان او رجل وامرأتان
فان بلغت رشدا سلم اليها المالا وان لم تبلغ رشدا فلا يسلم اليها
مالها حتى يونس منها الرشدا والله اعلم ووجدت في ورقة بخطه
رحمة الله تعالى ما صوبته الميرزا رفع الي **سوال** صورته
فيبلغ ولم يعلم حاله فضل الاصل بعد الرشدا او السند وهل
لودفع اليه ماله من هو تحت يد قبل تبين حاله ثم ظهر رشدا يبر
الدفع ام لا **جواب** في البداية اما الصبي الذي يدفع
منه الحجريان اذ اذن الولي له بالتجارة والثاني بلوغه انتهى
واختلفا فيما في ان المار البالغ العاقل هل يحجر عليه بسبب السند



الناظر عليه بالارض وقف فصل بكلفه الحاكم الى قلع بنابه
 وعرضه اذ كان ذلك لا يضر بالارض واذا كان يضر القلع بالارض
 هل يكلف الناظر الى دفع البناء والغرس لجهة الوقف ام يصير البناء
 والغرس لجهة الوقف بجانبا واذا قلتم بدفع القيمة الى المالك يقوم قايما
 على اصوله ام مقلوبا واذا كان فعلا ذلك بايجار شرعي وانقضت
 مدة الاجار افعله باذن الناظر من غير ايجار هل يحكم مستحداً مختلف
 جواب سيدي المحدث رحمه الله نعم يكلف الحاكم المأثر من غير
 استيجار في ارض الوقف الى قلع البناء والغرس والى تسوية الارض
 اذ كان لا يضر القلع بالارض وان كان يضر القلع بالارض فللناظر
 ان يأخذ البناء والغرس لجهة الوقف بقتنه مستحقا للقلع من ربع
 الوقف فان لم يكن هناك ربع باسمه بالقلع والتسوية واذا انقضت
 مدة الاجارة وفيها غرس وبناء فالحكم فيه كما سبق والله اعلم وكتب
 تحت خطه بالموافقة شيخ الاسلام الطرابلسي رحمه الله ورايت
 في ورقة بخط سيدي المحدث رحمه الله تعالى ما صورته المبررة وقع
 الى سواله صورته ما فوقكم رضي الله عنكم في رجل اشترى هو
 فمجلان في راعه بجانبا بركن راعه اذ كان واظنتم ان احد الشركاء قد
 بالزرع المذكور جانبا مع اولاد يرعوه فبقي الشريك المذكور بالزروع
 عن الزرع المذكور هو واحد شركا به فنظر الجاوس المذكور الى جهته
 النهر ونظر ما به فوجد بعضه في جانب النهر وراى عليه بالكون فوطوا
 عليه فقامت فصل الجاوس المتلف يلزم المني المذكور ام واذا قلتم
 يلزمه فصل يلزم شركا في الزرع بخصمه ام لا جواب
 بما قصد ان اخراج الجاوس من الزرع ولم يسبقه بعد اخراج لا يضمن
 وان ساقه بعد اخراجه فالضمان على السابق وحده دون بقيقه
 شركا به والله اعلم ولعل ذلك الجواب من وجيز المحيط حيث قال
 في كتاب الغصب ما قصد ولو اخراج دابة غيره من زرعته فذهبت من

قيمة
 راعه بجانبا
 بركن راعه

اخراج

اخراجه كلها ديب نص محمد في المستحق انه لا يضمن والصحيح انه ان
 اخراجها ولم يستبقها بعد اخراج لا يضمن وان ساقها بعد اخراج
 ضمن انتهى والله الوفي واجاب شيخ الاسلام القادري كمال الدين
 القادري الشافعي استمع الله المسلمين بجهته بعدم الضمان واطلق
 وتبعه في الجواب فاجب القضاء للثبالي وكذا الجواب فاجب القضاء
 المالكى انتهى ما رايته وفي الاسيلة التي كتبها اخر مستحقة كثر الدافع
 ما صورته الحمد لله وبما جرت به عادت الربيف من حذر الايار وراع
 المماير في المراضى للفرجية والاجابسية بغير اذن من له التخصيص
 على ذلك بالطريق الشرعي فصل يصير الخافر غاصبا ام لا وهل
 الما التابع من ذلك ملك للخافر ومستحق المنفعة من المذكورين
 واذا تلف خصا من ادي او بجمته او غير ذلك يضمنه الخافر
 المستحق المنفعة ام لا ضمان اقونا ما جهر بين الجواب
 من قاضي القضاة ادام الله التقدير ومن كاتبه بالموافقة حيث
 فعل ذلك من هو مستول على الارض المذكورة من فلاح بالارب
 او مستحقها او فعل ذلك غيره هم باذنهم فلا تعدي كما ان الما
 التابع قبل الاخراج غير ملوك لا حد ولا ضمان على من حفر من ذكر
 اما لو حفر غيره فهو مستعاضم ضامن والله اعلم انتهى
 كذا السبعة سوال في شخص له ملك وبجوار
 خرابة مضره عليها ولها نحو عشرين سنة لم يعلم لها مالك ثم ان شخصا
 اشترى لها من وكيل بيت المال فصل لصاحب الملك المطالبة به
 ستفعة الجوارم لا وهل البيع صحيح في الخرابة المذكورة تكون
 الخرابة مخبر في الذوا ولم تنته بقات فيها ام لا جواب اذ كان
 البيع صحيحا تحت السفعة للكار فاذا ثبت ان الخرابة مستفعة به
 لبيت المال قد ابيعته بالقيمة كان البيع صحيحا ووجبت السفعة
 الجوار حثيثا وان ابيعته بدون القيمة لفين فاحش فالعين غير صحيح

ولا تجب الشفعة حينئذ والله تعالى اعلم **سوال** في شخص اشترى
من شخص حصه في ثلاثة ابناء على حكم الشروع فهل في ابناءه المذكورة
شفعة ام لا **جواب** لا شفعة في البناء دون المراض والله اعلم **رفع**
للعلامة المحقق الشيخ ناصر الدين الثاني رحمه الله **سوال** منته
في شخص اشترى حصه في بناء شتم على انساب ويد وساقية وابنية له
لقبل الشفعة فهل فيه شفعة ام لا **جواب** بما مضى اما المراض
فلا شفعة فيه بالعدم قبولها للتسمية واما البناء والانشاب والساقية فانهم
يقبل التسمية فلا شفعة وان قبلت التسمية فيها الشفعة والله
اعلم **ورأي** على قول من فرشته رحمه الله عند قول المصنف
رحمه الله ولا يجب في غير العقار حتى لو بيع التحل وحده او البناء وحده
فلا شفعة حاشية بخط سيدي لجد نفه الله تعالى رحمته نصرها
وتتقي ما اطلقه من عدم وجوب الشفعة في البناء وحده انما
لا يجب فيه ولو بقي على ارض مشركه للاحتكار **وقد** **رفع**
الى **سوال** في بناء على ارض حاكمه فاجبت بعدم وجوب الشفعة
اغما داعي ما اطلقه والله الموفق انتهى **سوال**
في شخص اشترى من شخص ثلثي منزله واخذ الباقي شريكه له في المنزل
وكانت غايمة الغيبة الشرعية فحضرت الى المنزل المذكور واستقر
بعد ذلك مدة انتهى ثم بعد ذلك توجهت الى حكم شرعي وطلبت للشريك
وادعت عليه انها حين حضورها من غيبته ما يوجب البيع المذكور في الثلثين
من المنزل المذكور طلبت الشفعة في المكان المذكور لوقتها ثم ان الشري
المذكور ذكرها بعد حضورها من غيبته ثم ذكرت انها مديونة
واما لاخذ الثلثين المذكورين بالشفعة وان كان زوجها باخذ
بالشفعة فياخذ فسيب **عن** ذلك **فقال** انا ما قلت
ذلك لاجبا وانا فيه على طلب الشفعة فهل والحال ما ذكر للحاكم
ان يحكم للشري بسقوط الشفعة لكونها لا تملك بذكر او عمل

بقولها

بقولها ما قلت ذلك لاجبا ويحكم لها بالشفعة واذا قلتم بان قولها
ذلك معمول به فهل يلزمها يمين على انها ما ذكرت ذلك
لاجبا من السائل عنها وانها باقية على الشفعة وهل القول قولها في
الحال بالشفعة بغير يمين ام لا وهل يلزمها يمين بعد ذلك ام لا
جواب لا شفعة للمرأة المذكورة والحال ما ذكر والله اعلم **سوال**
في شخص اشترى من شخص حصه من بئر شرعيا وبنى له ذلك بئر
جاسر في العقار المذكور **وقال** ان هذه الحصه وقف كذا
ثم لم يظهر لذلك صحة فاراد ان يدعي على المشتري بالشفعة فهل
له ذلك ام لا وهل ستطرحه من المطالبة بالشفعة ام لا وهل الشريك
الشفعة ام لا **جواب** اذا كان الشئيع نظرا ان الحصه المبيعة
وقف **فقال** ذلك لم يظهر له بطلان ذلك فطلب الشفعة منه عليه
والشريك في طلب الشفعة مقدم على البئر والله سبحانه اعلم **سوال**
في رجل اشترى حصه من دار مشتركة بين جماعة ووفقه والحال
ان الشريك لم يعلم بالشرا فعند علمه بالشرا اطلب الشفعة فهل البيع
ناقد والوقف المترتب عليه صحيح ام لا **جواب** الشريك اخذها
بالشفعة ويبطل البيع والوقف المترتب عليه والله اعلم
كتاب **التقسيم** **سوال** في شخص اشترى نصف دار وقع
به عليه مدية طويلة ثم انه اراد التميز في الدار المذكورة مع شريكه
فذكر الشريك ان حصته في الدار المذكورة وقف والحال ما ذكر ذلك
للعدم التسمية فهل ينيل قول الشريك انها وقف وهل اذا ثبت
ان نصف الدار وقف كما قال نصح فيه فشفعة ام لا **جواب** نعم
الشفعة وبغير كل نصف على جهة والله اعلم **سوال** في ثلاث
ناسا مشتركين في مكان يستعمل على اربعة ساكن وسافع وحقوق المكان
المذكور يحتاج الى العارة والترسم وهو معطل من السكن فيه بسبب العارة
ثم انا احد النسا المذكورين اهلته بمشقة من العارة في المكان المذكور

فجعل لبنية الشركاء طلبا للمتعة من العارة المحكم الشرعي ان يلزم
بالعارة في المكان المذكور او تنبع عليها حصتها من ذلك او تنزح بلجارة
الخصمة المذكورة لمن يجرها ام لا وهل اذا كان لاحد النساء المذكور
اعلاه اولاد بالعون وهم غارلون بياح لهم الدخول بالمكان المذكور
عند والدهم السكنى او للزوجة على نفقة الشركاء وهن اجانب من الاولاد
المذكورين وهل الحكم الشرعي منهم من الظنوع في ذلك ام لا **جواب**
لا يجبر الابية على العارة لكن ان عمرت شريكها باذن الحكم صار ما يخصها من
المعروف وما يملكه الشريكين واذا كانت الشريكة التي لها الاولاد بالعون
ساكنة في سكن على حدة من الساكن المذكورين فلا تمنع اولادها
من الدخول عليها في مسكنها الخاص بها والله اعلم **فرايب**
على قول الشيخ عبد اللطيف بن فرشته رحمه الله تعالى في كتاب
الشفعة قيسل فصل في الاختلاف وما يوجب به المشنوع وفي باب
الحيط لو بني السفل صاحب العلو بغير اذن القاضي لم يكون مبنيا
فعلى صاحب السفل ان يعطيه قيمته لا نذكر ان مضطر في البناء
لا حيا حقه فصار ما دونها شرعا ولو بني احد الشريكين حيا ما تغير
اذن القاضي سهدا لم يرجع على شريكه يعني لانه غير مضطر في
البناء لانه يمكنه ان يرفع الامر الى القاضي حتى يقيم الساحة حوائج
نصها قال **فاضي خان** في الفصل الاول من باب
الحيطان ما نصه اذا كان العلو لحدتها والسفل للاخر فانهدم فبني
صاحب العلو السفل بغير امر صاحب السفل ان بناه بغير امر القاضي
يكون منقوعا لرجوع بني الا اذا كان ذلك في موضع لم يكن هناك قاض
انتهى وباب الحيطان ذكره عقيب كتاب الصلح وما ذكره فاضي خان
بخلاف لما نقله الشارح عن المحيط قال **في المعين** وله وله ان
يبني السفل لنفسه ثم يبني عليه العلو ويمنع صاحب السفل عن الاستقام
به حتى يعطيه حقه قال **في الفتية** في باب الحيطان من كتاب

الدعوي

الدعوي مغريا بالمحيط بيت سفله لرجل وعلوه لآخر أكثر من سفل
او اهدم ما لا يجبر صاحب السفل بعارته الا اذا كان لفعاله انتهى **قال**
فاضي خان في باب الحيطان وان هدم صاحب السفل كان لصاحب
العلو ان يامر بالبنا لبيني عليه العلو **وقال** **الولولي** في الدعوي
في الفصل الثاني ولو تقدم العلو والسفل لم يجبر صاحب السفل
على البناء لانه لا يجبر حتى نفسه لان الانسان لا يجبر على عارة ملكه
ولا يجبر حتى صاحب العلو لانه لم يجبر على صاحب العلو وان بني
صاحب العلو كان له ان يجول بين صاحب السفل والسكنى حتى يعطى
قيمه ما انفق في السفل لان صاحب السفل مضطر في البناء لم يكن
متبرعا فاستوجب الرجوع عليه ثم ان الرجوع بقيمة البناء او ما انفق
واما لو هدم كل واحد منهما بيته اجبر صاحب السفل على بنايه لانه جبر
على صاحب العلو بهدم السفل الذي هو محل حقه فيجبر على الاعادة
وكذلك يثبت بينهما ما لم يكن قسمته لانه مضطر في البناء فان قدر على
قسمته فبناه احدهما فهو منقوع في بنايه في نصيب صاحبه لانه
لما ملكه القسمه لم يكن مضطرا في البناء فكان سقوطا انتهى **قال**
الولولي في آخر الفصل الاول من كتاب القسمه ولو تقدم
العلو والسفل لم يجبر صاحب السفل على البناء لانه لا يجبر حتى نفسه
لان الانسان لا يجبر على عارة ملكه ولا يجبر حتى صاحب العلو لانه
لم يجبر على صاحب العلو وان بني صاحب العلو كان له ان يجول بين صاحب
السفل والسكنى حتى يعطى قيمة ما انفق في السفل لان صاحب العلو
مضطر في البناء لم يجبر حتى متبرعا فاستوجب الرجوع عليه ثم الرجوع بقيمة
البناء او ما انفق **اختلوا فيه قال** بعضهم ان صاحب العلو يرجع
على صاحب السفل بقيمة السفل مبنيا لهما **انفق وقال**
بعضهم صاحب العلو يرجع على صاحب السفل ما انفق على السفل
وقال بعضهم ان بني بامر القاضي يرجع بما انفق وان بني بغير

امر القاهني رجع بقيمة البناوية بقيت قال **في الخيار** ولصاحب
 العلوان بيني السند ومنع صاحبه من السكني حتى يعطيه قيمته فبذلك
 البنايا والقيمة وعن الطحاوي ما انفق في السند وقال
 المتأخرون ان بيني بامر القاهني رجع بما انفق وان بيني بغير امر رجع
 بقيمة البناوية عليه الفتوى ثم تعتبر قيمته وقت البنايا وقت الرجوع وهو
 الصحيح انتهى ذكر في كتاب الدعوى الجرد لله سيك **في دار**
 مشركة لا يمكن قسمتها وهي محتاجة للمارة وقد عالجها الشركاء بالاقن
 للمارة فلو افضل بحجرون على المارة او البيع فليجبت عاقبته
 لا يحجر الماري على المارة لان الانسان لا يحجر على غيره ملكه ولا على البيع
 فان عزم احد الشركاء المذكور من ماله والمحال ما ذكر انه لا يمكن قسمتها
 فلا يكون مشركا بالانفق لانه معطوف في ذلك لا يحيا حقه وعلى قيمة
 الشركاء ان يدفعوا له ما يحجبهم ما انفق والباقي ان يمنع حركه من الاستفاد
 هي معطوف حقه والله اعلم او في فتاوي الاستر وسني اذا هدم جدار
 غيره لا يحجر على بنيانه وللاذكار بالخيار ان شاف منه قيمة الحائط والتفصل القاس
 وان شافا التفتق ومنه التفتق وقال بعض العلماء ان كان
 الحائط جديدا فعليه الاعادة وان كان خلفا غريبا لم يجز عليه الاعادة
 لانه لو اعاده لكان الفضل من الاول وهذا ان يعد وان بقيت بالمثل
 انتهى ما رايت على شرح الجمع بخطه رحمه الله تعالى القسم الثاني من
 سائل القيمة **سوال** في شخص اشترى بيتا خرابا وفيه بنا
 عتيق ولشخص اخر في البيت حصة يسيرة مقدار السدس ثم انهما
 ارادا القيمة وهو ما يمكن قسمته بلا ضرر ففضل قيمته البيت والبنا
 قائم او يخدم البنا حتى يبقى ارضا راحا ثم يقيم والحال ان لصاحب الحصة
 الكبيرة بنتا ملكا بار البيت المشترك لانه اذا طلب ان يخذ حصة في وسط
 البيت يحجب الى ذلك ام لا وهل يقيمان بالقرعة او بالتراضي لانها اذا
 اقتضا بالقرعة وخرج ناييم صاحب الحصة البسيطة في الوسط لم يتقاعنه

العلم

لان له

لان له في ذلك غرضا ويحصل لصاحب الحصة الكيفية من ريد ذلك وتبر
 على ذلك شر وثنية وهل يقضي على صاحب السيرة ان يخذ حصته
 من ناحية بيته لانه العنصر من الشريك الاخرام لا يوجب له سيرة الجرد
 تقهر الله تعالى رحمة ان كان البنا العتيق المذكور متهددا غير مستغنى به
 فانه ليقسم لنفسه بين الشريكين فيأخذ كل واحد ما يخصه ثم تقسم الساحة بينهما على
 قدر ما يخصهما فتجعل على ستة اقسام منسوبة ثم يكتب اسم كل من كل
 الشريكين في بطاقة على حدة فتطوي ثم تجعل في يمين وتجعل سيرة البندقة
 ونوصية في وعاء وكه لا تقرب بينهما فاول بندقة تخرج توضع على طرف
 من اطراف السهام وهو اول سهم ثم ينظر الى البندقة لمن هي فان كان الاسم
 لصاحب السدس يعني له ذلك السهم والباقي للشريك الاخر وان كان
 لصاحب خمسة الاسداس يعطى له ذلك السهم الذي خرج الاسم
 عليه واعطى اربعة اسهم اخرى متصلة بذلك السهم ويبقى السهم الواحد
 لصاحب الواحد والله اعلم وكتب الشيخ له باب الدين الرمي
 رحمه الله تعالى على يمين السوال ما نصه بعد الجرد لانه يقسم البيت
 والبنا قائم على وجه لا يتفرع احد هاهنا فيز اضياعا على اعطاء الشريكين حصته
 بحسب ملكه والله تعالى اعلم **سوال** في شريكين في مكان
 للاخر له الثالث والاخر الثلثين في المكان رواق ناقص عماره ثم اشترى
 صاحب الثلثين خسبا ثم ان صاحب الثلث على انه يبيع عن حصته في نظير
 الخشب على قدر ما يخصه ثم انه عزم بار بعين نصفه وقال ان حصته
 ثمانية اشرفية ثم ادباع الثلث واشهد على نفسه ان اشترى منه للاحق
 لعق البنا وادباع صاحب الثلثين حصصه سبيع الشريكين ولا اعلم ان الشريكين
 البائع طالب صاحب الثلثين بما صرفه على المارة فمنه بل لم يمدني
 من ذلك **سوال** في رجل اراد الرجوع له على شريكه بنى ما
 صرفه بغير اذنه والله تعالى اعلم وكتب تحت ختمه بالموافقة الشريكين
 شهاب الدين الحسيني المقدسي وسيد الجرد تقهرهم الله تعالى رحمه الله

كتاب الكبرياء سवाल في رجل له بنت بالغة فزعم
 رجل انه من قبيلة ابيها وان يئنه وبين ابيها صحبة واخا ففعل ما ذكره
 يحل له النظر اليها والخلق لها ام لا جواب لا يحل للرجل المذكور
 الخلوة بالنبت المذكورة ولو كان بينه وبين ابيها صحبة ويمنع من ذلك فان لم
 يمنع ادبه الحاكم وزجره على ذلك والله اعلم سवाल في شخص يدعي
 انه حنفي ويطلب الامر ويترجم انه مكروه وليتذكر بان النبي صلى الله
 عليه وسلم ليس له ولد ذلك المعصية والتابعون رضي الله عنهم اجمعين
 فضل زعمه صحيح واستدلالة ثابت ام لا جواب لا يحل له زعمه صحيح
 بل هو مكروه كراهة تحريم والله اعلم سवाल ما قولكم رضي
 الله عنكم في قول القائل استغفر الله ما سوى الله ذلك سابق وهل
 هو على حد قول يزيد الذي شهد مع النبي صلى الله عليه وسلم باية اصدق
 كلمة قالها الاكل شي ما خلا الله باهل حق وضوا والمال لا يقتل ام لا
 اسئلوا الجواب وبنيوه بياننا سابقا فلا زال فتعكم دايما وجودكم المحمدي
 رادعا وهاهنا جواب السبع شهاب الدين الرملي رحمه الله تعالى
 الاستغفار المذكور سابق بل هو قال على ان قايده قد زعم في مقامات الخواص
 الي ان صار الى ان لا مراتب التقوى وهو ان يتنزه عن كل ما يتغلل سره
 عن الحق اذ زيادة الحب له سببان احدهما خلق القلب ما سواه فان لم يكن
 خلا عن شي اتسع لغيره ففقط الصلوات بسبب التجريد والتقرب واليه الانسان
 يقول تعالى قل اسمعوا في حقهم يلعبون وثانيهما كمال المعرفة وتلك
 وقال كتب الاخبار تكتب في النوراة من طلبة وجودي ومن
 طلب غيري لم يجدني فقال ابو المرداس المديني سمعت رسول الله
 صلى الله عليه وسلم يقول هذا اوصي الله تعالى الي داود عليه
 الصلاة والسلام ان من اهل محبة اربعة عشر نفسا كنان ومن شارب
 ومنهم كقول ومنهم شيوخ فاذا انتبهتم فاقرهم من السلام وقل لهم ان ربكم
 يفرحكم السلام ويقول لكم لا تسألون حاجتكم فانكم احباي واصفياء

يحل

واويلياي

واويلياي افرح لفرحكم واسارع الي محبتكم فاتاهم داود عليه الصلاة
 والسلام وبلغهم ما قاله بهم فقال احدهم انت هديت قلوبنا لذكرك
 وفرغتنا للاشتغال بك والغفلنا لتقصيرنا في شكرك وقال
 اخر الاسرار امن علي باشتغال القلب بك عن كل شي وذلك وفي الاخبار
 داود قتل لعبادي المتوجهين الي محبتي ما فرحتم اذا احببتهم من خلقي
 ورفضت الحجاب فيما بيني وبينكم حتى تنظروا الي بعيون قلوبكم وفي
 بعض الاخبار ان الله تعالى اوحى الي بعض انبيائه انما اتخذ خلقي من
 من لا ينزع ذكره ولا يكون له غيري ولا يفرح علي شي من خلقي وان
 الحرق بالنار لم يجد الحرق النار وقاد ان قطع بالمياش لم يجد لس الحديد الما
 فمن يئنه الحب الي هذا الحد فمن اين يعرف ماوراء الحب من الاكرامات وقد
 قال الاميد ان اعلى درجات الزهد ان يرغب عن كل ما سوى الله تعالى حتى
 عن الحرة ويرغب في الله تعالى وشروطه ان لا يعود في شي ما رغب عنه ويشت
 فيد يكون قد خرج في الثمن تمام تسليم الثمن بحفظ القلب والجوارح عينا قفس
 زهد واعلى درجات التوحيد ان لا يري في الوجود الا واحدا هو مشاهد
 الصديقين وسنة الصوفية العنا في التوحيد فلا يري نفسه لكون باطنه مستغرقا
 بالوحد الحق وهو المراد بقول اي يريدكم انساني ذكر نفسي ومعني كون
 هذا موجودا انه لم يحضر في شهوده وقلبه لا الوحد الحق وفي عن الوسايط
 وعن نفسه وسبب التزني الي هذه الدرجة ان يعلم انه لم يخلق الا الله وانه
 لا يتحرك ذرة في السموات والارض الا باذن الله تعالى وانه مختار في كل من
 هذا وعلم انه لا اله الا الله وانه لا يتحرك ذرة في السموات والارض الا باذن الله
 وانه لا فقر ولا غني ولا موت ولا حياة الا باذن الله تعالى وانه مختار في كل من
 شاهد هذا وعلم انه لا اله الا الله في تمام سواه ولا ينظر الي شي اذا كل سخر تحت
 قدرته وقال بعضهم استدلني على التمس الاخلاص اذ ليس لها فيه نصيب
 والتمس من كون العبد وحر كانه لله تعالى خاصة وقال بعضهم السؤق نار
 الله تعالى شغلها في ذنوب او لياليه حتى يحرق ما في قلوبهم لغيره من الخواطر

والمراد والموافق والخلف والله تعالى اعلم وكتب سيدي الخلد رحمه الله
 تعالى بما صوته بعد الحمد له جوابي في افاده وحرره من فضله على عوايد
 والله اعلم **سؤال** في رجل يضرب بالمر باره لجم عليه ذلك
 ويمنع منه شرعا ويؤوب عليه ام لا **جواب** الشيخ ناصر الدين
 الثاني نعم عليه ذلك ويمنع منه شرعا ويؤوب عليه لان يتوب
 والله اعلم ووافقه سيدي الخلد رحمه الله تعالى **سؤال** يكتب
 على مكس السمك وهو ضابط بوجوب السمك وله جامكية وطعمة في
 السمك في نظير الضبط والكنابة للمكس المذكورة فصل هذه
 الجامكية والطعمة التي ياخذها الكاتب حلال ام حرام واذا قال
 قال حلال يكرام **اجواب** الشيخ ناصر الدين الثاني
 ما بالحق الكاتب من الجامكية والطعمة حرام محض واما جلوسه
 لضبط السمك فحرام بلا حرج ومن اعتقد حله ذلك بعد اعلانه كونه
 فهو كافر الا ان يتوب ويقطع عن هذا الاعتقاد والله سبحانه اعلم
 وكتب تحت خطه بالموافقة سيدي الخلد والعالم الصالح الشيخ شمس
 الدين محمد الخطيب الشربيني الشافعي نعمه الله تعالى برحمته
سؤال في الرجال الذين يتناغون من النساء ما يحتلسن من
 بون ازواجهن وما يسرقن منهم من حبوب وغيرها وينظر والي
 وهو ههن عند غفلة البيع بدم وفيض الثمن وغير ذلك مما يحتاج فيه
 الى الخاطبة والسؤال ودر الجواب هل يجوز لهم ذلك ام وهل يحرم
 على النساء النظر اليهم في هذه الحالة ام لا وهل ينقطع به السارقة منهن
 اذا كان المروق معها ام لا وهل القادر على منع الرجال المتبايعين منهن
 ان يمنهم من ذلك ام لا **جواب** الشيخ الاسلام الحنبلي لا يجوز لهم
 ذلك ولا يحرم على النساء النظر اليهم في هذه الحالة والقادر على منع
 الرجال المتبايعين منهن ان يمنهم ولا ينقطع احد الزوجين بالسرقة من
 الاخر لحرر عنه والله اعلم بالصواب وكتب تحت جوابه العلامة المنق

الشيخ

الشيخ ناصر الدين الطبراني جوابي كذلك لا في عدم التطلع والله تعالى
 اعلم وكتب تحت العلم الصالح الشيخ عبد الرحمن الحارثي جوابي كذلك
 بل في تحريم نظر النساء للرجال فانما يحرم الايمان والله اعلم وكتب سيدي
 الخلد تحت خطه حقا شيخ الاسلام بالموافقة نعمه الله تعالى برحمته
سؤال في رجل مات وخلف دارا وخلف صبيين وبنتا فسموا
 للثمن قطعة من الدر وجعلوا لها بابا مستقلا ثم مات اخ منهما وخلف
 اولا فقتل في اولا اخته واسد واداب الدار الذي يتوصل اليه بالقون
 وسفوف من الدخول الى الدار وصاروا يدخلون الى دارهم من الخياط
 او من بيت الجار فهل يجوز لهم ذلك ام لا واذا كان حراما يعلمهم بغير رهم
 للكل ويبيد الباب كما كان ويثاب على ذلك ام لا **جواب** سيدي
 الخلد رحمه الله تعالى لا يجوز لهم فعل ذلك ويبعد الباب كما كان ويؤوبون
 على فعلهم ويثاب المعلن على عادة الباب والله تعالى اعلم ووافقه
 الشيخ ناصر الدين الثاني والشيخ شرف الدين محمد بن عبد الله البليغي
 الشافعي الحنفي والشيخ تقي الدين النوري الحنبلي رحمه الله تعالى
 عليهم اجمعين **سؤال** في شخص له دار بجوارها مسجدان فاخذ
 مطهرة لخدمتهما وبيعه بمقتضاه ادخل ذلك في داره ثم عمدا في المسجد الاخر
 فادخل بمقتضاه في داره ومنع المسلمين من الاشتغال بذلك فهل يجوز
 ذلك ويثاب وفي الامر وكل من اهان على رد ما اخذ الى المساجد والمطهرة
 والى الامم **جواب** الشيخ شرف الدين عيسى الاختاي رحمه الله تعالى
 الهادي للصواب لا يجوز له ذلك ولا يبرر ولي الامر على فعل ذلك ويثاب
 على ذلك لانه ارتكب امرا محرما والله اعلم بالصواب **سؤال** كتب
 عيسى بن علي الاختاي الشافعي وكتب تحت جوابه شيخ السيوخ الشافعي
 الثاني ما صوته الحمد رب لا يجوز له ذلك ولا يبرر عليه ولا يبرر جميع
 ما غير من مطهر السر والمطهرة والمسجور وعادة ذلك على ما ذكره عليه او لا
 والله سبحانه اعلم وكتب محمد بن حسن الثاني المالكى لطف الله تعالى



المدكوته شامل الرهن المذكور للمدين المذكور من فضل فصح الجارة المذكورة
مع وجود الرهن سابقا لم لا يجوز ان يكتب الرهن المذكور غير
صحيح اذ من الرهن المشاع لا يجوز عند المصالح المتعة ام لا واجارة الاسم
المشاعة المذكورة ان كانت من الشريك فهي صحيحة وان كانت من غيره
فهي فاسدة والله اعلم انتهى **سوال** في شخص دفع لشخص
سكايا بغيره وبغيره فلهذه ذلك الشخص ورهنه عند شخص
على قدر ما جاز عليه منه فادعى انه عدم منه العدم الشرعي فماذا يلزم
الدافع لصاحب السكايا وما يلزم المرفق وهل القول في التهمة قول
المرفق او الراهن **جواب** كل من الراهن والمرفق متعدي فغير
للمالك في تعيين من شاعها والقول قول العاين بيمينه في القيمة والله
اعلم **سوال** في رجل عليه دين لآخر وله اخت سند تحتها في
وقف فخذ من تحتها سكايا بغيره فلهذا تحت يد صاحب الدين
فصل يصح الرهن في المكاتب المذكورة ام لا واذا قلتم بعدم صحة
الرهن سوا سنده على اخته ام لا **جواب** رهن مكاتب
الوقف غير صحيح والله اعلم **القسم الثاني** من مسائل الرهن **سوال**
في رجل له على رجلين دين شرعي فطالبهما بدينهما عنده رهنه فقلنا
له ان يملك في رهنه على تغيير المبلغ الذي له علينا او يبيعه وسافر واحد
منهما الى مكة ثم انه احتاج الى مبلغ فزعم عليه فخصم الرجل الآخر فبين
الخصم والمبلغ المرفق الاول وطلب منه الرهن فتوجه اليه المرفق
الثاني فوجده غائبا وتقدم احضار الرهن فماذا يلزمه **جواب**
للشيخ ناصر الدين الثاني رحمه الله تعالى اذا اذن له الراهنان في رهنه على
تغير الدين فزعمه عند الخصم يلزم الراهنان الا ان شي حتى يغير القاي
ونفقه منه فان عدم من الثاني ضمنه الثاني للاول ومنه الاول
لما اتى اذ كان الرهن كالتأجيل ولم يغير بينة بحد له والله سبحانه
اعلم وكتب سبيل الجدي رحمه الله تعالى بحساب خطه ما صورته بعد المرددة

جوابي

جوابي كذا في قول الله اذا كان الرهن الى اخره والله اعلم **سوال** في
رجل عليه دين فزعم به رهنه فادعى تحت يد فضل يلزمه ان يبيعه باقل
من ثمن المثل ام لا وهل يجوز حبيسه والحال انه لم يمتنع من بيعه ام لا **جواب**
للشيخ ناصر الدين الثاني الرهن المعلن ان حكمه حكم العتقة ولزومه فلا
يلزمه ان يبيعه الا بئس منه في وقت البيع ولا يجوز حبس الراهن
بما عليه رهن والله سبحانه اعلم وكتب سبيل الجدي رحمه الله **سوال**
ما صورته بعد المرددة لا يلزم الراهن بيع الرهن باقل من ثمن مثله
ولم يمتنع ان يحبس الراهن بدينه وان كان الرهن في يده ان الحبس جزا
الظلم وهو الماطلة والله اعلم **سوال** في رجل له دين شرعي على رجل
فطلب منه رهنه فزعمه خصمه من عين ما جارية فضل بشرط في
هذه الحالة فقبض لخصمه المذكورة مع انه لا يمكن قبضها الا بخذها
وهذا يمكن قبض الما الجاري واذا قلتم بشرط قبض العين المرهونة
وتوقف صحة الرهن على القبض فهل يكفي ان يجني الراهن بينه
وبين العين المرهونة والخصم المذكورة من العين الجارية المذكورة
انما هو وقت مقدم من النهار والليل ليسوي صاحب الملك منفعة
الما الجاري في ذلك الوقت ناره يكون نهارا ونايلا بحسب اصلاح اهل
تلك الناحية لا انما عين ذات لها جرم فضل يصح رهن مثل هذه وهل
يكفي في قبض هذه العين ان يضع المرفق يده على يمينه التاسع منه لما
يبي في ذلك الوقت المعلوم او في غيره واذا لم يقبض هل يصح رهن ام لا واذا
قال الراهن في صلب عقد الرهن بتي مضي الشهر الثاني ولم يدفع
لكه باعلى كان الرهن مبيعا له هل يفسد ذلك الرهن ام لا **جواب**
للشيخ العلامة النعمانية شهاب الدين ابي العباس احمد بن الشيخ
العلامة المصنف ابن الدين عبد الحق السبكي الثاني رحمه الله
تقيا لجلده الله المرفق للمصنوب رهن نفس الما الجاري غير صحيح
وانما الرهن واقع على الخصم في المجري وللتابع لذلك وقبض

ذلك بالخطبة بينه وبينه والمالك والفقير ليس شرطاً في صحة الرهن
وانما هو شرط في لزوم الرهن واذا قال سبي ماضي السهم الغلابي ولهم
ادفع لك ما علي كان الرهن سبياً لك تسد الرهن بذلك الشرط والله اعلم
بالصواب وكتبه احمد بن محمد بن علي السني في الثاني من جمادى الاولى سنة
وحيات الله ونعم الوكيل وكتب سيدي الجدي رحمه الله تعالى علي
الجانب الايمن ما صورته الرهن المذكور غير صحيح والله اعلم
كتاب الجنائيات سوال في رجل له ولد صغير له
عادة يلعب في خانوت وله ليرة له اوقات الصلاة ثم ان الرجل المذكور
توجه لصلاة الجمعة وحرس ولده علي جاري عادتة في الخانوت المذكور
وتجاء الخانوت المذكور خانوت اخري رجل ساكن وله مولود ملهق ثم
ان المولود المذكور اخذ بيده قوساً وادتم وضع فيه عوداً مدياً في
به الولد المذكور في خانوت العود المذكور في عين الصبي فخرها فمضى
علي جماعة من الكمالين فاجبروا ان ضوهها ذهب وان لا يطب فيها وان
ذاته بسبب الرمية التي اصابها فاذكبي علي سيدة في ذلك بغير مولي
المملوك بين دفع المملوك للجاني لولي الصغير وبين ذراية بارش
الجنابة وهو نصف الدية والله اعلم سوال في جماعة من
المسلمين زرعوا مائاً في ليل من اللبالي بحرسونة اذ جاء رجل
فقططاً من البطم ففقططوا عينه ففرب واحد ومسكر الاخر
فاذا هو عبد معنوق ففماش بركة كون يده علي شخص من اصحاب
النيات المذكور فذفع عن نفسه وضرب العبد المذكور علي
فرقه فانصدع فرقه بذلك فمسل يلزم هذا الشخص الضارب
ان يقوم بتجارت هذا العبد ودهنه وكلفه وملكه جارية اليه ان
لشيء لم يلزمه شيء جواب لا يلزم الضارب للعبد شيء اذا
كان لا يمكن دفع العبد الا بالضرب والله اعلم سوال في جماعة
من الزكاة كانوا اثنين بزيعة فخرج علي حكمهما عدو فامرهما

جماعة

جماعة الزكاة ان يتناولوا العدد معه فاخذ الجماعة يرمون العدو
بالمسد فمات فاصاب واحد منهم فمضى شخص من جماعة الزكاة
الرماة بغير اختيار فاندمل الجرح من جانب وبني من جانب ينز
واقام علي ذلك ثمانية اشهر وهو يذهب وبني وبني وبني
وبيا فمات فمضى يلزم الراي في ذلك شيء ام لا جوابه يجب
في ذلك معلومة عدل بان ينظر الي المجني عليه انه لو كان في مكان
ينقص من قيمته هذه الجراحة ان كان ينقص عشر قيمته في الجراحة
تجب عشر دية وعلي هذا الاعتبار في النصف والتكث وتكون ذلك
هذا اذا قال ارباب الخيرة انه لم يميت بسبب هذه الجراحة اما
اذا قالوا انه مات بسبب هذه الجراحة فالواجب دية علي ما قلنا
القائل والله اعلم سوال في فيتين اقتتلا فقتل من احد
الفيتين شخص فادعي اهل القتل علي جماعة من الفية الاخرى وانوا
بينهم منهم الي الحكم شرعي وادعوا ان ما قتل هذا الماهو فمضى تقبل
شهادتهم مع انهم لم يسموا ام لا وهل يطلب منهم بيعة غير الحضام ام لا
جواب لا تقبل شهادتهم من ذكر والحالة هذه لكن القسامة
والدية واجبا علي اهل الجملة التي وجد القتل في ارضهم والله
اعلم سوال في جماعة ادعوا علي جماعة مقتتل ولم يثبت
عليهم شيء ثم اطلقوا الي حال سبيلهم فبعض ذلك مستوا شخصاً من
الجملة وادعوا بان اسياس من جملة الميت علي المقتل وهو عرقش
ازرق وسند بذلك روح ام الميت وزوج اخيه وشخص من
اقرابه فمسل والحالة هذه يثبت علي المدعي عليه القتل بذلك
ام لا وهل تقبل شهادته او لا وان ثمة بيعة تشهد بان العرقش
المذكور متاع المدعي عليه وانه ليس من قبل اللفة بخوسنة
اشهر افترقا ما جازين جواب لا يثبت علي المدعي عليه قتل بالهبة
المذكورة ولو قبلت شهادتهم بما ذكر والله سبحانه اعلم سوال

استغفر

ما قولكم رضي الله عنكم في رجل تزوج امرأة ثم حلفت انه يتزوج عليها فاعلمت به المرأة التي حلفت ان يتزوج عليها اطعمته شيئا واقرت
 انها غسلت له المذيق الذي يمسح به النبي بعد الجماع فلما علم بذلك
 اصابتة فرقة وبقي الدم والمذقة من رقبته فابكرت المرأة في فعلها ذلك وهل
 اذا مات بسبب ذلك يلزمها والحال انه مدعي انها اطعمته شيئا غير
 ما ذكرته فهل يقبل قولها فيما تقول او قوله ويلزمه وما الحكم
 اجاب الشيخ المحقق الشيخ ناصر الدين القائي المالكي رحمه الله
 اذا قررت على انها فعلت ما ذكر فالحق اخذ باقرارها وتضمنه
 ان مات بسبب ذلك والله اعلم والحاج **السؤال**
 السليم ما صورة جوابي كذا والله اعلم **سوال** في جماعة من
 الوجه القبلي صاحبة تيمم بني عمران الترس وقع بينهم سر و من يزبون
 على مايتي نفرقتل من بين الجماعة نفر ولم يعلم قاتله فقام عم المقتول
 وادعي على رجل من جماعة وقال له ولدك قتل ولدي فطلب
 المطالبة من دونهم ام اجاب **السؤال** الشيخ شهاب الدين البلقيني رحمه
 الله تعالى ان كان دار ثأله الدعوي على من عينه ويديه ما دعاه
 ببينة او اقرارا وحسين يمينها عليه فمع البوث وباخذون المدينة
 والله اعلم وكتب علي بن عيسى السوال الشيخ ناصر الدين القائي رحمه
 الله تعالى ما ينص بعد اجهله على تقبل دعواه ما لم تقع بينة تشهد بالقتل
 والله سبحانه اعلم بالصواب وكتب سبدي الجوهري رحمه الله تعالى تحت
 خطه ما صرح به بخلاف القتل من الجماعة المذكورين تسعة واربعين
 رجلا احرازها الغن غنلا ليكمل العدد بالرجل المتمتع خمسين بحلف
 القاضي كلاً منهم على اقراره بالله ما قتلته واعلمت له فان لا تم بعد حلفهم
 فيقضي بالديه على عواقلهم سو كان الدعوي بالعدا وكثر اليمين انه
 ان نقصوا وان نكحوا على اليمين حبسو البئر بالقتل او يحلفوا والله اعلم
كتاب الوصايا **سوال** في شخص جعل ولده وصيا

علي اولاده الموجودين وعلى من سيجد ثمة الله له من الاولاد ومعنى علي له
 سنون ثم توفي الوصي عن الاولاد الموجودين ان الوصية وعن جعل ظاهر
 ولم يصدر منه ما يخالف الايضاح **سوال** فهل الولد وصيا على اهل المذبح
 جواب نعم يكون وصيا على القاصرين من اولاده الموجودين ان الوصية
 وعلى اهل المذبح ايضا فقد افاضنا ان الوقت على الحادين من اولاده صحيح
 فكما دخل اولاده للحادثون في الوقف دخلوا ايضا في الايضاح ان الوقت
 اخو الوصية كما صرح به غير واحد من مشايخنا ورايت في ورقة بخطه
 رحمه الله تعالى في شخص سجد وصيته الشرعية على اولاده وعلى تركته
 لرجل اخر وقيل الوصي له الوصية وحكم بموجب ذلك حكم حنفي ثم ان
 الرجل الوصي له نضادق هو رجل اخرهما وصيان على التركة والاولاد
 والحال ان الشخص الوصي له يجعل الوصي ان يشارك معه غيره هل
 يكون هذا التصديق صحيحا ويشاركه الرجل ام لا واذا قلتم بصحة التصديق
 فهل يحكم بذلك حكم بعد حكم الحنفية المتقدم ام يكون حكم الحنفية مانعا
 لكم بالتصديق لموافقة نص الوصي وما الحكم في ذلك **الجواب**
 الجدير بتصديق الوصي المدكر غير صحيح لا يجرده نفا بانهات المعين
 ويقر للتمتع ويجب ان يعين القاضي اليه اخر لان تصادق نفع اقراره
 بوجي اخر معه الميث واقارره حجة على نفسه فلا يمكن من القصر بعد ذلك
 بدون اقله اخر معه والله اعلم وهذا الجواب اخذت من الزيلعي من فصل
 التهادة من باب الوصي فراجعته انتهى ما رايت من الجدير وحسن **سوال**
 فمن اشهدت عليها سنو ده الاشهاد الشرعي في سنة خمس وثلاثين وتسعين
 انها اسندت الايضاح على ثلث ملحا لفلان الفلاني وان يصرف من ذلك
 مصر فامعينا اسندت الايضاح حكم بصحة الاسناد حكم حنفي ثم بعد ذلك في
 سنة اربعين وتسعين اشهدت عليها في مرض موته التي ماتت فيها انها
 رحبت عن الايضاح الصادر منها قبل تاريخ رجوعها شرعا ثم اسندت
 ايضاها على الثلث لشخص غير الاول **سوال** في الحالة هذه رجوعها

عن الإسناد الأول صحيح ويصل ما عرفت صفة بلا يصح الأول وما الحكم الشرعي في ذلك جواب نعم رجوع ما صححه ويعمل بالوصية له الثانية والله اعلم الغم الثاني من مسائل الوصايا أربعة قوة بخط سيدي محمد باقر الله عليه الوارث حنيفة وتقدم بمغفرة ماضية له المحرم ما فوقكم رضي الله تعالى عنكم في شخص وصي على تركه ولده ثم إذا قل وصيا على تركه بنفسه فقبل هذا الوصي الوصية بعد موت الوصي في تركته ولم يقبل ما في تركه ولده والحال ان في تركه الأولي مبلغا له صغره ومستحق صغار قاصرون واستمر الحال تحت يد الصير في من غير شككم ان امهات الاولاد اخذت الميت الاول ان تكون مقترنة عليهم وكنت لها بذلك مستند شرعي ثم ان الصير في طول بالمال قتال لم يبق معي سند يوجب وليس معي الاجلدي ولم يكن له قبل هذا الوصي ان يرجع في الوصية التي ردها ويخاصم الصير في ويا خذ المال منه لمصلحة الايتام لم ليس له ذلك وهل لائمة الاولاد اخذت الميت المذكور وصية بحكم حكم معتبر له او هل رد الوصية من الوصي المذكور صحيح ولو لم يحكم به حكم ام لا وهل اذا مات الصير في ولم يترك شيئا من المال يلزم الوصي الذي يقبل المال ام يلزم اخذ الميت المذكورة اقونا ما يجوز من الجواب اصل من مذهب ابي حنيفة ان الوصي لو اوصى الى اخري في تركه نفسه يكون وصيا في الترتيبين اذا علم هذا فقبول الوصي لا يصح في تركه الميت الثاني في قبول تركه الميت الاول افرده في تركه الميت الاول غير معتبر لان الترتيبين بمثابة تركه واحد من حيث ولا يهذه الوصي على تركه وتركه ولده والوصي لو قبل الايصاف في تنفيذ بعض وصيته دون بعض ما يكون قبولا في كل ما ولا يعتبر رده فكذا هذا قال الامام قاضي خان رجل اوصى الى رجل فقتل الرجل في اقبل وصيتك في تنفيذ وصيتك بتلك المال ولا اقبل في قضاء ديونك فاجابة الوصي بذلك فان لم ينو من الوصي قضاء ديونه ابي غير كان الوصي مكلفا بجميع احوال

الميت

الميت انتهى هذا الوصي كيف بالقيام باصول الترتيبين والله اعلم هذا ما ظهر من الجواب والله تعالى اعلم بالصواب وقد وافق على هذا الجواب قاضي القضاة نور الدين شيخ الله حنيفة وخالفني فيه الشيخ برهان الدين في الغزي نفع الله به واجتهد عن الكتابة عن السوال نور عاوالله الموفق ثم اشار قاضي القضاة بالكتابة على السوال فكتبت انتهى بداريت سوال في شخص توفي الى رحمة الله تعالى ولم يجعل وصيا وخلف رجلا وجنتين او اوقافا قاصرين ولخاتم ان الاخ لايتام شيئا وكما اطلبوا سند شيئا يقول لكن انتن تسكن ولا اخذتكن الاول لا تسقط حضانتكن قبل للقاضي اذا دفع ذلك اليه ان يقيم غير الم مقترنا على الاولاد بشرط العلة من المقترنة وبمن للاولاد نفقة وهي التي لا اولاد تحت كت ام ما يقصر ام لا وهل للم حضنة الاولاد ام كيف الحال وهل يشترى من مال الاولاد اجارة عند الاحتياج اول جواب لسيدتي الجدة رحمه الله نعم للقاضي ان يقيم شخص براه غير الم مقترنا واذا كانت الامهات متزوجات بغير ذي رحم محرم من الاولاد ولا حضنة لمن ويستحق الم الحضنة اذ لم يكن هناك من هو مقدم عليه في الحضنة واذا الخارج الامر لمر اجارية من مال الاولاد فعلى ذلك المقترنت عليهم والله اعلم وكنت تحت خطه بالموافقة شيخ الاسلام العلامة سيدي محمد الله سوال في رجل اسند وصيته لرجلين من اهل الخير والدين والعلم ووصي في مالان يخرج ماله المستخرج له في اخراجه شرعا ويصرف في الوصيان منه نفقرا مكان معين في كل يوم من كل اسبوع مبلغ كذا بحسب ما يراه ويودي اليه اجتهادها ثم ان الوصيين اراد ان يعرفا العنبر المذكور لفترا الحق والولي من فقر ذلك المكان وادي اجتهادهم الى ذلك ففعل ذلك ام لا وهل اذا دفع الوصيان العنبر المذكور الي من هو مستحق في ذلك المكان ليصرفه على قرابة يسوع كما ذلك شرعا ام لا ومن توليتها لاذ الوصيه ام كيف الحال جواب لسيدتي الجدة رحمه الله تعالى رحمة نعم للوصيين ان يعرفا العنبر المذكور

لم يدلع

غير القدر الذين يقيمهم الوصي على قول الامام ابي يوسف رحمه الله سياد اكان المصنف
 اليهم احوح ما يقيمهم الوصي قال العادي رحمه الله تعالى ناولا من المستقي
 اوصي لعقر اهل الكوفة بكذا فاعطى الوصي فقر اهل البصرة فجاز عند ابي
 يوسف استمري ويجوز للوصيين ان يصرفا القدر المذكور للمكتم على ذلك
 المكان ليصرفه على قرائه اذ كان المكتم ذاد من والده اعلم وقال
 في الخلاصة ولو اوصي بان يتصدق بثلاث ماله على فقرائه فافضل ان
 يصرف اليهم فان اعطى غيرهم جاز وهذا قول ابي يوسف عليه السؤي
 وقال محمد بن يحيى استمري وكتب تحت جوابه العلامة المحقق الشيخ
 ناصر الدين النفاي رحمه الله تعالى جوابي كذلك الا في الصرف لغير
 فقر المكان المعين ولا يجوز والله سبحانه اعلم كتاب
 لرضا بن سوار في امرأة توفت الى رحمة الله تعالى واخصر
 ارضا الشريفي في ابنتها واخت لاب واربع بنات لاخ شقيق وزوج
 فماذا يخص كل من العشرة على حكم الحق جواب الزوج الرابع
 ولتبت النصف والرابع الباقي للاخت لاب ولاشي لبنات الاخ والله اعلم
 في ولد توفي وترك والدته واخا من والدته وعم شقيقا
 وحيه والد والدته وجدته والدته والدته فاحصر كل واحد منهم جواب
 المسئلة من ستة للام الثلث وللأخ للام السدس وللجد لاب ما بقي
 ولاشي للعم والجد والله اعلم سوار في شخص يضربني خراج
 من عند جماعة وله مدة شهرين ولا يعرف له خبر وتكلمت الناس انه
 قتل وله اخ من امه وليس له زوجة ولا وارث شرعي ثم حضر شخص
 وادعى انه ولد عنه من اربع جد قبل له ميراث او اخيه من امه وما
 يخص كل منهم في ميراث المذكور اذ انبت هلاكه كلام الشريفي جواب
 اذ انبت هلاكه وانت المذمعي انه ولد عنه فالاخ للام السدس
 والباقي لولد العم والله اعلم سوار في امرأة لها ولد بن لكل واحد
 منها اولاد فتوفت المرأة واحدي ولدها مغا فسل يحجب الولد اولاد

ابن عبد
 بن

الحية

اخيه فيها خلفته المرأة ام اولاد المتوفي يرث المرأة مع اولاد الباقي ام لا جواب
 نعم يحجب الولد اولاد اخيه وفيما خلفته امه والله اعلم سوار في رجل
 انتقل بالوفاة الى الله تعالى واخصر ارضا الشريفي في ولد ذكر يسمى محمد
 واخت شقيقة لتي اسميه ثم مات محمد المذكور واخصر ارضا الشريفي في ولد
 ذكر يسمى احمد ثم ماتت اسية اخت للمتوفي وفيه علة احمد واخصر ارضا الشريفي
 في بنت تسمى فاطمة وفي ولد ليها المذكور ثم ماتت فاطمة المذكورة
 واخصر ارضا الشريفي في بنت تسمى ام بنت ام بنت ام واخصر ارضا الشريفي
 في بنت واخت محمد بن رث ولدا احمد المذكور المتوفية وفي بنت بنت
 عمه اسميه مع وجود البنت والاخت وهل للمال ميراث ام لا جواب
 لا يرث احمد من تركته لئلا يتساو تقسم تركته بين بنتها واختها الشقيقة
 اولاد ايضا فالاخي لبنت المال والله اعلم ووجدت في ورقة بخط
 رحمه الله تعالى ما صورته في امرأة لها بنت من سيدتها وتوفي سيدتها
 قبل تار يخه وتركته المرأة بمرجل فحبلت منه ثم ماتت البنت المذكورة
 وخلفت ميراثا فاحصر امها وما يورث لجل امها اذ اوضعته وكيف تقسم الميراث
 الجواب يوقف للجد بنصيب ولد واحد والمسئلة من ستة
 للام الثلث سمعان والجد السدس سهم والنصف الباقي يدقع للعاصب
 ان وجد ولا يورث على الام والجد بقدر نصيبه ما فاختد الام منه سهمين
 ايضا ويوقف للجد سهم في كل للام الثلاث وللجد الثلث ان لم يوجد
 سوار فيمن مات وخلف ولد واربع بنات فاستولي الولد على
 غنم ارات والده وعلى جميع ميراثه ولم يعط الخوة شيئا ماتت عن بنت
 بن وخلف دار فضل يخص اخوته من باي ام لا جواب المسئلة للبنات
 انما تركه اخيه من بايخص من تركه ابيه من ولاشي لبنت ابيه من
 تركه جد هاقو ليستوي البنات المذكورات حقق من تركه لخص
 والله اعلم سوار في رجل يسمى جهم توفي الى رحمة الله تعالى عن
 ولد يحمي ثم مات يحيى المذكور عن اخيه كاره فانصوب وعن ابنة عمه فاطمة

رحم
 في

بنت ابنك شقيق والدك جام للمذكور وخلف تركه من ايرت فاطمة المذكورة
 من ولدك ما يجي المذكر وما ايرت فاضوح الملاح للام وميت المذكر
 فيه جواب لان بنت فاطمة المذكورة من ولدك ما شيا والتركه كما
 الملاح للام السدس بالفرض والباقي بالرد والله اعلم **سوال**
 ماتت عن ام وعن اخ شقيق وعن اخت لاب والختلف عن المتوفية
 ستة فراريط فانخص العرنة المذكورة من ذلك وما قدم حصته
جواب للام السدس قيراط وللاخ الشقيق ما بقي ولا لبني لاخت
 للاب والله اعلم القسم الثاني من مسائل الفرائض **سوال**
 في بيت ترك اما وجدا للاب ولختا للاب ميتا تركت للام الثلث
 والمجد لبني الباقي **جواب** لشيخ الاسلام القاضي القضاة
 فخر الدين الطرابلسي نعم للام الثلث والمجد الباقي ولا لبني لاخت
 وهذا مذهب ابي بكر الصديق رضي الله عنه وهو مذهب الامام
 الاعظم ابي حنيفة رضي الله عنه وهو المقتضى به واسما علم وواقفه العالم
 الصالح الفري قاضي القضاة شيخ الاسلام ذوي الخيرات العديدة
 والموفات المفيدة الشيخ شمس الدين السمرقاني الحنفى وسيدى
 المجد رحمهم الله تعالى رجة واسعة والمسلمين ووجدت بخطه رحمه
 الله تعالى في ورقة ماصورة **سوال** في شخص له اولاد
 واولاد اولاد فقال اذا مت فمروا اولاد اولادي فاجبت بانفرا يرون
 مع الاولاد لانهم محجوبون بانه اولاد فمذا الكلام وقع لغوا في العلم به
 خلاف ما اوجبه الشرع ووافقت على هذا الجواب شيخ الاسلام فخر
 الدين الطرابلسي وغيره من بقية المذاهب انتهى ما وجدته بالورقة المذكورة
 ثم تراثته في الكراسة التي جمعها بخطه ايضا رحمه الله تعالى **سوال**
 في شخص توفي عن ولدين ذكرين وبنو وبنو وبنو وبنو وبنو وبنو
 العتقان يبلغ قدوم سبعة نصف وستون نصف والزوجات حقوق
 شرعية قدرها من العشرة ثلثاية نصف وعشرون نصف فانخص

لامن العرنة في العتار المذكور بالطريق الشرعي وهل اذا تفوضت
 الزوجة حصتها في العتار في المبلغ المذكور في الذي يخصه بالرد وتوفيقا
جواب للشيخ شهاب الدين البلقيني رحمه الله تعالى للزوجة
 عشرة فراريط بختم المائنة وتارك ما في ايمان ولعل ابن بعد ذلك سبعة
 فراريط والله اعلم وكتب المحدث حفظه بالموافقة والله اعلم تمت
 الفتاوى محمد الله وغونه وحسن توفيقه والمجد لله وحده

وصلى الله على سيدنا محمد
 وعلى آله وصحبه وسلم
 تسليما كبيرا
 دأبما لي يوم
 الدين
 وحسبنا الله ونعم الوكيل ولا
 حول ولا قوة الا
 بالله العلي
 العظيم